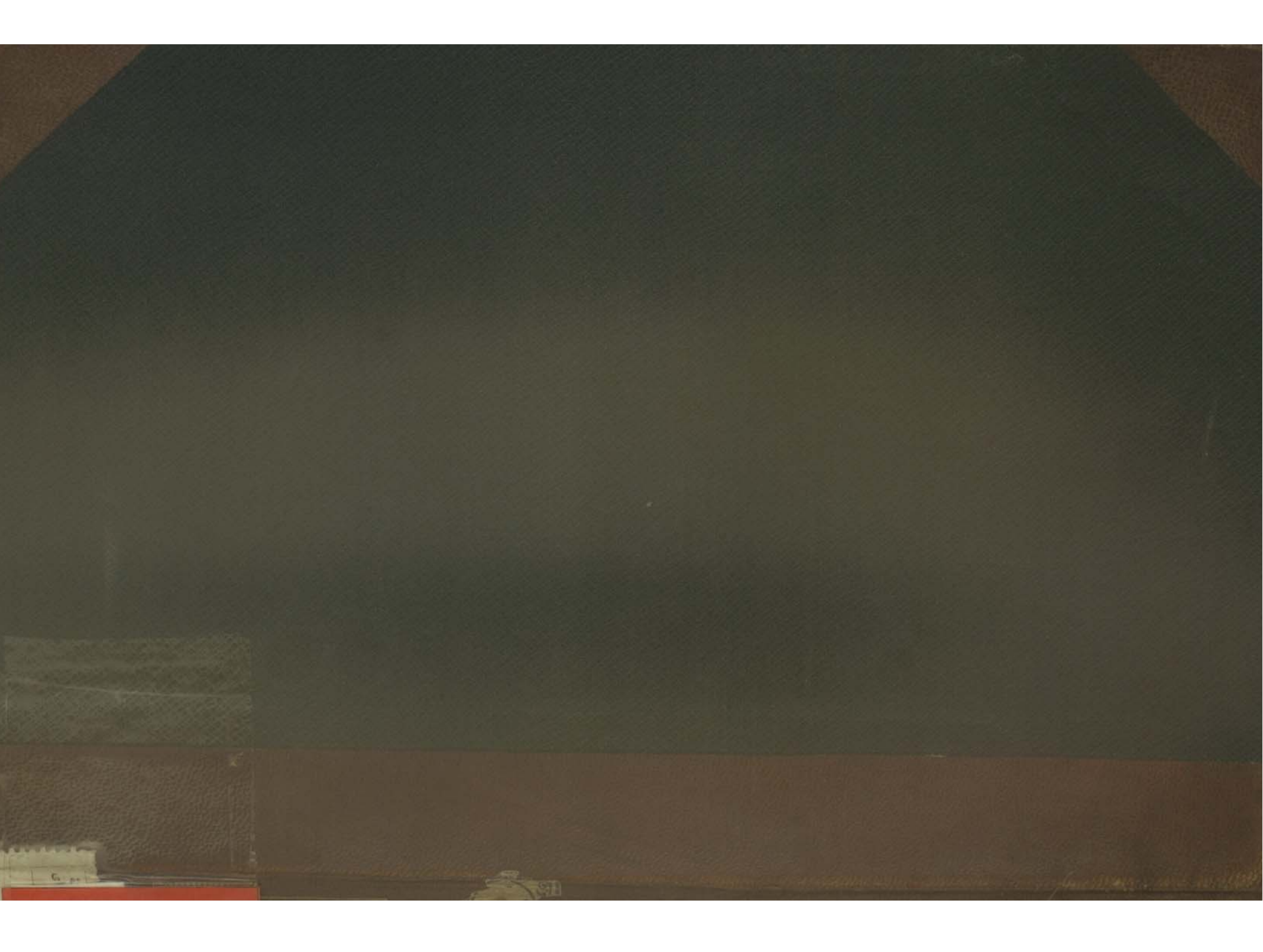
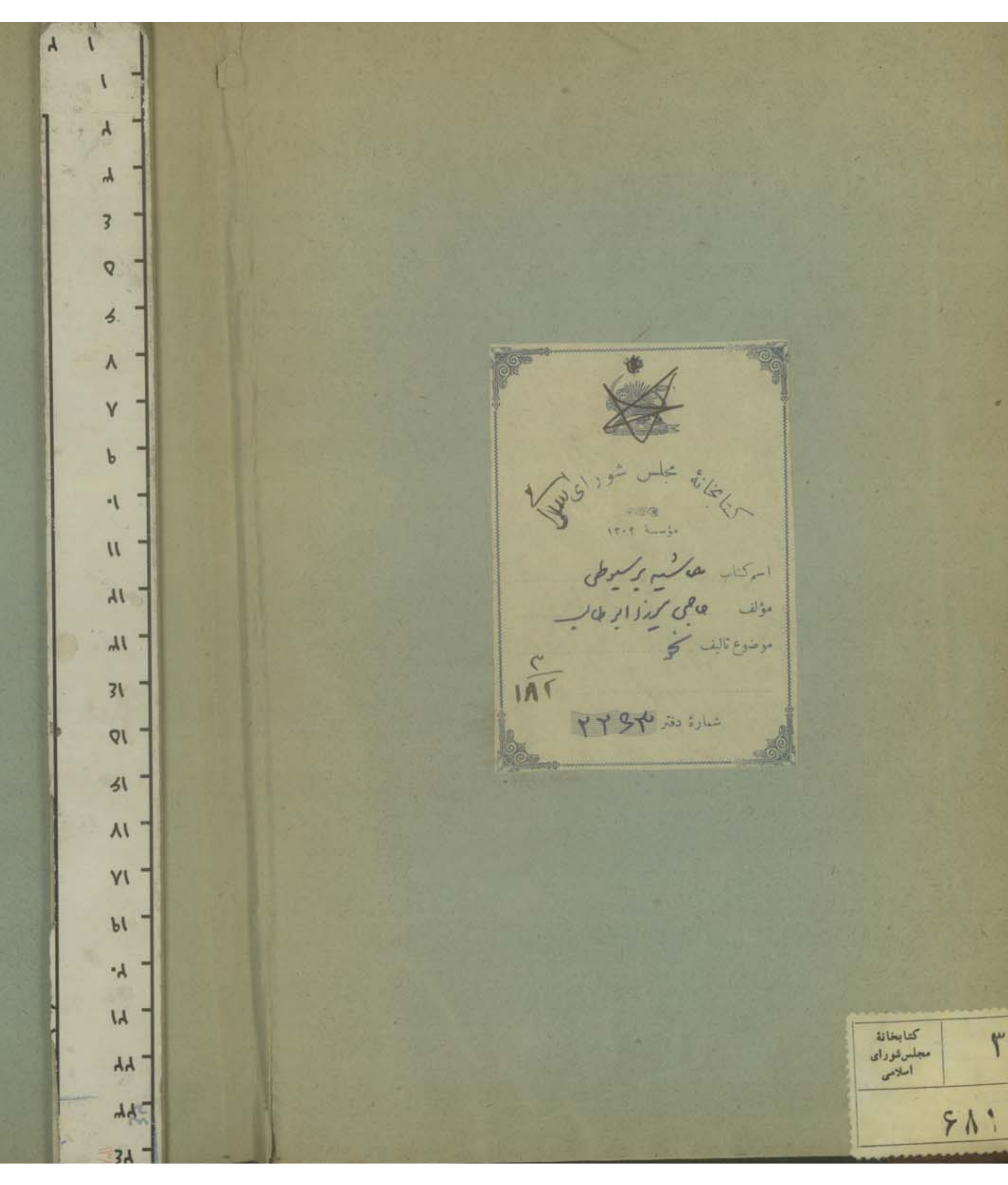







کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
اسم کتاب حاشیه بر سیوطی
مؤلف حاجی میرزا ابوطالب
موضوع تالیف نحو
۱۸۲
شمارهٔ دفتر ۲۲۶۳
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۳
۶۸۱



هو الله تعالى

فهرست ما في هذا الكتاب من الفصول والأبواب

هذه
تعليقة رشيقة
لطيفة للعالم النحرير الفاضل
البصير الشريف الحاج ميرزا ابو طالب
عليه رحمة ربه الواهب على البهجة
المرضية الشهيرة
بالسيوطي



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ربنا ربنا لك الحمد لما فوضنا نحوك ونحفظ حواشينا عن غواشي من يشن حوزك وصل على من بعثته بآياتك
وكتابك وعلى آله المبشرين المنذرين بثوابك وعقابك **وبعد** فيقول راجي بر الواهب العبد ابو
طالب لما رايت في شروح الالفية المالكية شرحا علما البهجة المرضية ومؤلفا كلما بين نخب الفكر
والروية مختصرا موجزا اوله الى آخره ومتين مجانبته لا عند المقتصر ظاهره مشتملا على الغوامض و
المشكلات ومنطويا على الصعاب والمعضلات لكن حجب التفريط قد سدت على غوامضه فسدت
اكثر مواضعه بمناقضه مع ان المجيبين قد اعترفوا بصعوبته واشكاله ولم يثمو شيئة من غوضه واعضاله
فكم من عبارات هادية الى الحق فتلوها بسيف الرد والاعتراض ورب اشارات مومية الى القصد وتركوها
لملال النفس والانقباض وزعموا انهم هم الاغنياء وسنكتب ما قالوا وقتلهم الانبياء ولم يكن من سجايا
العلماء وفاتني القدماء ما يبتني رموزه ويبرز كنوزه فلم تزل تلك الرموز موهمة بالشك والريب
وبقيت هذه الكنوز مستورة في مكنون الغيب حتى وصل العصا القصي الى من ان انتهى ومد الامر الى عهدنا
بعد تلك العهود ونظرت الى عدة من المحصلين في هذا العهد متعطشين بفتح اقفاله وحل اعضاله وتيسير
ما اشتمل عليه من الصعاب واستخراج مجوهر اللآلي من بين السحاب فصنفت لهم حواشي له كالمصابيح للدجى و
المشاعل لليل اذا سجى او دفعت انهم ليالي معضلات الى الاصباح ولحرموا اشتعلنهم من الشعلة والمصباح
بغية لو اقدمون في الاعصار وبعم الانصار لضعفاء الابصار واسئل الله ان يوفقني ان اتم فانه يوافقها انهم بخير
حقير فاشفى مند الماء الفقر من كل ضير واسئل الله الثواب الجزيل وهو يهدي من يشاء الى سواء السبيل

قوله ابتدا

بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ بالبسملة ابتداء بما ابتدأ به كلام الله واقتداء بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله
وفي متعلق الظرف اقوال اقواها ان يكون من لفظ الفعل المبتدأ بها والاسم بمعنى العلامة والمراد من الله الذات
المعين الواجب المستجمع لتمام صفات الكمال ولا يبعد ان يراد به لفظه في هذه الكلمة المباركة فالاضافة لامية
او بيانية والرحمن والرحيم صيغتا مبالغتان مشتركتان بين الرحمة الدنيوية والاخروية لما ورد في الدعا
يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما وقيل الاول مخصوصة بالاولى والاخرة بالاخرة ولذا قدمت الاولى على
الاخرة وغيرها اقوال اخر ولنفوض باقي الكلام في هذه الكلمة المباركة الى الكتب المذكورة فيها فان الايجاز
احرى بالاذكار وفي حديث الابتداء اشكالان الاول ان البسملة من ذوات البال فيجب ابتداؤها
بمثلها وهو ايضا كذلك فيلزم الدور او التسلسل وقد سنح لي فيه اجوبة شافية الاول ان ما يوجد
بالغير لا بد وان ينتهي الى الموجود بالذات كوجود الاشياء المنتهي الى وجود الواجب في نفسه وفي دسومة الاشياء
المنتهية الى دسومة الدسم بالذات فابتداء غير البسملة بها وابتداؤها بنفس ذاتها الثاني ان ذلك
العام من المخصصات والبسملة خارجة عنه بالقرينة الثالث ان المراد بذي البال هو المقصود بالذات
لا ذو الشان في نفس الامر فالبسملة خارجة عن هذا المعنى الرابع ان ابتداء الشيء بالشيء يستلزم تغاير
الشيئين لا محالة ولو مع احدهما الاخر ظاهر فالمراد بكل امر ما سوى البسملة وذلك كما اذا قلنا كل
شيء معلول لله اي كل شيء سوى الله فافهم الاشكال الثاني ان المروي هو الابتداء بسم الله وهو محال
ضرورة ان الابتداء انما هو بالباء فقط والجواب انا نسلم ذلك لكن نقول قد يلاحظ الكل شيئا واحدا
اي لا يلاحظ معه اجزاؤه ويصير الاجزاء كانها مندمج بعضها في بعض ويكون الكل بسيطا فينسب لذلك
الحكم المخصوص بالجزء الى الكل وما نحن فيه من هذا القبيل كما لا يخفى على من له ذوق سليم وقس على ما ذكرنا
حديث الحمد اشكالا وجوابا وسيجيء جواب اخر عن الاشكال الثاني في دفع اشكال الجمع بين الحديثين قوله
احمدك اورد الحمد فعلا دلالة على تجدده ومضارعا لا ماضيا دلالة على استمراره التجددي واثباتا
الحسن لعاقبته ومفردا جعلا للمخاطب كالمخاطب في الانفراد واشارة بانفراده بالتنعم بهذه من النعم التي
يجب الحمد عليها واورد المفعول ضميرا ايماء الى ان صفاته نعم عين ذاته وحاضر للاستلذاذ والاشارة
الى امتناع غيبته عن بال الحامد حتى كانه يواجهه دائما ولنفوض باقي الكلام في الحمد والشكر الى الكتب
لما ذكرنا آنفا ومما يناسب ذكره في هذا المقام شق الاجوبة عن الاشكال المشهور في الجمع بين حديثي الابتدا
وهي ثلاثة الاول ما هو المشهور من ان الابتداء ثلاثة انواع حقيقي والاضافي والعرفي وبملاحظة الانواع
الثلاثة في الامرين حصلت تسعة احتمالات وذلك بناء على كون الابتدائين على النهج المعتاد
من تقديم البسملة على الحمد والا فالاحتمالات ثمانية عشر احتمالا الاثم ان ثلاثة من التسعة صحيحة
معتبرة وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقيا وبالحمد اضافيا او عرفيا او بكليهما عرفيا وثلثة

منها

منها ممتنعة وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقيا او اضافيا او عرفيا وبالحمد حقيقيا وثلثة منها صحيحة
غير معتبرة وهي كون الابتداء بكليهما اضافيا وبالبسملة اضافيا وبالحمد عرفيا وبالعكس ويحصل الجواب
بحمل الابتداء على احد الثلثة الاول ثم وجه الصحة والاعتبار في الثلثة الاول والامتناع في الثلثة الثانية
والصحة في الثالث من الثلثة الثالثة ظاهر بما قررنا بقي الكلام في وجه الصحة في الاولين من الثلثة الثالثة
وعدم الاعتبار في جميع هذه الثلثة فاما وجه عدم الاعتبار في الاخيرين منها فهو خلو كل من الاصلين الذين
هما كون الابتداء حقيقيا واتحاده نوعا في الاخيرين ووجه الصحة في الثاني منها هو الحمل على الاضافي بالمعنى الاعم
واما وجه صحة الاول وعدم اعتباره ففيه خفاء اذ لقائل ان يقول ان اريد بالاضافي معناه الاخص فلا وجه
لصحته وان اريد به المعنى الاعم فلا وجه لعدم اعتباره الا ان يحمل الابتداء على الحقيقي مع امكانه ولو صلح هذا
لذلك لجرى في الثالث من الثلثة الاول وقد حكم باعتباره وليعلم ان حمل الاضافي بالمعنى الاعم والعرفي
مقابلا للحقيقي ليس من جعل قسم الشيء قسيما له لان هذا انما يلزم اذا اريد بالاعم بشرط الخصوص لا من حيث
هو اعم وما نحن فيه من قبيل الثاني الجواب الثاني ما قيل ان البسملة فرد من افراد الحمد لان المراد به اظهار صفات
الجميلة سواء كان بلفظ الحمد او لا وهو صادق على البسملة فالابتداء بالبسملة عمل بالحديثين الجواب الثالث
ان الحديثين وردا على سبيل منع الخلو فلا يلزم الجمع بينهما بلفظين وفيه بعد قوله اللهم قيل اصله يا الله
حذف الياء عن اولها وعوض عنها الميم المشددة في اخرها وقيل اصله يا الله ام اي اقصدنا بقضاء
حوائجنا حذف الباء وهمزة ام على غير القياس واورد عليه بوجهين الاول انه مناف لقولهم اللهم لا تؤمهم
لانه تناقض وكذا لو سمع اللهم لا تؤمنا والثاني انه لو صح ذلك لزم جواز يا الله امنا ارحمنا بلا عطف
قياسا على اللهم ارحمنا واللهم وارحمنا قياسا على يا الله امنا وارحمنا واللازم باطل فالملزوم مثله
بيان الملازمة ترادف اللفظين في المقامين والجواب عن الوجهين على ما خطر بالبال ان ام في اللهم مقدمة
للدعاء وما يجيء بعده نفس الدعاء فالتناقض مدفوع والقياس باطل لبطلان عطف الدعاء على مقدمته
وجواز عطفه على مثله والتناقض في قولهم اللهم لا تؤمهم مدفوع من وجه اخر هو اختلاف المفعولين وقيل
في الجواب عن الثاني ان ام لما صار كالجزء لم يجز ان يكون معطوفا عليه كتاء الفاعل قوله على نعمائك
الائك قيل تقديره لنعمائك علينا اقول لا حاجة الى ذلك بل على للمقابلة او للاستعلاء العقلي
باعتبار ان الحمد وارد على النعم او غالب عليها استحقاقا او ادعاء ولم يقل انعاماتك ولا انعامائك مع
انسبيتهما بقوله الائك لكل من وجه لعدم التناسب بالمفرد وللاشعار بكثرة نعم الله ولصيرورة مما
هذه الفقرة واحدا كالفقرتين الاخيرتين وهي جمع نعمة بكسر النون اي ما ينعم به بل بفتحها مصدر نعم
ينعم والمراد بها النعم الظاهرة بقرينة تقابلها بالآلاء التي هي النعم الباطنة وهي جمع الى بكسر الهمزة
وفتحها جمع كثرتها غير ممنوع قوله خاتم انبيائك ان كان الخاتم بكسر التاء فمعناه ظ وان كان بالفتح

فيقتضي ما يختم به كالعالم لما يعلم به او يراد به الزينة كناية قوله وصحبه الاولى ان يقرأ بسكون الحاء اسم جمع لصاحب
لا بكسرها مخفف صاحب وصاحب النبي من ادرك صحبته مع الايمان الباقي الى يوم الوفات قوله الى يوم لقائك
الظرف اما متعلق باحمد واصلي واسلم او بكل تابع تابع مفهوم من التابعين او بالتابعين من حيث هو مجموع
والمراد باللقاء على الاولين الحشر الاصغر وعلى الاخير الحشر الاكبر قوله بعد هو من الجهات والغايات والمراد
بالجهات ظروف تدل على جهة الشيء اي ما يقع بين لحك نهايته الى اخر ما يحاذيها تسمية الدال باسم المدلول
ولهذا الاتحاد بحسب المعنى عن ستة اقسام اذ لا ينحاز جهات الشيء عن الست والمراد بالغايات ظروف
قطعت عن الاضافة بحسب اللفظ وانما سميت غايات لان الغاية هي النهاية وتلك الظروف صارت نهايات
لمقيد النسبة الاضافية مجازا وقيل لانها قد يذكر بعدها مصداق ما تضاف اليه وفيه ما فيه ولا يبعد
ان يطلق الغايات على الجهات الست في جميع احوالها لان كلا منها يدل على غاية من غايات الشيء الذي ما كما لا
يخفى والمراد من الغاية في قولهم من الابتداء الغاية في المكان مثلا والى الانتهاء الغاية كذلك مثلا انما هو هذا
المعنى لا المسافة وطول المسافة ارتكاب مجازين كما ارتكب بعض المحققين وذلك لان اضافة الابتداء مثلا
الى الغاية بعد تقييدها بالمكان او بالزمان والاضافة بيانية وبين طرفيها عموم من وجه لا ان اضافة
الخص مطلقا من المضاف اليه ليلزم بطلان الاضافة كما هو المتبادر فافهم ثم اعلم ان الجهات الست اربع حالات
الاولى ان يكون لفظ ما تضاف اليه مذكورا الثانية ان يكون محذوفا الثالثة ان يكون كل من لفظه
ومعناه منسيا الرابعة ان يكون لفظه منسيا ومعناه منويا وهي على الثلاثة الاولى معربة وعلى
الرابعة مبنية على المشهور بالضم لان فهم المضاف اليه انما هو منها فتضمنت الاضافة فتضمن معناه بخلاف
الثلاثة الاول والمراد من المعنى المنوي في المعنى هو المعنى بخصوصه لا بعمومه اذ لا يمكن نسيان الجهات مع كون معنى
المضاف اليه بعمومه منسيا والمراد بالمنسي في قولهم نسيا منسيا هو المعنى وفيه التكرار لان المعنى هو المنسي من
اللفظ المعنى من الخاطر ليتميز عن المنوي فانه ايضا معنى من اللفظ وقيل التكرار للتاكيد وقيل المراد
قوله تعالى نسيا منسيا والمشهور تقسيم احوالها الى ثلاث حالات المذكور والمنوي والمنسي والتحقيق ما ذكرنا
قوله فهذا لما تعارف ذكر اما قبل بعد في صدور الكتب بحيث لم يذكر يوهم تقديره قبله فاحتيط بذكر
الفا للزومها بعد اما ولم يجز ان يكون مقدرا لحقيقة المكان الواو لان واو الاستيناف لم يعهد دخولها
على اما وواو العطف لا يدخل على اما الاولى وقد اشتبه هذا على بعض الفضلاء ثم ان اما قيل للتفصيل
وقائم مقام مهما يكن من شيء ومهما في هذا المكان بمعنى ما الشرطية لا متى ومعنى جملة الشرطية والجزائية
ان كلما وقع بعد الفا لان مما صدق عليه الشيء سواء فرض منافيا لوجود الجزاء ام لا فالجزاء يتحقق بعد ذلك
الفلان يعني ان يتحقق الجزاء غير معلق بشيء من الشروط ودفع الموانع نظير ذلك ما اذا قيل كلما يقع فزيد
مسافر غدا يعني ان مسافرته في الغد ليست مشروطة بامن الطريق وعدم نزول الثلج والمطر وغير ذلك

ثم المشار اليه بهذا اما كل معا في الكتاب اي الفاظها المنصوصة او نقوشها المنصوصة مطلقا او نقوشها
الخارجية لو كان وضع الديباجة بعد التصنيف وكما ان المشار اليه بهذا امر كلي نوعا وافراد صادرة عن المؤلف
وغيره فكذلك اسم الاشارة امر كلي في وافراد كذلك كل فرد منها اشارة الى مشار اليه مخصوص به لكن بينه بل
المعقول منزلة المحسوس مع انه لشبه الاول فلا يرد انه يلزم ان يكون المشار اليه بهذا اما كليا او شيئا
على امر معلوم واما الالفاظ الخارجية ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا تصلح ان تكون مشارا اليها
اذ على تقدير تسليم وجودها التدريجية غير باقية الى ذكر اسم الاشارة فلا اشارة اليها الاشارة الى الكثير
بالمحل وهو باطل قوله شرح اي كشف والكشف رفع الغطاء عن الشيء ويلزمه اظهار ذلك الشيء فهيهنا
كناية عن الاظهار وحمله على هذا اما على المجاز العقلي للمبالغة او على المجاز اللغوي بارادة ما يشرح به
او الشارح قوله لطيف للطيف ما لا يدركه البصر والمراد هيهنا ما لا يدرك بادي النظر لشبهه بالبصر
في الرؤية بدرجة قوله مزجته من المزج لا من التمزيج كما توهم لان التمزيج كما قال في سر الاعطاء واستغراق التمر
والمزج بحسب المعنى اللغوي وان عم كل شرح ذكر فيه المتن باسره الا انه مصطلح في مزج مثل هذا الشرح قوله
مهذب المقاصد واضح المسالك بتهذيب الكلام تخليته عن الحشو والزوائد والمهذب اما بكسر الذال و
الفاعل للشرح واللام في المقاصد عوض عن ضمير الالفية او الفاعل للشارح واللام عوض عن ضمير الشرح
او عن ضمير الالفية بتقدير الرابط واما بفتح الدال واللام عوض عن ضمير الالفية بتقدير الرابط او عوض
عن ضمير الشرح واحسن الاحتمالات الخمسة هو الاخير لاستغنائه عن التقدير وصيرورته تقابله مع ما بعده
في غاية المناسبة فان لكل مجهول متعلقا مع معلوم يكون بالقياس اليه لازما مناسبة لبيت مع المعلوم
المتعلق لعدم الفرق بين الفريقين عند اتحادهما في جوهر المعنى فهو بالايان يلاحظ للاول فاعل دون الثاني
الا ان كان للمطاوعة ومصداقا الا في صفات الواجب تعالى ولوازم المهيات على راي من قال انها غير مجعولة
فان الثاني صادق عليهما كالواجب والواحد والطيب والطاهر دون الاول كالموجب والموحد والمطيب
والمطهر فافهم ذلك فانه دقيق والمراد من تهذيب الالفية بالشرح كما هو مفاد بعض الاحتمالات اظهار كونه
مهذبة فلا يرد ان ذلك اما تحصيل الحاصل او مستلزم للتصرف في فقراتها وكلماتها وكلاهما غير
واقع ولما كان المهذب لواضح نكرتين مضافتين للتخفيف الى معموليهما صح توصيف النكرة بهما ثم ان اكثر
النسخ لفظ واضح بدون واو العطف وهو سهو من قلم الناسخين اذ كل زوج من ازواج اوصاف الشرح
متحد فرداه في الاسمية والفعلية والوصفية الحقيقية والمجازية متخلل بالواو العاطفة كما تراه
فلا وجه لخلو هذا الزوج عنها ووجه العطف في بعض صفات الشرح وتركه في بعض اخر مما يظهر بالتامل فيه
قوله للطالب اللام في قوله لها والابحاث ونكت التقوية وهي معنى بين التعدية والزيادة احتيج اليها
في معمول الاوصاف لضعفها في العمل قوله لنكت المراد بها الرموز الدقيقة التي لا يدركها الا من تعمق وتكره

فهي

قوله الشروح تاخيره عن قوله لها لرعاية السجع وتقديمه على الفاعل لوصل المبين والمبين قوله سميته يحتمل
ان يكون من صفات الشرح وان تكون مستانفة ولم يقل المسمى لئلا يتوهم ان بعض تلامذته وضع اسم الشرح
كما وقع في وضع اسماء بعض الكتب قوله بالبهجة المرضية المشهور ان البهجة بالباء الموحدة التحتانية
وهي في اللغة الحسن والسرور وقال الشيخ المحشي هي بالنون وهي في اللغة بمعنى الطريق وهذا اقرب في جعل
والبيان اذ الاصل البهجة المرضية عنها قوله في شرح الالفية الظرف اما مستقر في موضع الوصف او الحال
من البهجة او متعلق بالمرضية قوله بالله تقديم الظرف لقصد الحصر قوله اخرج صح من جملة مستانفة سيقت
جوابا للسؤال عن وجه الحصر قوله جلال الدين محمد كرر لفظ محمد وذكره بعد اللقب مع ان حقه التقديم عليه
ليتصل بابن عبد الله فيطابق ما اطلق على نبينا اي محمد بن عبد الله افتخارا للتصه وليشير الى انا الواجب
ظاهر اتصالها وحذف مبتداءه وقد قيل للتكرار والتاخير وجوه لكن لا يخلو عن ضعف واما نكتة ذكر المبتدا
في المتن هي الضرورة ودفع التباس حال القطع بحال الوصفية فان القرينة على القطع اما اختلاف اعراب
الحالين او ذكر المتعلق والاول منتف هيهنا لاتحاد اعراب الحالين فتعين الثاني قوله ابن عبد الله اقول
قوله محمد هو ابن مالك مشتمل على تجوز يظهر حقيقته من تقدير ابن الشاه فان جعل جزء المتن هو الابن الاول
فالتجوز في الاضافة وان جعل الابن الثاني فالتجوز في الاتصاف ولعل الاول احسن فافهم قوله خير مالك
هذا التنكير لا يصلح ان يكون وصفا للرب فهو اما حال لانه عند علقت على صاحبها للاشارة الى دوام
عاملها او بدل عنه مختص بالاضافة ويحتمل ان يكون خبر الحذوف او مفعولا له ولضافته من اضافة الصفة
الى موصوفها والتقدير ما لكا خيرا من الكثير قوله اي اصفه بالجميل لو قيل اي اثنيه لتصير كلامه تفسيرا
بعد الابهام فيوجب استقراره في الاذهان اذ الوصف اعم من الثناء الذي هو الذكر بالخير فقط لا ليم الذكر
بالثناء وغيره كما هو الحق في معنى الحمد لان الوصف مستلزم لكونه بالثناء ولذا ان يكون الباء في قوله بالجميل
للآلة ويكون بيانا للمحمود به ويحتمل ان يكون للسببية او للمقابلة ويكون بيانا للمحمود عليه بل لم يخصص
الوصف بالذكر بالخير قوله تعظيما له اي تعظيمي لله قوله واداء لبعض ما يجب له الاحسن ان يكون اضافة البعض
الى ما لامية والمراد بما يجب ما يجب شرعا والمعنى واداءي لبعض شكر يجب ذلك الشكور على الله واما حمل
الاضافة على اللامية وما يجب على ما يجب عقلا او حملها على البيانية ففيه فلا يخلو عن شيء كما يظهر للمتامل وقيل
معنى هذا الكلام واداء لبعض ما يجب الحمد له من النعم والاحسان والكرم والامتنان اقول اراد هذا القائل
بما الموصول الشكور باعتبار انها نعمة من نعم الله تعالى وجعل الكلام اشارة الى عجز العبد عن اداء شكر نعمة من
نعم الله شكرا كاملا فضلا عن ادائه شكر نعمه وقد خفي هذا المعنى على بعض فوجه كلامه بتوجيهات ركيكة واه
قوله للاخبار بانه سيوجد اذ الاخبار بذلك وان استلزم استنطاقها صفاته الجميلة التي هو حمد لها الا ان
المقصود من هذه العبارة اولا حمده له والاخبار مقيد له ثانيا او قوله سيوجد يحتمل للمعلوم والمجهول

قوله

قوله بعد الحمد اشارة الى ان قوله مصليا حال مقدرة مستقبلة اى ما يقارب زمان نفسه لزمان عامله لا
مقارنة اى ما يقارن زمان نفسه لزمان عامله ووجه التسمية في الاولى ان الحال الحقيقي مقدر محذوف والحال
اللفظي زمانه مستقبل بالنسبة الى زمان عامله وفي الثانية ضد ذلك قوله اى داعيا بالصلوة الدعاء كما
لسؤال طلب الادنى من الاعلى عكس الامر والالتماس طلب المساوى من المساوى وانما فسر الصلوة بالدعاء اشارة الى
ان الحال حال عن الفاعل لا عن المفعول لان المناسب ان يكون فاعل الحمد والصلوة واحدا وقيده بالصلوة
لان الداعى المطلق اعم من المصلى وفسر الصلوة بالرحمة احترازا عن معناها الآخر ولم يقيده اولا بالرحمة اشارة الى
ان المراد الدعاء بلفظ الصلوة بخصوصها وانما لم يجعله حالا محققة عن الفاعل بجعل الصلوة على الصلوة اللسانية
لان كلا من الحمد والصلوة لا بد له من التفات القلب اليه والا لم يكن حمدا ولا صلوة فيلزم التفات القلب
الى شيئين دفعة واحدة وهو محال وهذا بخلاف نية الصلوة فانها غير متوقفة على الالتفات بل يكفيها كونها
مخزونة في الخيال قوله على النبي ع اكثر نسخ المتن على الرسول ولعل الشارح راى نسخة الاصل فكتب ذلك على وفقها
قوله اوحى اليه الوحى هو العلم الحاصل للنفس بواسطة الملك والكشف هو العلم الحاصل لها بواسطة الرؤيا
والالهام هو العلم الحاصل لها بلا واسطة ظاهرة قوله بشرع اى بطريقة سواء كانت طريقة جديدة ناسخة لما
قوله فان امر به للتبليغ فالرسول ان كان شرعه ناسخا فمن اولى العزم ايضا قوله ولفظه بالتشديد الى قوله من النبأ
قيل عليه ان كان المراد ثبوت الحكمين لو قبل الاعلال فالحكم الاول مم وان كان المراد ثبوتهما لو بعده فالحكم الثاني مم
لان النبى بالتشديد بعد الاعلال مط والجواب ان المراد هو الثاني لكن على مذهب من قرءه بالهمزة وقيل على تقدير
التشديد بانه مشتق من النبو وهو الطريق لانه طريق الى الحق قوله من النبوة كالرفعة وزنا ومعنى واما النبوة بتشديد
الواو فهو مصدر ميمى من النبى لا ميمى كالابوة والاخوة عن الاب والاخ قوله لرفعة رتبة النبي ص وقوله لانه مخبر اه
اشارة الى ان النبى منقول بالمناسبة الى هذا المعنى لانه يحل ونقدير الكلام ولفظه بالتشديد منقول من
النبى المشتق من النبوة اى لرفعة لرفعته اه وقوله لرفعة متعلق بالمنقول المقدر وقوله وبالهمزة اه هذا
بالواو العاطفة واعترض عليه بان الصواب ان يكون العطف باو للتنافي بين المعطوفين اقول مقام او فصل الاشعار
بالتنافي لا نفس التنافي ولا باعث على الاشعار به ههنا قوله لانه مخبر اه المشهور فيه كسر الباء واورد عليه وجهين
الاول ان اخباره عن الله تعالى بالخلق مستلزم للامر به المنافى لعدم ضرورة امره بالتبليغ الثاني ان المناسب
لكونه منقولا عن النبى المشتق من النبأ كونه خبيرا لا مخبرا اقول الاولى ان يقرأ بفتح الباء ليكون بمعنى الخبير لما
تقدم آنفا واستريح من ورود الايرادين والمعنى لانه مخبر عن الله بالغيوب وغيرها واجيب عن الاول بان الاخبار
مستلزم لعدم النهى عن التبليغ لا للامر به وعدم النهى غير مناف لعدم الامر ولا يخفى ما فيه وعن الثاني
بان المناسبة في الجملة كافية للنقل وهى موجودة ههنا لان الاخبار في بعض الافراد غير مناف لعدم الامر بالتبليغ
في بعض آخر جدا او كذا المخبر بكسر الباء مناسب للخبير في جوهر المعنى قوله والمراد به اه اشارة الى ان اللام في النبى للعهد

قوله والمراد

قوله والمراد به اشارة الى ان اللام في النبى للعهد قوله اى المختار من الناس اى من بين الناس على الناس ولمطابقة الكتاب
للفظ الحديث لم يصرح بالمصطفى عليه والفرق بين المصطفى منه والمصطفى عليه ان المصطفى اسم مفعول اعتبر
من الاول وخارجا عن الثاني وانما حذف المصطفى عليه للدلالة على عمومه ولم يقل من الخلق لان الكناية ابلغ
من التصريح قوله كما قال الاحسن ان يكون الكاف للتعليل ومتعلقه اما المصطفى او كون المصطفى بمعنى المختار او
كونه بمعنى المختار من جميع الناس فالحديثان على الاول والاخير علتان للمطلوب وعلى الثاني علة واحدة قوله والولد
كالفلك جمع وللذكرين وقد يستعمل واحدا ايضا كالفلك والمراد من الفاظ الولد والبنين في الحديثين اعم
مما كان بلا واسطة او معها قوله اسمعيل اى ولد اسمعيل فلفظ ولد ههنا ساقط من الاقلام اذ لو اريد نفس اسمعيل
لما دخل نبينا في المصطفى بهذا الاصطفاء مع ان المطلوب دخوله في جميع المصطفين بجميع الاصطفاءات قوله
واصطفانى من بنى هاشم اقول دلالة هذا الحديث على الامر الاول والثاني دليلا وجزء دليل مما لا خفاء فيه واما
دلالته على الامر الثالث دليلا عليه ففيه خفاء اذ المدعى كون النبى مصطفى من الناس وغاية ما يدل عليه
هذا الدليل كونه مصطفى من ولد ابرهيم وهذا مما استشكله بعض الفضلاء اقول كونه مصطفى من ولد
ابرهيم على جميع الناس المستفاد من حذف المصطفى عليه مستلزم لكونه مصطفى من جميع الناس فافادته للمطلوب
بالكناية التى هى ابلغ من التصريح وقد يستدل على عموم المصطفى عليه فيما سوى الاصطفاء الاول بقوله تعالى
ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابرهيم وآل عمران على العالمين ولا يخفى ضعفه ثم اعلم ان المصطفين فيما سوى
الاصطفاء الاخير انما هم مصطفون من حيث المجموع باعتبار بعض افرادهم الذى هو الحامل للنور النبوى فانه
مصطفى على الغير لذلك فلا يرد ان بعض افراد المصطفى عليهم مصطفى على بعض المصطفين وقس على هذا
ما في حديث الاختيار ومن حسن الاتفاقات ههنا مطابقة الحديثين للفظ المص وتفسير الشارح لفظا وترتيبا
واجمالا وتفصيلا قوله ان الله اختار خلقه اه اقول لا يخفى ما في ظاهر الحديث من التكرارات ولدفعها اجوبة
الاول حمل احد المكررين على ارادة الاختيار والاخر منهما على نفس الاختيار وحمل الفعل على الارادة من اقامة المسبب
مقام السبب وتسمية السبب باسم المسبب وفي ذلك شايع كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ وقوله اذا
قمتم الى الصلوة فاغسلوا وهذا الوجه باحتمال طرق ثلاثة الاولى ان يحمل الاول بمعنى الارادة والاصطفاء
بمعنى نفس الاختيار وهذا اظهر الثانية ان يحمل على عكس ذلك والمعنى ان الله اختار مهيات خلقه من بين جميع المهيات
بالايجاد فاراد اختيار بنى آدم منهم اه الثالثة ان يحمل الاولان على نفس الاختيار والبواقي على ما سبق في الطريقة
الاولى ولا يخفى عليك ان المراد بمعمول ما حمل على الارادة المختار منه او بعضه عن بعض وبمعمول ما حمل على
نفس الاختيار المختار الوجه الثاني ما خطر ببالي من ان المراد بالاولين ارادة الاختيار اختيار الاصطفاء وبالاصطفاء نفس
اختيارها الوجه الثالث ما افاده بعض المعاصرين من ان المراد بالاولين الاختيار الاصطفاء وبالاصطفاء
لاصطفاء نفس اختيارها هذا وليعلم ان المراد بحروف التعقيب في هذا الحديث اما التعقيب الذاتي او تكلم

المخاطب بعد فهمه فلا يرد ان لا معنى للتقديم والتاخير الزمانيين في افعال الله القديمة وقد اجيب ايضا بمنع التكرار
بوجوه اخر تركنا ذكرها لسخافتها قوله بني ادم المقصود منهم بنو ادم مع نفس ادم وحوا تغليبا قوله فلم ازل خيارا من
خيار اقول هذا النفي ازلي لا اختصاص له بالماضي فقط نظير كان الله غفورا رحيما وازل اما بفتح الزاء من زال الناقص
او بضمها من زال التام وعلى الثاني يكون قوله خيارا منصوبا على التمييز هذا الذي ذكر من الاحتمالين انما يكون
اذا كان قوله من خيار متصلا به واما اذا كان من للسببية متعلقا بالفعل المنفي فهو بضم الزاء لا غير بناء
على عدم صلاحية الافعال الناقصة لان تكون متعلقة للظروف وشبهها كما يجي تحقيق ذلك ثم الخيار اما
اسم من الاختيار او جمع خير كسيد على ما في بعض كتب اللغة ولفظ من اما للتفصيل او للسببية كما مر والخيار الاول
منسوب الى النبي ص مطلقا واما الثاني فمنسوب الى المختارين الموجودين السابقين على النبي ص اذا كان من للتفصيل
والى المختارين المفروضين اللاحقين لو فرضنا ان كانت للسببية ثم ان للخيارين احتمالات ثلثة الاول ان يكون
كلاهما بمعنى الاختيار الثاني ان يكونا بمعنى المختار الثالث ان يكونا جمع خير هذه احتمالات الظاهرة فاما
مطلق احتمالات العقلية فتنتهي الى تسعة كما هو ظ لكنا نقتصر على الاخير من الثلاثة الظاهرة لكونه احوج
الى البيان وامكان فهم ما سواه بالقياس الى بيانه فنقول لفظ الخيار في هذا الاحتمال لما كان جمعا نكرة محتمل
لان يراد به جمع واحد او جموع متعددة فله على تقدير كون من للتفصيل اربعة احتمالات الاول ان يراد
بكل واحد من الخيارين جمع واحد فذو اربعة آحاد اما آحاد الخيار الاول فهي كون النبي ص خيرا من بني هاشم وخيرا
من قريش وخيرا من العرب وخيرا من بني ادم واما آحاد الخيار الثاني فهي بنو هاشم وقريش والعرب وبنو ادم وآحاد
الخيار الاول موزعة على آحاد الخيار الثاني الاحتمال الثاني ان يراد بكل منهما خيارات اربعة وآحاد الخيارين
هنا لا مصداقا ههنا لجموع الخيارات اما مصداق الخيار الاول من الخيار الاول فهو النبي ص بالنسبة الى
بني ادم لان له خيرا واحدا بالنسبة الى بني هاشم وخيرين بالنسبة الى قريش وثلثة خيارات بالنسبة الى العرب واربع
خيارات بالنسبة الى بني ادم واما مصداق الخيار الثاني من الخيار الاول فهو النبي ص بالنسبة الى العرب لان له ثلاث
خيارات بالنسبة اليهم واما مصداق الخيار الثالث من الخيار الاول فهو النبي ص بالنسبة الى قريش لان له خيرين
بالنسبة اليهم وما فوق الواحد جمع واما مصداق الخيار الرابع من الخيار الاول فهو النبي ص بالنسبة الى بني هاشم
لكن هذا على سبيل التغليب واما مصداق الخيار الاول من الخيار الثاني فهو بنو هاشم لان لهم خيرا واحدا بالنسبة
الى قريش وخيرين بالنسبة الى العرب وثلث خيارات بالنسبة الى بني ادم واربع خيارات بالنسبة الى الخلق واما مصداق
الخيار الثاني من الخيار الثاني فهو قريش لان لهم خيرات ثلاثة بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخيار الثالث
من الخيار الثاني فهو العرب لان لهم خيرين بالنسبة اليهم وما فوق الواحد جمع واما مصداق الخيار الرابع
من الخيار الثاني فهو بنو ادم لكن هذا على سبيل التغليب لان لهم خيرا واحدا بالنسبة الى الخلق نظير ما تقدم
من الاحتمالات الاحتمال الثالث ان يراد بالخيار الاول خيار واحد وبالثاني خيارات اربعة وتطبيق

العرب

الاول

الاول على الثاني اما بالتبديل ومثالح الى الاحتمال الثاني واما بتوزيع آحاد الاول على جموع الثاني وعلى
التقدير الثاني يصير التغليب منحصرا بالخيار الثاني الاحتمال الرابع عكس الثالث في جميع ما ذكرنا وهذه الاحتمالات
الاربعة جارية فيهما على تقدير كون من للسببية الا ان المفضل منه محذوف والخيار الاول ذو وحدة آحاد
او جموع والخيار الثاني ذو كثرة آحاد او جموع والخيار من الخلق في الاول والخيار من النبي ص في الثاني والمراد
من الخيار الغير الزائلة الخيار المطلقة لا المضافة فانها غير زائلة عن النبي ص وزائلة عن غيره والفاء في قوله
فلم ازل للتفريع اذ متى اختير من عام شخص باختيار واحد او باختيارات متعددة فهذا الشخص خيار مطلق من
ذلك العام ابدا لامتناع صيرورة هذا الشخص مختارا منه بالنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد
الخيار هي ما فصلناه اذا لم يرفع التكرار على الشقين الاخيرين من الجواب الاول واما اذا بنى دفعه عليهما فتزيد
الاعداد المذكورة عليه بواحد والمتفطن بما ذكرنا يقدر على استخراج احكام ساير الاحتمالات وهذا التحقيق
من انظار ابكار لم يسبقني اليه يد الافكار قوله وعلى آله تقدير لفظ على على الآل للرد على الخاصة فان هذا
من دأب العامة رغما لانف الخاصة فيما بينهم استقباح ذلك عند الخاصة لحديث مشهور معتبر عندهم بزعم العلماء
وهو ما اسند الى النبي ص من فصل بيني وبين آلي بعلي لم ينل شفاعتي ولم يعلموا ان هذا الحديث مصنوع
عند الخاصة ودخول على على الآل كثير في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد قرء
على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة على ان يكون الحديث ردا على الغلاة يعني من فصل بيني وبين آلي
بعلي بن ابي طالب بان يخرجه عن مرتبة الخلافة الى المرتبة الالوهية كالغلاة لم ينل شفاعتي ولا يبعد ان
يريد بتقدير على دفع توهم كون هذا المصرع جملة مستأنفة او حالية على ان يكون قوله والمبتدأ والشرفا
بضم الشين خبر له والمستكملين مقطوعا الى النصب قوله اي اقارب المؤمنين اه وعند اكثر الخاصة هم فاطمة
مع الائمة الاثني عشر قوله بفتح الشين اقول ان قرء المستكملين بالكسر فالشرفا بالفتح مفعول له وبالضم
اما حال او صفة بعد صفة او مقطوع الى الرفع والنصب على حذف المفعول وان قرء بالفتح فالشرفا بالفتح
مفعول المحذوف والجملة مستأنفة وبالضم مثل كالاول فيما سبق ورجح الشارح فتح الشين لانه
على هذا ابلغ في المدح قوله بانتسابهم اليه اي الى النبي ص او الى الشرف المراد به النبي كناية قوله في نظم
ارجوزة الفية النظم في اللغة الجمع وفي الاصطلاح هو الكلام الموزون والارجوزة بضم الهمزة بحر من الشعر
على ثلاث مستفعلات ولو تقريبا وكثيرا ما يطلق على ما على هذا البحر وتقدير النظم للاشارة الى ان
الاستعانة متعلق بالحدث لا بالذات وتقدير الارجوزة لفوائد الاولى الاشارة الى ان الارجوزة
جزء من الالفية لا عينها لان البسملة وفواتح المقاصد ايضا منها الثانية الاشارة الى ان مجموع ابياتها
رجز لا غير والا لادرج في المتقارب الثالثة الاشارة الى ان تانيث الالفية باعتبار كونها قبل
العلمية نعتا للارجوزة والاصل مصنف الفية ارجوزتها لكن الاظهر ان يكون تانيثها باعتبار

لزيادة م

كونها

كونها وصفا للرسالة او ثانيها للتنقل الرابعة الاشارة الى عدم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه كما يتوهم ظاهرا
فان الاول كل والثاني جزؤه ثم لما كان المقصود بالذات ههنا ذكر المستعان عليه وهو لا يستعمل الا بعلى وحمل
في على معنى على غير قياسي فلا بد اما من القول بتضمين الاستعانة معنى ما يتعدى بفي كالشروع كما اختاره بعض
المركبين او جعل ما بعد في ظرفا للاستعانة كما اختاره الشيخ لم يتعرض للتضمين ويراد بكلا النوعين ما
قصد بالذات على سبيل الكناية ومختار الشارح اظهر واحسن ولهذا عدل اليه قوله عدتها اي عدد الارجوزة
والعدة جمع العدد ويحتمل ان يكون مصدرا نوعيا اي نوع واحد من عددها الف او الفان قوله كل شطر بيت
الشطر الجزء والمراد هنا المصرع وهو المتبادر من جزء المنظوم لانه هو الجزء الاولي له قوله اي مهماته لما كان
المقاصد لكونه الجمع المضاف مفيدا لاحتواء الالفية جميع مقاصد النحو وهذا بديهي البطلان فلا بد
من صرفه عن ظاهره اما بتقدير مضاف مفهوم من قول المص في اواخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل كما
اختاره المركب او بجعل المقاصد بمعنى المهمات التي هي مقاصد بها احتياج شديد واعتناء عظيم كما اختاره
الشيخ فترها بها لقلة مؤنتها بالنسبة الى اختاره المركب فاشار الشارح بهذا التفسير الى ذلك قوله والمراد
به اه هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان الالفية محتوية لمقاصد الصرف والنحو معا فتخصيص احتوائها بالنحو فقط
تخصيص بلا مخصص وحاصل الجواب انه ليس المراد بالنحو معناه المشهور بل المراد به المرادف لعلم العربية لكن في
ضمن فرديه اللذين هما التصريف والنحو الخ وقيل على السؤال والجواب معا ان الالفية لم تحتو على مسائل التصريف
الا مسائل عديدة فلا وجه للحكم باحتوائها امهات مسائله فسقط السؤال والجواب اقول منشا هذا الكلام توهم
انحصار ما احتوته الالفية من مسائل الصرف فيما بعد قول المص التصريف وليس كذلك فان مسائلها من باب ابنية
الافعال الى اخرها مسائل نحوية ممزوجة بمسائل الصرف وليست امهات مسائل الصرف عرفا الا ما فيها والمراد بما
بقوله التصريف فهو الاشتقاق الذي هو جزء من علم التصريف لا نفس هذا العلم وكل ذلك ظاهر لمن له ادنى تصفح
في هذا الكتاب فالحق ما اجاب به الشارح قوله هذه الالفية اي لا انت ولا المقاصد قوله لافهام الطالبين
اللام للتعليل او بمعنى الى والافهام على الاول بكسر الهمزة مصدر اي لافهامهم والايصال الى اذهانهم وعلى
الثاني بفتحها جمع فهم قوله من غوامض المسائل لفظ من بيانية وقوله فيصير واضحا اشارة الى ان التقريب
مقصود للوضوح لا في نفسه قوله موجز هو بفتح الجيم اذ كسرها محتاج الى القول بالحذف وحمل الوصف على
السببي الذي هو خلاف الاصل قوله قليل الحروف كثير المعنى هذا اشارة الى ان المراد بالموجز المختصر لا المقتصر
وانه بفتح الجيم لا بكسرها والا ينبغي ان يبين باسم الفاعل المتعدي لما ذكرنا انفا ولم يقل قليل الالفاظ مع
ان مقابلة اللفظ بالمعنى اظهر ليختص بالايجاز الكامل الذي هو من حيث الحروف الهجائية والكلمات مجملا
جميعا ثم ان اريد بالايجاز ما يقابل الحشو والتطويل ينبغي ان يحمل الباء في قوله بلفظ على السببية وان
اريد به ما يقابل الاطناب والمساواة ينبغي ان يحمل على المصاحبة والشارح لما اراد به المعنى الثاني وحملها

على المعنى الاول صار المقام مقام ان يسئل عن كيفية ذلك فاشار الى جوابه بقوله ولا بدع اه يعني ليس كون الموجز بالمعنى
الثاني سببا للفهم امرا بعيدا جدا وان اشتهر ان الموجز بهذا المعنى مانع عن الفهم وذلك لان نسبة السببية
الى المطنب والمساوي ونسبة المنع الى الموجز باعتبار ما هو الغالب فيها والا فالسبب حسن التعبير وان كان في ضمن الايجاز
والمانع سوء التعبير وان كان في ضمن مقابليه الا ان وجود الاول في ضمن الاول احسن واغرب ووجود الثاني في
ضمن الثاني اقبح واشنع فعلى هذا اتقدير قوله بلفظ بحسن تعبير لفظ فاشار الشارح الى هذا التفصيل بقوله كما
رايناه والارادة من الايجاز هذا المعنى وحمل الباء على معنى مع كما قاله ابن جماعة ايضا يؤل الى هذا الا ان كون
الباء للسببية اكثر من كونها بمعنى مع ولذا قدمه الشارح اولا ويحتمل ان يكون الباء للتعدية بمعنى من ولا يخفى
عن حسن قد بر قوله سببا للفهم لم يقل للتقريب كما هو مقتضى المتن ولا للوضوح كما اقتضاه عبارة الشرح اشارة
الى انهما مقصودان للفهم لا في انفسهما ولم يقل لسرعة الفهم عند ايهما وللاستغناء بتصريحه بها بعيد هذا
قوله كما في رايت عبد الله اه اي كما يوجب الايجاز للفهم اي لسرعته في اكرمته في رايت عبد الله واكرمته ولفظ دون
اما بمعنى الاقل او بمعنى الغير اي المغاير لاجل الاقلية او في موضع لا العاطفة والفرق بين الثلثة ان الثالث
يدل صريحا على عدم كون واكرمت عبد الله سببا للفهم بخلاف الاولين اما سببية الاول للفهم فظ واما عدم
سببية الثاني للفهم فلان لفظ عبد الله مشترك بين معناه الاضافي ومعناه العلمية فاذا كرر لم يعلم
ان المراد بالثاني عين المراد بالاول شخصا او نوعا ام لا وقيل الاولى حمل الباء على معنى مع اذ لو حملت على
السببية لزم كون الثاني سببا للفهم وللازم بط فالملزوم مثله اما بيان الملازمة فظ واما بطلان
اللازم فلما نقل عن ابن هشام من ان المراد بالمكررين امر واحد اذا لم يكونا نكرتين وهما فيما نحن فيه معرفتان
اقول فيه نظر من وجوه الاول منها ان المراد بالفهم سرعته كما قلنا وسيصرح الشارح به الثاني ان المتيقن
من القاعدة من الاتحاد انما هو في ذي اللام فقط الثالث ان القاعدة انما يجري في المعرفة المكررة اذا كان المكرر
تحت نوع واحد من انواع التعريف وهنا داخلان تحت النوعين الاضافة والعلمية الرابع ان المفروض
ان اللفظ الموجز سبب للفهم لا ان سبب الفهم منحصر به ولفظ دون بمعنى لا العاطفة اليه لما عرفت فالملازمة
ممنوعة الخامس ان الاعتراض على فرض وروده مناقشة في المثال وهي لا تقتضي المناقشة في الممثل له ولا يبعد
ان يكون قوله الاولى دون الصواب اشارة الى ذلك وفيه تامل قوله وتبسط البذل اه شبه المص الفاظ الالفية
بالشخص الواعد والقارئ بالموعود به ومقاصد الكتاب بالعطاء ودلالة الفاظها على مقاصدها بالبذل واستعد
تلك الالفاظ لافهام المقاصد بالوعد وقرب ذلك الاستعداد من الفعل بالايجاز وسهولة افهامها اياها
بالبسط ويمكن ان يحمل تشبيهاته على غير ذلك فتدبر قوله اي العطاء اشارة الى ان المراد بالبذل ما يبذل
لانه القابل للبسط قوله بحسن الوجازة هذا تصريح بان سبب الفهم حسن وجازة اللفظ المعبر عنه بحسن التعبير
وان المراد بالفهم سرعته كما ذكرنا والتعبير بالوجازة دون الايجاز دليل اخر على ان الموجز بفتح الجيم لا بكسرها

قوله من قاربها اى رضى ناشيا من قاربها ويحتمل ان يكون متعلقا بقول المص تقتضى قوله بان لا يعترض عليها قبل
متعلق بتقتضى والباء للسببية اقول الاولى ان يكون متعلقا بمقدر بيانا لقوله رضى والباء للبيان والباء
البيانية ما يدخل على المقصد لتبين مصدرا آخر سواء كان مصدرا محضا او ناويلا مثبتا او منفيا قوله
من غير سخط هذا بيان للرضا وتخصيص له بالرضاء الدائم قوله ليثوبه لما كان قوله سخط نكرة فى سياق النفى
مفيدة للعموم وهو غير مقصود خصصه بالسخط المشوب بالرضا عن الالفية فان السخط عن غيرها لا يشوب لو
عنها كما يحكم به الذوق السليم قوله زواوى منسوب الى زواوة وهى بلدة من بلدان المغرب قوله ولكن هو قد
انظ لكن للاشارة الى ان هذا الكلام عن المص استدراك لما يتوهم من الحكم بكون الالفية فائقة الفية ابن معط
ان تفضيلها تفوق نفس ابن معط قوله اى بسبب سبقه اشار بذلك الى ان جمع ابن معط للتفضيل بالنسبة الى
المص ومن فى عصره لبيان لامر واحد بل للامرين قوله تفضيلا اى زيادة على اهل عصرنا ولم يحمله على ان اصله مضاف
الى الباء كما فعله المركب لاشتماله على التكلف وفيه احتمالات شتى يحتاج تصحيحها الى تكلفات باردة و
تعسفات كثيرة ولهذا تركنا ذكرها قوله شرعا لما روى عن النبى عم خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم القرن
القاف ويكون اراء اهل زمان واحد ووجه تلك الخيرية اقرب من زمان الشارع الموجب لسهولة الكذ
وسرعة ترقى المترقين الى مدارج الحق واليقين قوله وعرفا لما نرى من تعظيم اصاغر اهل العرف لاكابرهم وشبابهم
لشيوخهم ومتاخريهم لمتقدميهم ودلالة كل من ذينك الدليلين الشرعى والعرفى على سببية تقدم العصر
للافضلية اظهر من سبق الكتاب اقول ولتفضيل السابق عقلا لان العلم والكمال ينتقل من السابق الى
اللاحق والعلة من حيث هى علة اشرف من المعلول من حيث هو معلول وفى تفاصيل الثلثة فرق يظهر
بالتامل قوله وهو ايضا اقول تقدير المبتدا اشارة الى انه من عطف الجملة على الجملة السابقة لا من
عطف المفرد على المفرد لان الثانى يستلزم اعتبار قوله يستوجب فى الفقرة الثانية والمقصود خلافه لما سيذكره
الشارح من التعليل وايضا اتيان الجملتين فى مقام المدح اولى من اتيان الجملة الواحدة وان اتحدت معهما
فى المآل ونقدر بلفظ ايضا لاشتراك الثانية مع الاولى فى المبتداء قوله لانتفاعى بالفية واقتدائى
به اى اقتدائى به فى نظم مسائل النحو فانه اخترعه لا المص والعلة الثانية نعمة ناشئة من الاولى قوله
اى عطايا اشارة الى ان الهبات بمعنى الموهبات قوله من فضله اى لا بحسب استحقاقنا قوله اى زائدة الوفور
الكثرة مط والزيادة هى الكثرة الاضافية فتفسير الوافرة بالزائدة يوهم اثبات انهم استحقوا الهبات
لكن المط ازيد من الاستحقاق وهو غير مراد لانه النقص اللهم الا ان يعنى انها زائدة على ما قد اعطانا الان او فى
الدنيا قوله والجملة خبرية ايرادها خبرية لا لضرورة لامكان ان يقول بدله وافض الهى بل لقصد الحياء
والتعظيم وللاشارة الى حسن الظن به تعالى حيث حكم بوقوعه جزما وللموافقة مع الجمل السابقة لفظا قوله
لحديث ابى داود فيه ان ذلك من خصايص النبى عم لكونه اشرف الخلق والواسطة للافاضة عليهم فلا وجه

لهضم

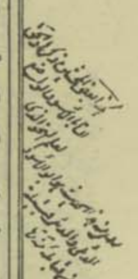
لتقلبه

لتقلبه فى ذلك قوله اى مراتبها العلية بكسر الاول وتشديد الثانى او بفتحه وتخفيفه وعلى الاول ياؤه
للمبالغة وعلى الثانى للتانيث وهذا التخصيص للدرجات واما كونه اشارة الى ان الاخرة بمعنى المتاخرة ولا
من اضافة الموصوف الى الصفة فلا يخ عن بعد فى المشار اليه قوله هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتالف منه
المراد بشرح الكلام تعريفه وبقوله ما يتالف منه الاسم والفعل والحرف لا الكلم المصطلح كما توهم كثير من كلام المص
ومن كلام الشارح حيث قال وهو الكلم الثلث لان مراده بالكلم الثلث الاسم والفعل والحرف لا الكلم المصطلح
ويؤيد ما ذكرنا توصيفه بالثلث وسيجى منه الاشارة الى ذلك والمراد بشرح ما يتالف منه بيان اسماء وضعت
بازائها من حيث الافراد والتركيب وامتيازات بينها وانقسامات بعض منها الى اقسامها واما بيان صدق
القول واسم الفعل فانما هو بالتبع ولا بدع فى كون الحرف جزء للكلام لان بعض انواع الكلام لا يتحقق الا
بجعل الحرف جزء له كالاستفهامى والشرطى وغيرهما فى بعض الاحوال كما هو ظ ومن نفى جزئيته له فانما نفاها الجنسية
لا النوعية قوله معاشر النحويين منصوب على الاختصاص وهو جمع معشر والمراد به هنا الطائفة ولم يذكر عن معشر
اللغويين والصرفيين اذ الكلام عند الاولين مصدر كلم وكثيرا ما يطلق على ما يتكلم به عندهم وعند الاخرين
عبارة عن المشتقات ولهذا قالوا المصدر اصل الكلام ولعله اورد المعاشر جمعا تنصيصا على اتفاقهم فى اصل
هذا التعريف وان اختلفوا فى بعض خصوصياته قوله على مقطع الفم اى على شئ يقطع الفم الصوت به او فيه قوله
يخرج به ما ليس بلفظ فان قلت قد اتفق ارباب الميزان على ان الجنس غير مخرج بشئ فكيف هذا قلت قد اجاب
بعض الفضلاء عن ذلك باختصاص تلك القاعدة بجنس يكون اعم مطلقا من فصله واما اذا كان اعم من وجه
منه كما فى هذا المقام فلا للزوم اخراج ما دخل فى الفصل دون المعرف بالجنس والحق فى الجواب ان جنسية
الجنس انما هى باعتبار جهة الابهامية وفصلية الفصل انما هى باعتبار جهة التعيينية فليس الحيوان مثلا
جنسا خالصا ولا الناطق فصلا خالصا لاشتمالهما على كلتا الجهتين ولا شك ان الشئ غير مخرج من جهته
الابهامية فاحفظ ذلك قوله من الدوال انما خص المخرجات بالدوال اشارة الى ان خروج غيرها بالطريق
الاولى لان الدوال اقرب الى المعرف من غيرها قوله عبر به دون القول قيل لو عبر هنا بالقول لزم الدور لاخذ
الكلام فى قوله والقول عم اقول قوله والقول عم بيان لحكم القول لا حد له كما هو الظ فيندفع الدور وحاصل
الكلام فى هذا المقام ان القول مشترك لفظى لكنه جنس قريب واللفظ جنس بعيد لكنه ليس بمشترك لفظى
واستعمال المشترك اللفظى فى التعاريف بلا قرينة جلية كاد ان يكون معيبا واستعمال الجنس البعيد منشا
لعدم وفاء التعريف بتمام حقيقة المعرف فاستعمال كل منهما باعتبار وصفه الثانى ارجح من الاخر باعتبار
وصفه الاول لكن استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض ارجح لان دفع الضرر اهم من جلب النفع ولهذا
اختاره المص فى الالفية المؤخر تصنيفها عن الكافية فان النظر اللاحق ادق من السابق قوله لاطلاقه على
الراى اه اى لان القول مشترك لفظى بين اللفظ المستعمل وبين الراى وبين الاعتقاد والراى الموضوع له القول

بمعنى التدبير والاعتقاد باستحسان الامور فهو اخص من الاعتقاد قوله جنس قريب قيل هذا ممنوع لما سبق من اطلاق الراى والاعتقاد اقول قرب الجنس وبعده باعتبار القلة والكثرة في اشتراكه المعنوي لا في اشتراكه اللفظي فلا ساقط قوله اى منهم معنى يحسن السكوت عليه عدل عن قولهم يصح الى هذا لان السكوت على المفيد وغيره لا يبعد في العرف صحيحا وفاسدا او ممتنعا بل حسنا وقبيحا وقوله عليه اى على لفظه والمراد بالسكوت عليه السكوت على لفظه عن لفظ ما يتعلق به وعدل عن الاسم الى الفعل اشارة الى ان المعتبر كونه حسنا بالفعل من غير اشتراط دوام فيه لكن بشرط بقاء المسكوت عليه بحاله من دون زيادة عليه ونقصان عنه والمراد بالمسكوت عليه قول تكلم به قبل السكوت وبالمسكوت عنه ما لم يتكلم به من متعلقات المسكوت عليه وبالسكوت اعم مما يتحقق في ضمن التكلم بلفظ غيرهما او لا في ضمنه ولا يخفى على من له ذوق سليم ان للمتكلم به حدا لو وصل التكلم به اليه او الى ما فوقه لحسن السكوت عليه عن متعلقاته وهذا الحد هو المعبر عنه بطرفي الاسناد وبما قررنا اندفع اشكال قوى ربما يورد في هذا المقام وهو ان المراد بالمسكوت عنه اما بعض ما يتعلق بالمفهم او جميع ما يتعلق به فعلى الاول يصدق التعريف على كل قول تكلم به مفيدا ام لا لحسن السكوت عن بعض ما يتعلق به الذي هو المسكوت عليه مطلقا وعلى الثاني لا يصدق التعريف على لفظ مفيد موجود بل كاد ان يكون المفيد مما لا فرد له اصلا لان متعلقات المفهم كاد ان يكون غير متناه وحسن السكوت عليها موقوف على ذكرها اذ لنا ان نختار شقا ثالثا وهو ان المراد بالسكوت السكوت عما يتعلق بالمسكوت عليه هذا اخص من الشق الاول ثم نقول المسكوت عليه حدا الى اخر ما قررنا فافهم ذلك فانه دقيق وبالصيانة حقيق وليعلم ان الاوضح في تعريف اللفظ المفيد ان يقال انه لفظ مفهم لمعنى من شانه عادة ان يفيده المتكلم بالذات او ينتظره المخاطب عليه قوله والمراد سكوت المتكلم هذا هو الصواب ولهذا لم يلتفت اليه لقيل لما سبق ورد على القولين الاخيرين قوله وقيل السامع وقيل كليهما اى سكوت السامع وسكوت كليهما ويرد عليهما ان قول المتكلم المريد لافهام نفس الاسناد فقط مثلا اذا قال زيد قائم لفظ مفيد جدا مع عدم حسن سكوت المخاطب عليه لو اراد فهم بعض المتعلقات عن هذا المتكلم ولا يرد عليهما ما قيل من ان المخاطب بالمفيد لا يحسن سكوته عليه اذا لم يسمعه سماعا صحيحا مع ان اللفظ مفيد لان من اعتبر سكوت المخاطب فمراده بعد الاسماع الصحيح ولا ما قيل من ان كلام المستفهم مفيد مع عدم حسن سكوت المخاطب عليه لان عدم حسن سكوته انما هو عن الجواب لا عما يتعلق بالسؤال اى بتكملته قوله كان قام مثلا انما مثل بالكلم دون الكلمة لان خروج الاقرب مشعر بخروج الابعد بالطريق الاولى دون العكس وقوله مثلا لتعميم المخرجات قوله واستثنى منه اى من الكلام قوله ما لا يجهله احد كان النحاة اختلفوا في ان الكلام هل هو موضوع للمفيد بالامكان او للمفيد بالفعل فما لا يجهله احد على فرض تحققه في الخارج داخل في افراد الكلام على الاول وخارج عنها على الثاني ولا يبعد ان يكون موضوعا للمفيد بشرط الافادة ويراد بالمفيد المفيد كذلك وعلى هذا يخرج قول النائم والساهي عن الكلام بالمفيد من غير حاجة لذلك الى

قول المص كاستقم قوله كعبرة الظرف متعلق بقوله لم يصرح والضمير للمص لا للجزولي لا بقوله يصرح او بفعل وإلا لاحدهما وذلك ظ بادنى تامل قوله اذ ليس لنا اه هذا الحصر صحيح بناء على ان الكلام موضوع لما اشتراك بين افراده الموجودة لا الممكنة مط قوله وهو غير مركب المركب حقيقة ما ركب مع غيره وكثيرا ما يطلق على مجموع الاجزاء لتسمية الكل باسم جزئه كما في هذا المقام الا ان يراد به الوصف السببي اى ركب بعضه مع بعض فانه محمول على المعنى الحقيقي قوله واشار الى اشتراطه اه وجه الاشارة ان التقدير كقول الله استقم تعالى الله عن لنوم شريه علوا كبيرا وفيه بحث لانه ان اريد به لفظ استقم الواقع في القران فليس بمفيد لانه لم يقع في القران الا في موضعين وليس فيهما كلاما كما يشهد به النظر فيهما وان اريد به ما لم يقع فيه فلا دلالة لكلامه على هذا ويمكن الجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الكاف للتشبيه ووجه التشبيه نفس كونه مقصودا لا غير والاولى ان يكون التقدير كقولي حين تكلمي بهذا المصرع او كقولك حين خطابي اياك قوله اى مقصودا يعني ان ليس المراد بالموضوع في هذا المقام الموضوع مطلقا بل في ضمن الحمل فرد به الذي هو المقصود من المعنى فانه اما مقصود كقول الشاعر المريد معناه او غير مقصود كقول غيره كالنائم ونحو ملفق ويتمه باب الخاص باسم العام وعلى ما ذكرنا ليس ذكر المفسر بالفتح حرف التفسير خاليا عن الفائدة قوله ونحوهما كالمغمى عليه والمجنون والسكران ومن اراد بقوله نفس اللفظ قوله اذ من عادته اه جعل ذلك عادة في التعاريف غلط لان التعريف يستدعي الوضوح وفهم الحكم من المثال في غاية الخفاء لاشتماله على احكام شتى لم يعلم ان ايها هو المقص قوله بالمثال جعل استقم مثالا لا اشتهاره به يشعر بان المتقدم عنده احد التقديرين الاخيرين اللذين ذكرناهما سابقا لا الاول كما هو الاولى قوله وقيد في التسهيل اه اعترض على هذا التقييد بانه مستدرك لخروج مثل هاتين الجملتين من قيد المفيد لعدم حسن سكوت المتكلم على مضمونهما بدون ذكر ما يتعلق بهما اقول جوابه ان المراد بالمفيد فاعل الافادة لا كل ما يتوقف عليه الافادة وبالمسكوت عنه ما له دخل في فاعليتها لا مط وتلك مفيدة بهذا المعنى واما العلم بالشرط والموصول مثلا كالعلم بوضع للفظ المفيد فمن شرائط الافادة ولا يخفى الفرق بين الفاعل والشرط واما المفيد المعتبر في الكلام فهو فاعل الافادة مع جميع ما يتوقف عليه الافادة المرادة وقد ظهر بما قررنا ان مثل ضرب زيد عمرا في الدار بمجموعه هو الكلام لا المسندان فقط كما يظهر من عبارة بعضهم وان الكلام هو المفيد عند الافهام وحسن السكوت لا المفيد مط وذلك ظ لمن تفكر في الغرض الموضوع لاجله الكلام قوله لمخرج المقصود لغيره المراد بالغير اما الكلمة او ما لا افادة له وحده فلا يرد عليه ان هذا التقييد محل الخروج نحو نعم الرجل زيد اذا كان لتوطئة قولنا انا اكرمه قوله وهي الكلم تقدير هذا الضمير لفائدتين الاولى للاشارة الى ان عطف الفعل والحرف على الاسم من عطف الاجزاء لا الجزئيات والمحكوم عليه هو مجموعها لا كل واحد منها الثانية للاشارة الى ان الكلم خبر لمحذوف والجملة خبر لقوله اسم لا ان اسم خبر مقدم على الكلم وذلك لما سبق من ان المراد الحكم على الثلثة بالكلم لا بالعكس لعدم انحصار الكلم في

المركب منها فانه المركب من اكثر من كلمتين مط ولا يجوز ان يكون الكلم خبرا عن قوله واسم آه لعدم جواز الاخبار
عن النكرة بالمعرفة في غير الاستفهام واعلم ان في عطف الاجزاء اشكالا مشهورا وهو ان كلا من تلك الاجزاء مستقل
في المعلولية فينبغي ان يكون معروضا للحكم بالاستقلال وليس كذلك واجابوا عنه بان العطف معتبر قبل اقول
هذا مناف لدخول تنوين التمكن في تلك الاجزاء فالصواب في الجواب ما خطر ببالي من ان المراد بكل كائن لتلك الاجزاء
جزؤه بتقدير مضاف ويؤول العطف الى عطف الجزئيات فافهم قوله التي يتألف منها الكلام وصف للكلم وهي
لكونها جنسا يجوز فيها التذكير والتأنيث لا للاسم والفعل والحرف كما توهم وانما رجح التأنيث ههنا
اشارة الى ان تأليف الكلام من الكلم انما هو باعتبار جهة التكثير لا الوحدانية واللام في الكلام للاستغراق
وفائدة هذا الوصف الاشارة الى ان المركب من الثلثة ليس مطلق الكلم بل نوع من انواعه الذي يتركب منها كل
كلام فان للكلم انواعا اخر ليست كذلك كالمركب من الاسماء فقط او من الافعال فقط او من الحروف فقط او المركب من
نوعين منها قوله لا غيرها هذا ليس معطوفا على قول المص واسم ولا على قوله الكلم بل على الضمير المجرور في قوله
منها وعدم اعادة الجار بناء على جوازه عنده وذلك لان قوله وذكره الامام نص على ان المراد انما هو هذا
مع ان كونه معطوفا على الاول وعدم ذكره عقيبه جملة لا وجه له قوله كما دل الاحسن ان يكون هذا الكاف للتعليل
كما في قوله اما حدث لاصطفاء قوله عليه الاستقراء الاستقراء مشتق من القرية اي التتبع في القرى وهو
كناية عن الفحص وقيل مشتق من القراءة وليس بشيء قوله ذكره الامام عليه السلام اشارة الى ما رواه ابو الاسود
الدئلي عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلم ونحن نذكره شارحا لكلامه على ما وصل اليه فكرنا القاصر
وذهننا القاصر فنقول روي عن ابي الاسود الدئلي هو منسوب الى الديلم والمراد به ههنا سكان جبال ديار
الروم والعجم بالمدائن قال دخلت على الامام علي بن ابي طالب عليه السلام فرأيته مفكرا اي وجدته متفكرا او ابصرته حال كونه
متفكرا فقلت فيم بالياء المثناة التحتانية تفكر يا امير المؤمنين بفتح التاء وحذف مثلها معلوم من
التفكر او بضمها من التفكير والاول اظهر قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا اي غلطا والمراد به الغلط
الواقع من حيث الاعراب فاردت ان اصنع كتابا هذا الابتناء في علو رتبته عن الحاجة الى التفكر اذ كل يوم هو
في شان ويؤيده ما حكي عنه يوم خيبر من اعجازه الالهي وعجزه البشري وهذا من قوله سلطنته ووسعة
مملكته في اصول العربية اي في قواعد تصحيح اللغة العربية ومعنى الاصل في قول الى اربعة القاعدة و
الدليل والظاهر والراجح والكتاب لما كان مظروفا للاصول لا يلزم ان يكون محتويا على جميعها فقلت لئن
صنعت هذا احييتنا اي بالتعليم بها فان العلم سبب حيوة الارواح او بالاستخلاص من اللحن الذي هو كالموت
ويبقيت فينا هذه اللغة بسبب هذا الصنع والا انصرمت بلاحق اللحون الحادثة فيها بمرور الدهور
ثم اتيته بعد ثلاثة ايام فالقى الي صحيفة مكتوبة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام والمراد بالكلام ما هو
المصطلح بين النحاة على ان يكون هو ناقلا الى هذا المعنى ولا يبعد ان يكون المراد به المعنى اللغوي اي ما يتكلم



به كله اسم وفعل وحرف اي كل اجزاء مجموع افراده فلا ينافي كون اجزاء بعض افراده بعضا منها فالاسم ما انبأ عن
المسمى اي المعنى الذي يكون ملحوظا بالذات الذات فخرج الحروف لان معانيها الملحوظة بالغير للغير ابدا وكذا الافعال
لان بعض اجزاء معانيها قد تكون ملحوظة بالذات كما في قولنا الضرب شر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي
عن وصف يقوم بالمسمى كالحركة للمحرك او للمتحرك ولا يخفى انه ملحوظ بالذات للغير الذي هو المسمى والحرف ما انبأ
عن معنى ليس باسم ولا فعل اي ليس بمعنى اسم ولا بمعنى فعل وهو المعنى الملحوظ بالغير للغير واما الملحوظ بالغير للذات فلا
معنى له فظهر وجه انحصار الانواع في الثلثة ثم قال له تتبعه اي تتبع ما في هذه الصحيفة حتى يظهر لك احكامها
واحكامها وفيه سر يظهر مما سنبين لك وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء اي الفاظ العرب
ثلثة ظاهر اي ظاهر فهم المعنى منه ومضمر اي يخفى فهم المعنى منه وذلك لان فهم المعنى من الاول بلا واسطة
ومن الثاني بالواسطة وشيء ليس بظاهر ولا مضمر فالمراد بالاول المضمرات بالقياس الى المعنى الاول و
بالثاني ما سواها كذلك وبالثالث كل من الفريقين بالقياس الى ما سوى المعنى الاول من بطون المعاني وانما
تتفاضل اي تتفاوت العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر باعتبار تفاوتهم في الترقي الى مراتب بطون
المعاني او المعنى تتفاخر العلماء بعضهم على بعض لارتقائه الى ما لا يرتقي اليه البعض من بطون المعاني هذا
ما ظهر لي من شرح هذا المقال لاصحاب القال واما ما سنح لي من كشفه لارباب الحال فهو المعنى المذكور مع
الاشارة الى امر اخر وهي انه اشار بالكلام الى الامر والخلق الصادرين عن المتكلم الحقيقي كما قال الله تعالى في حق
عيسى وكلمته القاها الى مريم وبالاسم والفعل والحرف الى العوالم الثلثة اي الجبروت والملكوت والناسوت
فبقوله الاسم ما انبأ عن المسمى الى عالم الجبروت المنبئ عن المسمى الحقيقي اي الحق جل اسمه بلا واسطة شيء اخر اذ هو
مرآة الجمال الحق وبقوله الفعل ما انبأ عن حركة المسمى الى عالم الملكوت الناشئ بلا واسطة عن عالم الجبروت
الخارج من قوة الامكان الى فعل الوجود اذ هو اول الحوادث الذاتية واضافة الحركة الى المسمى من اضافتها
الى المحرك لا المتحرك وبقوله والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل الى عالم الناسوت الذي لا ينبئ عن
المسمى ولا عن حركته بلا واسطة بل ينبئ عنهما بالواسطة وبقوله ظاهر الى وجود الممكنات وبقوله مضمر
الى مهيتها اذ بالوجود يظهر المهيات وهي مضمرة فيه وبقوله ما ليس بظاهر ولا مضمر الى المعبود الحق جل جلاله
فانه ليس بظاهر لخفاء جلاله عن كل ما سواه وليس بمضمر لظهور جماله على جميع ما عداه وبقوله انما تتفاضل
العلماء الى انجلاء كل شيء يعرف بحسب القرب منه والبعد عنه وهذا الذي ذكرنا رشحة من رشحات
سمات هذا الكلام وقطرة من قطرات بحار هذا المعلم والا فاين غدير هذا الشرح كلام بحت كلام الخالق
وفوق كلام المخلوق باي ابت ولي ايها القائل ولنا المنتبها للكلام وان لم يكن اللائق به هذا المقال
ليستيقظ به بعض المواد القابلة عن المنام ثم قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من
ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان وكان وليت ولعل ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها بل هي

منها في فيها انتهى ولا يخفى على من لحظ من المعارف امكان حمل اكثر هذه الاصطلاحات على تلك المعاني
العالية وان لم يكن مصطلحها ملتفتا اليها فانها معان اجرى الله سبحانه وتعالى على بعض الالسن وان لم يتفطنوا
بها وسنشير الى بعض منها ان شاء الله تعالى قوله المبتكر لهذا الفن اى صاحب بكر هذا العلم وهو كناية عن المبدع والموجد
ابداعه هذا الفن اختيار رويته اخر ذكرها الا بناسب ههنا قوله وعطف الناظم اه هذا اما فاعل او مصدر
مبتداء لقوله لكونه لا لقوله اشعار لكونه مكنوبا بالالف وقوله لكونه علة للعلة على الاول وعلة المعلول
بعد تقييده بالعلة على الثاني ولما ذكر بعض الشارحين هذه النكتة في هذا المقام واورد عليه بان لا معنى
للتراخي ههنا والجواب ان ثم بمعنى الواو وتبديله بها لمجرد الضرورة فاشار الشارح بهذا الكلام الى جواب
الايراد المذكور بان المراد بالتراخي انما هو التراخي بحسب الرتبة لا بحسب الزمان والمكان واستعمال حرف
التعقيب والتراخي في الترتيب شائع لا استبعاد فيه وقد يقال بناء الجواب المذكور على ما هو المشهور من ان
عطف المعطوفات باسرها على امر واحد واما على ان يكون كل منها معطوفا على ما قبله بلا واسطة فالايراد
غير متوجه بما ذكر اقول زعم هذا القائل اختصاص مطلق التراخي في التراخي الكامل الذي هو بين الصالح لكل
من طرفي الاسناد وبين الممتنع عن كل منهما اى بين الاسم والحرف دون الفعل ثم ان من التراخي ما هو بين الصالح
لطرف الاسناد فقط وبين الممتنع عن كل من طرفيه اى بين الحرف وبين كل من اخويه والمراد ههنا الاشعار
بهذا وهو حاصل على كلا المذهبين غاية ان لعطف الفعل بالواو مدخلا في هذا الاشعار قوله عما قبله
المراد بالموصول الاسم والفعل لما ذكرنا فلا اشكال في ايراد ضمير قوله دونهما تنبيه وللناظرين في هذا المقام
كلمات واهية لا فائدة في ذكرها قوله ثم الكلم لما ذكر ان المركب من الثلثة يسمى بالكلم ولم يعلم من هذا الكلام ان الكلم
منحصر بذلك كما قد يتوهم من تقديره لذلك لفظ هي ام لا اشار بهذا القول الى ان له انواعا شتى وعطف بلفظ
ثم اشارة الى ان ذكر هذه المسئلة بتبعية تلك المسئلة لا بالقصد او بالذات قوله على الصحيح مقابل الصحيح
مذهب من جعله جمعا للكلمة ورد بان الجمع على هذا الوزن لم يعهد عنهم وبانه وصف بالمذكر في قوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب ويؤيده استعماله مع واحده استعمال الاجناس مع آحادها في التفرقة بينهما
بالتاء قوله اسم جنس جمعي اسم الجنس ما وضع للماهية المطلقة واطلق على القليل والكثير الى الواحد ان كان افراديا
والى الثلثة ان كان جمعيا فان قصد منه الواحد بالتاء او بحذفها يسمى واحدا والا يسمى جنسا وعلم الجنس
ما وضع للماهية مع تعينها الذهني والنكرة المقابلة لاسم الجنس ما وضع لفرد غير معين من الماهية والنكرة
المقابلة للمعرفة ما دل على شيء غير معين مطلقا واذا ثبت ان الكلم اسم جنس جمعي واسم الجنس الجمعي ما اطلق
على اكثر من فردين واحده متحدا في النوع او مختلفا علم ان له انواعا شتى والمذكور سابقا واحد منها
قوله واحده كلمة الضمير راجع في المتن الى قوله اسم وفعل وحرف لما ذكرناه لكن الظاهر ان الشارح حوله الى الكلم
وجعله متصلا بقوله ثم الكلم اسم جنس جمعي ليشير بذلك الى التأييد الذي ذكرنا لكونه اسم جنس لا جمعا

قوله لفظ

قوله لفظ مستقل اه احترز بالاستقلال عن اجزاء الكلمة كالالف واللام في ضارب وضرب وهب قوله دال بالوضع
الوضع تخصيص اللفظ بالمعنى بحيث متى اطلق الاول مجردا عن القرائن فهم منه الثاني والمراد بالتخصيص اعم مما
يحصل من شخص واحد او من جماعة واعم من ان يكون نفسه واحدا او متعددا فيشمل الوضعين التعييني والتعيني
واوضاع اللفظ المشترك فانه يفهم منه كل واحد من المعاني عند الاطلاق غايته انه لا يفهم ان ايها هو المراد
والمراد بفاعل قولهم فهم العالم بالوضع اى الاوضاع فلا ينتقض بعدم فهم الجاهل والمراد بفهم المعنى فهمه بعد كونه
محققه فيشمل وضع الحرف لان عدم فهم المعنى منه عند الاطلاق لا لقصور دلالته من حيث هي دلالة بل لقصورها
من حيث قصور معناه الموقوف على المحققة وهو ينقسم الى شخصي وقانوني ونوعي كزيد وضارب واسد المراد به الرجل
الشجاع مثلا وايضا ينقسم الى ما كان الوضع والموضوع له كلاهما عامين او خاصين والاول عاما والثاني خاصا
بان يلاحظ المعنى الكلي ويوضع اللفظ في لحاظ واحد بازاء كل فرد من جزئياته اجمالا من حيث انها افراد للمعنى
الكلي فظهر الفرق بينه وبين اللفظ المشترك ولا امكان لعكس القسم الثالث كما هو ظ والوضع اخص من
الدلالة بل ملزوم لها كما يظهر بالتأمل قوله تحقيقا او تقديرا ابدا ان للفظ لا للاستقلال والدلالة وهو ظ ولا للوضع
حتى يشمل الوضع القانوني لان الوضع للامر الكلي محقق وللجزئيات ليس بمحقق ولا مقدر قوله او منوي معه
كذلك عطف على قوله لفظ لا على قوله مستقل ولا على قوله دال لان المنوي متصف بالا لفظ بخلاف المقدر
والضمير المجرور للفظ وقوله كذلك اى منوي مع لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا او تقديرا فاقسام الكلمة
اربعة اللفظ التحقيقي كزيد والتقديري كالمقدر في جواب من قال من زيد اخوك والمنوي مع اللفظ التحقيقي
كالمنوي مع اضرب والمنوي مع اللفظ التقديري كالمنوي مع المقدر في جواب اني يضرب ام عمرو زيد قال
المص في شرح التسهيل ان المشار اليه بقوله كذلك الاستقلال والدلالة فقط فلا يشمل التحقيق والتقدير
ولا يخفى اولوية ما حملنا عليه كلامه والمركبات باسرها خارجة عن هذا التعريف لان الدال فيها هو اللفظ
مع الهيئة التركيبية والمركب من الشيء وغيره خارج عن هذا الشيء واما نحو عبد الله علما والرجل و
بصري فداخلة فيه قوله والقول عم اى القول المصطلح وهو اللفظ الموضوع فاللام فيه للعهد وعم فعل
ماض ولا يبعد ان يكون مخففا من عام او اعم وعلى الاولين يحتمل ان لا يتجاوز الثلثة وما يتجاوزها
بخلاف الاخير فانه نص في الاخير قوله اى يطلق على كل منها بمعنى عموم القول للثلثة من عموم الكلي لا من عموم
الكل ولا يخفى عليك ان المراد بالثلثة مصداقاتها فاما الفاظها فداخلة في مصداق الكلمة قوله
ولا يطلق على غيرها اى من الدوال وامثالها قيل يلزم من كلامه هذا ان لا يكون المركبات الثلث اعني
الكلامية والمركب من الكلمة والكلام والكلم قولا لنصه في عدم التجاوز مع انها من القول اقول مراده
بالغير ما يغاير عين الشيء واجزائه وما يركب منه لا ما يغاير عين الشيء فقط فلا اشكال ويؤيد ما ذكرنا
انه لم يقل على غيره اى على غير كل منها اشارة الى ما ذكرنا ومن العجائب في هذا المقام ما قيل ان هذا الكلام

مناف

منافٍ لما سبق من ان القول يطلق على الرأي والاعتقاد حيث لم يتفطن هذا القائل ان مراده بالقول ما هو المصطلح
عندهم لا مط واعلم ان بين الكلام والكلم عموم من وجه وكذا بين القول وكل من الثلاثة الاخر ان لم يطلق اللفظ
على المنوي والا فعموم مطلق وبين الكلمة وما سوى القول تباين قوله في اللغة متعلق بقوله كثيرا لا بقوله بقصد
فالمعنى يقصد كثيرا في اللغة وقليلا في الاصطلاح لا انه لا يقصد في الاصطلاح اصلا ويؤيدها هذا قوله
وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه ففائدة هذا القيد هي الاشارة الى ان التقليل المستفاد من كلام المص
اضافي قوله كقولهم في لا اله الا الله اه المناسب ان يعود الضمير الى ارباب الاصطلاح لما عرفت قوله في علامة
كل العلامة ما تنبئ وجودها عن وجود صاحبها وعدمها غير منبئ عن عدمه قوله من الاسم والفعل والحرف الاسم
اصله سمو كجبر من السمو اي العلو حذف لامه وعوض عنه في اوله همزة الوصل بعد اسكان اوله واجري الاعراب على
عينه لكون لامه منقلبا او من الوسم كالضرب بمعنى العلامة حذف فاؤه وعوض عنه الهمزة سمي الكلمة المخصوصة
اسما لسموها على اخويها او لكونها علامة لمسماها والفعل بمعنى الحدث وسمي الكلمة المخصوصة فعلا لاشتمالها
على الحدث والحرف بمعنى الطرف وسمي الكلمة المخصوصة حرفا لكونها في طرف عن اخويها حيث لا تقع ركنا للكلام
بخلافهما قوله لقبوله الاسناد هذا تعليل للاستغناء وهو جزء علة للاشرفية لان غايته ما يدل عليه هذا
هو التساوي في الشرف قوله بطرفيه اي بواسطة قبوله طرفيه قوله واحتياجهما اليه عطف على قوله باستغنائه
وهو جزء اخير لعلة الاشرفية قوله بالجر المراد منه المعنى المصدري معلوما او مجهولا او ما يجر به على حذف مضاف
او بمعنى وله والمراد مصدر والجر عن امارات الاسم عنده بدونها فلا يلزم الدور وقس عليه سائر المميزات ما سوى
الاسناد اليه فانه امر ذوقي لا يتوقف فهم الصلاحية له على معرفة الاسم وتمييزه وكذا النداء على احتماله
قوله للتنا ولما الكسر بالجر فالاولى ان يقول بدل الكسر بالجر لان الكسر لا يطلق على الحركة الاعرابية ولا على
الحروف التي يجر بها فيما يكون اعرابه بالحروف لا على الفتحة كما فيما لا ينصرف قوله فذكر حرف الجر شامل له
هذا الكلام مشعر بان بين الجر وحرفه تساويا او عموما مطلقا كما زعمه المص لا اشعار ما نقله عنه بذلك في الاجح
ان بينهما تباين كلي نعم التساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان يراد النسبة
بحسب الوجود لا بحسب الصدق قوله الا ان يراعي مذهب غيره لو قرئ يراعي مجهولا فان قرئ مذهب المص او
غيره بالرفع صفة له وضميره لمذهب المص وان قرئ بالاضافة فضميره لنفس المص ولو قرئ معلوما كما هو الظ
فالمذهب بالاضافة والضمير للمص لا غير قوله فتدبر لوجهه احتمالات منها الاشارة الى تصحيح تعليل المص بان حرف
الجر غير شامل للجر بالاضافة اللفظية اذ هو غير حاصل بحرف الجر على مذهبه ومنها الاشارة الى ذلك
بان مراده عدم شمول حرف الجر له ظاهرا لان المتبادر من حرف الجر هو الظاهر منه لا المقدر ومنها الاشارة
الى ذلك بان مراده عدم الشمول على كل المذاهب لا على مذهبه فقط ومنها الاشارة الى ذلك باحتمال
تغير مذهب المص واعتقاده عنده هذا القول ان المضاف اليه مجرور بغير حرف الجر ومنها الاشارة الى

تصحيح

تصحيح مدعاه بان الاولوية للاخصرية او الشمول الجر بالتبعية والمجاورة ومنها الاشارة الى ضعف الجواب
عن الاعتراض بان المجتهد لا ينبغي ان يراعي مذهبا غير مذهبه ومنها ان كلا من التعليل والاعتراض والجواب
مشترك الاجزاء بين الكافية واللب ومنها الاشارة الى احتمال الجر لما ذكر من الاحتمالات الثلاثة لكن هذا الى
ابعد الوجوه قوله والتنوين مشتق من النون اشتقاقا جعليا وهذا كالجر في الاحتمالات الثلاثة قوله
المتمكن اه اي التنوين الذي لا يزاد لاجل النظم وهذا احتراز عن تنوين الترنم والغالي المختص بكل من الكلمات
الثلاثة للتغني لولم نعتبر الترنم الذي هو التغني بحسب اللغة والازدياد البيت عن وزنه في الغالي الذي هو الخارج
الى الافراط بحسبها قوله وحده نون اه الحد ما يكون جامعا ومانعا والخاصة ما كان مانعا فقط ولك ان تقول
هذا الحد غير مانع لشموله احد النونين المدغم والمدغم فيه وثاني نون لنسفعا ويمكن الجواب عن الاول بان المنقو
نقش للمدغمين معا او بانهما نون واحد لفظا كما ذهب اليه بعضهم في كل مدغمين وعن الثاني بان المراد بعدم
ثبوته خطا عدم ثبوته بنقش من المنقوش لا بنقش النون فقط ونون لنسفعا منقوش لا بنقش الا لفا وبقال
نقش نون لنسفعا من الشواذ او بقال المراد بقوله وحده حد التنوين المخصوص بالاسم وبقوله نون اي نون
في الاسم قوله والنداء هو مصدر نادى كقتال مصدر قاتل قوله اي الصلاحية لان ينادى ابقى الجر
والتنوين على ظاهرهما المقيد لانفسهما لا للصلاحية لهما ولا لحرف الجر وحمل الصلاحية له اذ معرفته
الصلاحية في الاولين موقوفة على تمييز الاسم فجعلهما مميزا له مستلزم للدور وليس تمييز حرف الجر للاسم اكثر
من تمييز نفس الجر له وحمله عليه قول بالمجاز واما النداء فحمله على الصلاحية التي هي اكثر تمييزا امكن لكو
في النداء امر ذوقيا غير متوقفة على معرفة الاسم وفسره بالفعل المجهول لقلة مؤنته وعدم تعلق القصد
بفاعله ولم يقيد ال بالدخول ونحوه اذ من الظاهر ان ليس نفسه ولا الصلاحية له مميزا فتعين دخوله او نحو
ذلك للتمييز ولم يقيد الاسناد بشيء اذ لا معنى له ههنا الا الصلاحية له فان عبوديته الاسم يعرف بالصلاحية
له فافهم ذلك قوله وال المعرفة التقييد بالمعرفة لاخراج الموصولة كما صرح به لا الزائدة لا نزال المعرفة
صارت زائدة لسبق تعريف مدخولها على دخولها او غير ذلك قوله وما يقوم مقام ما هذا اما تعميم في ال او
تعميم لها قوله اي الاسناد اليه يعني ان قوله مسند مصدر ميمي مبني للمفعول لا اسم مفعول والنائب عن فاعله
هو مفعوله الثاني المتعدي اليه بالى لا مفعوله الاول المتعدي اليه بنفسه قوله اي بكل من هذه الامور المراد
بالكل ههنا هو الافرادي لاستعماله مع من فاشار بهذا التقدير الى ان العطف في هذا المقام من عطف
الجزئيات لا الاجزاء لان التمييز الكامل لا يحصل من تلك المميزات مط والناقص يحصل من كل واحد كما
يحصل من المجموع فلا وجه لارادة الحاصل من المجموع فحمل العطف على عطف الاجزاء الذي هو قليل الوقوع
في كلامهم وليعلم انا لو حملنا العطف على عطف الاجزاء لكان كل المميزات مميزا بالكل المجموعي لا الافرادي
لا المجموعي المجموعي فانه ممتنع فيما نحن فيه قوله للاسم اي لجنسه في ضمن بعض افراده فان نحو شتان لا يميز بشيء من

النداء علم

تلك المميزات قوله اى انفصاله عن شبيهه فسر التميز المتعدى باللازم اشارة الى انه مبنى للمفعول لعدم تعلق القصد بفاعله وقيده بالظرف لئلا يتوهم ان المراد به هو الانفصال فى الاسم بعضه عن بعض او الانفصال عن احد من شبيهه قوله لاختصاصها به الظرف الاول متعلق بقوله حصل ولما كان معرفة الاختصاص موقوفة على معرفة الاسم اجمالا فلو توقف معرفته التفصيلية على معرفة هذا الاختصاص لزم الدور وكذا الكلام فى معرفة الجر والتنوين وال بانها هى المختصة بالاسم لا ما يشابهها مما لا يختص به قوله فلا تدخل على غيره اى على شئ من اعتباره وهذا تفريع على قوله لاختصاصها به ولا تفرع عليه لا بحمل الاختصاص الا على معنى الاختصاص الا الانفراد وحمل الاختصاص على الحقيقى لا الاضافى ففايدته هى الاشارة الى هذين الامرين قوله فقوله بالجر الفاء للتفريع على قوله ثم شرع فى علاماته وجه تفريعه عليه انه ذكر كون هذه العلامات علامات لاصحابها بعد ذكر الاصحاب غير ممتازة بعضها من بعض منه وذكر نفس تلك العلامات يقتضى ان يصير المقام مقام ان يلتفت السامع الى تميز تلك الاصحاب بعضها عن بعض فيطلب انه حصل بماذا فيقتضى ذلك المقام ان يجعل الالة متعلقة بالخبر والمميز له بالمبتداء لا ان يجعل كلاهما متعلقين بالخبر او بالمبتداء او بعكس الاول وهذا التفريع تحقيق لذلك وتعريض بمن حمل البيت على غير هذا التركيب احترازا عن تقييد ضعيف ولعمرى انه لو نشأ هذا الحمل عن هذا الحامل الاعن انحراف ذوقه عن السلامة وسليقته عن الاستقامة قوله وللاسم متعلق بتمييز لهذا وجه اخر هو تسويغ التميز لكونه مبتداء ومحتملات تركيب هذا البيت تسعة حاصلة من ان كلا منهما اما متعلق بالمبتداء او بقوله حصل او بمقدر والصواب ماذكره الشارح لما ذكرنا قوله مثال ما دخله ذلك لم يقل مثال ذلك لئلا يتوهم ان المقصود بالذات بيان المميزات قوله بسم الله الرحمن الرحيم جعل البسملة اول الامثلة دون غيرها عملا بحديث كل امر ذى بال وتمثيلا لكل من المجرورات بمثال وهذه الكلمة المباركة مشتملة على مثال ذى اللام ايضا فالتمثيل له على حدة اما لوقوع كل تمثيل على حدة واما لاحتمال كون اللام فى الله جزء وفى ما بعده موصولا قوله وحينئذ وكل وجوار مثل التنوين العوض بثلثة امثلة اشارة الى انه اما عوض عن الجملة او عن المفرد او عن الحرف قوله واسفر روى ان رجلا طالبا سئل النبى عم وقال هل من امبر امصيام فى امسفر فاجابه عم ليس من امبر امصيام فى امسفر على طبق لغته قوله فى غير الاسم اى بحسب الاصل قوله الا على لو هذا قطعة من بيت ما ادرى قائله وتمامه الام على لو وان كنت عالما باذناب لو لم تفتنى اوائله لفظ لو فى الموضعين بتشديد الواو اشعارا بنقله عن المعنى الحرفى الى قول لو كان كذا كان كذا على سبيل التمنى والاذناب جمع ذنب كعنب وهو اخر الشئ ولم تفتنى من فات يفوت والمعنى انى ملوم على ما قد قلت من قولى لو كان كذا كان كذا متمنيا ذلك الحين عما تمنيت ولو علمت ان قول ذلك لا ينتج نتيجة لى سوى اللوم والخيبة ما فات عنى اوائل هذا القول بصرفه فيه قوله وتمع بالمعيكاه المعيدى فى الاصل تصغير معدى بضم الميم وتشديد الدال والياء منسوب الى

معد بن

معد بن عدنان ان احدا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم خفف داله عند التصغير ثم جعل علما لرجل شاعر مشهور فى الشعر وقد خرج رجل عن وطنه وقطع مراحل وتحمل متاعب ليرى المعيدى فلما راه قرء المعيدى شعرا غير موزون فقال الرجل هذا القول وقيل اسم رجل مسمى بشقة بن ضمرة وهو مشتهر بالفصاحة قد وصف فصاحته يوما عند منذر بن ماء السماء ولم يره منذر قط فاحضره فراه صغير الجثة فاحتقر فى نظره لصغر جثته فقال هذا الكلام فقال المعيدى الرجال ليسوا بجزر بعظم الجثة ان المرء باصغريه اذا قال قال بالبنان واذا قاتل قاتل بالجنان اى بالجراة وقيل المعيدى علم لابن حمزة الحكيم فلما مات ابوه وصف المعيدى عند السلطان بانه حكيم عامل فاحضره السلطان فراه صغير الجثة فقال هذا القول وهذا الكلام صار عند العرب مثلا لمن كانت قصته كقصة المعيدى ثم الظاهر ان يكون تسمع بالرفع على الغاء ان المقدرة عن العمل كما قيل اذ لو كان منصوبا لم يبق للمدح وجه قوله بتاء فعلت اى بادخالها او بدخولها او بتاء الداخلة نظير ما فيما تقدم وكذا فى الياء والنون وخصوصية حركة تاء فعلت بالحكم خصوصية الحركة انما هى لامكان التلفظ به ولا دخل لها فى التميز فتقييد الشارح بالفاعل اشارة الى ذلك ولاخراج تاء التانيث الساكنة لما سنذكر قوله وبتاء التانيث الساكنة بيان لما مثل له بقوله واتت واشارة الى انه عطف على المضاف بتقدير مضاف لا على المضاف اليه وردا على المركب ذلك لان التاء مشترك لفظى بين المعنيين والمناسب عطفه هو ما ذكرنا الا ما ذكره المركب كما لا يخفى على من له ذوق فى علم المعانى قوله من توضأ يوم الجمعة فبها اى فعمل بالسنة او بالرخصة ونعمت اى نعمت السنة او الرخصة الوضوء وتمام هذا الحديث ومن اغتسل فالغسل افضل والغرض عن التمثيل به الاشارة الى فعليته نعم بدليل دخول التاء الخاصة للفعل عليه فان بعضهم زعم انه اسم بدليل قول من قال ما هى بنعم الولد حيث ادخل الباء الجارة عليه واجيب عنه بان التقدير ما هى بولد مقول فى حقه نعم الولد وكذا القول فى بئس قوله وبه يتعلق هذا القول تعريض بالمركب الذى جعل جملة ينجلى نعتا مجوزا الصيرورة قوله فعل مبتداء والظرف متعلقا بفعل لان المقام ان يقال ان الفعل ينجلى ويتميز بماذا الا ان الفعل المنجلى حاصل بماذا كما وجده الذوق السليم ولا حاجة لكون فعل مبتداء الى الوصف المذكور اذ تقديره فعل سابق كما هو الظاهر وقدم الظرف ليفيد الحصر ناكيدا لبطلان قول المركب قوله قائلن احضروا الشهودا قاله رؤبة واوله اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا ولا ترى مالا له معدودا اريت متكلم اصله ارايت اى اظننت والهمزة للانكار وفاعل جاءت عايد الى مراة المخاطب والمجرور فى به ولد الى ولدها واملود كعصفور بالفارسية نرم بلى ومرجلا بالجيم المفتوحة المشددة وهو بالفارسية موى شانه كرده شده او بالحاء المهملة اى زينا والبرود جمع برد كقفل ثوب مخطط والتقدير وهو يلبس البرودا على ان يكون هذه الجملة مع ما قبله حالا عن الضمير المجرور فى به واقائلن بتقدير افانت قائلن بالمراة المذكورة ان قوى احضروا وهو

الاحضا جزاء للشرط اى فانت تطلب بهما او من اقوامها ان تاتى بالشهود او باتوا بالشهود على ان هذا الولد ولدها وهل كنت شاك من ذلك مع وجود هذه العلامات قوله لانه ضرورة اى دخول النون على الاسم لا دخول النون لان التاكيد مقصودى والضرورة اما متصل او فعول بمعنى الفاعل والتاء لزيادة المبالغة والتقدير لانه دافع ضرر او دافع امر ذى ضرر قوله اى سوى الاسم والفعل اى مط ففائدة التفسير دفع توهم كون المرجع الاسم والفعل المميزين بما ذكر فلا يلزم ان يكون نحو شتان حرفا قوله مشترك بين الاسماء والافعال المراد بكل من الاشتراك والاختصاص ما هو بحسب الحقيقة مط لا بحسب اللفظ فقط فلا يرد ان ما سيجئ فى باب الاشتغال عن منات لاشتراك هل فلا حاجة الى الاعتذار قوله فى حيزها الحيز كسيد من جاز يجوز اى جمع وهو فى الاصطلاح عبارة عن المكان الجمع ما يمكن فيه وقوله فى حيزها اى فى حيز جملتها قوله قاله الرضى اى اختصاص هل بالفعل فى الحالة المذكورة لا عدم المنافاة قوله للاتفاق على اعراب الاول وبناء الثانى فحكمهما ابعد عن طريان الشك عليه ونحو ما كان كلك هو التقديم قوله لشرفه بالاعراب فان الاعراب لحصل فى الاسم اصل للفعل وهو اشرف من الحروف قوله بلى اى فد بلى ح ليس التقدير يصلح ان بلى لان الصلاحية لا يفهم الا بالولى فالحمل عليهما مع انه لزوم التجوز تطويل فى المسافة قوله اى يقع بعده اشارة الى تعيين الفاعل والمفعول حتى لا يتوهم عكس ما فى الواقع وقيل اشارة الى ان المراد بالولى ما يقع فاصله بعده مفعوله لا بالعكس وليس بشئ اذ الولى مصطلح فى الاول قوله الساكنة حمل لام العهد الذكرى المشار به الى تاء فعلت واشار على الاشارة الى الثانى فقط وذكر الاول من قبل نفسه لما تقدم من تقدير لفظ التاء قبل قوله انت والمقدر كالمذكور فكان لفظ التاء مذكور مرتين وامكان الاشارة الى الاقرب يمنع عن الاشارة الى الابعد وقيل حمله على الاستغنا الى الثانى لكن قدم الساكنة لتقدم الغائب على المخاطب وهو كما ترى قوله وعوض بذلك يعنى ان المراد بالمهن بالتاء الموضوع للماضى مط لا ما استعمل فى الماضى حتى يختل كون التاء خاصة له بدخولها فى نحو اذا وقعت الواقعة واما عدم دخولها على نحو لم يضرب لولا العناية المذكورة فلعين بمضر وانما كان مضرا لو كانت التاء خاصة شاملة وليست كلك ولو قال وعنى بالماضى الموضوع للماضى لكان اخصر واحسن قوله المؤكدة فى هذا التوصيف اشارة الى ان اللام فى النون للعهد الذكرى فيشمل نونى التاكيد ويخرج نون الاناث لعدم كونه من مميزات هذا الفعل قوله فعل الامر المراد به الامر مط سواء كان باللام ام بدونه اذ لو اريد الثانى فقط كما هو مصطلح النحاة بطل كون النون مع فهم الامر خاصة له لوجوده فى غيره ايض وحمل الامر فى قوله ان امر فهم على طلب ايجاد الشئ من الفاعل المخاطب بعيد فان قلت هذه الخاصة المركبة ان كانت من الخواص الغير الشاملة كما هو الظ فالملازمة فى الشرطية الثانية ممنوعة وان كانت من الخواص الشاملة فيخرج عن فعل الامر نحو هات وتعال مع انهما فعل على ما سبق من المص ولكنا ماضيين ومضارعين فيلزم ان يكونا فعلا امر قلت نختار الاول ونقول المعتبر فى متعلق الشرطية الثانية ما ينافى فعل الامر وهو كون

الامر فى قوله والامر مفهوما من لفظه بواسطة لفظ اخر فالملازمة ظاهرة قوله مما يقبلها احتراز عما اذا قيل لتك تضربن واشير الى المخاطب بامره بالضرب ونحو ذلك والمراد بما يقبلها ما علم ادخال العرب النون فيه سواء كان مع النون حال الفهم ام لا قوله اى مفهم الامر تقدير المضاف اشارة الى امتناع حمله على معنى فعل الامر للزوم التناقض ولا على غيره بدون تقدير هذا المضاف او ما يؤدى مؤدى هذا التقدير والا لم يصح حمل خبره عليه قوله بمعنى طلب ايجاد الشئ احتراز عن سائر معانيه من القول والطلب على نحو الاستعلاء وغير ذلك واللام فى قوله لا امر اشارة الى الامر الاول ولهذا اكتفى بتفسير الثانى عن تفسير الاول قوله للنون محل فيه الظرف الاول مستقر فى موضع الخبر والثانى لغو متعلق بمقدر اى يحل او بمحل وقيل بالعكس وليس بشئ قوله فليس بفعل فيه هذه توجيهين الاول انه لا يلزم كون الجزاء جملة اسمية خالية عن الفاء الثانى ان اللازم اولا على تقدير اثبات ما ينافى الشئ انما هو انتفاء ذلك الشئ لا حدوث شئ اخر هذا ظ اذا كان تنوين قوله بفعل عوضا عن المضاف اليه وكذا اذا كان للتمكن فان فهم الامر منه مناف لكونه فعلا غير امر ايضا فثبت كون المفهم الغير القابل للنون ليس بفعل مط واعلم ان المعتبر فى كل من الافعال الثلثة امران ففى الماضى الدلالة بالوضع على حدث ماض وقبول التاء وفى المضارع الدلالة بالوضع على حدث حاضر او مستقبل وقبول الحروف وفى الامر الدلالة على معنى الامر بالوضع وقبول النون فالمشتمل على كلا الامرين هو الافعال الثلثة واما المشتمل على واحد منهما فله ستة احتمالات اثنان بالنسبة الى الامر قد اشار المص والش اليهما بقولهما والامر ان لم يك اه وقابل النون اه واثنان بالنسبة الى المضارع قد اشار الش الى واحد منهما بقوله اذا دلت اه واثنان بالنسبة الى الماضى قد اشار الش الى واحد منهما بقوله او على حدث حاضر اه ولم يتعرض للاثنين الباقيين لعدم وجودهما قوله الاسم اه الاسم مبتدا خبره اما قوله معرب على ان يكون الظرف متعلقا بما فيه من رائحة الفعل وجملة قوله منه معرب على ان يكون الظرف خبرا عن قوله معرب او يكون من اسما مبتدا او قوله معرب خبر الثلثة او وسطها كما وجده الذوق السليم من المرام فى هذا المقام قوله او بعضه متمكن فى التفسير بالبعض اشارة الى ان لفظ من للتبعيض وفى قوله متمكن وغير متمكن اشارات الاولى ان المعرب والمبنى يتميز بذين الاسمين ايض الثانية انهما متقابلان غير ممكن اجتماعهما فى اسم واحد من حيثية واحدة الثالثة انهما غير ممكن ارتفاعهما عن اسم خلافا لمن قال بامكانه فى المضاف الى الياء ثم ان تقابلهما تقابل التضاد سواء اخذا مطلقين او مقيدين بالاسم او بالفعل اذ حقيقة المعرب ذو اثر يجلبه العامل فى اخر الكلمة لفظا او تقديرا وحقيقة المبنى ذو كيفية يمتنع من الجلب المذكور لا تقابل الايجاب والسلب او عدم الملكة كما يتوهم من تسمية المبنى بغير المتمكن ويتبادر من تعريفهما بما اختلف اخره وما لم يختلف وبالمشابه بالحروف وللامشابه فيما اخذا مقيدين بالفعل فان هذه التسمية والتعريفات انما هى باللوازم ثم المتمكن اما بمعنى القادر من مكن او بمعنى المستقر فى المكان من المكان سمى المعرب بذلك اما لان المعرب كانه قادر على ان يجعل اخره مختلفا بالعوامل او لانه



مستقر في اصله وقاعدته التي هي الاعراب من غير حال غير المتمكن مع المبني قوله جار على الاصل اشار بهذا
وبقوله على خلاف الاصل الى وجه تعليل المص للمبني دون المعرب فان جريان الشيء على اصله بعد العلم بكونه
اصلا له لا يحتاج الى تعليل بخلاف خلاف الاصل والاصل بمعنى القاعدة وانما كان قاعدة الاسم ان يكون
معربا لانه معتور المعاني المقتضية للاعراب قوله وبعضه لآخر اشار بقوله الآخر الى ان البناء مغاير
للاعراب في المحل في جميع المواد لما يتبادر من لفظ الآخر من المغايرة بالذات لانه قد يكونان في محل واحد باعتبارين
مختلفين كما زعم الجمهور في لفظ غير وبعض الظروف فان كلا منهما معرب عند الش في جميع الاحوال كما ستطلع
ذلك واما المنادى المبني المعرب قبل النداء واسم لا التي لنفي الجنس عند الوصل والافراد فكانهما بانضمام
حرف النداء او لا اليهما صارا ذاتا آخر غير ما كان قبل الانضمام واما ذكر لفظ بعض فتوطئة لذكر بعضه قوله واما
يبنى فيه اشارتان الاولى ان قوله لشبه ليس متعلقا بقوله مبني والا لتوهم وجود الواسطة بينهما الثانية ان
عبارة المص مشعرة باختصاص سبب بناء الاسم في الشبه بالحروف دون الفعل لاقتضائه ولتقديم قوله من
الحروف على متعلقه وسيصرح الش بهذا قوله لشبه فيه اي في الاسم فقيده بالظرف للاشارة الى ان
المراد به ما هو وصف للمشبه لا للمشبه به ولا لكل واحد منهما ولا لما بينهما فان ذلك يوجب لاعطاء حكم المشبه به
للمشبه دون البواقي كما وجده الذوق السليم فان وجه الشبه في المشبه به بالذات وفي المشبه بالعرض فلا يرد ان
الشبه المذكور لو لا يقتضي ان يصير الحرف معربا قوله من الحروف اي من جهة الحروف قوله متعلق بقوله مبني
اي لا بمقدر نعت لقوله لشبه على ان يكون التقدير لشبه حاصل من جهة الحروف وذلك لعدم الاحتياج اليه
وفيه اشارة اخرى الى الحصر الذي ذكرنا واعلم ان القريب ما في معناه لما كان حاصلا للشيء بالنسبة الى امور
شتى فلهذا اعتبر التبعيضية لبيان المضاف اليه قوله عن غير المدني اي ما صار غير مدني بسبب المعارضة
قوله في الاستفهام والشرط لم يتعرض للموصولة لبنائها في بعض الاحوال على الش ولا لغيرها لان المشبه لا
يوجد فيه اصلا قوله ولا بد له ابدا اسم لا وهو بمعنى العوض او التفرقة وليس هذا ماضيا مجهولا مدخولا
لحرف النفي كما توهم قوله وعلله ابن الحاجب اه حاصل التعليل ان الحرف لما كان ابعد من الفعل عن الاسم فيكفي
في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد واما الفعل فلما لم يكن في هذا القدر من البعد عن الاسم فلا يكفي
لمنع الصرف عن الاسم شبهه به من وجه واحد بل لا بد من وجهين قلت فيه نظر لان شبه الاسم بالحرف من وجه
واحد يعادل شبهه بالفعل من وجهين اذ بعد الشبه للمشبه بمقدار بعد المشبه عن المشبه به وبعد الحرف
عن الاسم ضعف بعد الفعل عنه لان الاسم ما يصلح لكلا طرفي الاسناد والفعل يصلح لاحدهما والحرف لا
يصلح لشيء منهما فاذا صار شبهه بالحرف من وجه واحد كافيا للبناء لوجب ان يصير شبهه بالفعل من وجه
واحد كافيا لعدم الانصراف وان احتيج للثاني الى شبهه بالفعل من وجهين لوجب ان يحتاج للاول الى
شبهه بالحرف كذلك لان احتياج البناء الى البعد ضعف ما يحتاج اليه عدم الانصراف والآن اقول ان

هذا الايراد انما يرد لو كان مقدار البعد مساويا لعلو المرتبة وليس كذلك اذ لعل البعد الحاصل من المرتبة الثالثة
عن المرتبة الثانية ازيد من البعد الحاصل من المرتبة الثانية عن المرتبة الاولى كما فيما نحن فيه فان بعد ما لم يصلح
لشيء من طرفي الاسناد عما يصلح لاحدهما ازيد من بعد ما يصلح لاحدهما عما يصلح لكليهما وقد اشرنا اليه سابقا
وظني ان هذا انما اشتبه على المعترض قوله الا في الجنس الاعم اعترض عليه بوجهين الاول انا لا نسلم كونه
جنسا كيف وقد استدل الامام الرازي على نفي جنسيتها بانها لو كانت جنسا للثلثة لوجب ان يكون
امتياز كل منها عن الآخر بامر وجودي وليس كذلك لان امتياز كل من الاسم والحرف عن اخويه بامر عدمي اقول هذا
الاستدلال عليل لانه ان اراد بالامتياز الامتياز في جميع التعاريف فالملازمة ممنوعة ضرورة جواز تعريف
الانواع بالعدميات مع ان المفروض ان الحيوان جنس للانسان وان اراد به الامتياز في بعض التعاريف
فبطلان اللازم ممنوع لجواز ان يعرف الاسم بكلمة اثبات عن المسمى اولا والفعل بكلمة اثبات عن حركته اولا والحرف
بكلمة اثبات عنهما ثانيا كما يفهم مما مر من كلام الامام ثم نقول انها جنس البتة للقطع بانها هي تمام المشترك
الذاتي بين الثلثة وذلك مما لا ريب فيه الثاني ان توصيف الجنس بالاعم يدل على انها يكون عاليا وليس
بعال قطعا لان اللفظ والصوت والهواء اعلى منها بل هو جنس قريب لا جنس تحتها اقول لا دلالة للاعم على كونها
لا اعم منها حتى يلزم ان يكون جنسا عاليا بل غاية ما يدل عليه هو عدم كونها جنسا قريبا والكلمة بالنسبة
الى الانواع الثلثة ايضا كذلك لانها اعم من الكلمة الواقعة طرفا للاسناد التي هي جنس قريب للاسم والفعل
قوله وهو كونه كلمة الضمير راجع الى المناسبة لا الى الجنس وتذكيره باعتبار تذكير الخبر قوله وشبه الاسم بال
فعل الى قوله كالحرف اقول قوله وشبه مبتدأ الخبر محذوف وقوله نوعا آخر معناه على ما فهمه الناظرون
نوعا مغايرا للاسم وح فان قدر الخبر قولنا يبعده لكان الفرد الخفي فردا جليا وان قدر قولنا لا يبعده
لما كان لما بعده الا معنى كما هو ظ وهذا الاشكال مما تحير في حله فحول الناظرين وعقول القاصرين ولم يحلوا
معقد الاشكال بل اتفقوا ان الخبر المقدر هو قولنا لا يبعده ثم فرقوا كل فرقة من جهة فمنهم من حكم ان الكلام مشتمل
على حذف تقديره وشبه الاسم بالفعل لا يبعده وان كان نوعا آخر وانما يبعده لو كان الفعل في البعد عن
الاسم كالحرف لا انه اه ومنهم من قال بتصحيف قوله الآخر الآن ومنهم من قال ان الفرد الخفي قائم مقام المستدرك
عنه والمستدرك منه قيام السبب مقام المسبب اذ كون الفعل نوعا آخر سبب للبعد المسبب لتبعيد شبهه
والمعنى ان شبه الاسم بالفعل لا يبعد عن الاسمية وان كان الفعل بعيدا عن الاسم لانه الى آخره غافلا
هذا القائل عن ان صيرورة ما بعد الا مثالا للفرد الخفي مبطل لخفائه اقول معنى قوله نوعا آخر ليس ما صنعوا
فوقعوا فيما وقعوا بل معناه نوعا مغايرا للحرف والخبر قولنا يبعده ولا غبار عليه بوجه فافهم ثم اعلم ان
المستتر في كان يجوز ان يعود الى الشبه والى الفعل وان لا يحتمل الاستدراك والاستثناء كما اشرنا
اليه قوله ومنهم من حصر المص قد عرفت صحة الحصر فيما ذكرنا آنفا قوله كالشبه الوضعي المراد بالوضع

فى قوله الوضع اما نوع من معناه اللغوى اى تعيين اللفظ وتخصيصه او نوع من معناه الاصطلاحى اى تعيين اللفظ
بازاء المعنى لكن بجعله على معنى اسم المفعول اى الموضوع وهو اللفظ والنسبة على الاول من باب نسبة الشىء الى جهته
وعلى الثانى من نسبة الى المشبه به قوله كما هو الاصل اه المراد بالاصل القاعدة وانما كان قاعدة الحرف ان
يوضع كذلك لان الحرف آلة لملاحظة معنى اخويه والالة لكونها مقصودة بالغير ينبغى ان تكون اصغر من صاحبها
لكونه مقصودا بالذات وقوله فى وضع الحرف ظاهر فى المعنى الاول للوضع قوله وهو التاء والنا فى هذا التعبير
اشارة الى ان الاولى ان ضمير المتكلم مع الغير المتصل انما هو لفظ نا لا النون فقط بان يكون الالف للفرق بينه وبين
نون جمع الاناث كما ذهب اليه بعض الشافية ان قوله جئتنا مشتمل على مثال نوعى الاصل كليهما قوله فيما هو
الاصل ان يوضع عليه الموصول عبارة عن الوضع والضمير المرفوع والمجرور للموصول والمستتر للحرف قوله نحو
يد ودم اه هذا جواب عن سؤال مقدر يمكن تقريره بوجهين الاول ان الوضع على الحرفين فى الاسم لو كان علة
للبناء لوجب ان يكون كل اسم كان كذلك مبنيا والتالى باطل لان نحو يد ودم موضوع على الحرفين مع انه معرب
وهذا اظهر الثانى ان الوضع على الحرفين لو كان اصلا فى الحرف فقط كما هو مقتضى بناء ما اشبه الحرف فى ذلك
لوجب ان لا يوجد فى الاسماء المعربة والتالى باطل لوجود نحو يد ودم والجواب على التقريرين ان ما يكون علة للبناء
واصلا فى الحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على الحرفين مطلقا ونحو يد ودم موضوع على ثلثة احرف ثم حذف
منه حرف وبقى على حرفين ثم ان هذا الجواب يكشف الحجاب عن وجه كلا السؤالين مطلقا سواء كان بناؤهما على حمل
الوضع على الحرفين او على توهم كون نحو المثالين موضوعا على الحرفين والمراد بنحو المثالين ما حذف فاؤه او عينه
او لامه من غير عوض مع صيرورته الاخير منسيا وانما خص بذلك مخرجا للمعوض عنه والمنوى اما على بناء
السؤالين على التوهم فظاهر اذ لا مجال للتوهم فيهما واما على بنائهما على الحمل المذكور فلان الكون على الحرفين فيما
ذكره اظهر منه فيهما قوله وكالشبه المعنوى قدر الموصوف لئلا يتوهم ان الشبه المذكور هو مجموع اللفظى والمعنوى
لا كل واحد منهما قوله متضمنا معناه اه هذا الشبه مما يوجب بناء الضماير واسماء الاشارة بناء على ما هو التحقيق
فيهما من عموم الوضع وخصوص الموضوع له وبيان ذلك انك اذا قلت انا مثلا لكن لا على سبيل الحكاية
فمفهوم قولك انا وهو ذاتك المتصفة بتكلمك بلفظ انا هو مما وضع لفظ انا ولا شك ان جزء هذا
المفهوم وهو تكلمك بلفظ انا هذا معنى حرفى ملحوظ لذاتك فى ذاتك ولفظ انا يدل عليه تضمنا فانا
انا باعتبار معناه المتضمن معنى الحرف المطابقى فى الاشتمال على الاحتياج الى الغير وعدم الاستقلال
لكن ذلك الغير خارج عن مفهوم الحرف وداخل فى مفهوم انا فمعناه المطابقى فى الحرف محتاج الى الغير وفى انا
مستقل ولهذا لم يكن انا وامثاله حرفا بل اسما شبيها بالحرف وقس عليه انت وهو وهذا واما على
ما هو خلاف التحقيق فيهما من عموم الوضع والموضوع له وخصوص المستعمل فيه فمعنى الحرف جزء لمعنى انا الذى
يستعمل فيه لا لما وضع له فيه مثلا بالحرف من حيث المعنى الحرفى من الشبه المعنوى على الاول لا الافتقار

على الثانى كى يجى الفرق بينهما على ما هو التحقيق قوله سواء وضعا اه اشارة الى فائدة ايراد المص ههنا مثالين
دون واحد والى عدم مدخلية لفظ الحرف فى هذا الشبه قوله معنى الاشارة اى الاشارة الخاصة لا الشبه
قوله وانما اعرب اه ذهب ابن الحاجب وجماعة الى بناء تثنية اسماء الاشارة والموصولات قالوا ان كل من ذى
الالف وذى الياء منهما وضعا على حدة وهو التثنية اه اى دخول علامة التثنية لا تنفى الاشبهية وهكذا
المراد من الجمع حيث حكم بانه من خصائص الاسماء فلا يلزم ان يكون مثل من وما اذا استعمل فى غير المفرد معربا
واما المفرد فيعم الاسماء وغيرها بحسب المعنى لكن لم يطلق على غيرها الا بحسب الاصطلاح فلا فائدة معتدا بها فى الاطلاق
المذكور قوله وكالشبه الاستعمالى هذا اشارة الى ان النيابة والافتقار قسمان لقسيمى الوضعى والمعنوى
لا قسيمان لهما والمراد بالشبه الاستعمالى استعمال الاسم على هيئة يستعمل بعض الحروف عليها اصالة دون الاسماء
وعبر عن ذلك بقوله بان يلزم اه قوله كما اى كالحروف لان المراد وصف المشبه لا وصف المشبه به قوله فى العمل
اى لا فى المعنى ولا فى غيره ولا يكفى هذا القدر للبناء بل لا بد ان ينضم اليه عدم التأثر والا لزم بناء المصادر
النائبة عن الافعال وشبهها فى العمل مع انها معربة قوله بلا حصول تأثر يقدر بلفظ الحصول لان المتعلق
قوله فيه لئلا يتوهم تعلقه بالتأثر اقول لا يبعد انه اراد بلا حصول التأثر لا وجوده فى المعنى فاشار
بتقدير لفظ الحصول الى ان جزء علة بناء اسماء الافعال انما هو لا وجود التأثر فى المعنى انما الذى هو معلول
لذات المعنى لا ما هو المتبادر من التأثر وهو لا ظهوره اى لا وجوده فى اللفظ الذى هو معلول للبناء
ليندفع بذلك الاشارة دور ربما يتوهم لزومه من المتبادر فى هذا المقام من كون الشىء جزء علة ومعلولا
لشىء واحد فتأمل فانه دقيق جدا فان قلت لا حاجة فى بناء اسماء الافعال الى القول بالشبه بالحرف بل عدم مقتضى
الاعراب الذى هو المعمولية كاف لبنائها ولو سلم الاحتياج الى ذلك فلا حاجة الى انضمام العاملية اليها
بل هى نفس اللامعمولية تشبه مطلق الحروف بذلك فى البناء فالجواب عن الاول ان عدم مقتضى
الاعراب سبب لعدم الاعراب بحسب ذواتها لا مطلقا لجواز ان يحصل اعرابها لامر عارض كالحمل على الاكثر او ادواتها
كالمضارع المعرب لعارض هو الشبه بالاسم وعن الثانى بان اللامعمولية فقط وان كانت من خصائص الحروف
لكن المركب منها ومن العاملية الذى هو اقوى منها ايضا من خصائص بعض انواعها واعتبار الاقوى اولى
واما الجواب بان اللامعمولية امر عدمى لا يصلح ان يصير سببا لامر وجودى فضعيف فتأمل فيه قوله يعامل هذا القيد
لادخال نحو هيهات مما يتغير لا بعامل قوله على الارجح احتراز عن المذهب الراجح القائل بانها اسماء للافعال
الافعال ومحلها رفع على الابتداء وعن المذهب المرجوح القائل بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال
ومحلها نصب على المصدرية واما المذهب الارجح فهو انها اسماء لالفاظ الافعال ولا محل لها من الاعراب
وفيها مذهب آخر هو القول بانها افعال وهو فى غاية الضعف قوله وكافتقاره اى الاسم والفرق بين
الافتقار فى الشبه المعنوى والافتقار ان المفتقر فى الاول هو المعنى الالى وفى الثانى المعنى الغير الالى

والمفتقر اليه داخل في مفهوم اللفظ على الاول وخارج عنه على الثاني قوله الى جملة اى مط حقيقة او حكما فيشمل
افتقار الموصولة الى الصلة ايضا والتقييد بالجملة للاحتراز عن الافتقار الى المفرد كما في الجهات وشبهها
فانه ليس موجبا للبناء على مذهبه وفاقا للاخفش فانها معربة مط عندهما وسبها انما يشعر بذلك في باب
الاضافة ولما لم يقف بعض المحشين على ما ذكرنا في هذا المقام اعترض على الش بان هذا التقييد مخل للبنا
الجهات ونحوها قوله كما في الموصولات المثل له هو الافتقار الاصلي مط سواء منع ايجابه للبناء بمعارض
ام لا فلا ينافيه شمول المثال لاى الموصولة قوله بخلاف افتقاره الى مفرد لما كان للافتقار الفاقد للشرطين
ثلثة اقسام الاول ما فقد الشرط الاول فقط كسبحان الثاني عكسه كالنكرة المفتقرة الى جملة الصفة
الثالث ما فقد كلاهما كالفاعل المفتقر الى الفعل مثل للفاقد بثلثة امثلة ولا يخفى ان الاولى ان يمثل
للثالث بالمميز المفتقر الى التمييز ليكون خاليا في الشبه الاستعمالي الغير المتضمن لشروطه وذلك لان الشبه الافتقاري
الاستعمالي الاسم كالحرف في اتصاله ضميمة بدلا في اتصالها بها وافتقار الفاعل للفعل من قبيل الثاني وكذا الاولى
ان يذكر المثال الثالث عقيب المثال الاول لان حمل الفاقد للشرط الاول على الاعم اولى من حمل الفاقد للشرط
الثاني كما وجده الذوق السليم لكن الش ساهل في ذلك قوله كما في سبحان قبل افتقاره غير اصلي اذ يستعمل
مضافا وغير مضاف ولا ينون لكونه غير منصرف للتعريف والالف والنون المزيدتين وهو مصدر لا فعل له وفي
قال ان افتقاره اصلي قال ان فعله سبح ويحتمل ان يكون اصالة افتقاره بالنسبة الى معنى المضاف اليه وعدم
اصالته بالنسبة الى لفظه والمعتبر هو الاول قوله وهو العارض اشارة الى ان الاصل هنا ما يقابل
العارض لا ما يقابل الفرع قوله بفواتح السور اى بدلالتها العرفية او بدلالتها على راى مالك فان اسم
مالكي والمراد بالسور السور المعهودة التي وابلها حروف مقطعات قوله في كونها لا عاملة ولا معمولة
اقول الحكم ببناء الفواتح لذلك مشكل اذ لو لم يكن لها معنى اصلا كما ذهب اليه من لا يعتد بادراكه فليست
بكلمة فضلا عن كونها اسماء مبنية وان كان لها معنى لا يعلمها الا الله كما ذهب اليه جماعة فلا يعلم حالها
هل هي معمولة ام لا وان كان لها معنى نسبت اليها كما ذهب اليه آخرون فهي معمولة بهذه المعاني كما يظهر
لمن تامل فيها وليعلم ان الحكم ببناء الاسماء لتلك الشبهات موقوف على كون ما خذها الصلاة في المشبه به
عارضا في المشبه اما في الوضعي فيستدل على هذا بما ذكرنا واما في المعنوي والافتقاري فبعمومه في
الحروف دون الاسماء واما في البواقي فبغلبته فيها بالنسبة اليها قوله آخره اى آخر المعرب لما حصل
التقدم والتاخر بعد وجود المتقدم والمتاخر كليهما والا نسب تعلل ما وقع لا ما سيقع لم يعلل في
اول بحث المبني قدم المبني وآخر المعرب بل لما كان ههنا موضع ذكر المتاخر والانسب ايضا التعليل با
لمعلل له لم يقل ههنا قدم المبني قوله لان المبني محصور اى انواعه وافراده واحكامه قليلة بالنسبة الى المعرب
وحق القليل تقديمه على الكثير لان مخافة ترك المؤخر بالكلية عند تقديم القليل اقل قوله لانه باق لما

اى المبني بخلاف المعرب في كونه محصورا لان المعرب ما سلم من شبه الحرف وكل ما سلم منه فهو في هذا الكتاب في انواع وافراد
واحكام كثيرة كما انه في الواقع ايضا كذلك بخلاف ما لم يسلم لما تقدم فلا يرد عليه ان هذا الدليل لا يدل على ان
بوجه ولو سلم فلا نم دلالته على التاخير في هذا الكتاب قوله السابق ذكره وصف للشبه والحرف نعت عن الشبه الغير
المذكور والمراد بالذكر ما هو بالتفصيل فلا يرد ان غير المدني ايضا سبق ذكره فلا يحترز به عنه ولا يبعد ان يكون
وصفا للحرف احترازا عن الحرف المصطلح عندهم قوله بضم السين ويجيء ضم السين على كرها لكون لفظ سما مكتوبا
في المتن بالالف كما هو مقتضى الضم لا بالياء كما هو مقتضى الكسر ولم يقرأه بفتح السين مع شيوعها بمقابل الآ
مع حسن اقترانه بالارض لان الاشارة الى فتحها الاعراب اهم من ذلك قوله مع همزة وحذفها والقصر اى والفتح
مع حذف الهمزة لان تلك الهمزة مع كونها للوصل عوض عن اللام المحذوفة ايضا فلا وجه لذكرها مع اللام
يرد ان المستفاد من هذا البيت ان اللغات ثمان مع انها ست قوله ومضى هذا مصدر مضى يمضي واصله
مضوى كفعول اعل اعلال مهدى ولم يكسر اوله كهنى لمناسبة الضم المبهم ويجيء هذا اسم فاعل من اضاء بعد
قلب الهمزة ياء وادغام الياء في الياء ومنه ما وقع في بعض الزيارات ووجهه المضى قوله الاول على السكون
الى قوله فيسكن اعترض عليه بوجوه الاول ان لا وجه لعدوله في بيان حكم الامر من الايجاز الى الاطناب المذكور
لامكان ان يقول بدل ما قال على ما يجزم به مضارعه الثاني ان لا وجه لتخصيص الامر ببعض الصيغ دون
الماضي الرابع ان لا وجه لترك ما بني على السكون بالاعلال في الماضي كرمي وكذا ما بني منه بالضم والفتح
التقديريين كرموا ودعت والجواب عن الثلثة الاول ان مراد الش بيان مذهبه فيما اختلف فيه من الامر
والماضي وهو صيغ الماضي باسرها والمفرد المذكر اذ ما سواه من صيغ الامر مما اتفق على بنائه على السكون في الجمع
المؤنث وعلى الحذف في غيره واما المفرد المذكر من الامر فاختلف فيه فقيل انه مبني على الحركات ان كان آخره
مدغما فيه او ناقصا والا فعلى السكون كما سبق ذكره الش ومذهبه انه مبني على السكون اللفظي او
التقديري ان لم يكن ناقصا والا فعلى الحذف واما صيغ الماضي فالمشهور ان اربعا منها مبنية على الفتح اللفظي
او التقديري او على السكون اللفظي وواحدة منها على الضم اللفظي او التقديري والبواقي على السكون
اللفظي ومذهبه انه مبني على الفتح اللفظي او التقديري مط لان الضم والسكون فيه انما هو لعارض
ولهذا لم يقل بدل قوله فيضم وقوله فيسكن فعلى الضم والسكون ويجيء منه اشارة اخرى الى ان مذهبه
انما هو هذا والجواب عن الرابع ان معنى قوله على الفتح اى على الفتح اللفظي في الجملة ما لم يتصل به واو جمع فيضم
بالضم اللفظي والتقديري دائما او ضمير رفع متحرك فيسكن بالسكون اللفظي دائما وههنا ثمانية احتمالات
ثلثة منها ما ذكره الش والبواقي منتفية وقد اجيب عن الثاني والثالث بان ماسوى المفرد المذكر والجمع المؤنث
من الامر داخل تحت قوله ان كان معتلا لان ضمير الفاعل كجزء الفعل واما الجمع المؤنث فبناؤه على حال المضارع
المضارع فلا حاجة الى البيان ولا يخفى ما فيه قوله على خلاف الاصل وذلك لان الاصل في المضارع البنا

الفعل

لعدم اشتماله على مقتضى الاعراب قوله فعلا مضارعا لما كان في قول المص مضارعا ايماء لطيف الى علة قوله
واعربوا فقد اشار قوله فعلا ليكون فيه ايماء لطيف الى علة قوله خلاف الاصل فكان اعراب المضارع وكونه على
خلاف الاصل دعوى ببينة وبرهان قوله لاعتوار المعاني المختلفة عليه يعني بتعدد الاعتوار يتعلق باعتبار وتضمنه
معنى الورود او الاستيلاء والا فهو متعد بنفسه والمراد باعتوار المعاني للاسم ان ياخذه كل واحد منها من غيره
ويعطيه بغيره والمراد بالمعاني ههنا هو الاثبات والنفي والخبرية والانشائية وهذه المعاني لما كانت مغيرة
لذات معروضها ليست مما يقتضي الاعراب فان ما يقتضي الاعراب لا بد ان لا يغير ذات معروضه كالاعراب فلا يرد
ان المضارع لو اعتور عليه المعاني لكان معربا على الاصل لا على خلافه لكن يرد عليه ان الماضي كالمضارع في ذلك
فيلزم على ذلك بناؤه او اعرابه ايضا فالحق ان اعرابه لشبهه بالاسم في غير ذلك من الاشتراك والاختصاص وغيرهما
فافهم قوله من نون تاكيد مباشر اراد بالنون اعم من النون اللفظي والتقديري وبالمباشر المباشر لفظا وتقديرا
معا او المعنى واعربوا مضارعا ان عري من النون اللفظي المباشر لفظا وتقديرا معا كلا يضربن مفردا او من
النون التقديري المباشر لفظا وتقديرا معا كلا تهن الفقير سواء عري من اغيار ما ذكر كلها كيضرب ام لا
بان قرن النون اللفظي المباشر لفظا فقط كلا يضربن جمعا او النون اللفظي الغير المباشر كلا يضربان و
التقديري المباشر لفظا فقط اي ما من شانه المباشرة اللفظية فقط كلا تضربوا القوم بحذف النون
او النون التقديري الغير المباشر نحو لتبلوا القوم بالحذف فالفعل المضارع باعتبار دخول النون والمباشرة
وجودا وعدما سبعة اقسام منها اثنان مبنيان والبواقي معربة بعضها لفظا في بعض الاحوال وبعضها
تقديرا دائما لكن بشرط عدم اتصال نون الاناث بها وقد عرفت الامثلة قوله تركيب خمسة عشر اي
كتركيبه في كونه غير نسبي او في حذف شيء عن طرف احد جزئيه وهو الحركة الاعرابية وهذا الحذف يستلزم
انتفاء الاعراب اللفظي لا انتفاؤه مطلقا حتى يلزم الدور قوله معربا تقديرا قيل في حالتي النصب والجزم
معرب بحذف النون لفظا وقيل بعدها ذي النون مطلقا مباشرا كان ام لا قوله وان عري اه في هذا القيد
اشارة الى ان ليس شرط الاعراب في المضارع عراؤه من مجموع الامرين من حيث هو مجموع والا لزم اعرابه
عند عرائه من احدهما فقط بل الشرط عراؤه من كل واحد من الامرين ولا يتحقق ذلك الا بعرائين وفيه
ان العراء من المجموع من لوازم المضارع ولا معنى لاشتراط الملزوم باللازم الاعم فلا احتمال في العبارة ولا
حاجة الى تلك الاشارة ويمكن ان يكون التقدير اشارة الى انه المفاد والمراد معا قوله لانهما يستويان
المراد استواء المضارع والماضي في اصل الاتصاف والعروض لا في خصوصيتهما فان في المضارع حصول الموصوف
بهما بالقوة البعيدة وفي الماضي حصول الموصوف بالاتصاف بالقوة القريبة وحصول الموصوف بالعروض بالفعل
فلا يرد عليه ان اتصاف السكون في المضارع في نفسها علة لسكونه لا لاجل الحمل قوله بكسر عن بضم الراء من
راع يروع اي خاف وبفتحهما من ورع يورع قوله ونحو ليت يقولها المحزون هذا مما يرثي بها ابو طالب بن

عبد المطلب

عبد المطلب لنديمه مسافر بن ابي عمرو بن امية بن عبد شمس بعد ان عرضه وقدم البطن وخرج من مكة الى الحيرة
ليتداوى من مرضه ومات فيها والبيتان منها هكذا ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون
اي شيء دهاك ام عال مراك وهل اقدمت عليك المنون ميزان هذا البيت فاعلاتن مفاعلن فعلاتن
والمصرع الاول مطابق لهذا الميزان بلا زيادة ونقصان واما الثاني فاوله داء عمرو وانما يطابقه بزيادة
حرف ساكن بعد تاء ليت وبتحريك حاء المحزون واما الثالث فاخره الراء الساكنة في مراك وانما يطابقه
بتحريكها لفعال واما الرابع فانما يطابقه باسكان هاء هل وبتحريك لامه وحذف همزة اقدمت
ولام المنون والعرب لا يبالي بامثال هذه الاختلافات وذلك ظ لمن نظر في اوزان اشعارهم ثم ان دهاك
فاعل من الدهو ومراك بفتح الميم كرمى والمراد منه اما محل صيرورة المرئي له مرئيا فيه او وجهه لانه الذي يتطرق فيه
او كونه مرئيا والمعنى ليت علمي حاصل يا مسافر بن ابي عمرو اي شيء دهاك فقار دهني بل اكان على رؤيتك
او محل رؤيتك فبعد عن ابصاري وهل سبق عليك الموت وتانيث الفعل باعتبار تانيث المنون
والاستفهام ان للاخبار للتحسر قوله وجد بها الى معنى الاسمية اعلم ان كل لفظ مهملا او موضوعا
اذا اريد منه نفس هيئته الموجودة مط فهو بهذا الاعتبار كلمة واسم حكما لا حقيقة لانتفاء الدلالة
الوضعية المعتبرة في الكلمة الحقيقية اذ دلالته على الهيئة الموجودة في الخارج على نفسها الموجودة مط دلالة
عقلية لا وضعية فتدبر قوله بدليل عدم وفائها المقتضاها فان مقتضاها الدخول على الاسم و
نصبه وعدم عود الضمير اليها ولم نف ههنا بشيء منها قوله اسما كان او فعلا اه اشارة الى ان اللام
في المبني للاستغراق لا للعهد المشار به الى الحرف قوله ونقل المبني كان وجهه ان لسان العرب عود
ان يتكلم بالمعمول على حسب اقتضاء العامل لكثرة المعربات في كلامهم فالتكلم على خلاف ذلك ثقيل على
لسانهم لكونه على خلاف عادتهم قوله اي وعن المبني لما كان امثلة المص كلها للاسم المبني وسيظهر من
كلام الش انفراد الاسم المبني بالحركات امكن ان يتوهم ان مراد المص بيان الانفراد المذكور والضمير المجرور
للاسم المبني فنبه الى مطلق المبني ومثل بما مثل تنبيها على ان مراده بيان احوال مطلق المبني لا غير قوله لالتقاء
الساكنين اي او جوده او لوضعه فالمفعول له يحتمل ان يكون حصوليا او تحصيليا قوله رجل ذكب جاءني
لفظ جاءني متمم للمثال الاول لا مبتدء للمثال الثاني وجهه ظ وقوله زيد ذكب اراد هذا المثال الا انه
النشر على ترتيب اللف الا انه استغنى عنه بالمثال الاول قوله او تعسر في غير الالف الظاهر ان مناط
هذا الخلاف على ان الحركة هل هي انفصال ما للحرف عن المخرج بعد اتصاله به والسكون اتصاله به من غير
انفصال مط او هي انفصال تام وهو انفصال بلا انفصال تام فعلى الاول الابتداء بالساكن متعذر
مط وعلى الثاني متعسر كما في صورة الروم والاختلاس ولكن في غير الالف لتعذره فيه مط وهو ظ
واما كون الحركة بالمعنى الثاني والسكون بالمعنى الاول فيستلزم لوجود الواسطة بينهما كما ان كونهما

بعكس

بعكس هذا مستلزم لرفع التقابل بينهما فافهم ثم الحق فيهما هو المعنى الاول والحكم بالتعدد كما هو المشهور قوله لاشتقاق
الضمة والكسرة لم يقل لما تقدم كما تقدم لان العلة ههنا رفع الثقل وهو اعم من الخفة قوله لتشبيهما بقبل وبعد
وجه الشبه كونهما ظرفين لازمين للاضافة قوله ومثال الساكن لم يقل والساكن نحو كم لان المقصود الاحتياج الى ان
وحق المبني ان يكون اسما او وصفا قوله وقد علم مما مثلت الى قوله لا يكون في الفعل لفظ ما موصولة وضمير
المجرور يعود اليها ومصدرية فالضمير لما ذكر من التمثيلات ثم انه اعترض عليه بوجوه الاول ان الصواب ان يقول
مثلنا بصيغة الجمع لان ما علم انما علم من مجموع تمثيلات المصنف والشارح لا من تمثيلات الشارح فقط واجيب عنه
بان مثلت بصيغة المجهولة الغائبة ولا ينافي تانيثه للنسبة الى الضمير المجرور المذكر اقول لا يبعد ان يكون
مراده بما مثلت به اعم من ان يكون اصالة او حكاية او يكون نسبة العلم بما مثل به من قبيل نسبة المعلول الى الجزء
الاخير من علته التامة وهذا تابع الثاني ان الصواب ان يقول مما مثلت به ومما لم امثل به اذ المعلوم الثاني
انما هو معلوم من الثاني وجوابه ان المراد به اقتصر على التمثيل به وهو مستلزم لذلك الثالث ان المبني
على الكسر والضم موجودان في الفعل كضربوا واضرب القوم وجوابه انهما مبنيان عند الشارح على الفتح والسكون
التقديريين لاعتباره الاصل فيهما دون العارض كما سبق الرابع ان الحرف المبني على الضم ان كان موجودا كما
هو الظاهر من وجود منذ والمتبادر من تخصيص الشارح عدم وجوده بالفعل فلا وجه لعدم التمثيل به وان
لم يكن موجودا فههنا معلوم ثالث فلا وجه لعدم التعرض له واجيب عنه باحتمال سقوط منذ مع تغليب
بنائه على الضم من العلم وباحتمال ان يكون الشارح مترددا في منذ لما اختلف فيه هل هو فرع لمذ ومبني على السكون
تقديرا او اصل له ومبني على الضم تحقيقا ولهذا لم يتعرض الشارح لا للتمثيل به ولا لكونه معلوما قوله وفيه
نظر وجه النظر يعلم مما سبق قوله هذا الهاء اسم فعل بمعنى خذ وذا مفعوله قوله ما جيء به اه هذا التعريف غير
شامل للاعراب التقديري والا لزم الدور وقوله من حركة الخ لما لا للمقتضي والا لزم تبيين الشيء بنفسه قوله رفع
وهو بالضمة او بالواو او بالالف او بالنون قوله ونصب وهو بالفتحة او بالكسرة او بالالف او بالياء او بحذف
النون قوله وجر وهو بالكسرة او بالفتحة او بالياء قوله وجزم وهو بالسكون او بحذف الاخر او بحذف
النون قوله نحو ان زيدا قائم الاولى ان يمثل بنحو كان زيد قائما قوله في هذه العبارة قلب اقول لا يبعد
ان يكون خصص بمعنى فرد كما بينا الخصصه بالذكر اي فرده فلا حاجة الى القول بالقلب قوله لامتناع
دخول عامله عليه وذلك لان وضع عامل الجر بمعنى الافعال الى الاسماء فلا بد ان يكون واسطة بينهما فيلزم
دخوله على الاسماء وقد سبق تفصيل ذلك قوله وهذا التبيين الى قوله تكرار هذا جواب عن سؤال مقدر
كالاسماء والافعال ولفظة اي موصولة وخاص خبر لمحذوف والجملة صلة له واسم يكون مستتر عائد الى التبيين
او الى ما يشار اليه بهذا وتكرار اخبره وقيل اي استفهامية وهي اسم لان المقدرة وخاص خبر ان وفيه ما فيه
قوله لامتناع دخول عامله عليه وذلك لان وضعه واستعماله لمعنى قائم بالفعل قوله مثال الماذكر

فيه اشارة الى ان عبده منصوب مفعول الذكر والله فاعل الا بالعكس قوله اي اذكر يعني ان المراد بالوصف بيان
نفس الذات لا بيان حالها وحكمها قوله اي من الاسماء الموصوفة كانه لم يقل به لان ذلك ما الصفة الاشارة الى ان
المشار اليه باسم الاشارة هو الذات مع جميع صفاته المذكورة لها قوله ولكن انما يعرب به المستتر في قوله
يعرب يعود الى ذو وفيه نوع استخدام وكذا القول في الضميرين السابقين مليح وايراد كلمة الحصر للاشارة الى
ان اعراب ذي الموصولة بهذا الاعراب كما هو لغة بني طي لا يعبأ به قوله ان صحب ابانا اقول امر من الاصحاب
بمنع التنافي بين هذا الشرط واللزوم السابق قوله واحترز بهذا القيد او كذا احترز به عن ذو وهذا اذا
اريد منه لفظه كما في المتن قوله بكونه معربا وصف الموضوع على هذا التقييد وهو الاعراب في الجملة
بعض افراد هذا الاعراب الخاص ووصف المحمول بمجموع افراده فلا يلزم توقفه عليه قوله ومن الاسماء المضمرة
لما لم يعلم انه خبر قوله والفم من حيث خبر سابقه او من حيث خبر لواحقه نبه بهذا التقدير على اختيار الاول
فان فهم لا يحتاج الى قرينة خارجة عن قوله والفم قوله تثليث الفاء اعدادا للغات في الفم كما فهم من سياق
العبارة ونقل عن بعض الكتب بالتصريح لا بالاشارة عشرة ثلث منها تثليث الفاء مع تخفيف الميم منقوصا
وثلث منها تثليثها مع تخفيفه مقصورا وثلث منها تثليثها مع تشديده وهذه الثلثة ليست منقوصة
لان التشديد عوض عن المحذوف ولا مقصورة والا لزم اجتماع العوضين لان الالف عوض عنه وواحدة
اتباعها الدفي الحركات ونقل عن المص انه لم يطلع على كسر الفاء مع تشديد الميم وعدها تسعا وقيل اللغات
خمس عشرة كما ذكرنا وست تثليثها مع تشديده منقوصا ومقصورا وثلث اتباعها الدفي الحركات
كل حركة وهذا عجيب لانه جعل الاختلافات الحاصلة من الحركات الاعرابية لغات وقال بعض الفضلاء
من المحشين ان اللغات ثمان وثلثون لان اللغات الاثنتي عشرة الحاصلة بزعمه على حسب ما قال له القبل
من بها في الحركات الثلثة الاعرابية وحصل العشرين من قوله واتباعها بتقييده بالتخفيف والتشديد
فضم اليها وهذا اعجب من كل عجيب اذ يرد عليه ما يرد على القبل مع لزوم اعتبار الحركات الاعرابية القائمة
مع القصر فافهم فانه دقيق قوله فانه يعرب بالحركات عليه اشارة الى ان المنفي بانتفاء الشرط قيد المشروط
لا ذاته وفي قيد بل فيه بقوله عليه اشارة الى انه معرب بالحركات اللفظية قوله اي كما تقدم من ذي والفم
يعني ان المشبه به كلا الامرين فوجه الشبه هو الامر المشترك بينهما فلا يلزم ان يكون مثلهما في حكم مختص
بكل واحد منهما قوله وهو قريب الزوج اي قريب الزوج من جانب زوجته او قريب من جانب الزوج لزوجته
فانه جاء بكلا المعنيين وقيل ولهذا لا يضاف الا الى المؤنث وفيه ما فيه قوله وان اضيف ان يكسر الهمزة
لا بفتحها كما توهم قيل المناسب ان يقول وان اضيف الى غير الياء اقول اراد بالحركات اللفظية لا الاعم
فلا وجه لما ذكر قوله وفيه اي وفي الفم للتسهيل قوله وهن كلمة يكنى بها عن كل لا من الاسماء لما هو ظ قوله عن
اسماء الاجناس وعلم لانه بمعنى الفلان وهو شامل الاسماء الاجناس ولما غلب استعمالها في المستقبحات

سيما الفرج لان التصريح بها خلاف الادب لتوهم انه موضوع لها او لخاصة قوله وقيل الفرج خ صة الفرج
كما يطلق على قبل النسوان كذلك يطلق على قبل الذكران قوله في هذا الاخير الظرف متعلق بالنقص لا بالحز
قوله وهو هن اى لا حم قوله من تعزى بعزاء اه تعزى تفعل من بمعنى انتسب واعضوه امر مضاعف من افعل د
الجاهلية زمان بين عروج عيسى وبعثة محمد ولا تكنوا كلا تدعوا اى من نسب نفسه بابيه كما نسب النفوس في
الجاهلية الى الاباء فقولوا له عض اى خذ باسنانك هن ابيك لعله ينفعك انا لا انجيك في القتال ولا
تقولوا له هذا القول بالكناية وهذا الخبر وان كان منسوبا اليه لكن لا تتدى اهو منه ام افتراء عليه هذا
قوله والنقص في اب تقديره النقص لغاية تبين الاولى ان لا يتوهم ان فاعل الندور هو الاعراب بالحروف المذكورة
الثانية ان يشار الى ان الظرف متعلق به لا بقوله يندر لان النقص وصف المجرور والندور وصف النقص
والاشارة الثانية مستفادة من تقديره مقدما على قوله يندر قوله وهما اخ وحم التفسير لئلا يتوهم تغليب
الثاني على المثلوفي قوله وتاليه قوله بابه اقتدى اه قاله رؤبة في مدح عدي بن حاتم الطائي والضمير في قوله
ابه قيل للعدي اى من يشابه حاتما في السخاء لم يظلم الفقراء باقتداره عليهم وقيل الضمير لمن والمستتر في
ما ظلم لمن ولده اى يرى من يشابه من هو ابوه ظاهرا فلم تلده امه من الزنا فما ظلمت في حقه اقول ولا يبعد
ان يعود الضميران الى من اى ما ظلم من شانه اباه في الصفات اى لم يوضع نفسه في غير ما وضعت له اى المباينة
مع ابيه في الخصال التي هي خلاف الاصل فان الاصل هو المشابهة بين الاب والابن قوله اى قصر اب وجه التفسير
واضح قوله ان اباها اه قايله رؤبة وقيل ابو النجم والشاهد في اباها الثالث حيث لجرى بالالف في حالة
الجر اما الاولان فلا شاهد فيهما وهذا البيت مع ما سبقه في مدح محبوبة الشاعر وما سبقه هكذا واها
لليلى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها يا ليت عينيها لنا وفاها بثمن يرضي بها اباها كلمة واها
للتعجب اى اتعجب لحسن ليلى وروى بدل ليلى ريا وهما وسلمى في الاصل اسماء نسوة مشهورات في الحسن ثم
استعيرت لكل محبوبة والمنى الامال ونلناها من النيل وهو الوصول وكلمة لو في الكلام لا تخرج عن معنى التمني
اى ليتنا وصلنا اليها والمراد بقوله عينيها لنا وفاها اما انفسهما او الالتذاذ بهما على وجه التقبيل
والنظر اليهما ونحو ذلك وقوله بثمن متعلق بقوله لنا وتنكيره للتعظيم ويرضى اما بالتاء المثناة الفوقانية
وفاعله يعود الى ليلى او بالنون من الارضا او بالياء التحتانية من الرضا وفاعله قوله اباها على لغة
القصر والضمير المجرور للثمن لكونه جنسا مقصودا منه الكثرة وقوله ان اباها كانه استدراك لما توهم من
امكان حصول المتمني يعني ان اباها وجدها لا يرضيان بذلك لانتهاء مجدهما وغايتاها تثنية على لغة
من لجراها في جميع الاحوال بالالف والمراد بالغايتين اما غاية مجد الاب وغاية مجد الجد واما اول المجد والخره
وذلك كناية عن جميع مراتبه والضمير المضاف اليه اما لليلى بحذف مضافين او مضاف واحد او للمجد على ان
يكون فتحه واشباعها بالالف للضرورة وقيل البيت في وصف قلانص طائفة معهودة من العرب ولهذا قوله كذا

اى قلوص راكب تراها شالوا علاهن فشل علاها واشدد بمثنى حقب حقواها ناجية وناجيا اباها
اى شرطية حذف فعله اى اى قلوص راكب كانت تراها وقلوص كعمود الناقة الشابة او اول ما يركب من
اناث الابل وجمعه قلص وقلاص ككتب وكمل وقلائص والراكب مجرور بالاضافة لا منصوب على الحالية بمعنى
المركوب كما في بعض الروايات وشالوا علاهن اى ركب ما يكون عليهن فان شال يشول بمعنى ارتفع او حملوا
عليهن من شال الحبل اى حمل بتشديد الميم فشل علاها بضم الشين وبكسرها وهو جزاء الشرط وقلبها
على الهاء في الثاني للضرورة وفي الاول للمناسبة والضميران المجروران للقلوص المرتبة واشدد من الشد
وهو بالفارسية بمعنى بستن وحقب كعنق حبل يشد به بطن البعير وحقواها تثنية حقو كدلو وهو محل شد
الازار وهو في نصبه بالالف كعاتباها والناجية هي السريعة في السير وكطارد واوطرو ناجية ونادبا بدل
شالوا وشل وناجية وناجيا قوله المتقدم في الاسماء المذكورة لما توهم من اسم الاشارة الموضوعة للقريب ان المراد
بذا الاعراب هو القصر دفعه بقوله المتقدم اه قيل عموم الاسماء يدل على ان شرط ثبوت اعراب جميع تلك الاسما
هذا الاعراب هو الاضافة ولا معنى لهذا الاشتراط في ذو لان الاعراب المذكور والاضافة لازمان له ولا معنى
لاشتراط ثبوت اللازم للملزوم بشيء اقول هذا الاعتراض غير وارد من وجوه الاول ان قوله في الاسماء متعلق
بالمتقدم على ان يكون بيانا لما قبله المتقدم لا بقول المص ولا شك ان الاعراب المذكور بوصف تقدمه على
الاعرابين الاخرين انما هو اعراب ما سوى ذو من الاسماء الثاني ان ثبوت اللازم للملزوم قد يشترط بشيء باعتبار
فرض امكان انفكاكه عنه وليكن ذلك من هذا القبيل الثالث ان الشرط بمعنى العلامة لا ما يستفاد من كلماته
وما ذكرت انه مناف للثاني الرابع ان ثبوت اللازم للملزوم قد يشترط بشيء باعتبار اشتراط وجود الملزوم
به وليكن ما نحن فيه من هذا الباب لكن لا يخفى ان الاوفق بقوله والافصح انما هو الجواب الاول قوله والافصح
اى فهي تعرب او بنقل والافصح لئلا يلتبس الجزاء بالشرط وفيه اشارة الى ان الحكم المبني على انتفاء المقيد
غير ما هو مبني على انتفاء القيد فقط قوله لا للياء عطف على مقدر اى تضيف لغير الياء لا للياء اقول ولا
للمفتح بالساكن والافصح بحروف مقدرة نحو جاءني ابو القاسم اه قوله اى لا للياء المتكلم لما سبق من المص
قوله واجر بياء امكن ان يتوهم ان اللام في قوله للياء اشارة الى الياء المذكورة سابقا والظرف متعلق بقوله
وشرط والمراد بقوله يضف الاضافة الى غير ياء المتكلم اعتمادا على التبادر والامثلة والمعنى وشرط ذا الاعراب
للواو والالف في حالتي الرفع والنصب لا للياء في حالة الجر اضافة تلك الاسماء الى غير ياء المتكلم لانها تعرب
بالياء حالة الجر وان اضيفت الى ياء المتكلم نظرا الى اجازة بعضهم من نحو ابي واخي ونحوهما بتشديد الياء
كما سيجيء في باب الاضافة وحاصله ان هذا الشرط المجموع هذا الاعراب باعتبار بعض اجزائه لا باعتبار بعض
اجزائه لا باعتبار كل جزء جزء فاشار الشارح بهذا التفسير الى دفع هذا التوهم بان اللام للعهد الخارجي ولام الجر بمعنى
الى متعلقا بقوله يضف وانما كرر حرف النفي لئلا يتوهم ان لا في المتن زائدة قوله لا اماك لا انفو واخي

فانحو اما معطوف على المستتر في املاك او على نفسوا او على الباء فهو مرفوع او منصوب او مجرور وخبر الثلثة اي اوسطها
ماهو ظ ويحتمل ان يكون النقدير وانحو كذلك قوله وذا مضاف الى اعتلال لم يقبل وذا مفرد مكبر لان تثنية
وجمعه وتصغيره غير وارد في الفصيح قوله متفقي اللفظ اى لفظ الشيئين او لفظ الدال والشيئين ولهذه
العبارة خمسة احتمالات ثلثة منها على تقدير كون المتفقين بمعنى المتماثلين في حال الافراد الاول ان يكون
الوصف قيدا للمفعول الثاني ان يكون قيدا للفاعل بتقدير رابط هو قولنا معه في اصله وضميره المستتر
للمفعول الثالث ان يكون قيدا لكليهما وضميره لهما واثنان منها على تقدير كون المتفقين بمعنى المتحدين
في حال التثنية الاول ان يكون الوصف قيدا للمفعول بتقدير قولنا فيه الثاني ان يكون قيدا للفاعل
بتقدير رابط هو قولنا فيه والاول من الخمسة اظهر المحتملات قوله بزيادة الف او الباء للالة وهو متعلق
بقوله دال لا بقوله متفقي اللفظ اما على تقدير كون المتفقين بمعنى المتماثلين فظ واما على تقدير كونه بمعنى
المتحدين فلئلا يختل طرده بنحو القرء المستعمل بلا قرينة تدل على تعيين ما يراد منه اذ يصدق عليه انه
اسم دال على شيئين هما القرء بمعنى الطهر والقرء بمعنى الحيض وقد اتحد لفظهما بزيادة الف او ياء ونون في
آخره وليس تلك الباء بمعنى مع والا لزم ان يكون رجل في رجلان اسما قوله نحو قال رجلان ذكر عامل المثال
للاشارة الى انه مثال الرفع المثنى بالالف لا لمطلق المثنى والى ان هذا المثال من افصح الكلام الذي تكلم به
الملك العلام فيكون شاهدا ايضا للمرام قوله فخرج نحو زيد وكذا نحو زوج باحد معنييه وشفع ونحوهما
لان المراد بالدلالة ههنا ان يدل على كل منهما بالمطابقة كما هو المتبادر من اطلاق الدلالة ودلالتها اما
ما ذكر على ما ذكر بالتضمن قوله والقمران اقول ههنا امور ثلاثة قد يجوز الفصل كونها تثنية الاول
نحو عينين اذا اريد منه الباصرة والينبوع مثلا وهذا تثنية بالاتفاق وداخل في هذا التعريف
على تقديره الخمسة الثاني نحو ملوين لليل والنهار وهذا ليس بتثنية بالاتفاق وخارج عن هذا التعريف
على جميع التقادير اما على حمل الاتفاق على معنى التماثل فظ واما على حمله على معنى الاتحاد فلان اتحاد اللفظين
عبارة عن حلول احدهما في الآخر لا حلولهما في ثالث الثالث نحو قمرين للشمس والقمر واختلف فيه فقال
بعضهم انه تثنية مط وقال آخرون انه ليس بتثنية مط وفصل ثالث بان مفرديه ان كان علما فكالاول
والا فكالثاني وهو خارج عن التعريف على تقدير التماثل اذ المتبادر هو التماثل الحقيقي لا اعم منه ومن الفرضي
وتسمية الشمس قمرا قبل التثنية انما هي بمجرد الفرض وداخل على تقدير الاتحاد والحق انه مثنى مجازي و
الارجح ان يكون التعريف للمثنى الحقيقي لا لما يسمى بالمثنى مط وكون الاتفاق بمعنى التماثل كما هو المتبادر منه
والحكم بخروج نحو قمرين عن هذا التعريف كما فعله الشارح وان كان الحمل على ما لا يخالف تلك الامور الثلثة
اعم فائدة قوله والزيادة في البواقي اي لعدم الزيادة في البواقي والظ خروج البواقي من قوله الدال على شيئين
اما كلا وكلتا فلدلالتهما على الشمول للشيئين لا على الشيئين واما اثنان واثنتان فلدلالتهما

على المرتبة الثانية من العدد او على شيء ثبت له الاثنينية ولو سلم دلالة كل منهما على الشيئين بحملها على الاثنين
مع عدم ارادة نهاجر ما فخروج كل منهما عن قوله متفقي اللفظ ظاهر يشهد بذلك قول الشاعر وكلا ذلك وجه وقبل
زيد وعمرو واثنان والمراد بالزيادة كون المزيد عليه مستعملا بدونها الزائد في الجملة لا وصف ما لا يقابل الفاء والعين
واللام فلا يرد عدم خروج اثنين واثنتين عن قيد الزيادة بانا لفظهما مثلا لا يقابل الفاء والعين واللام قوله
وادغم بهائي هذا التقدير اشارة الى ان كلا عطف على المثنى بل على قوله بالالف ارتفع لا انه مبتدأ وكلتا
عطف عليه بحذف العاطف وكذا خبره وهو اسم مفرد عند البصريين واما عند الكوفيين فهو تثنية
كل بالضم والتشديد فكسر وخفف وثنى قوله على اثنين مذكرين لم يكتف بقوله اثنين مذكرين لان المراكز
كثيرا ما يختل بالزيادة فيغير بالنساء ولم يعكس لئلا يتوهم كونه جمعا قوله وانما ترفع بها تقدير كلمة الحصر للاشارة
الى ان تقديم الظرف لقصد الحصر قوله كابنين وابنتين لا يخفى ما في بين المشبهين والمشبه بهما من الجناس
لفظا وخطا حيث لا تفاوت بينهما الا بحرف واحد وكان الشارح اشار الى هذا بقوله بالمثلثة فيهما وبقوله بالموحدة
فيهما قوله سواء افردا يعني ليس اعرابهما بهذا الاعراب مشروطا بما شرط في مطلق اعراب اخواتهما من الافراد اي عدم
التركيب ولا باعم مما شرط في اعراب كلا وكلتا بهذا الاعراب من الاضافة الى المضمر فلا يرد ان ذكر قوله لم ركبا
ليس في موقعه ثم المراد بالافراد اما ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله ام ركبا ام ركبا بان تضمن ما بعدهما حرفا
ويكون قوله ام اضيفا عطفا على المفصل وفيما القوله ام ركبا واما ما يقابل الاضافة فيكون معنى قوله سواء
افردا بان لم يركبا مع غيرهما تركيبا تضمنيا ام ركبا كذلك ويكون قوله ام ركبا عطفا على المفصل وفيما
لقوله افردا والثاني اظهر اذ التركيب المقابل للافراد على ما هو الشايع انما هو الوصف الحاصل لمجموع الاجزاء
لا لبعضها كما فيما نحن فيه وانما لم يحمل الافراد على ما يقابل كلا الامرين فرارا عن ارادة المعنيين من المشترك
اللفظي في استعمال واحد قوله اي جميع الالفاظ المتقدم ذكرها اقول لما كان في قول المص ابهاما وايهاما
اما الابهام فلاحتمال رجوع الضمير المجرور الى الاسماء الستة والمثنى والملحقات والى الاخيرين والى الاخير
فقط واما الايهام فلان المراد من الجميع لما كان الاستغراق الافرادي والمتبادر ان يكون استغراقه بالنسبة
الى ما يضاف اليه الذي هو عبارة عما ذكر من المثنى والملحقات وهذا فاسد لان الخلافة ليست في لفظ المثنى
الذي هو اسم مفعول ولا في الفاظ الملحقات المراد بها نفس الفاظها بل انما هي لمصداقات كل من ذلك
اشار بهذا الكلام الى دفع هذا الابهام حيث نسب التقدم الى الذكر فظ لا اليه والى الحكم الذي هو الاعراب
فعلم ان الضمير راجع الى الاحتمال الاوسط والى دفع هذا الايهام حيث اضاف لفظ الجميع الى الالفاظ المعرف
بلام الاستغراق المرادف لقولنا كل لفظ فان قولنا جميع كل لفظ انما هو بمعنى جميع مصداقاته ولا يخفى لطف
هاتين الاشارتين واذا عرفت هذا فلا يرد عليه ما اورد من ان المراد بالذكر ان كان الذكر بالنوع فلا يشمل
للملحقات او بالشخص فلا يشمل للمثنى او هما معا فيلزم استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي معا مرة واحدة

ومن العجائب ما اجاب به هذا المورد عن ايراده باختيار الشق الثاني والقول بان المثنى المذكور بالتشخص هو لفظ المثنى الذي هو اسم مفعول فانه لو قيل مثنيان لكان حكمه ذلك او القول بان المثنى المذكور شخصا هو لفظ ابن وابنين قوله جرا ونصبا تقديم الجر على النصب للاشارة الى ان النصب فيه محمول على الجر وكذا فيما سيأتي قوله اي في حالتيهما اي مع زمانيهما فان كلا من الحالة والحال قد يطلق على الزمان وقد يطلق على الهيئة ولا معنى لها ههنا الا الاول ولهذا التفسير فائدتان الاولى الاشارة الى رد ما قيل ان قوله جرا ونصبا مصدر لمحذوف او علة لقوله يختلف في ذلك لعدم ملائمة الاول لسياق الكلام وعدم جواز الثاني بحذف اللام للاختلال في الفاعل بل هو ظرف زمان لقوله يختلف الثانية الاشارة الى دفع ما ربما يتوهم وروده على هذا الكلام من لزوم ان يكون الالف او الاعلمة للجر والنصب ثم مخالفة للياء في ذلك بناء على ان قوله جرا ونصبا يكون بمعنى قولنا في كونها علامة الجر والنصب ليكون بيانا للامر المشترك بين الخليفة والمخلوف عنه وليس كذلك فاشار بذلك الى ان قوله جرا ونصبا ظرف زمان له واما الامر المشترك فهو المكان ولم يتعرض المص له لعدم تعلق غرض به واياك ان تتوهم جواز حمل هذا القول على مكان الجر والنصب لان هذا الحمل مستلزم للمفسدة المذكورة ايضا فتامل قوله بعد ابقاء فتح متعلق بقوله ويخلف وتقدير لفظ الابقاء لرفع ما يتوهم من كلامه ان هذا الفتح فتح حاصل بعد ولا يرفع هذا التوهم بقوله فقد لعدم الاحتمال ان يكون الالف حاصلة بعد دخول الياء ولا يبعد ان يكون قول المص بعد فتح اشارة الى الامر المشترك فافهم قوله على حاله هذا اما مضاف الى الهاء او مختوم بالتاء وكلاهما صحيحان قوله وارفع بواو وبيا اجرر في تقديم الظرف الثاني على عامله دون الاول اشارة الى ان الثاني لافادة الحصر الكثر اذ كون الاعرابين بحرف واحد غريب لا يبعد ان ينكر بخلاف الاعراب الواحد بالحرف الواحد قوله سالم جمع عامر ومذنب هو جمعهما الحاصل بالواو والياء والنون وهذا القدر كاف في تعريفه من غير حاجة الى تعيين ان الواو للرفع والياء للنصب والجر فلا يلزم ان يكون قوله وارفع آه امرا بالتقليد او بايجاد الفعل في مفعول مجهول والمراد بعامل ما كان علما لا ما كان وصفا كما احتمله بعض المحشين وذلك ظن ليعلم ان هذا الاعراب انما يثبت بالاصالة لسالم جمع ذين وشبههما واما لغيره فلا يثبت الا على سبيل الشذوذ والالحاق ولغير سالم جمعهما وجمع شبههما صيغة احتمالات باعتبار ورود النفي على ثلثة امور الاول ما كان بانتفاء الاول كقراءة الثاني ما كان بانتفاء الثاني ولا وجود له الثالث ما كان بانتفاء الثالث ومنه اهلون وعالمون الرابع ما كان بانتفاء الاولين كنفس عامر ومذنب وشبههما الخامس ما كان بانتفاء الاخيرين ولا وجود له السادس ما كان بانتفاء الاول والاخير ومنه ارضون وسنون السابع ما كان بانتفاء الثلثة ومنه عشرون وبابه وعليون ثم ان اضافة السالم الى الجمع بعد تقييده بالعامر والمذنب ظاهر وعليه انها اضافة الخاص الى العام وذلك غير جائز ودفع هذا الايراد بان السالم قد يطلق على ما يقابل المعتل ضعيف فيه قوله وشبه ذين فيه احتمالات ستة لان العطف اما على السالم والمشار اليه اما سالم جمع

على

عامر وسالم جمع مذنب او جمع عامر وجمع مذنب بتقدير مضاف بين المضاف والمضاف اليه او نفس عامر ومذنب بتقدير مضافين واما على الجمع والمشار اليه احد الشقين الاخيرين لكن في الاول بلا تقدير وفي الثاني بتقدير مضاف واما على عامر ومذنب والمشار اليه هو الاخير بلا تقدير والظهر المحتملات هو الاخير ولا نقض في البواقي كما توهم لجواز كون افتراق المشبه عن المشبه به فيهما بتقييد عامر ومذنب لا بالمقيد قوله اي شبههما لم يفسر بما يشبهه لان الظاهر اضافته ان يكون متعلقا بنفسه والشبه متعديا بالباء قوله وهو كل علم فيه اشارة الى حمل العطف على اظهر المحتملات كما هو ظ قوله قيل ومن التركيب اي من مجموع انواعه والا فاشتراط الخلو عن التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والتضمني مما لا اختلاف فيه وانما الخلاف في المزجي فقيل بعدم اشتراط الخلو عنه مط وقيل بعدم الاشتراط فيما اذا ختم بويه فيجمع بهذا الجمع بحذف لفظ ويه او مع ذكره على خلاف ما دونه اذا لم يختم به قوله وكل صفة كذلك اي كل صفة لمذكر عاقل خال من تاء التانيث واما خلوها عن التركيب فلم يشترطه احد لان نحو بغدادي يجمع على بغداديين بالاتفاق وكذا القول في الخلو عن تاء المبالغة والمراد بالصفة ما دل على ذات ما ملحوظة مع بعض صفاتها وان كان كالمنسوب اما المصغر فلا الا اذا كان مكبره وصفا كشويعر وقد تطلق على المعنى القائم بالغير وعلى التابع المعهود وعلى المشتقات العاملة عمل الفعل وكذلك الوصف وقد يفرق بينهما باطلاق الصفة على ما ثبت للموصوف والوصف على ما صدر عن الواصف قوله ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح اي ولا مما يستويان فيه اذا كان فعولا بمعنى الفاعل وفعيلا بمعنى المفعول مذكورين مع موصوفيهما فلا يخرج به ما يستويان فيه مما عداهما كقوامون وربيون ولا الفعول بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل ولا الفعول بمعنى الفاعل والفعيل بمعنى المفعول القائمان مقام موصوفيهما قوله اي وبالجمع المذكور لم يقل الصواب بسالم جمع عامر ومذنب وشبه ذين للاختصار وفي بعض النسخ بدل المذكور المذكر وهذا انسب بما سيأتي في تفسير قول المص كذا اولات حيث فسر اسم الاشارة بالجمع المؤنث وذلك لان جمع المذكر مصطلح في عرفهم لسالم ما ذكر وجمع المؤنث الجمع بالالف والتاء سواء طابقا معناهما اللغوي ام لا قوله وبابه لفظ الباب نقل عن باب البيت الى اول الشيء بعد اعتبار تكثر فيه ثم الى نفس هذا الشيء اما من غير تغليب ويجوز في المثنى كما يقال باب الفاعل اي مسائل الفاعل او مع تغليب كما يقال باب كان اي مسائل كان واخواته او مع تجوز كما فيما نحن فيه حيث يراد بالضمير المضاف اليه اخوات عشرون تجوزا وانما لم يقل باب عشرين مع كونه اخصر لامرين الاول الضرورة الثاني الاشارة الى ان الباعث على الحكم بالالحاق اي عدم الجمعية انما هو في الاخوات لاسباب متفقة بالنوع وفي عشرين بسبب مخالف لها في النوع وسنزيد لهذا توضيحا فيما سيجيء قوله في اعرابه السابق اي لا في اعرابه مطلقا حتى يشمل اعاريبه الآتية الثابتة له عند جملة علماء كما سيجيء قوله ولعين يجيء الى قوله وليس به اقول اسم ليس الاول اما عائد الى كل واحد من عشرين وبابه او الى الباب فقط كما يشعر به تقديم الباء في التعليل فالواو في قوله ووجوب اما للعطف او للاستيناف على ان يكون ما بعده

مبتدا

مبتدا خبره قوله فلذلك فرجح الاستدلال اما الى قياس استثنائى واحد وتقديره ان عشرين وبابه ليس بجمع
والا لزم صحة اطلاق ثلثين مثلا على تسعة ولزم وجوب دلالة عشرين على ثلثين لان اقل الجمع ثلثة واللازم باطل
مثلا لا يصح الاطلاق على التسعة ولا عشرين يدل على الثلثين فليس بجمع واما الى قياسين استثنائيين كما
هو الاظهر وانما افرد عشرين عن بابه ليطابق المتن فى ذلك ولان مفسدة جمعية عشرين وهى وجوب دلالته
على اكثر مما يدل عليه غير مفسدة جمعية الباب وهى صحة اطلاقه على اقل ما يطلق عليه كما هو ظ وانما لم يكتف على تقدير
العطف باللزوم بل ذكر الوجوب لان اللزوم فى الباب بان الملازمة لاجل التالى لجواز صحة الاطلاق مع عدم
وقوعه بل جزء التالى فيه هو الصحة كما اشرنا اليه بخلاف عشرين فان جزء التالى فيه هو الوجوب واللزوم لا الصحة
فقط كما يظهر وجهه بالتامل وانما ذكر فى الباب الاطلاق وفى العشرين الدلالة لامكان اعتبار الدلالة التى هى
اشد مفسدة من الاطلاق فى عشرين وعدم امكان اعتبار الزائد على الاطلاق فى الباب لان للاكثر دلالة
تضمنية على الاقل بخلاف العكس ولم يعتبر الدلالة المطابقية فى الباب اشعارا بما ذكرنا وانما قال مثلا
لما ثبت باقى الباب على الثلثين وباقى ما يطلق عليه على التسعة والاطلاق على الاكثر على اطلاقه على الاقل
ولم يقل ذلك فى العشرين اذ لا معنى للمقايسات الثلثة فيه اما الاولى والاخيرة فظاهرتان واما الوسطى
فلان الجمع لا يدل بنفسه الا على ثلاثة او واحد واما دلالته على الزائد على ذلك فبالقرينة وانما قال
على تقدير العطف قوله لذلك لئلا يتوهم اختصاص التعليل بواحد من عشرين وبابه وانما اختار من
الفاظ الاخوات لفظ الثلثين لانه متصل بالعشرين ولانه معتبر فى مفسدة العشرين ولهذا قدم تعليله
على تعليل عشرين هكذا ينبغى ان يفهم هذا الكلام وقيل وجه تقديم ثلثين على عشرين بان ما يطلق عليه
ثلثون وما بعده اقدم مما يطلق عليه عشرون وان المفسدة فى اطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة اطلاق
عشرين على ثلثين اقول وجه الاول ظاهر ويمكن اجراؤه فى تخصيص الثلثين من بين البواقى بالذكر واما
وجه الثانى فيحتمل الخمسة اوجه الاول ان يكون الاكثرية بحسب التجاوز عن الحد اذ تجاوز الثلثين المطلق
على التسعة عن حده بواحد وعشرين وتجاوز التسعين المطلق على سبعة وعشرين بثلثة وستين
وقس عليهما البواقى ولما تجاوز العشرين المطلق على الثلثين عن حده بعشرة الثانى ان يكون الاكثرية
باعتبار اطولية السلسلة من حيث البداية فان بداية سلسلة ما يطلق عليه الثلثون التسعة ثم ما زيد
عليها بثلثة ثلثة الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه التسعون سبعة وعشرون ثم ما زيد عليه بتسعة تسعة
الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه ما بينهما هو ما بين التسعة وسبعة وعشرين الى ما لا نهاية له واما عشرون
فبدء سلسلته هو ثلثون الى ما لا نهاية له بزيادة عشرة عشرة الثالث ان يكون الاكثرية باعتبار عدد
مصداقات كل من الثلثين وما بعده بالنسبة الى مصداقات عشرين فان للثلثين فى مسافة هى من
الستين الى التسعين مثلا احد عشر مصداقا وللعشرين فى تلك المسافة اربعة مصاديق وكذلك التسعين

مسافة

فى مسافة هى من التسعين الى مائة وثمانين احد عشر مصداقا وللعشرين فى هذه المسافة عشرة مصاديق وقس
عليهما البواقى الرابع ان يكون الاكثرية باعتبار نوع المفسدة فان المفسدة فى الثلثين الى التسعين من نوع
هما الطلاقهما على اقل ما يطلق عليه واطلاقهما على اكثر من هذا وفى العشرين انما هى من النوع الثانى فقط وهذا
الوجه قريب من الثانى وهذه الوجوه الاربعة كما يحتمل ان تكون عاشر للثلثين الى التسعين يحتمل ان تكون
مخصوصا بالثلثين على حسب ارادة هذا القائل الخامس ان تكون الاكثرية باعتبار المطلقات فان العشرين
واحد والثلثين الى التسعين سبعة وسبعة مفاسد اكثر من مفسدة واحدة ثم اقول فى هذا الوجه المحتمل
للوجوه الخمسة نظر اما اجمالا فلان اكثرية المفسدة موجبة للتاخير كيف لا وقاعدة الاستدلال الترقى من
الاضعف الى الاقوى ولو سلم ذلك فلا شك ان اشدية المفسدة التى فى عشرين تعارض تلك الاكثرية
فان وجوب الدلالة على اول المصداقات اشد مفسدة من جواز الاطلاق عليه كما سبق وايضا عدم
الاطلاق فى ثلثين الى تسعين بالنسبة الى بعض المصداقات وفى عشرين بالنسبة الى كل واحد منها واما تفصيلا
فيرد على الاول ان الاكثرية لا تتحقق فى جميع مصداقات الثلثين وما بعده بالنسبة الى نظائرها من مصداقات
عشرين بل فى الثلثين انما تتحقق فى مصداقه الاول بالنسبة الى مصداق اول العشرين وفى اربعين فى مصداقيه
الاول والثانى بالنسبة الى نظيريه من مصداقى عشرين وهكذا بزايد واحد الى التسعين فان ثلثة من مصداقاته
اكثر مما فى عشرين من نظائرها واما فى باقى المصاديق فى كل منها فالاكثر انما هو فى جانب العشرين تغلب مالغ جانب
الخوانه فينبغى ان يقدم عشرين على ثلثين لا بالعكس وعلى الثانى والثالث والرابع ان التقديم لو كان لذلك
فالاولى ان يقدم عليه التسعين الذى هو اكثر مفسدة من العشرين واقل مفسدة من البواقى ليفهم استحقاق
البواقى للتقديم بالطريق الاولى لا ان يقدم الثلثين الذى هو اكثر مفسدة من الكل وعلى الخامس ان استحقاق
ما هو اكثر مفسدة للتقديم انما هو لان ثبوت المطلوب على وجه اظهر واجتماع مفاسد الاخوات لا فى كل واحد
واحد منها لا يفيد نفى جمعيتها كلها ويمكن الاعتذار عن بعض هذه الايرادات بالتامل فيه ثم تعرض هذا
هذا القائل لشرح قوله وليس به فقال اسم ليس عائد الى اللزوم والوجوب وكذا الضمير المجرور ولكونهما فى التالى
بمعنى اللازم والواجب اى اللزوم والوجوب ليس بلازم وواجب ثم قال ولم يقل وليس بجائز لان اطلاق ثلثين
مثلا على تسعة واطلاق عشرين على ثلثين جائز مجازا لوجود علاقة الكل والجزء اقول فيه نظر اما اولا
فلانه ان حمل لفظ اللزوم على بيان الملازمة كما هو الحق فليس الكبرى نفى اللزوم والا فيلزم ان تكون الكبرى
نفى الملازمة وهو مع كذبه فى غاية الغرابة وان حمله على كونه جزء التالى كما يظهر من بعض كلماته فالملازمة ممنوعة
لجواز ان يكون الثلثون مثلا جمعا ولم يتفق ان يطلقه احد على التسعة فنفى التالى لا يستلزم نفى المقدم
ولا بد لبيان الملازمة عليها من ط الثانى ان قوله ولم يقل وليس بجائز يدل على ان الشارح مع قطع النظر
عن تلك العلة يمكن ان يقول ذلك وليس كذلك فان التالى على ما حمله عليه هو اللزوم والوجوب والكبرى

ليس

لبيل الانتفى التالي اللهم الا ان يراد بالامكان ما كان بعيد بدليل التالي بالجواز او يراد ان نفي الجواز ملزوم لنفي
اللزوم والوجوب الثالث ان المراد بالاطلاق انما هو الاطلاق على سبيل الحقيقة لا مطلقا وعدم الاطلاق
على سبيل الحقيقة لا يستلزم عدم الاطلاق على سبيل المجاز فلو قال الا بمجاز لكان جائزا ومما يدل على ان
المراد بالاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة هو ان الجمع يطلق على الاحاد على سبيل الحقيقة فلو كان المراد
بالاطلاق الاطلاق مطلقا لصار الملازمة ممنوعة اللهم الا ان يقيد القياس هكذا لو كان ثلثون مثلا جمعا
لزم ان يكون اطلاق هذا الجمع على تسعة مجازا وليس اطلاق جمع على ثلثة من آحاده مجازا الرابع ان الشيء يحكم
في عشرين بوجوب الدلالة لا بوجوب الاطلاق فقوله وكذا اطلاق عشرين على ثلثين مما لا دخل له فيما نحن
فيه قوله والحق بر تقدير قوله والحق في هذا وما بعده لفوائد الاولى الاشارة الى انها ليست معطوفة على السالم
الثانية الاشارة الى اختلاف الالحاقات باختلاف الملحقات فان بعضها اسم جمع وبعضها جمع فاقد
الشروط وبعضها غير ذلك الثالثة الاشارة الى رد ما قيل من ان واوه للاستيناف وهو مع ما عطف
عليه مبتدأ لقوله شذ وذلك لان المراد بيان نفس اعراب تلك الملحقات بهذا الاعراب وبيان ان السبب هو
الالحاق لا الشذوذ الرابعة الاشارة الى ان الواجب حمل الكلام على مقتضى ظاهره ما لم يمنع عنه مانع والظاهر
فيما سوى ارضين هو العطف لا الابتداء ولا مانع فوجب الحمل عليه واما وجه جعل قوله وارضون استينافا
وقوله والسنون عطفا على عشرين فيحتاج تقدير قوله والحق مقدما مخالفا لسياق المتن للاشارة الى
ان التاخير في المتن للضرورة وحقه التقديم لان المقصود بالذات بيان الحكم وهذا يقتضي تقديم المسند
قوله بل اسما المراد به ما يقابل الوصف اي الفعل او الحرف قوله الخاصة الشيء الخاصة اسم فاعل كالنافلة
وتاؤها للتانيث على كونها وصفا للطائفة وشبهها قوله المتدينين بر لفظ يدين اما بالتاء المثناة
الفوقانية ماضيا من التفعل او بالياء المثناة التحتانية مضارع دان وعلى كلا التقديرين مشتق
من الدين اشتقاقا فاجعليا اي من جعل الاسلام دينا لنفسه والاول اظهر والثاني هو الرواية انسب
بطرفيه قوله واهل القرآن مثل بثلثة امثلة اشارة الى ان ما يضاف اليه الخاصة قد يكون
عاقلا وغير عاقل والثاني يكون ذاتا ووصفا واما نفسها فلا تكون الا للعاقل قوله وقد جاء جمعه
كانه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان اهلا يمتنع ان يكون له جمع لا مصحح ولا مكسر وذلك لاطلاقه على
ما يطلق عليه الجمع فهو قد يجري كالمفرد المنصرف نظرا الى معناه فبطل كون اهلون جمعا له وتقرير الجواب
انه جمع قد جاء على اهالي قطعا واذا ثبت له جمع فالاصل ان يكون اهلون جمعا ايضا له وتحقيق ذلك
ان كل متعدد باعتبار ملاحظته واحدا مدلول المفرد وباعتبار ملاحظته متعددا مدلول الجمع قوله بمعنى
اصحابه مثل هو جمع صحب كتجر جمع صاحب قوله اذ هو اسم لما سوى الباري اصل العالم اسم لما يعلم به مطلقا سواء
كان المعلوم او المعلوم به هو الباري تعالى او غيره ثم غلب فيما يعلم به الباري مطلقا فلا يشكل بعالم الله هو [illegible]

لفظه وقد يعرب كالجمع المذكر السالم نظرا الى [illegible]

اللزوم زيادة قيل لم يقل بدله لامتناع كون مدلول الجمع اقل من مدلول مفرده للاشارة الى امتناع المساوي
ايضا والى ان ما اجاب به القائل بالجمعية عن الرد المذكور بان العالم اصناف العقلاء مما سوى الله لا مطلقا
مردود بان الجمع يساوي مفرده مع امتناع ذلك او لان مراد المجيب ان العالم يستعمل في اصناف العقلاء لكن
لا باستعمال واحد بل باستعمالات متعددة وهذا انما لا اسر فيه فلا يرد عليه ذلك ثم ان مراده بذلك
ليس انه لا يستعمل في غير العقلاء كما هو الظاهر من كلامه حتى يرد المنع عليه بانه خلاف الواقع بل مراده ان العالم
كما يطلق على غير العقلاء كذلك يطلق على العقلاء فيجوز ان يكون عالمون جمعا له باعتبار اطلاقه على
الثاني كما ان ضاربا مثلا يطلق على العاقل وغيره وضاربون جمع له باعتبار الاول ثم اعلم ان المعتبر
في الجمع اتحاده مع مفرده مفهوما كاتحاد الرجال في مفهوم الرجولية وزيادته على مفرده مصداقا بمعنى امكان
استعماله في كل ما يمكن ان يستعمل فيه مفرده بعد زيادة مثل مفرده او اكثر عليه اذا عرفت ذلك فاعلم ان
قوله للزوم زيادة آه ذو احتمالات اربعة الاول ان يكون اشارة الى قياس استثنائي محمول تاليه صغرى من
لوازم موضوع مقدمها وبطلان تاليه لاجل عدم ثبوت محموله لمحمول المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في
المفهوم وتقدير القياس هكذا لو كان عالمون جمعا لزم صحة زيادة مفهوم جنس الجمع او هذا الجمع وجمعا
على مفهوم مفرده والتالي باطل لعدم صحة زيادة مفهوم جمع على مفهوم مفرده فالمقدم مثله ذلك ان
يجعل اللزوم جزء التالي الصغرى الثاني ان يكون اشارة الى قياس استثنائي محمول تاليه صغرى من لوازم
محمول مقدمها وبطلان التالي لاجل عدم ثبوت محموله لموضوع المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المصداق
وتقديم القياس ح لكنه لو كان عالمون جمعا لزم وجوب زيادة مصداقه على مصداق مفرده والتالي باطل
لان العالم يطلق على كل غير عاقل ايضا وعالمون لا يطلق على غير عاقل بعد زيادة مثله او اكثر عليه
الثالث ان يكون اشارة الى دليل بطلان تالي القياس الاول بناء على تقديره في الكلام والمراد ح باللزوم
اللزوم الحادث الرابع ان يكون اشارة الى بيان الملازمة للقياس الثاني بناء على تقديره في الكلام والمراد
ح باللزوم اللزوم الازلي فافهم ذلك قوله لانه كما قال آه تعليل للالحاق او عدم الجمعية قوله اسم لديوان
الخير وقيل جمع لا واحد له كابابيل وقال يونس جمع علي والعلي فعيل بكسر الفاء وتشديد العين من العلو
اصله عليو اعل اعلال مهكذ والمراد منه على هذا التقدير غرفات عالية والاسم اما ما يقابل اللقب او
ما يقابل الفعل والحرف لكن اريد منه العلم وديوان اصله دوان اعل اعلال دينار اذ هو من التدوين
واصله بمعنى ما دون فيه الشيء اي فصل وانما سمي هذا الديوان بعليين لانه سبب الارتفاع الى علو الجنة
او لانه مرفوع فوق السماء السابعة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك ما عليون كتاب
مرقوم يشهده المقربون قوله وصلحاء الثقلين الثقل كفرس وقيل متاع البيت وفي الصحاح هو متاع
المسافر وحشمه والمراد من الثقلين الجن والانس لان الدنيا كانها بيت هما متاعه او مسافرة هما متاعها

وحشمها

وحشيها قوله واعزني الهموم بالماطرون قيل هذا لعبد الرحمن بن ثابت وقيل لابي هذيل الخزاعي اسمه وهب قال
لعاتكة بنت معاوية حين حجت ورجع معها الى دمشق وطرفاه هذا باب لبلى وبيت كالمجنون واعزني اه
صاح حي الاله حيا ودورا عند اهل القناة من جيرون واعزني اي غشيني وصاحب مرخم صاحبه
بحذف حرف النداء وحي ماض من باب التفعيل والاله فاعله وحيا اي جماعة ودورا جمع دار عطف على قوله
حيا والظرف في موضع النعت المعطوف والمعطوف عليه وجيرون بفتح الجيم وسكون الياء المثناة من تحت
باب من ابواب دمشق والقناة كانها اسم موضع من توابع جيرون والمعنى ابقى الله جماعة وبيوتا واقعين
عند اهل هذا الموضع والجملة دعائية وآخر المصرع الثالث تنوين قوله ودورا وهذا المصرع زايد عن
منه انه مجرور فهو تنوين قوله حيا فالك ان تحذفه للضرورة والشاهد في الماطرون حيث جر بالكسر مع
بقاء الواو بقرينة مقابلته بجيرون المجرور بالكسرة قوله ولها بالماطرون اه هذا مما تغزل به اشعي
اهل ها ويزيد بن معاوية عليهما ما عليهما لامراة نصرانية قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون
وما بعده هكذا خرفة اذا ارتبعت ذكرت من جلق بيعا قوله ولها خبر مقدم عن قوله خرفة واذا متعلق
بالظرف المذكور والمراد منه زمان الشتاء وخرفة بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ما يجتنى من
الثمر وارتبعت اي كانت في الربيع من ارتبع البعير وجلق بكسر الجيم واللام المشددة موضع بالشام وسوق
الجلوم مشهود وبيع جمع بيعة لكنيف جمع جيفة وهي معبد النصارى اي لها في الماطرون ثمر في الشتاء فاذا
اكلتها في الربيع جاءت الى الجلق لتحصيل ما توكل وتركت البيع وذكرتها من جلق ولا شهادة في البيت
على نمط الابادعا روايته النون مفتوحة قوله وارضون لم يقدر له مثل ما قدر لما تقدم ليكون عطفا
مثله وقوله شذ حالا عنه كما قيل بل جعله مبتداء لقوله شذ لوجهين الاول ان الشذوذ ههنا
مستلزم للحوق بالجمع المذكر لما سبق من معنى الشذوذ واللحوق فالقول بالتقدير لغو الثاني الاشارة
الى ان الاولى ههنا تغيير لسيبا بسبب تغيير قوى وقع في هذا الالحاق فان الحاق ما قبله الحاق لفاقد
للتكسير بسبب انتفاء الجمعية او بوجود التصحيح وهذا الالحاق لا الحاق الواحد للتكسير مع غاية غرابته
حيث تشبه باجتماع المتضادين التصحيح والتكسير قوله بفتح الراء اه وقد يقرء بسكونها ايضا وعلى هذا
لم يكن مكسرا او ذلك للاشارة الى وجه الشذوذ وايماء لطيف الى وجه العدول عن التركيب المذكور قوله
شذ الفرق بين الشذوذ واللحوق ان الشذوذ خروج الشيء عن حكم الذي يقتضيه لذاته سواء دخل
في حكم شيء آخر يقتضيه لذاته ام لا واللحوق دخول الشيء في حكم شيء آخر كذلك لمناسبة بين الشيئين
وان كانت مجهولة للاكثر سواء كان للداخل حكم لذاته وقد خرج عنه ام لا فظهر ان بينهما عموم من وجه
قوله اعرابه اي لا في ذاته قوله والحق به اي بالجمع المذكر وانما عدل عما هو الظاهر في هذا المقام من كون سنين
عطفا على ارضين بتقدير قولنا شذ مع اشتراكه معه في التكسير والتانيث ومخالفته مع الملحقات الثلثة

في ذلك فجعله عطفا على عشرين وقوله وارضون شذ معترضة لان شمول هذا الاعراب لجميع افراد باب سنين
يشبه ان يخرجه عن الشذوذ قوله جمع سنة بفتحها اي المرادف للعام والحول لا بكسرها اي لا مقدمة النوم كما
في قوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم قوله وهو كل ثلاثي اعترض على هذا التعريف بوجوه الاول ان هذا التعريف
يصلح للمفرد باب سنين لا لنفس الباب الذي هو جمع الثاني ان التعريف يشتمل على قيد ينافي المعرف وهو
عدم التكسير فلم يشمل المعرف اصلا الثالث انه شامل لنحو سنوات مع انه غير معرب بهذا الاعراب قوله
قوله ولم تكسر من اجزاء المعرف ومعناه جمع ولم يكن هذا الجمع بصورة التكسير ومفاد هذا انه كان مكسرا لكن
بصورة المصحح في لحوقه بالواو والياء والنون فيندفع الايرادات الثلاثة قوله وبالهاء اي الهاء المنقلبة
عن تاء التانيث فيخرج من هذا القيد نحو اخت وبنت وان كان تاؤهما للتانيث قال سيبويه تاؤهما
ليست للتانيث لوجوب فتح ما قبل تاء التانيث اذا كان حرفا صحيحا وكذا يخرج منه نحو ابن فجمعه على بنين
لا لكونه من هذا الباب بل الحاقه لشبهه منه قوله وبالاخير نحو شفة فانه جمع على شفاه كرجال واختلف
في لامها المحذوف فقيل واو وقيل هاء قوله في كونه معربا اي لا في كونه معربا بالحركات على النون مع اعرابها
لزوم الياء ولا في كونه بالياء والنون اذ قد يرد بالياء والنون على اعرابه السابق ايضا فلا يحصل فرق
بين الاعرابين قوله اي باب سنين يعني لا باب الملحقات الشامل لباب عشرين وسنين قوله شذوذ ذلك
مخالفا للاستعمال الاكثر فهذا اشارة الى ان قد في قوله قد يرد وضع في موضعه حيث يراد منه التقليل
قوله دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا هذا البيت لصمة بن عبد الله الشاعر كان يطير
في اوايل دولة الاموية وقد قال هذا البيت حين اشتاق الى وطنه ذي قد ودعاني اي اتركني وامنعني
خطاب لمحبوبه بصيغة التثنية للتعظيم وقوله من نجد اي من ذكر نجد ونجد اسم لبلاد اعلاها التهامة
واليمن واسفلها العراق والشام ولعبن من قولهم لعبت به ايدي الايام اذا ازلت وشيبا بكسر الشين المعجمة
جمع اشيب واصله بالضم فكسرت لمحافظة الياء وشيبننا بصيغة الجمع المؤنث الماضي من باب التفعيل المتصل
بالضمير المتكلم اي جعلننا شيبا وهو بالفارسية پيران وضمير الجمع السنين ويحتمل ان يكون شيبننا
بصيغة المجهول المتكلم مع الغير ويجب فتح الياء للضرورة ومردا كقفل جمع امرد وهو من لم يظهر شاربه
ولم ينبت لحيته حال من ضمير المتكلم والامرد والاشيب افعل عيب لان الامردية والاشيبية من عيوب المحبوب
بالنسبة الى الشباب الذي هو غاية حسنه والشاهد فيه نصب سنين بحركة النون لا بالياء والا لوجب حذف
النون بالاضافة قوله اي الورود يعني ان مرجع الضمير مثله في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله من العرب
اي لا من النحاة قوله اي يستعمل كثيرا اي ليس المراد بالاطراد كونه قياسا ونسبة الاستعمال الى الورود لا يخ
من تجوز ولو قال يكثر بدل ما قال لكان اولى قوله وما به التحق اي من حيث الالتحاق فكثير من نطق نونه
بغير الفتح لانها في حكم المصدر لانها ليست من هذه الحيثية قوله والجمع تقبل اه لاشتماله على الواو والضمة

بدل الالف والفتحة فى التثنية قوله وقد جاوزت حد الاربعين ما قبله اكل الدهر حل وارتحال وما يجي على ولا يبقيني وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت له الاستفهام في البيت الاول للتقرير اي كل الدهر ان يحل الخلق فيه ويرتحلوا عنه وما يبقى كل الدهر على لا يحفظني الدهر عن التنزل في الكمالات فاي شي او ما الذي يطلب الشعراء مني وقد جاوزت ستا واربعين ودوي يدل الحد الراس وموضع لاستثنهما وانعم

قوله اي بعكس نون الجمع اشارة الى دفع الاحتياج الى ما قد يتوهم من كون المشار اليه الحكم السابق اي كثرة الفتح وقلة الكسر او نون الجمع لكن يقيد بمضاف اي بعكس حكم نون الجمع وذلك لان نون الجمع هو النون المفتوحة كثيرا المكسورة قليلا وعكسه النون المفتوحة قليلا المكسورة كثيرا قوله على احوذيين استقلت اه الرواية بفتح النون والبيت لحميد بن ثور يصف القطاة والاحوذي الخفيف من الشي والمراد بالاحوذيين هنا الجناحان لخفتهما واستقلت اي استبدت دقوله وما هي اي ربما شاهد بها حاصلة زمانا او ما هي مشهورة زمانا وعلى الاول حذف المضاف وفصل المضاف اليه واقيم مقامه قوله كما هو ظ عبارته بعنوان ظاهر عبارة المصان فتحها الغة مع الياء والالف معا لا مع الالف فقط كما هو ظ عبارة الش ولا يخفى عدم ظهورها في كونه لغة الا بعد انضمام ما ذكره في شرح الكافية باب كسر نون الجمع قوله اعرف منها اه قيل قائله رؤبة وقيل مجهول القائل وما قبله وهي ترى سيئها احسانا وما بعده ومنخرين اشبها ظبيانا الضمير المؤنث لسلمى وظبيان اسم رجل وقيل تثنية ظبي اي منخري ظبيين وعلى هذا فالشاهد في موضعين من البيت والتثنيا على لغة بني الحارث بن كعب الذين اجروها بالالف مط قوله يا ابتا ارقني القذان اه ما بعده من غض برغوث لراسنا وللخموش فوقنا نطنان قال ابو علي البغدادي ارقني من التاريق وهو بالفارسية بيدار كردن والقذان كغزلان جمع قذذ او قذة وهو البرغوث والخموش البعوض واصله ما خدش اي جرح الشي قليلا كالقمل والبرغوث ونحوهما ونطنان بالتاء المفتوحة المنقوطة ثم المؤلفة كالتكرار مبالغة للطن من طنين الذباب اوصات يعني ان للبعوض فوقنا صوت كثير يمنعنا من النوم قوله وما بنا والف اه لفظ ما عبارة عن اللفظ مط مفردا او جمعا او عن المفرد مط حقيقيا او اضافيا او عن الجمع على ان يكون الصلة مفوضة للموصول والاخير احسن لانه غير موهم لكون الحكم المذكور لمفرد هذا الجمع وبما قررنا اندفع ما قيل من انه ان اريد بها المفرد خرج عنه نحو مسلجدات وان اريد به الجمع خرج عنه نحو هندات والباء في قوله بتا والف للالة ويحتمل كونه بمعنى مع وتقديم التاء على الالف لمجرد الضرورة قوله من بدتين لما احتمل الباء كونها بمعنى مع ولو كان كذلك لكان للالف والتاء اربعة احتمالات ان يكونا اصليين والاول زائدا والثاني اصليا وبالعكس وان يكونا زائدين اشار بهذا القول الى ان الباء للالة متعلقا بقوله جمعا فان كونهما زيدتين لازم لهذا قوله خلافا للاخفش اي خولف في هذا الحكم خلافا للاخفش او خولف هذا الحكم خلافا للاخفش والاول انسب قوله معا بالتنوين حال عن المجرورين اي مجتمعين ومشتركين

اعراب جمع المؤنث

وكونهما بالكسر ولفظ مع قد يراد منه اجتماع احد المشاركين للاخر فيضاف الى ذلك الاخر وقد يراد منه اجتماعهما فينون وسيجي بيان كيفية ظرفيته في باب الاضافة قوله خلق الله السموات قد يتوهم بعض ان مثل هذا المفعول به مما وجد بوجود عامله لم يمكن ان يكون مفعولا به فجعله مفعولا مطلقا لزعمه وجوب وجود المفعول به في ظرف وجود العامل قبل وجود العامل وذلك فاسد لجواز ان يكون موجودا قبل وجود العامل في ظرف ووجد بوجوده في ظرف اخر وكذا الكلام في نحو وجد زيد وامثاله قوله ورايت سرادقات واصطبلات قال صاحب القاموس السرادق الغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشي والبيت من الكرسف والذي يمد فوق سطح البيت والاصطبل موقف الدواب فقوله خلق الله السموات حكاية عن قول الله عز وجل ومثال ما كان مفرده معتلا مؤنثا وقوله رايت سرادقات واصطبلات حكاية عن قول العرب ومثال ما كان مفرده صحيحا مذكرا وتعدد المثال للمذكر لا يخلو عن لطف لان جمع المذكر بالالف والتاء غريب والغريب يحتاج الى تعدد الامثلة ليصير قريبا قوله اما رفعه اه اعتذار عن المص لترك بيان رفع الجمع المذكور بان المص تصدى ذكر ما يخالف الاصل الذي اشار اليه سابقا حيث قال وارفع بضم وانصبن اه ورفعه على الاصل واما ذكر الجر فلكونه محمولا عليه للنصب قوله في نصبه بالكسرة خصصه به لانه هو المحتاج الى البيان لا مطلق الاعراب قوله اسما من هذا الجمع اي اسما منقولا من هذا الجمع وهذا الاسم مقابل للكنية واللقب واما لفظ الموصول فقد حمله الشارح على الاسم المقابل للفعل والحرف لا على الجمع المذكور بقرينة تقدير قوله من هذا الجمع مفصولا عن الموصول ليصير الكلام صريحا في ان المراد اثبات هذا الحكم لمصداق الموصول حال الاسمية لا حال الجمعية وان خفي عليك هذا فانظر الى قولنا الجمع المنقول الى الاسم حكمه كذا وقوله الاسم المنقول من الجمع حكمه كذا حتى يظهر لك ما ذكرنا قوله ذا الاعراب لم يخصص المشار اليه بالنصب بالكسرة نظيرا ما فعله في الاول لان جرهذا ايضا مختلف فيه كنصبه كما ذكره الش قوله ويروى بالاوجه الثلثة لعل المراد بالاوجه الثلثة ما هو المتبادر منها اعني النصب بالكسرة مع التنوين فيدعو نرو الجر بالفتحة بلا تنوين حتى يرد عليه انه لا يمكن رواية اذرعات هذه الاوجه واحد عن تلك الاوجه وهو الجر بالفتحة بلا تنوين وذلك لعدم احتماله للنصب بل المراد بها اوجه تكون تلك الاوجه افرادا او اجزاء منها وهي الرفع بالضمة والنصب والجر بالكسرة مع التنوين وتلك الثلثة بدون التنوين والرفع بالضمة والنصب والجر بالفتحة بدون التنوين والمراد بالاوجه بعض افراد او اجزاء منها لعدم امكان الرواية الا بواحد من كل منها قوله تنورتها من اذرعات اه ما قبله الاعم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال نقش قولنا وجهها الصبيح بها كمصباح زيت في قناديل ذبال نظرت اليها والنجوم كانها مصابيح رهبان تشب لقفال وما بعده بيثرب ادنى دارها نظر عالى قال امرء القيس والا للتحضيض اي الا انعم وعم كبع او خف مخفف انعم بالاحتمالين ومعناه تنعم وقيل مخفف نعم كنعد بمعنى تنعم وكان من تحيات الجاهلية ان قالوا لصاحبهم

فى اصباح عم صباحا وفى المساء مساء فقوله صباحا ظرف او تمييز وطلل ما شخص وانبسط من آثار الدار والكا
من ابلى بالقصر بمعنى الخلوفة والفناء وهل استفهام انكارى ويعمن بسكون النون الخفيفة المؤكدة كيعد من اوعز
والعصر الزمان فتح صاده للضرورة والخالى اى الماضى او ما خلا من العاشق والاحباء ويا دب اى يا نوح رب
وهو للتكثير والمراد بالسنة محبوبته والخط بمعنى المخطوط اى المنقوش اى كانها تمثال وتصوير منقوش فى الحجر
واللطافة والضجيع بالفارسية همخوابه والزنبت ثم معروف اى مصابيح مشعلة من دهن الزنبت ولعل وبا
كبها الجمع وابل بمعنى وبيل بمعنى الشديد والمراد بها الزجاجات لشدتها وصلابتها والرهبان كبها الجمع
راهب الخائف عن الله تعالى وتشب من اشاب اى اضاء واصله بمعنى بيض والقفال بتقديم القاف المضمومة
على الفاء جمع قافلة وهى معروفة وتنورتها اى رأيت نارها بالقلب لا بالعين ولا يبعد ان يريد بها نار العشق
ومن اذرعات متعلق بتنورت من جهة تعلقه بالمفعول ومن جهة صدوره عن الفاعل لان المرئية بالاذرعات
او الرائى وقوله واهلها بيثرب جملة حالية ويثرب مدينة الرسول وقوله ادنى دارها اى كيف ادناها و
الحال ان الاقرب من دارها نظر اى مبصر عال اى بعيد فالنظر بمعنى المنظور اليه والمعنى البيت احتمال
اخر تركناها مخافة الاطناب قوله وجر بالفتحة هذا اما فعل امر او ماض مجهول وهذا البيت فى قوة
قضية شرطية متصلة مقدمها سالبة منفصلة انفاقية مانعة الخلو واصلها هكذا كلما كان
لبس غير المنصرف مضافا او معرفا باللام فهو مجرور بالفتحة فلا حاجة الى جعل او بمعنى الواو كما زعم المشهور
قوله وسمى فى باب ما لا ينصرف هذا الاعراب من غير توضيح لمحله على خلاف باقى الاعاريب اعتذر عنه الشيخ بان هذا
الكلام انه بابا على حدة واحكاما كثيرة فينبغى ان يوضح فى بابه بخلاف محال سائر الاعاريب قوله ما دام
تقديره دام للاشارة الى انه ما ظرفية قوله فان كان جر بالكسرة اى فان كان مضافا او يكون بعد ال على سبيل
منع الخلو جر بالكسر وجوبا كما انه جر بالفتحة عند نفى ذلك وجوبا وفيه اشارة الى ان قوله ما لم يضف بتقدير
ما لم يكن مضافا او يكون بعد ال على طريقة مجاز الحذف فى الاسماء وقد توهم من عبارات بعضهم ان جره
بالكسرة على سبيل الجواز ولعل قائلا به قوله مررت باحمدكم الى اخر الامثلة نوقش فى المثال الاول و
الاخير باحتمال قصد التنكير قبل الاضافة ودخول ال عكونهما فى باب ما ينصرف وفى الاخير خاصة باحتمال
كون ال غير زائدة مع انه مثال لال الزائدة والجواب عن المناقشتين ان المراد من العلمين ما هو بلا قصد
التنكير وعن المناقشة المشتركة ايضا بان المثالين على المذهب الظاهر من كلام المص وهو الابقاء على منع
الصرف مطلقا بعد اللام والاضافة ونوقش فى المثال الثالث بان الوصف صفة مشبهة واللام الداخلة
فيها لام التعريف بالاتفاق مع ان المراد التمثيل بها لال الموصولة اقول فيه نظر اما اولا فلانه ليس متفقا
عليه لوجود المخالف بل هو المشهور الثانى انه من مشهور لا اصل له اذ ما تمسكوا به على ذلك هو ان الى اسم
الفاعل والمفعول الدالين على التجدد انما يكون موصولا لاجل شبههما بالفعل فى افادة التجدد والصفة

المشبهة غير مفيدة للتجدد فلم تصلح لكونها صلة لال واقول هذا مردود لانه لو سلم ان صلة الحقيقية لا توصف الى ذلك
انما هى لاجل تلك المشابهة فلا شك ان التجدد الذى هو من لوازم الفعل هو الحدوث بالنسبة الى الموصوف به
والصفة المشبهة كسائر الاوصاف اسما وكذا معنى فى ذلك لا لكونه غير قار الذات حتى يختص المشابهة بالوصفين
المذكورين الا ترى ان حسن وكرم وامثالهما افعال تقع صلة للموصول مع عدم افادتها للتجدد بهذا المعنى
ولهذا قال طائفة من النحاة ان اللام فى الصفة المشبهة موصولة ايضا فاحفظ هذا قوله رايت الوليد بن
اليزيد الخ هو شديد باعباء الخلافة كاهله قال ابن هشام يمدح بها وليد بن يزيد بن عبد الملك
ورايت بمعنى ابصرت او وجدت والمنصوبان المنكران على الاول حالان والمبارك الميمون والاحناء جمع حنو
بكسر الحاء المهملة وسكون النون وهى قتب السرج والكاهل الكتف او ما بين الكتفين وهو فاعل لقوله
شديدا يعنى كما ان ظهر الفرس يشد ويصلب بقتب السرج كذلك ظهر الممدوح شد وصلب بقوة الخلافة
وتركيب الاحناء الاعباء من التعب اى المشقة قوله وظاهر عبارة المص وجه الظهور ان المتبادر من الحكم على ما
دل على صفة غير لازمة انه ان يكون الحكم عليه فى اتصافه بهذه الصفة قوله ويصرح انه مبنى مذهب الاول
من المذاهب الثلثة على اعتبار الاصل دون العارض سواء كان هو المرجح لجانب الاسمية الموجود فى الكل اى
الاضافة واللام او انقطاع اجتماع السببين الموجود فى البعض ومبنى المذهب الثانى مع اعتبار كلا العارضين
ومبنى المذهب الثالث على اعتبار العارض الثانى دون الاول والمانع من دخول التنوين فيه على المذهب
الاول وكذا على المذهب الاخير فى احد شقيه هو منع الصرف وعلى المذهب الثانى والشق الاخر من المذهب الاخير
هو دخول اللام والاضافة والاقرب هو المذهب الاخير قوله والنون رفعا اى علامة رفع او وقت رفع اى
او ذا رفع او مرفوعا او للرفع فعلى الاول يكون مفعولا ثانيا وعلى البواقى يكون قوله فى موضع المفعول الثانى
قوله واجعل حذفها تقدير العمل للاشارة الى انه بعد جملة طلبية انشائية لا اسمية خبرية لوجهين
الاول لزوم عطف الاخبار على الانشاء وهو غير مرضى على مذهب الجمهور والثانى احتمالها الصدق
فى الكذب علامة الجزم والنصب بنفسه مع انها يحصل الجاعل قوله اى حذف النون دفع لما قد يتوهم من ان الضمير
للنونات المذكورة فى ويقرأونها صريحا وبواقيها ضمنا التانيث الضمير واختصاص المذكور بقوله يفعلان
وذلك لان المراد بالنون المذكور جنس النون واسماء الحروف يذكر ويؤنث قوله للجزم وقوله والنصب
اشارة الى ان المصرع مشتمل على مثال كلا النوعين ودفع لما قد يتوهم من كون اللام فى قوله لترومى لام الا
كقوله تعالى فلتفرحوا والبركات بل هو لام الجر وما بعده منصوب بان المقدرة وترومى من رام بمعنى قصد والظلم
الظلم قوله ابيت اسرى كه البيتوتة بالفارسية شب بروز آوردن واسرى اى اسير بالليل والجملة حال
من فاعل ابيت حصل ذلك تجيئى مع تذكى فى الحالية والدلك بالفارسية ماليدن والزكى الطيب
والشاهد واضح قوله وسم معتلا والمراد من بيان الاعراب المخالف للاصل من جهة كونه بالحروف مطلقا

او ببعض الحركات شرع في بيان ما يخالف الاصل من جهة كونه مقدرا كلا او بعضا ولما كان من مواضعه الاسما
والافعال المعتلة والمعتل في اصطلاحهم غير ما هو مصطلح الصرفيين عرف المعتل اولا ثم بين ان اعرابه في بعض
انواعه تقديري وتحقيقه هذا المقام هو ان المعتل عند النحاة لفظ متمكن اخره الوضعي احد حروف العلة
بلا تشديد مطلقا اي سواء كان الاسم منصرفا ام لا وسواء كان حرف العلة فيه لازما ام لا وسواء كان اللازم ثابتا
لفظا او تقديرا وذلك كالقاضي والعلى وابوه وقاض فخرج عنه نحو مي وزيد وغلامي ومرضي وانما اعتبر فيه
التمكن وعدم التشديد لان الغرض من هذا الاصطلاح انهم لما راوا ان للمواضع التي اعرابها على خلاف
الاصل اسم بخصوصه سوى الاسماء الستة وبعض ما يقدر فيه الاعراب فوضعوا لهما لفظ المعتل فلا دخل
لغير المتمكن مطلقا في هذا ثم لما راوا استغناء الاسماء الستة عن هذا الاسم بسبب اشتهارها بالاسماء الستة
خصوا المعتل باستعماله في بعض ما يقدر اعرابه واما المعتل في اصطلاح الصرفيين فهو ما احد اصوله واو او
ياء او الف منقلبة عنها فهو بهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول باعتبار عدم اشتراط كون الحرف في الاخر واخص
منه باعتبار اشتراط كون الحرف اصليا وكون الالف منقلبا فيشمل هذا على نحو مستلقي وسعى دون
ذاك ويشمل ذاك على نحو وعد وزيد دون هذا ويشملان على نحو عصى فبينهما عموم من وجه قوله ما اخره
الف قوله ما اخره ياء اطلقهما ههنا وقيدهما فيما سيأتي باللزوم دون ان يقيدهما اولا به مع كونه اخص
لئلا يتوهم ان وضع المعتل على خصوص اللازم فان اللزوم غير معتبر في وضعه بل في كونه موضوعا للحكم كما
ذكرنا فان قلت المعتل اما موضوع للمختوم بحرف العلة مط او للمختوم به بشرط كون اعرابه على خلاف الاصل
وعلى الاول فات الغرض الباعث على وضعه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون نحو ظبي ومرضي مما اعرب بالحركات
اللفظية معتلا مع انهم يسمونه بذلك ولو سلم فيجب على الش ان يقيد التعريف بما يخرج امثال ذلك
قلت هو موضوع للاول لكن باعتبار كونه حقيقيا بالاعراب على خلاف الاصل ولا شك ان نحو ظبي ومرضي
باعتبار اختتامه بحرف العلة حقيق بذلك الا ان المانع الخفة بالاصل ثم اعلم ان غرض المص ههنا تعريف
نوعي المعتل من الاسماء لا جنس المعتل منه فلا يرد عليه ان نحو ابوه خارج عن تعريفه قوله وهو الذي كالمصطفى
وقوله وهو الذي كالمرتقي الى اخرهما قد بين وجه ذكرهما مما سبق قوله الفا لازمة وقوله لازمة فيما بعد لاخراج
الاسماء الستة المعربة بتمام الحروف في حال النصب والجر قوله جميعه اي جميع ما يمكن ان يدخل عليه لولا
كونه معتلا لا مط فلا يرد ان جميع الاعاريب الثلاثة لا يقدر في نحو سعدى قوله على الالف اذا نسب الحركة
الى الحرف المتحرك بها عدي بعلى واذا نسبت الى الكلمة التي هو جزء منها عدي بفي فاحفظ ذلك قوله لتعذر تحريكها
اي تحريك الالف ما دام الفا قوله اي سمي مقصورا حمله على تضمنه معنى التسمية لا على معناه الاصلي
لان المعنى الاول ههنا اهم بل لا فائدة في افادة المعنى الثاني معتدة بها قوله او لانه عن مده ... تفصيل
هذا الكلام ان المقصور بمعنى المحبوس والممدود بمعنى المطول لغة واما اصطلاحا فالمقصور الف لا همزة

بعدها سمي بذلك لحبس القراء اياها عن المد المصطلح بينهم غالبا والممدود الف بعدها همزة سمي بذلك
لتطويل القراء اياها بالمد ثم اصطلحا للمختوم بالالفين فاما ان يكونا منقولين من المعنى اللغوي او الاصطلاحي
وعلى الاول فالمناسبة في المقصور كون هذا الاسم محبوسا عن الحركات او عن المد المصطلح في الممدود كون هذا
مطولا او ممدودا الى جوانب الحركات وعلى الثاني فالمناسبة كون هذا ذا الف مقصورة وكون ذاك ذا الف
ممدودة قوله قال الرضي وهو اولى مقول القول قوله وهو اولى الخ وما ذكره الش ههنا حاصل كلام الرضي
لا عين عبارته فانه قال لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية وفي بعض النسخ
قال لا بالضمير المنصوب فيكون مقولا لقوله قبل ذلك وانما لم يقل والصواب لعدم وجوب كون وجه التسمية
ملزوما للمسمى هذا ولك ان تقول ان الاول لا يطلق على المضاف الى الياء بناء على ان يراد بالحركات اعم من
الاعرابية والبنائية فيرد على الرضي انه لم خصص الحركات بالحركات الاعرابية حتى يرد عليه ذلك والش اطلق
الحركات اشارة الى ما ذكرنا فظهر ان النسخة الصحيحة هي قال بدون ضمير النصب حتى يكون التعليل من كلام الرضي
واطلاق الحركات اشارة الى ضعفه قوله ياء خفيفة اه احترز بالخفيفة عن نحو مرضي وباللازمة عما ويقوله
تلو كسرة عن نحو ظبي مما هو تلو السكون واما كونها تلو الضمة والفتحة فلا يتحقق لانقلابها واوا او الفا او
تبدل الحركة بالكسرة قوله منقوص سمي بذلك واما لنقصان اخره بالحذف او بسقوط درجته عن درجة
حرف الصحيح والصرفيون قد يعبرون عما لامه حرف علة بالناقص وقد يعبرون بالمنقوص فالاول من نقص اللازم
والثاني من نقص المتعدي فان نقص وزاد يستعملان متعديين ولازمين وقد عرفت ان اسم الفاعل اللازم
مع اسم المفعول المتعدي يتحد في المثال اذا كان من جوهر واحد قوله اي يقدر فيها اشار بهذا التفسير الى ان
التقدير جعل اللفظ محذوفا والنية كون المعنى بلا لفظ لا تحقيقا ولا تقديرا ولما كان الحركة داخلة في اللفظ
فينبغي ان يعبر عن حذفها بالتقدير لا بالنية فالنية ههنا بمعنى التقدير وانما لم يقل يقدر عليها كما تقدم
اشارة استعلاء الى ان الرفع المقدر على الياء في مقابل استعلاء النصب الظاهر عليها استعلاء خفي
يشبه المظروفية في الخفاء قوله كان اولى لك ان تقول ان الاولى ما فعله المص لان الاصل في كل باب ان يتقدم
ما كان اقوى في هذا الباب على غيره ولا شك ان المقصور في باب التقدير اقوى من المنقوص ويؤيده ما قاله
الش سابقا بعد قول المص من ذا التزم فيه لزوم هذا الاعراب قوله لانه اقرب الى المعرب في هذه العبارة حزازة
لايهامها خروج كل من المنقوص والمقصور من المعرب ويمكن دفعها بان المراد بالمعرب ما يعرب بتمام الحركات اللفظية
فالاولى ان يقول لان كونه معربا اظهر وكانه لهذه الحزازة وقع الجواب الغير قوله ضابطة لتيسر الحاجة جواب عن
سؤال مقدر وهما كلاهما واضحان مما ذكرناه سابقا وينقض هذه الضابطة بوجود نحو الواو مسلمون زيد
واجيب بان الكلام في الاسماء المفردة والحق في الجواب ان اخره نون محذوف بالاضافة قال الكوفيون و
يوجد ذلك في موضعين اخرين احدهما المنقول عن مثل يدعو والاخر ما كان اعجميا كهندو قوله والى هذا
هذا بيان للاعراب المقدر في الفعل ولفظ اي شرطية وهو مبتدا اضيف الى فعل واخر مبتدا اخر

وصف بقوله منه بتقدير المتعلق والفعل خبره او بالعكس وبالجملة وصف للمبتداء الاول على ان يكون فعل
الشرط كان التامة المحذوفة وان كانت ناقصة فاسمها ضمير الشان او ضمير اي والجملة خبرها ويحتمل كون الجملة حالا
عن فاعل كان على تقدير كونها تامة قوله فالالف والواو مواضع الاعراب في المثلات الثلثة تسعة حاصلة
من ضرب الاعرابات الثلث في المثلات الثلثة ولذا اشار الى كيفية اعرابين منها بهذا المصرع والى اعراب
اخرين بقوله والرفع فيهما انحو والى الثلثة الباقية بقوله واحذف جازما ثلثهن والتقدير في الاولين بما ب
تعين الاعراب في البواقي بالجنب بالتقدير المحل قوله هو الرفع والنصب اي المراد بالضمير بما يعابره من انواع الاعراب
لا مطلقا والمراد به كل ما يغايره من انواع الاعراب لا بعضه قوله ثلثهن هذا ان كان مفعولا للفعل فالمراد به وبا
لضمير المضاف اليه الحروف الثلثة ان كانت الاضافة بيانية وبالضمير الافعال الثلثة ان كانت لامية وان
كان مفعولا للوصف فالمراد به وبالضمير الافعال الثلثة ان كانت الاضافة بيانية وبالضمير الحروف
الثلثة بتقدير مضاف بينهما اي ثالث ثالثهن ان كانت لامية والظ من كلام الشارح جعل الثلث تابعا
للافعال والافعال مفعولا للوصف والضمير للافعال فتنا له الى الشق الثالث مما ذكرنا واعلم ان المصنف ترك بعض
انواع الاعراب وذكر بعضها لكن بعضه ضمن بعض ولم يتعرض الشارح لما ترك فلا باس ان نتعرض للجميع ضمن جميع الفصول
الاعراب الموجود في الكلمات المعربة خمسة عشر نوعا لانه اما ان يكون غير مشتمل على الحذف او مشتملا عليه و
الاول اما كامل واما ناقص وكل منهما اما بالحركات واما بالحروف وكل منهما اما لفظي او تقديري واللفظي و
تقديري فهذه اثنا عشر نوعا والثاني اما تام او ناقص وبعبارة اخرى اما ان يكون بالحذف والحركة او با
لحذف والحروف وبعبارة اخرى اما ان يكون الحذف لمثل العلامات او اكثرها والثاني من القسمين بان عنى
كان اما لفظي او تقديري فهذه ثلثة انواع فكمل الانواع الخمسة عشر الاول الكامل بالحركات اللفظية
وهو في الاسم المفرد والجمع المكسر اللذين سوى المذكور لغير هذا الاعراب وفي المضارع كذلك الثاني الكامل
بالحركات التقديرية وهو في المقصور والمضاف الى الياء كذلك وفي كلا وكلتا مضافين الى المظهر الثالث
الكامل بالحروف اللفظية وهو في الاسماء الستة المشروطة بالشروط السابقة الرابع الكامل بالحروف
التقديرية وهو في تلك الاسماء الواجدة للشروط مضافة الى المفتتح بالساكن الخامس الكامل بالحركات
اللفظية والتقديرية وهو في المنقوص المنصرف السادس الكامل بالحروف اللفظية والتقديرية وهو
في الاسماء الستة المضافة الى الياء في بعض اللغات السابع الناقص بالحركات اللفظية وهو في الجمع المؤنث
السالم وما يلحق به وفي غير المنصرف العاري عن اللام والاضافة الثامن الناقص بالحركات التقديرية وهو
في المقصور الغير المنصرف العاري عما ذكر التاسع الناقص بالحروف اللفظية وهو في التثنية والجمع المذكر
المصحح وما يلحق بهما العاشر الناقص بالحروف التقديرية وهو فيهما مضافين الى المفتتح بالساكن الحادي
عشر الناقص بالحركات اللفظية والتقديرية وهو في المنقوص الغير المنصرف العاري عما ذكر الثاني عشر

الناقص

الناقص بالحروف اللفظية والتقديرية وهو في الجمع المذكر المصحح المضاف الى الياء الثالث عشر الكامل المشتمل
على الحذف وهو في المضارع المعتل الرابع عشر الناقص اللفظي المشتمل على الحذف وهو في الافعال الخمسة
الغير المؤكدة بالنون الخامس عشر الناقص التقديري كذلك وهو في تلك الافعال مؤكدة بالنون ولتعتبر في الكل
شروطه التي ذكرنا بعضها منها بالاشارة قوله اي تحكم اشارة الى ان قوله حكما مفعول مطلق لا مفعول به قوله
ستدع الزبانية نوقش فيه بانه ايضا حذف لازم لدفع التقاء الساكنين اوّل اللزوم لما كان منسوبا الى نوع
المجزوم في ضمن جميع افراده فعدم اللزوم المنسوب الى غير المجزوم رفع للايجاب الكلي فلا ينافيه الايجاب الجزئي و
ايضا المراد باللزوم ما كان بسبب العامل الذي كان المعمول لجزء منه واللزوم بسبب دفع التقاء الساكنين لزوم
ناش من امر خارج فهو بمنزلة عدم اللزوم والمراد بقوله نحو ستدع الزبانية كل مضارع مفرد مرفوع معتل في الكل
او منصوب في ذي الالف فقط فقد انفصل كل منهما بساكن قوله هذا باب المعرفة والنكرة المراد بالنكرة ههنا ما
يقابل المعرفة لا ما يقابل اسم الجنس فان النكرة تطلق على معنيين بالاشتراك اللفظي كما هو الظ اما الاولى
فهي ما عرفه المص بما سيجئ واما الثانية فهي ما وضع للفرد المنتشر من الماهية وهي نوع من انواع الاولى ولعدم
الاطلاع على هذا الاشتراك تزلزل الناظرون في اطلاقاتها ولم يعلموا ان النكرة ما هي واستصعب عليهم
الفرق بينها وبين اسم الجنس قوله نكرة قابل ال اه قدمها على المعرفة في التعريف لان التعريف انما هو بحسب
المفهوم ومفهومها لكونها وجوديا على هذا التعريف اشرف من مفهوم المعرفة واخرها عنها في العنوان لان
المراد من العنوان مصداقاهما ومصداق النكرة غير مقصود بالبحث اذ البحث انما هو عن مصداقاة المعرفة
كما هو الظ ثم ان النكرة في اللغة اسم مصدر للتنكير من قولهم نكرته او جهلته والمعرفة خلافها وقوله نكرة
مبتداء سوغ ابتداؤها بقصد الجنس او خلافها عن الموصوف اذ الاصل اسم نكرة وقوله قابل ال خبره لا
بالعكس كما توهم اذ المعرف ينبغي ان يوضع ويحكم عليه بالتعريف هذا ظ لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد
وسيجئ لهذا زيادة تحقيق منا في باب المبتداء ولم يقل قابلة لما ذكرنا من تذكير الموصوف وارادة الجنس وقيل
لان التاء في النكرة من نفس الكلمة لا للتانيث وفيما فيه والمراد بالقابل القابل بالقوة لا بالفعل والا
لصار التعريف منتقضا بالمعرف باللام قوله حال لكونه مؤثرا اشارة الى انه حال لا وصف لا لاعتبار محله
الذي هو النصب والا لزم توصيف المعرفة بالنكرة لان المراد بال نفس لفظه وكلما اريد منه نفس لفظه فمعرفة
لدلالته على الماهية المعينة ولزم انتقاض التعريف بالقابل لال الزائدة اذ غاية ما يلزم في الوصف هو
ثبوته للموصوف مط سواء كان حال الحكم ام لا وظ ان ال الزائدة يتصف بالتاثير اذا دخلت على النكرة فان
ال الزائدة هي ال المعرفة الموصوفة بالزيادة باعتبار دخولها على المعرف بغيرها قوله التعريف اي التعريف
بحسب اللفظ مط فلا ينتقض عكسه بمقابل الموصولة فانها وان لم تؤثر التعريف فيما يقبلها بل تعرف هي
بمقابلها لكنها تؤثر التعريف فيها بحسب اللفظ وبقيد التعريف يخرج ال الزائدة المؤثرة لغيره كحذف

التنوين فيخرج القابل لها عن التعريف بخو حسن اذا كان علما قوله فان ال الداخلة اه الاولى ان يقول فان ال الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا ولا يكون داخلا في ثاني شقي الترديد فليس بنكرة ليصير تفريع قوله فليس بنكرة على ما قبله في غاية الايضاح قوله فليس بنكرة الاخصر ان يقول فمعرفة فعدل عنه لوجهين الاول ان المستفاد من انتفاء قيد التعريف ثبوت نقيض النكرة كون المعرفة لازما النقيض النكرة لم يعلم بعد لتجويز العقل وجود الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم البين لما لم يصدق عليه التعريف هو ان لا يصدق عليه المعرف لا ان يصدق عليه شئ اخر والاولى ان يكون التفريع لا دعائيا للمفرع عليه قوله اوليس بقابل اي مط ولهذا الكلام فوائد الاولى الاشارة الى ان بين شقي التعريف على ما ذكره المص عموم من وجه وكل شقين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي ان يراد العموم من الاول والخصوص من الثاني فالمراد بقابل ال اعم مما كان واقعا موقعه ايضا كرجل الواقع موقع من ام لا كبد مثلا اذا لم يكن لها اسم اخر مرادف لها وبالواقع المخصوص بما لم يقبل ال الثانية الاشارة الى ان انفراد الشق الثاني عن الاول انما هو بانتفاء مقيد الاول لا بانتفاء قيده فقط اذ لو لم يقبل ال المؤثرة للتعريف بان قبل ال الغير المؤثرة ويقع موقع ما يقبل ال المؤثرة الثالثة الاشارة الى ان قوله او واقع عطف على قوله قابل لا على ال حتى يكون المراد بالواقع ام الطائية والا لصار التعريف غير جامع وقيل المراد بالواقع ما يقع موقع قابل ال سواء كان هو قابل ام او واقعا موقع قابل ام ولا يخفى ما فيه من البرودة قوله واقع موقع اه اي بان يكون متحدا معه في عين المفهوم فيخرج عن التعريف نبذ الواقع موقع رجل مثلا وبهذا الكلام تم حد النكرة جمعا ومنعا فان قلت المراد بالقابل اما القابل من حيث اللفظ فقط في ضمن اي معنى تحقق او من حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينتقض طرد التعريف بالاعلام التي قد يجعلها عن التعريف وكذا بنحو غلام زيد وعلى الثاني ينتقض عكسه بنحو غلام رجل فان الغلام في ضمن المعنى الاضافي لعين بقابل لال ولا واقع موقع ما يقبله قلت المراد هو الثاني لكن يراد بالمعنى المعين بتعينا الحقيقية لا الاعم منها ومن الاضافية والاضافة من قبيل الثانية فان قلت المراد بالواقع اما اللفظ باعتبار مفهوم المعين بالتعينات الحقيقية فقط او مع تعيناته الاضافية وعلى الاول ينتقض طرده بغلام زيد حيث يقع موقع غلام وهو قابل لال وعلى الثاني ينتقض عكسه بنحو ذي فانه لم يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبله لانه لا يقع الا موقع الصاحب المضاف قلت المراد هو الاول ولا يلزم الانتقاض المذكور اذ الغلام المذكور لو امكن اعتباره مع اعتبار الاضافة بتعيناته الحقيقية فقط كان داخلا في النكرة وفردا من افرادها فيجب شمول تعريفها له لكن جماع هذين الاعتبارين معا ممتنع فلا يرد انه حال الاضافة مع هذا الاعتبار غير واقع موقع القابل وينتقض عكس التعريف به قوله اي ما يقبل ال دفع لما يتوهم من حمل الموصول على العموم وارادة ال وقابله معا منه ولم يقل قابل ال كما هو مقتضى المتن اشارة الى ان المراد بالقابل ما يقبله المقبول في غير حال حمله على النكرة اذ المعتبر في هذه الحال هو التجرد عن ال ولهذا لم يقل بلفظ الماضي لابهام

خلاف

خلاف المص قوله وغيره يحتمل ان يكون مبتدا لقوله معرفة وان يكون خبرا عنه وجه الاول انه لما حكم بان النكرة هو قابل ال او واقع موضعه صار المقام مقام ان يسئل ان غير القابل والواقع مسمى بماذا فاجيب بان غيره معرفة بجعل الغير مبتدا لانه المسئول عن حكمه وايضا لما كانا نكرتين ولا قرينة على التعيين فوجب تقديم المبتدا ووجه الثاني ان المص ظاهرا بتعريف النكرة والمعرفة فاذا كانت معرفا كانت مبتدا الماسبق والمراد من قوله غيره هو الخالي عن الشقين فقط لا الجامع لهما فان الترديد على ما حمله الشارح ترديد حقيقي فاذا ورد عليه السلب صار مضادا في الجمع بين الامرين والخلو عنهما جميعا قوله اي غير ما ذكر دفع لما قد يتوهم من ان الضمير للواقع لكن بالمعنى الاعم اي سواء كان قابلا ام لا اذ لو كان عائدا الى القابل والواقع لوجب ان يورد تثنية ووجه الدفع قد ظهر مما سبق ولا يخفى ما في هذا التفسير من التوير اذ المتبادر منه هو لفظ ما ذكر المذكور في المتن والمقصود كل ما ذكر من القابل والواقع واشارة الى عدم رجوع الضمير الى النكرة باعتبار تذكير الموصوف او ارادة الجنس لان تعريف لازم نقيض الشيء بما ينافض تعريفه في ذلك الشيء احسن من تعريفه بنقيض نقيض ذلك الشيء لما في الاول من تفصيل مطلوب في التعريف دون الثاني قوله معرفة قيل تعريف المعرفة موقوف على تعريف النكرة وتعريف النكرة على ما عرفته موقوف على التعريف الملحوظ في المعرفة وليس هذا الا الدور اقول تعريف النكرة موقوف على نوع من التعريف الملحوظ في نوع من المعرفة لا على الملحوظ في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الا كون بعض افراد المعرفة معلوما قبل تعريفها ولا ضير فيه لجواز ان يكون المقصود من التعريف بيان ان المعرفة شامل لاي الافراد وجميع افراده ماذا قوله وهي مضمر هذا وما بعده من التعداد بفائدتين الاولى الاشارة الى ان تعدد الامثلة اشارة الى انواع المعارف الثابتة الثانية التصريح بان كل نوع مما مثل له مسمى بماذا قوله وزاد في شرح الكافية كون هذا المنادى داخلا في المعارف هو الصحيح لان المراد بالمعرفة ما لم يجر عليه احكام النكرات وهذا المنادى مما لا يتنكر وصفه ولم يمنع من تاكيده بما يختص بالمعارف الى غير ذلك على انه معين من حيث المعنى ايضا فلا وجه لاخراجه عنها فقولنا رجل مشيرا به الى معين لم يكن معرفة لعدم اجراء احكام المعارف عليه قوله بالاشارة او المواجهة اي سواء كانتا حسيتين او عقليتين والاوليان مختلفتان دون الاخريين واذا كان مناط التعريف على اجراء الاحكام لم يعتبر امثال ذلك ويحتمل ان يكون مراد المص بذلك بيان كيفية تعريف المنادى لا كونه غير داخل في المعارف كما يتبادر من عبارة الش قوله وزاد ابن كيسان اه استدل على هذا بتعريف جوابهما ورد بجواز وقوع النكرة في جوابهما وعدم لزوم مطابقة الجواب للسؤال في جميع الاحكام قوله وابن خروف اه كان وجهه وجوب تعريف فاعل نعم واخواته ويرد عليه منع كليته ذلك قوله من هذه المعارف هذا احتراز عن نحو كاف ذلك واياك وتاء انت وياء اياي ونا ايانا وهاء اياه فانها على الصحيح حروف موضوعة لما ذكروا الضماير من انواع الاسماء وههنا اشكال وهو ان تلك الحروف كما ذكروه معارف لذلك مع انهم صرحوا باختصاص التعريف والتنكير بالاسماء اقول في حله ان للتعريف كالتنكير ايضا معنيين الاول

الاول كون الموضوع له خاصا سواء اجري على الموضوع ما يجانف احكام النكرات ام لا وهذا من لوازم جميع الحروف
فان الحق ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص الثاني كون اللفظ مما يجري عليه ما يجانف احكام النكرات سواء كان
الموضوع له خاصا ام لا ولتسمية هذا القسم بالتعريف باعتبار وجود التعريف اللغوي في غالب افراده وهذا من
خصائص الاسماء وكانه قال فما كان من هذه المعارف موضوعا ولم يقل فما وضع من هذه المعارف مع اخصريته
اشارة الى ان الحق هو ان الواضع هو الله تعالى فافهم قوله اي الغائب يعني قوله غيبة مبني للفاعل لا للمفعول
حتى يكون قوله لذي غيبة بمعنى المغيب عنه قوله تقدم ذكره احتراز عن نحو هيهات قوله لفظا او معنى او حكما
تعميم لادخال المذكور باحد القسمين الاخيرين والمتقدم ذكره معنى ما تقدم لفظ يدل عليه تضمنا نحو قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى والمتقدم ذكره حكما ما لم يتقدم لفظ يدل عليه مطابقة ولا تضمنا بل كان ذكر
المتقدم في كونه معلوما من الكلام قبل ذكر الضمير كقوله تعالى ولابويه لكل واحد او بعد ذكره كالضمائر قبل الذكر
سيما فيما كان لفظا ورتبة في مواضع اجازوها وسنذكرها ان شاء الله تعالى فقوله لفظا اه تمييز للنسبة الجزئية
لا للنسبة الاضافية والا لخرج عن التعريف الاضمار قبل الذكر الا ان يراد بالتقدم ما من شانه التقدم من حيث
كونه مرجعا سواء تقدم ام لا وسواء كان رتبته التقدم بحسب نفسه ام لا وبهذا القدر تم تعريف الضمير الغائب
فان قلت لفظ هو ان كان موضوعا للغائب فقط فلا معنى لكونه منادى في قد ورد في الدعاء يا هو وان وضع
لاعم من الغائب وغيره فيخرج عن حد الضمير مع انه ضمير غائب بلا ريب قلت الملحوظ فيه هو الغيبة عن العين والحضور
عند القلب فالاول مقتضى وضعه والثاني مقتضى حرف النداء قال الشاعر يا غائبا عن عيني لا عن بالي
ومثل هذا اللحاظ شائع في اسم الاشارة والموصول المعبر به عن الغائب ولتعلم ان المراد بالوضع في الضمائر هو الوضع
الافرادي فلا ينتقض تعريف ضمير الغائب بالمعرف بلام العهد الذكري قوله او لذي حضور اي او وضع لاحد
قسمي ذوي حضور هما الحاضر عند اللافظ والحاضر عند الملفوظ اليه قوله مخاطب او متكلم الظاهر ان قوله او متكلم
عطف على قوله مخاطب لا على قوله حاضر والغرض تعميم الحاضر بينهما والمتبادر من ذلك ان الضمير للمتكلم موضوع له
لاجل كونه حاضرا لكن الحق انه وضع له باعتبار كونه محضوضا عنده فتدبر وعمم ابن الناظم الحاضر بين الحاضر لنفسه
والحاضر لغيره حتى يشمل المخاطب والمتكلم اقول الحاضر لنفسه يشمل ما سوى المتكلم ايضا اذ كل من الثلثة حاضر لنفسها
قوله سم بالضمير اي اعلم كونه مسمى به فلفظ عند متعلق بمعنى المفهوم من قوله سم قوله والمكني هذا بصيغة
اسم المفعول من باب التفعيل قوله ولا يرد هذا اشارة الى دفع ايراد اورده ابن الناظم على الشق الثاني من الترديد
لا بما اعتذر به من خروج اسم الاشارة عن التعريف المذكور بعلم من ذكره بعد منفردا لان مثل هذه
القرائن مما لا يعتد به في التعاريف بل بان الحضور داخل في مفهوم الضمير وخارج عن مفهوم اسم الاشارة اقول
الاحق في الجواب ان لا حضور في اسم الاشارة اصلا لان الحضور وصف لمن كان التفات المتكلم اليه بالذات
لا مطلقا فافهم قوله ولا الاسم الظاهر هذا ايراد على الشق الاول ويمكن تقديره بوجهين الاول ان مفاد التعريف

ان الضمير موضوع لكلي يشمل الغائب والحاضر واسم الظاهر ايضا كذلك وعلى هذا التقدير يكون الايراد ناشيا من سوء
فهم التعريف وجوابه ان الضمير موضوع لاحدهما لا لما يشملهما الثاني وهو المفهوم من كلام الشارح هو ان مفاد التعريف
انه موضوع لاحدهما واسم الظاهر ايضا موضوع لاحدهما الذي هو الغائب وعلى هذا التقدير يكون الايراد ناشيا
من سوء فهم اسم الظاهر واجاب الشارح بان اسم الظاهر وضع لكلي يشملهما لا لاحدهما والمورد ان بنا قضى ذلك الجواب بحيث
ههنا فالصواب في الجواب ان يقول ان اسم الظاهر لم يوضع لغائب تقدم ذكره كما ذكر سواء وضع للغائب او وضع للاعم
قوله فجعل الثاني للاول اه في هذه العبارة حزازة لانها توهم ان كون انت للمخاطب وهو للغائب انما هو بجعل
المص ويمكن ان يدفع بان يقال المراد بالاول والثاني ما امكن ان يذكر اولا وما امكن ان يذكر ثانيا او بان
يجعل الظرفان قيدا لكل له اقبله وقوله على حد قوله مفعولا ثانيا للجعل او يقال بتقدير الموصوف او المضاف
وهو المكان اي فجعل المكان الاول للثاني والمكان الثاني للاول مثلا او فجعل المكان الاول اه او يقال
بالقلب بان يراد من قوله فجعل الثاني ثابتا للاول فجعل الثابت للاول ثانيا فافهم قوله على حد قوله تعالى
اشارة الى جواز هذا العكس بدليل وروده في القرآن ولكن لا بد له من نكتة وكانها في الاية ابتداؤها
واختتامها بالرحمة اشارة الى ان رحمته تعالى محيطة وغالبة على غضبه وفي كلام المص الضرورة والاشارة
الى تقدم كل من الغائب والحاضر على الاخر بوجه اما تقدم الغائب فلتقدم حامله على حامل الحاضر من حيث
الاشتقاق واما تقدم الحاضر فلكونه اعرف قوله ما كان غير مستقل عدم الاستقلال اما من حيث انه
لا يوجد في الخارج اصلا واما من حيث البداية فقط اي لا يبتدأ به ولكن يختتم به كتم في ضربتم واما من حيث
النهاية فقط اي لا يختتم به لكن يبتدأ به كهل واما من حيث البداية والنهاية معا كالفضل في وهذا
التعريف للضمير المتصل لغير الشارح والمراد منه احد القسمين الاولين مع انه لا يفهم منه فلهذا ذكره الشارح وصل
به تعريف المص ليصير مراد ذلك الغير واضحا ويظهر حسن تعريف المص بالقضية وقوله بنفسه متعلق بالمستقل
لا بالغير والا لامتنع صيرورة غير المستقل بهذا المعنى مستقلا بالغير ايضا قوله لا يصلح لان يبتدأ به
اي لا يصلح لهذا بالقضية الحاصلة بملاحظات العرب قواعدهم سواء صلح له عقلا ام لا فلا يشكل بنحو نون ضربن
وتن في ضربتن مما يصلح ان يبتدأ به عقلا وانما قدر قوله يصلح لان عدم الابتداء اعم مما كان بحسب السماع
فقط او بحسب السماع والقياس معا والمراد هو الثاني وهو ملزوم لعدم الصلاحية فان قلت ان هما
وهم وهن ضمائر متصلة ومنفصلة معا فيلزم ان تكون صالحة للابتداء وغير صالحة له قلت الظاهر ان معا
وضع للمنصوب واشترط في هذا الوضع ان لا يبتدأ بها ووضع للمرفوع ولا يشترط ذلك فيه فباعتبار
الاول غير صالحة وباعتبار الثاني صالحة وقيل المراد بقوله لا يبتدأ لا يصلح ان يقع مبتدأ اصطلاحا
وغفل هذا القائل عن ان المراد لو كان ذلك لانتقض طرد التعريف بالضمائر المنصوبة المنفصلة قوله
لا يصلح لان يلي اي يقع اول فائدة تقدير يصلح قد ظهر قبيل هذا وفائدة التفسير ظهر سابقا في شرح

قول المص بلي لم قوله الا يجاورنا الا اياه وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الخطاب للمحبوبة وما في اذا ما زائدة
والا الاول بالفتح اصله ان لا بتقدير ان لا دهر متعلق بقوله نبالي والديار كعطار منسوب الى الدار اي
صاحبها والباقي واضح ويحتمل ان يكون الا الاول بكسر الهمزة مركبا من ان الشرطية ولا النافية قوله من
تولك سلبته ما ملك انما لم يكتف الش في المضرع الاول باداة التمثيل التي ذكرها المص بل زاد ادات اخر
ولم يفعل ذلك في المضرع الثاني لنكتة دقيقة لطيفة هي الاشارة الى ان ياء المتكلم وكاف الخطاب الساكن
كما في المضرع الاول لما كانا محتملين للمذكر والمؤنث احتيج في ادخال جميع افراد نوعي جنسهما وهو ضمير المتكلم
المفرد المذكر والمؤنث وضمير المخاطب المفرد المذكر والمؤنث الى مثالين احدهما لادخال النوع الذي
فرضنا الضمير من ضميره من المذكر والمؤنث والاخرى لادخال باقي افراد جنسهما وهذا بخلاف المضرع الثاني
فان اول ضميريه نص في المؤنث والثاني نص في المذكر فلا حاجة فيه الى المقايسة لادخال النوع ولما كانت
المقايسة هيهنا على نحو التمثيل دون التشبيه او التنظير كان المقيس عليه داخلا في الحكم فافهم وليعلم ان الضمير
المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور ولم يذكر المص ولا الش افراد كل من تلك الانواع الا بعضها وان اشتهيت
الكل فاعلم ان المرفوع منه ثلثة وعشرون فردا احد عشر منها ملفوظة وهي الالف والواو والياء والنون والتاء
الثلثة وتما وتم وتن ونا واثنى عشر منوية خمسة للغيبة وخمسة للخطاب واثنان للمتكلم ولا يحتمل جميع
تلك المنويات الا الظروف والصفات واما الافعال فانما يحتمل بعضها كما هو ظ وللمنصوب منه اثنى عشر
فردا كلها ملفوظة وهي من ها في ضربه الى نا في ضربنا وللمجرور منه ستة وثلثين فردا كلها ايضا ملفوظة وهي ما
دخل عليه الجار من انواع المنصوب المتصل والمنفصل والمرفوع المنفصل واما المنفصل فهو مرفوع ومنصوب
لا مجرور لامتناع تقديم المجرور على الجار وكون الجار معنويا وسيشير المص الى جميع افراد كل من ذينك الضميرين
قوله لشبهه بالحروف في المعنى الظ ان هذا بناء على ما هو التحقيق في الضمائر من عموم الوضع وخصوص الموضوع
وقد مر تحقيق الشبه المعنوي في بحث المبني فارجع اليه قوله لان التكلم اه اراد بكل منها الخاص لا العام قوله
وقيل في الافتقار هذا القول مبني على ما هو خلاف التحقيق في الضمائر من عموم الوضع والموضوع له معا
اذ على هذا يكون الخصوصية الملحوظة في معانيها خارجة عن نفس تلك المعاني الموضوع لها وان كانت داخلة
فيما استعملت فيها وقد عرفت الفرق بين الشبه المعنوي والافتقاري من ان الاول هو الاحتياج الى الداخل
اي احتياج جزء من الموضوع الى جزئه الاخر والثاني هو الاحتياج الى الخارج عن الموضوع له وعن اجزائه قوله
في الوضع في كثير اي ويحمل على الكثير في الباقي قوله باختلاف صيغته اي بحسب الذات بل لا عن العوارض
والمراد بالاختلاف بحسب الوضع قال ابن الناظم بعد نقل تلك المذاهب لعل هذا اي كون بنائها
باختلاف الصيغ هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقب تقسيمها بحسب الاعراب كانه قصد
بذلك اظهار علة البناء فقال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب اقول كان الامر على خلاف ذلك ويكون هذا

المذهب

المذهب مخصوص بضمير معتبر عنده في بناء المضمرات ولهذا عقبه ببيان اشتراك لفظ بعض انواعها مع بعض فاشار
بالتعقيب الى ان هذا المذهب لو كان صحيحا لوجب ان لا يتحد لفظ المجرور مع المنصوب بل يختلف صيغة كل نوع منها
مع صيغة الاخر قوله حكاها في التسهيل الا لا الاول كانه توبيخ للصحابة في تركهم ما هو الباطل وتركهم ما هو الحق
قوله من الضماير المتصلة لفظا من تبعيضية بيانية تبين لفظ ما جر بعد انفصاله بالجر والبيان للتوضيح لاحد
بعدم وجود المجرور المنفصل او قبل الاضمار والبيان للتخصيص والاخر ان عما كان قبل الجر ضماير منفصلة
نحو انا كاياك فان مثالها الذي لفظها نصب من الضماير المتصلة والاول اظهر والثاني احسن واما لفظ
من في قوله ما نصب منها فمن قبيل الاول لكن بيانه للتخصيص لوجود المنصوب المنفصل قوله وهي ثلثة اي اصول
ما جر وكان مثل ما نصب ثلثة قوله للرفع والنصب وجر اوردها الاولين معرفين والاخير نكرة لاحتياجهما الى
تخصيصهما بالمتصل بخلاف الجر اذ ليس له منفصل حتى يحتاج الى التخصيص المذكور قوله التنوين اي لا بالالف
الى اخره يكون المعنى صالح الضمير لرفعنا ونصبنا وجرنا اياه قوله لفظا ما تقدير قوله كانه جواب عن سؤال
مقدر تقديره ان نا ضمير متصل واذا قطعته عن قوله وجر الحكم بتنوينه ابتدائه فيصير ضميرا منفصلا
فاشار الى جوابه بان المراد بقوله نا لفظه وكل ضمير اريد منه لفظه فليس بضمير فضلا عن ان يكون متصلا
قوله الدال على المتكلم ومن معه لا ما يدل بالقرينة على نفس لفظه فانه ليس بضمير كما عرفت قوله فالجر وقوله
فالنصب وقوله فالرفع اشارة الى اشتمال المصرع على الامثلة الثلثة اذ ربما يتوهم ان ليس فيه مثال
للنصب بان يكون نل فعل امر ونا مفعوله قوله والف والواو والنون اوردا الاول نكرة والاخيرين معرفتين
باللام لاحتياج الواو الى التخصيص بالساكن والنون الى التخصيص بالمفتوح بخلاف الالف اذ ليس لنا الف
غير ساكن حتى يحتاج الى مثل ما ذكر من التخصيص قوله ضماير متصلة حال عن فاعل الظرف الاتي والحذر به
عن الف التثنية وواو الجمع ونونه حال كونها في الاوصاف فان الحروف فيها ليست بضماير قوله كائنة يعني ان
الظرف ليس متعلقا بقوله متصلة قوله وغيره عطف على الموصول قوله بخلاف ضماير النصب والجر اشار
الى ان تقديم الظرف في المتن لقصد الحصر قوله فعل الاستثناء واختلف في مرجع ضميره فقيل الاسم
السابق بارادة البعض على سبيل الاستخدام وقيل الوصف المستفاد من الفعل السابق وقيل مصدر
الفعل السابق هذا في المستثنى المتصل واما في المنقطع فهو نفس الاسم السابق والحد الاخيرين قوله وفعل
في التعجب مرجع ضميره لفظ ما وهو عبارة عن صفة بنى منه فعل التعجب قوله وهو الماضي اي بعض صيغ
الماضي لوجوب الاظهار في اكثر صيغه ولا وجه لترك ساير صيغ المضارع للمتكلم الا ان يكون مراده بنوع
الاستثناء نوع مشتمل على وجوب الاستتار مطلقا فما عداه نوع غير مشتمل على ذلك ولا يخفى ان المضارع من
الاول قوله ثم شرع في الثاني اي في ذكر انواعه وافرادها ولم يعرفه اكتفاء بما فهم من ضمن تعريف المتصل
ولما كان المقصود هيهنا ذكر الانواع والافراد قدم الارتفاع والانتصاب على الانفصال قوله الناشئة

من

من هذه الاصول اشارة الى علة الحكم اى عدم الاشتباه او تخصيص للفروع بما عدا نحن وتعريض للمصابانه ربما
يشتبه لعدم مناسبته مع انا فى اللفظ فنسبة عدم الاشتباه الى الفروع المفيدة للعموم غير مرضى قوله قال
ابو حيان اه المقصود من نقل هذا الكلام ان المنفصل قد يكون كالمتصل مشتركا بين نوعين ولا نظن ان الضمير
المجرور المنفصل على هذا يكون موجودا لان انا مثلا قد يستعمل منفصلا اذا لم يكن مجرورا اذ الضمير المجرور
المنفصل ما كان منفصلا حال الجر وكذا المرفوع والمنصوب المنفصلان فيندفع بذلك ما قيل ان المجرور
المنفصل موجود فى نحو ربك انت لا يصلح الا ان يبتدا بحال الجر فافهم قوله ودونه انتصاب انفصال
الى اخر البيت انما ذكر الانفصال هنا بعد فى البيت السابق بالواو اشارة الى صيغ المنصوب باسرها جزء من
المنفصل على المذهب الحق فان اياه مثلا منصوب واياه مثلا منفصل بخلاف المرفوع وانما ذكر حكاية
الفرع هنا بلفظ مفرد دال على المبالغة وهناك بلفظ جمع مفرده خال عن المبالغة اشارة الى ان الفرع هنا
نوع واحد كثير الافراد وهناك ثلثة انواع كل نوع منها قليل الافراد كما هو ظ وانما حكم ههنا بعدم الاشكال
وهناك بعدم الاشتباه اشارة الى ان استخراج الفرع ههنا خال عن الصعوبة لاتحاد اصول الضمائر مع
فروعها فى الحروف واما هناك فلا يخ عن صعوبة لاختلاف الحروف فى البعض لكن صعوبته ليست بمرتبة
تورث الاشتباه فافهم قوله وقد تستعمل مجرورة نحو انا كاياك قوله الضمير ايا اعلم ان فى ايا وما يتصل به
سبعة اقوال الاول ذا والثانى ما ذكره الش الثالث ان ما بعد ايا ضمير يعتمد على ايا الرابع ان المجموع هو الضمير
الخامس ان ايا اسم ظاهر مبهم خصص امره باضافته الى ما بعده السادس ان ايا ضمير اضيف الى ما بعده وهو ضمير اخر
السابع ان المجموع مظهر ينوب مناب المضمر ولكل منها مستند ذكرها بورثنا التطويل قوله وعند المص
اسماء مضاف اليها عطف على الظرف السابق لا على قوله ايا كما توهم وكان المراد بالاسماء الضمائر والفرق
بين هذا المذهب والمذهب السادس ان الاضافة على هذا المذهب من قبيل اضافة سعيد كرز وعلى المذهب
السادس من قبيل اضافة غلام زيد قوله وفى اختياره اه اعلم ان الضمير على ثلثة اقسام الاول ما يجب انفصاله
عقلا كالضمائر المجرورة والمستترة وجوبا الثانى ما يمتنع اتصاله ويجب انفصاله عقلا كما فيما سنذكره الش
وحكم هذين القسمين هو مقتضاهما الثالث ما يجوز اتصاله وانفصاله عقلا وحكمه وجوب الاتصال الا
فيما كان مستثنى من ذلك ومراد المص انما هو بيان القسم الاخير لانه المحتاج الى البيان وذلك ان يحمل الثناء
فى قوله اذا تاتى على الامكان العام فيشمل القسم الاول الخ فافهم قوله الضمير المنفصل بتقدير الموصوف
لكل من المنفصل والمتصل لئلا يتوهم ان المراد بهما هو المنصوب بخصوصه قوله للاختصار المط او المطلوب فى بعض
الاوقات كوقت ايراد الضمير لا المط مط اذ ليس الاختصار مطلوبا فى بعض الاوقات فاذا كان الاختصار
مطلوبا فكلما كان اخصر كان فى المطلوبية اقوى وترجيح الاضعف على الاقوى بلا مرجح غير جائز فوجب اختيار الاتصال
مع امكان الانفصال قوله بان تاخر وجه عدم الثانى فى هذه الصورة وما بعده امتناع اتصال الضمير

المتصل

المتصل الا بعامله او بالضمير المتصل بعامله قوله او كان معنويا اى سواء كان مبتدا او مخبرا بناء على كون
العامل فى كل منهما معنويا واما على غيره فينبغى ان يعقب هذا القول بقولنا او كان خبرا او مبتدا ووجه عدم
الثانى ح امتناع ان يصير طرف الاسناد طرفا للنسبة غير الاسناد وذلك لان الضمير المتصل بعامله الاسم
اما مضاف اليه او منصوب على المفعولية قوله او حصر او صار محصورا فيه وكثيرا ما يحمل الش فى هذا الكتاب
لفظ الحصر على وصف المحصوفيه اى الانفراد كما سيجى غير مرة فالحصر كالاختصاص فى استعماله فى المعنيين لكن
الشهور الاختصاص فيما سبق من كلام المص على وصف المحصور وحمل كلامه على القلب فكانه زعم لاختصاص الاختصاص
بهذا المعنى واشتراك الحصر بين المعنيين مع ان اشتراك الاول بين المعنيين اشهر ثم المراد ههنا ما كان
محصورا فيه بالتقديم نحو اياك نعبد او بالا نحو ما ضرب الا زيدا و بانما لكن بشرط ارادة حصر الفعل فى الفاعل
او حصر فعل المفعول فى الفاعل نحو انما ضرب زيدا انا اذ لو اريد حصر فعل الفاعل فى المفعول يؤتى لا
نحو انما ضربته ومثل ابن الناظم لحصر الفعل فى الفاعل بانما بنحو انما قام انا ثم قال فانك لو قلت انما
قمت انقلب الحصر من جانب الفاعل الى جانب الفعل اقول هذا مناف لما اجمعوا عليه من امتناع كون المحصور
فيه بانما موصولا بانما فالصواب فى التعليل ان يقال لو قلت انما قمت لم يصح هذا الكلام لان الكلام الدال
على قصر الصفة على الموصوف مثلا لا بد ان يدل اولا على اسناد تلك الصفة الى عام مشتمل على المحصور فيه
ثم على نفيها عما سوى المحصور فيه وانما قمت لا يدل على ذلك العام بخلاف انما قام انا فان قام لما كان بصيغة
الغائب انتقل الذهن منه اولا الى كل ما يصلح اسناد القيام اليه ثم تخصص بالضمير المتكلم فاحفظ ذلك قوله
او اسند اليه صفة اه اى اسند اليه صفة اثبت فى الظاهر على غير ما ثبت له فى الواقع نحو زيد هند ضاربها هو
وسيجى تفصيل ذلك فى بحث المبتدا والمراد بالصفة اعم من الفعل وشبهه فيشمل زيد عمرو يضربه
هو ومن المواضع التى لم يثبت المتصل ما اذا فصل بينه وبين عامله بظاهر لغرض نحو ضرب فاطمة
اياه او بضمير غير اخص غير مرفوع نحو اعطيته اياك او كان العامل حرفا نحو ما هن او كان تابعا للمجرور
نحو اسكن انت وضربك انت واما نحو مررت بك انت فقد عرفت انه متصل لعدم صلاحية الابتداء به
قوله على غير من هي له ابراد من دونه ما نقلبت قوله وبانى المنفصل اه هذا اشارة الى جواب ايراد ربما يورد
على المص فى هذا البيت تقريره ان مفاد المصرع الثانى مفهوم من قوله فى اختيار فيكون تكرارا لا رد وتقرير
الجواب الذى اشار اليه الش هو ان ليس المراد بالاختيار الامكان حتى يرد ذلك بل عكاه الغالب هو التشريعنى
ان هذا الحكم مخصوص بالنثر واما فى الضرورة اى النظم فقد يجى المنفصل مع امكان المتصل والمراد با
الاتصال دفع الموانع الحاصلة من غير جهة النظم فلا يرد ان الاتصال غير ممكن فى البيت الاتى لان امتناعها
من جهة النظم وقد سنح لى فى سالف الزمان لرفع هذا التكرار جواب اخر هو ان هذا الحكم لما كان فى صورة امكان
الاتصال بالامكان الخاص وهو مركب من امكان عام موجب وسالب فاشار المص الى الامكان العام السالب

بقوله

تقرا

بقوله وفي الخبار اذ معناه في وقت امكان عدم الاتصال اي الانفصال والى الوجوب بقوله اذ اتاني اي اذ صعنا
وقت امكان الاتصال والآن لي فيه نظر اما اولا فلان الحكم ح يشمل النظم والنثر مع انه مخصوص بالثاني في الواقع
واما ثانيا فلان مقتضى ارادة الايجاز ان يعبر بامكان واحد هو قوله في الخبار واريد به الامكان الخاص بتمامه
كون الامكان حقيقة فيه مجازا في العام كما هو المشهور وقد وافق فهم بعض مشايخنا في ذلك لو تم مع ما يستحق من
الا انه حمل قوله وفي الخبار على الامكان الموجب وقوله اذ اتاني على الامكان السالب فجعل فاعل اتاني مستترا عائدا
الى المنفصل وقوله ان يجي فاعلا لقوله وفي الخبار ويرد عليه مع ما سبق جعل العبارة معقدة كما لا يخفى فالحق
في دفع التكرار ما اجاب به الشارح قوله كما سيجي اشارة الى ما سيذكره من قول الشاعر بالباعث الوارث الا
قوله للطول اي لان طال الكلمة بالاتصال والمفعول له على هذا حصولي فالغرض من الفصل دفع الطول ولان
يطول الكلام بالانفصال والمفعول له على هذا تحصيلي فالغرض من الفصل ايجاد الطول لفائدة من الفوائد المذكورة في
في علم المعاني والظ ان المراد هو الاول قوله ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع لثاني الضميرين هذين احتمالات ستة
لان الضمير الاول ان كان متكلما فاما منصوب او مجرور وعلى التقديرين فالثاني اما مخاطب او مغايب ولا محالة يكون
منصوبا وان كان الاول مخاطبا فاما منصوب او مجرور ولا محالة يكون الثاني منصوبا مغايبا وانما قلنا ان الثاني
لا محالة يكون منصوبا لان كونه مرفوعا ومجرورا ينافي الثانوية والاتصال بالاول فان المرفوع مط مقدم على
غيره والمجرور لا يتصل بغير عامله فيما نحن فيه ولهذا استغنى بعدم مرفوعية الاول عن عدم مرفوعية الثاني
وبالثانوية عن عدم مجرورية الثاني فان المتبادر من الثانوية الثانوية بلا فصل وانما لم يقل بدل هذه العبارة
ثاني ضميرين اولهما اخص وليس احدهما مرفوعا كما قال بعضهم لانها اشتمالها على التطويل محتملة للسلب الجزئي
فيشمل الحكم هاء نحو ضربته لذلك والمراد بالضميرين في قوله ثاني ضميرين ما كان تثنية في الملاحظة سواء
كان في الواقع ايضا كذلك ام لا فلا يخرج هاء اعطيتكموه مع انه ثالث ضمائر ثانيها اخص وغير مرفوع ثم اعلم ان الفصل
في ثلاثة اقسام من الستة ارجح وهي التي اولهما فيها مجرور وفي الثلثة الاخر يتساوى الفصل والوصل وانما
جعل البيان بيانا للمثال مع ان الاولى جعله بيانا لقوله وما يشبهه نظير ما فعل في باب سنين لئلا يتوهم ان المراد
بما يشبهه ثاني ضميرين في فعل السؤال وما يشتق منه فيخرج عن الحكم نحو سالنيك وامثاله واخرج بقوله غير مرفوع نحو
كنته وضربته ولو قال ولم يكن الثاني غير الاول واخرج بذلك نحو خلتنيه لكان اولى قوله وما اشبهه
عطف على المضاف الا على المضاف اليه اذ لا اختصاص للحكم بالهاء قوله في اتصاله وانفصاله اي في اختيارهما لا في وجوبهما
قوله الخلف انما قيل لا وجه لاختصاص الخلف بهذا بل ينبغي ان يجري في نحو سلنيه ايضا اقول وجه الاختصاص وجود
وجه رجحان لكل من الاتصال والانفصال فيما نحن فيه فقط اما وجه رجحان الاتصال فهو مناسبة الاتصال مع اتحاد
الضميرين في المصداق واما وجه رجحان الانفصال فهو ما استدل به سيبويه كما سيجي قوله الهاء كذلك
اي ثاني ضميري خلتنيه اللذين اولهما غير مرفوع وهو الهاء لا ثاني ضميرين منه اولهما مرفوع وهو الياء كما في كنته

واعتبر كون الاول اخص في خلتنيه دون كنته قوله ونحوه مما كان ثاني الضميرين عين الاول في المصداق قوله اذ الا
اه الاستدلال على هذا بما ذكرنا من التناسب اولى من الاستدلال بهذين الدليلين لان مفاد الاول اعم من المدعي
وهو ظ ومفاد الثاني اخص لاختصاصه بنحو كنته بل بنحوه اذا كان اول الضميرين مستترا قوله قال ع ان يكنه اه روي
ان النبي ص وصف الدجال ذات يوم لعمر بن الخطاب فرءاى عمر يوما ابن صياد على ما وصف به النبي وهو رجل العرب
فاراد عمر ان يقتله لزعمه انه كان دجالا فنهاه النبي ص عن ذلك وتكلم معه بهذا الكلام واسم يكن في الموضعين
لابن صياد والخبر للدجال قوله لو يصرح اه اي بان يقول اختار سيبويه الانفصال قوله تادبا اقول واشارة الى
شهرة مذهبه بحيث يختار غير المص من كثير من العلماء اذ المتبادر من الغير العموم قوله لكونه في الصورتين الى
قوله لتعين انفصاله هذا الاستدلال راجع الى قياسين الاول ان هذا الضمير خبر في الاصل وكل ضمير يكون
خبرا في الاصل لو بقي على ما كان لتعين انفصاله فهذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين انفصاله ثم اجعل هذه النتيجة
صغرى وضم اليها قولنا وكل ما لو بقي على ما كان لتعين انفصاله فالاولى حمله على حكم الاصل عند الخروج عنه
لينتج ان هذا الضمير الاولى حمله على حكم الاصل اي الانفصال عند خروجه عنه الى كونه معمولا للناسخ و
يمكن ارجاعه الى قياس واحد بان يقال هذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين انفصاله لانه خبر في الاصل وهو
يقتضي الانفصال وكلما لو بقي على ما كان لتعين انفصاله فالاولى حمله على حكم الاصل فهذا الضمير الاولى
حمله على حكم الاصل الذي هو الانفصال هذا فالارجاع الاول وان كان اطول لكنه اظهر من العبارة وعليك
بتطبيق كلام الشرح على ما ذكرنا وهل القاصرين من حمله على القياس الاستثنائي المستغني فيه بنقيض المقدم
من الشرطية المتصلة فاعترض عليه بانه غير منتج ولو كان منتجا لانتقض بنقيض المطلوب قوله كما تقدم
اي في قوله او كان معنويا قوله على غيره اي قدم كل من نوعي الاخص وهو المطلق والمضاف على ما يغايره من
حيث انحطاط الرتبة لا على ما يغايره مط فلا يرد ان مفاد هذا القول ان مشافهة هو تقديم المتكلم
على المخاطب وعكس هذا قوله في حال اتصال الضماير ايراده جمعا لان يشمل المتكلم والاخويه والمرفوع
والاخويه بل لتغليب الضماير على الضميرين فان الضماير المتصلة ذات فردين لانها اما ثلاثة او اربعة او لان
الاولى كلية الحكم بوجوب تقديم الاخص على غيره انما هي فيما اجتمع ضمائر ثلاثة كانت او اربعة واما فيما اجتمع
ضميران فلا لاحتمال كون احدهما مرفوعا فانه يقدم ح وان لم يكن اخص لان هذا الحكم بين ضميرين غير مرفوعين
وانما كان الحكم في الصورة الاولى كليا لان الضمائر ان كانت ثلثة فلا اقل من ان يكون ضميران منها غير مرفوع
وان كانت اربعة فثلثة منها غير مرفوع لا غير فظهر مما ذكرنا ان كلية الحكم في الضمائر لا يلزم ان يكون بين كل
ضميرين منها بل كليته في الجملة والمراد باجتماع الضميرين او الاكثر اعم مما كان المرفوع من الضميرين او الاكثر مستترا
ام لا ثم اعلم ان المراد بقوله قدم الاخص تقديمه في التلفظ والمراد بقوله في اتصالها اما حال ارادة الاتصال
او حال وقوعه في الخارج او في الذهن فعلى الاول الامر بالتقديم انما هو لرفع ضد المامور به لا للابقاء و لا

لدفع الضد وعلى الثاني بالعكس وعلى الثالث الامر للاول بالنظر الى الوجود الخارجي وللاحد الاخيرين بالنظر الى
مطلق الوجود فاندفع بذلك ما يرد عليه بسبب حمل الانفصال على الوجود الخارجي والامر على الرفع كما هو المتبادر من الامر
وحاصل الايراد ان لا معنى لهذا الامر لكونه امرا بتحصيل الحاصل او ايجاد الممتنع ولتاخير هذا الكلام عما قبله
مع انا لظاهر تفصيل العكس وجه يظهر بالتامل قوله بتقديم الثاء الى قوله من ضمير المخاطب اقول هذا الكلام سهو
من قلم الشارح اما اولا فلان المسئلة من قوله وصل او افصل الى البحث عن نون الوقاية انما هي في ضميرين غير
مرفوعين والا للزم جواز تقديم غير مرفوع اخص على مرفوع غير اخص في حال الانفصال مع ان المرفوع مطلقا لا يتاخر
عن غيره واما ثانيا فلان مفاد هذا الكلام ان تقدم اخص مرفوع على غيره لكونه اخص لا لكونه مرفوعا مع ان الامر
بالعكس قوله وقدمن ما شئت اه اى قدمن في التلفظ والمراد من قوله في انفصال اما حال ارادة انفصال
ضمير بعينه او بعينه او حال وقوع انفصاله في الخارج او في الذهن فعلى الاول التخيير انما هو بين الوضعين
بالراى لا غير وعلى الثاني فالتخيير بين الوضعين بالراى بحسب الوقوع في الخارج وبين الابقاء والدفع بالبدال
بحسب الارادة وعلى الثالث بين الابقاء والدفع وعلى الرابع بين الوضعين بحسب الوجود الخارجي وبين الابقاء
والدفع بحسب الوجود المطلق فاندفع بذلك ما يرد عليه بسبب حمل الانفصال على الوجود الخارجي والتخيير
على التخيير بين الوضعين كما هو المتبادر من التخيير وحاصل الايراد هو ان لا معنى لهذا التخيير اذ في حال وقوع
انفصال الضمير في الخارج تعين تاخيره وتقديم ما يلابسه واورد الضمير مفردا لان الانفصال لا يجوز الا في الواحد
قوله ولا يجوز في بداه اى اذا كان خاليا عن القرينة الخارجية الرافعة للبس قوله للبس هو بفتح اللام الا
وبالضم من لبس الثوب اذا اكتسى وقيل بالعكس قوله اى رتبة الضميرين اورد الضمير ههنا تثنية لان اتحاد
الرتبة لا يمكن ان يتحقق بين اكثر من الضميرين فيما نحن فيه من مسئلة غير المرفوع الجائز الانفصال والانفصال
عقلا لان عدد غير المرفوع هذا لا يمكن ان يتجاوز من الثلثة واجتماع الثلثة لا يمكن الا في باب اعلم فان
الاخيرين منها يتحقق الحمل والاجزاء في باب اعلم لا يخلوان من ان يكونا اما متحدين في الافراد والخو ام لا وعلى الثاني
يمتنع تحقق الحمل بينهما ضرورة امتناع اتحاد الواحد والكثير وعلى الثاني وان امكن اجتماع الثلثة في نحو
قولنا زعم زيد اخاه عمرو قائما فاعلم اياه اياه لكن الظاهر ان مثل هذا المثال مما لا يكاد يستعمله العرب ولو
سلم فاستعماله نادر جدا فايراد التثنية للتغليب وكذا الكلام فيما يزيد على الاثنين بالتاكيد نحو زيد
الدرهم اعطيته اياه اياه على ان التاكيد خارج عما نحن فيه لامتناع الانفصال فيه كما سبق قوله شتى
اى لا لهما معا لوجوب انفصال الاول قوله وقد يبيح هذا التعليل انما هو لتعليل الفاعل لا لتعليل الحكم
في نفسه واسناد الاباحة الى الغيب مجاز اذ المبيح هو المتكلم حقيقة قوله بل مع وجود اختلاف ما متعلق
بقوله قد يبيح او يبيح وانما قدر لفظ الوجود لئلا يشمل الاختلاف ما هو بالاستعداد كما بين التثنيتين
المذكر والمؤنث وليعلم ان قوله مع اختلاف ما نحو ضمنت اياهم الارض لضرورة اقتضت بيت

في الضمائر

ابيات الكافية وهو موجود في بعض نسخ الالفية فان ثبت انها من واحدة فلا احتمال لكون هذا البيت من ابيات الا
ذكره الشارح شرحه كالبواقي قوله كان يكون تاه احتراز عما يكون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا قوله اناهماه فقد اه اوله
لوجهك في الاحسان بسط وبهجة قوله في الاحسان اى في وقته وبسط الوجه كناية عن الفرج والبهجة بالباء
الموحدة التحتانية الفرح كما سبق وانلهماه اى لعطى القبط والبهجة للوجه والقفو كالطبق المتابعة واكرم
والدا اى الذاكرم اى انجب من كل والد او من كل الناس او من ابائه او اكرم الوالدين اى الاب والام قوله ونحو قوله
الفرزدق وقيل قائله امية بن ابي الصلت والاول صحيح وهذا جواب عن سؤال مقدر وتقديره في الاختيار
لا يجيء المنفصل بسبب تاخيره الى هنا فظ قوله بالباعث الوارث اه اوله انى حلفت ولم احلف على فند فناء
بيت عن السادة من هود الفند بفتح الفاء والنون الكذب والفناء بفتح الفاء الزوال والمراد بالبيت
الكعبة بعوج اخفنا ان هذا البيت المعمور من الساعين يسعفون ويحترب ويحتمل ان يكون الفناء بكسر الفاء
اى السعة اى حلفت في سعة البيت بالباعث اه والاموات انا منصوب على المفعولية لاحد المتنازعين او مجرور
باضافة الثاني اليه وضمنت اى اشتملت او كفلت واضافة دهر الدهارير مثل سلطان السلاطين
للمبالغة والدهارير جمع دهر على خلاف القياس في الزمان وقيل الابد والشاهد فيه واضح قوله
اى متصلة به او لا يفصل بينهما شيء ولو حرف الجر الا انصالهما ههنا الحصر ما سبق واحترز بذلك عن نحو مر
بي وبك قوله في ضربني ضربي هذا على سبيل المثال اذ لا اختصاص لا للتباس بهذا بل يلزم في كل اسم على
وزن فعل وحروفه قوله ومن التباس امر مؤنث اه قيل الاولى ان يقول ومن التباس امر مذكره بامر مؤنثه
لان الامر المؤنث هو الملتبس به والمقصود بالذات من الوقاية انما هو وقاية الملتبس عن الالتباس لا الملتبس
اقول هذا البناء على ملاحظة الامر المؤنث بلا نون مؤخرا عن الامر المذكر المتصل بالنون فالاولى ما ذكره
الشارح قوله لانها نفيه اه الباعث على محافظة الفعل عن دخول الكسر كراهتهم ان يدخل عليه ما يشبه الممنوع
منه جدا وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكراهة تزويج الرجل من شابهت محارمه كامه واخته قوله المشبه بالجر
اى في كونه في اخر الكلمة ولما دخول الياء في اضربي فقد خرج عن كونه اخرا بالضمير الفاعل الذي هو كالجزء فكسره
ليس مشبها بالجر قوله للزوم كسر ما قبل الياء اى ما لم يمنع مانع كعصاي ومسلمي قوله بلا نون اى بدونه من هذه
الحيثية فقط من غير مدخلية كون خبر ليس ضميرا متصلا لا انه هذا عند المص ليس من شأن النادر قوله عدد
قومي اه قاله رؤبة والعديد العدد والطيس بفتح الطاء المهملة الرمل الكثير وقد يقال طيسل باللام
وليس اى ليس الذاهب اياي قوله عليه رجلا اى ليلزم رجلا قوله المرتبتها اه وذلك لانها تغير معنى الابتدا
كالافعال الناسخة ولا تعلق ما بعدها بما قبلها ويؤيد المرتبة المذكورة عدم دخولها على الفعل وان
اتصل بها تاء الكافة كما ان الفعل لا يدخل على الفعل قوله كما سيجيء اى في باب ان وهو قول الشاعر الا
ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد قوله اى شذ يعني المراد بالندور الشذوذ لا القلة

وبينهما عموم من وجه قوله كشبة جابر اذ قال السيوطي كالزيد الخيل وسماه النبي زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم توفي في آخر خلافة عمر وعبارة عن زيد زيد افادة لخا لفته اذا اختلف العوالي ومن زيد يحفظ فمن نوى لها زيد فلما انقطعت زيد فهرب هو عدة قد زيد كما ان جابر ابضا عدة زيد وبنى لها بر فلما انقطعت فهرب والعالج الرماح واحدها العالية واختلاف العوالي كناية عن الحرب الباقي فيه قوله شبهها بحروف الجر اي في تعلق ما بعدها بما قبلها كما تقول اضرب في بدأ العلم بوتيك لكن ان الحروف بصيغة الجمع غلط والصواب بلفظ الافراد قوله فظلت اجبر اي ناه اجبر اي نشبه من الاجابة اي الاعطاء على نحو العارية والقدوم بفتح القاف بالفتح تيشه والحط بالحاء المهملة اي انحت والقبر الغلاف لانه يواري ما فيه كالقبر والمراد بالابيض السيف وقيل المراد بالحط الحفر وبالقبر القبر والبيت الابيض الماجد شخص ويؤيده رواية الاكرم ماجد والماجد على هذا مضاف اليه وعلى الاولين صفة وقيل الخط بالخاء المعجمة وهو غلط قوله واني على ليلى اه اخره على ذلك فيما بينهما انشد قال لمجنون صاحب ليلى الاخيلية وذا من نوب اي عتبت عليه والزاري على الانسان الذي هو لا يعده شيئا وينكر عليه فعله وقوله وانى اه اى ابنى على الحالة التي بينهما مستديم لتلك الحالة اي اطلب دوامها قوله ايها السائل عنهم اه قائله غير مجهول ومعناه كشهادته معلوم قوله بل ولا قائل اصلا لا يعرف له قائل يقول ذلك قوله وما عدا هذين اه اعلم ان ما لم يقبل النون من حروف الجر ثلاثة اقسام الاول ما لا يقبلها لعدم قبوله الياء اما لعدم دخوله على المضاف وهو رب والواو او لعدم دخوله على الضمير وهو الكاف ومذ ومنذ وعدا والقسم وتاؤه والثاني ما لا يقبلها لانتفاء فائدتها فيه لسكون اخره وهو الى وعلى وفي ومن وحاشا وعدا وخلا الثالث ما لا يقبلها لوجود ما يحصل فائدتها فيه قبل دخولها وهو الكسر وهو الباء واللام فاشار الشارح الى القسم الاخير بقوله مخولي وبي والى القسم الاوسط بقوله وكذا خلا اه ولم يتعرض للقسم الاول لبعده عن هذين القسمين لقبول النون ضد قبولها الها بشعر بعدم قبولها لها بالطريق الاولى قوله وكذا خلا اه عبر السيد للاشعار بالفرق بينهما وبين ما ذكر قبلها حيث استعملا اصلا ايضا مع بقاء كونهما للاستثناء بخلاف قوله حاشاي اه اوله في فتية جعلوا الصليب الههم قاله المغيرة بن الاسود ولقب بالاقشر اي الاحمر لحمرة وجهه وقوله في فتية اي هو في فتية والصليب الصنم والمعذور بالعين المهملة والذال المعجمة وهي قلفة الذكر التي تقطع عند الاختتان ويحتمل ان يراد بالصليب صليب ع وهذا الكلام دليل على اسلام هذا الشخص فان النصارى لا يختنون ويروى بدل المصرع الاول من معشر عبدوا الصليب سفاهة قوله كثير ورد على ابن الناظم حيث توهم ان حذف النون فيهما اكثر من الاثبات في العرف قوله قدني من نصر اه مابعده ليس الامام بالشحيح الملحد ولا بوتن بالحجاز مفرد قاله حميد بن مالك والخبيب بالخاء المعجمة علم لابن عبد الله بن زبير واصله تصغير خب بكسر الخاء وفتحها بمعنى الخداع المكار والمراد بالخبيبين الخبيب وابوه عبد الله اذ يقال ابو خبيب وقيل المراد بهما عبد الله واخوه مصعب تغليبا والشحيح البخيل

والملحد

والملحد المتجاوز عن الحق والوثن بفتح الواو وسكون الثاء المثناة الفوقانية بمعنى الواثن اي الدائم وبهذا المعنى اوثن بالثاء المثلثة والباقي واضح قوله وفي الحديث قط قط اه هذا ما رواه انس بن مالك عن النبي انه قال لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط بعزتك قوله وكسرها اي مخففا قوله وقط قط اي بالتشديد قوله وبدء بالاول انما حمل التعريف على تعريف علم الشخص فقط مع ان الظاهر امكان حمله على تعريف مطلق العلم لان المتبادر من التعيين ما هو بحسب المفهوم والمصداق معا وعلم الجنس يعين المفهوم فقط دون المصداق لا لان علم الجنس مذكور بعد هذا براسه لان المذكور فيما بعد حكمه لا تعريفه قوله وهو مبتدا اه لا يخفى عليك ان حق المعرف ان يوضع ويحكم عليه بالتعريف على ما سبق الاشارة اليه وسيتضح هذا فيما ياتي عند ذكر منع تقديم الخبر على المبتدا انتهى فالحق ان اسم خبر مقدم وعلم مبتدا مؤخر لا بالعكس مع ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة مما يتكلم في جوازه وقوله وصفه اه اشارة الى وجه المسوغ للابتداء بالنكرة قوله يخرج النكرات وكذا ما في حكمها كاعلام الاجناس بل يخرج بهذا القيد ما سوى المعرف لان المعين في المعرف بالقيد انما هو القيد فقوله مطلقا قيد تحقيقي توضيحي لا احترازي وقد غفل عما ذكرنا حيث نسب اخراج المعرف بالقيد الى قوله مطلقا قوله تعيينا مطلقا اقول لقوله مطلقا احتمالات ستة الاول والثاني ان يكون بمعنى مفعولا حالا من الفاعل في المعنى اسم يعين المسمى في كل وقت يكون هذا الاسم مقولا اي منطوقا به او في بعض اوقات كونه مقولا الثالث والرابع ان يكون تعميما وصفا للعبد حالا عن الفاعل او وصفا المصدر محذوف الخامس والسادس ان يكون قيدا لعدم حالا او وصفا لما ذكر واما كونه حالا عن المفعول بمعنى من المعاني الثلاثة فغير محتمل كما لا يخفى على المتامل وعلى الاحتمال الاول ينتقض التعريف عكسا بنحو حاتم اذ قد يستعمل في جواد غير معين وعلى الثاني والثالث والرابع ينتقض طردا بنحو غلام زيد والرجل وعلى الخامس ينتقض عكسا بنحو جاء زيد الفاضل فتعين السادس ولهذا اختاره الشارح ويمكن الجواب عن هذه الانتقاضات فتدبر قوله وهو اسم الاشارة والمضمر فاسم الاشارة والمضمر الغائب يعينان المسمى بقيد معنوي يستفاد من المواجهة والتكلم قوله اي علم المسمى رد لمن قال بعوده الى قوله اسم قيل اعتبار التقييد بوصفه من قبيل اضافة القسم الى المقسم او الى الشخص المستفاد من قول المصنف كعلم الاشخاص اذ لا يخلوان عن تعسف مع امكان حمل المسمى على الشخص فان الحق انه هو المسمى وما يحصل منه في الذهن هو الاسم واللفظ اسم الاسم قوله كجعفر اه مثل بهذه الامثلة اشارة الى ان علم الشخص يمكن ان يكون لانواع الحيوانات وغيرها وههنا بحث شريف وهو ان مسمى علم الشخص لا يمكن ان يكون من الزمانيات لان تشخص كل زماني في كل آن يوجد مشتمل على سلسلة مركبة من احد شقي كل متناقضين ولا يمكن اتحاد سلسلتين من تلك السلاسل للزوم اختلافهما في بعض الاجزاء لا محالة فالعلم اما موضوع للشيء الموجود مع جميع تلك السلاسل من حيث هو مجموع اوله مع كل واحدة منها اوله مع واحدة معينة منها اوله في ضمن ايها كان فعلى الاول

يلزم

يلزم عدم استعمال علم شخص في ما وضع له ابدا اذ تلك السلاسل غير قارات الذات وعلى الثاني والرابع يلزم ان
يكون وضعه عاما اما مع خصوص الموضوع له او عمومه ووضع العلم لا بد ان يكون خاصا وعلى الثالث يلزم ان
لا يكون استعماله في غير تلك الموجود المعين استعمالا فيما وضع له والجواب ان تلك الاعلام موضوعات لتلك الشخص
مع جميع تلك السلاسل باعتبار كونها قارات في الملاحظة وهي وان كانت غير قارات بحسب وجودها الخارجي
زماني لكنها قارات بحسب وجودها الدهري فلا يلزم محذور وقيل التشخص المعتبر في علم الشخص هو التشخص
بحسب العرف لا بحسب الحقيقة فلا اشكال قوله الى العلم اي مطلقا الاعلم الشخص فقط لان علم الجنس ايضا ينقسم تلك
الاقسام فالبراز الفاعل للاشارة الى ذلك قوله وهو ما لم يشعر اه الاولى ان يقول وهو ما لم يصدر باب
ولام ولم يشعر بمدح او ذم لان الكنية واللقب لم يعلم بعد قوله كالكناية اي الكنية كالكناية في كونها
من كنيت اي سترت او في كونها مصدرة باب وام او كالكناية المصطلحة عند ارباب علم البيان من ذكر احد
المتلازمين وارادة الاخر اذ المراد بذكر الكنية هو التعظيم اللازم لها في عرف العرب كما قال والعرب تقصد
بها التعظيم قوله وهو ما اشعر اه اعلم ان كلا من الكنية واللقب على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل النقل
معناه العلمي بمعناه الاصلي للتفاؤل او التطير والثاني ما كان وضعه بعد اتصافه به قوله والفرق بينه اه
يعني ان الفرق بينهما من حيث افادة المعنى المقصود منهما والغرض الباعث على وضعهما اي المدح والذم في اللقب
والتعظيم في الكنية هو ان افادة المقصود من اللقب يحصل بواسطة نفس المعنى المنقول عنه بعد ابهام ثبوته
للمعنى المنقول اليه وافادة المقصود من الكنية لا يحصل بنفس ذلك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم وبما قررنا لا
يرد على هذا الكلام ما اورد عليه في هذا المقام قوله تانف ان تخاطب تانف بضم التاء والفاء من الانف
وهو الاجتناب وان تخاطب بفتح الهمزة او بكسرها اي تجتنب عن تخاطبها باسمها او تجتنب عن استماع خطاب
من خاطبها ان خاطبها باسمها وتخاطب اما بصيغة المجهول الغائبة او المعلوم المخاطب قوله اي اللقب اي
لا مطلق العلم وفيه اشارة الى وقوع لفظ ذا في موقع الذي هو القريب قوله والمراد به اه هذا بقرينة ان
المسئلة في اخره عنه ولا يبعد ان يفهم هذا من لفظ سوى بحمله على الفرد الكامل من المغاير فان مغايرة
الكنية عن اللقب اقل من مغايرة الاسم له لاشتراكهما في افادة المسمى مع زيادة قوله كما وجدناه وفي بعض
النسخ وقد اجعل اخرا اذا اسماصحبا قوله بان الغالب ان اللقب منقول لا اختصاص لهذا باللقب فان
الكنية دائما منقولة عن المركب الاضافي والاسم غالبا منقول عن الاعلام وغيرها فلا يتم التعليل ويمكن
الاعتذار عنه بالتكلف قوله من اسم غير انسان لا وجه لتخصيصه بغير الانسان اللهم الا ان يراد بالموهم
الموهم الفاحش قوله كبطة وقفة البطة كالمرة الدابة او اناء كالقارورة او واحد البط وهو طائر
سمي بالفارسية اردك والقفة بضم القاف وتشديد الفاء ما يجعل فيه المرأة قطنها وهي ماخوذة من
الخشب والقار او بمعنى الشجرة اليابسة او ما ارتفع من الارض وصلب او الرجل الصغير او الرجل القصير



العين

في العلم

الضعيف قوله لتوهم السامع اه اقول فيه نظر اما اولا فلان هذا التوهم لو ورد يرد بالاسم ايضا لا بأس به واما ثانيا فلان
ذلك ان لا يجوز استعمال اللقب وحده ويمكن الجواب عن الاول بالتكلف وعن الثاني بالتزامه عند اللبس قوله
بان ذا الكلب ما قبله وبعده هكذا كل امرء بمجال الدهر مكذوب وكل من غالب الايام مغلوب ابلغ هذيلا
وابلغ من يليها عني حديثا وبعض القول تكذيب بان ذا الكلب عمرو اخيرهم نسبا ببطن شريان يادي
حوله الذئب قالته جنوب اخت عمرو ذي الكلب في مرثيته والمحال بكسر الميم والحاء المهملة الكيد والمكر والعذاب
المغالب وغالب اي نازع في المغالبة وهذيل قبيلة من العرب والضمير المنصوب لهذيل وحديثا مفعول ثان
لابلغ الاول ويقدر مثله للثاني وقوله وبعض القول اي والحال ان بعض اقوال الهذيل مكذب اي كذب
وقوله بان متعلق بقوله حديثا او بدل منه وذا الكلب لقب عمرو وقوله ببطن شريان متعلق بمقدر حال
عن عمرو وهو موضع دفن فيه عمرو وشريان بكسر الشين شجر يعمل منه القسي وقوله يعوي اه جملة وقعت صفة
لبطن شريان وعواء الذئب اي صوته كناية عن كثرة الغنم وغيرها ممن يحفظها من الذئاب وقيل البطن
القبيلة والظرف متعلق بقوله نسبا قوله وجه الاشارة الى احتمال ان يكون مذهب المصنف في هذا الكتاب
هو ما يقتضيه تعليله من وجوب تاخير اللقب عن كل من الاسم والكنية حيث اورد الضمير في سواه مذكرا مع
امكان تانيثه قوله اي الاسم واللقب اي لا الاسم والكنية ولا الكنية واللقب وذلك لان الكنية مركب
اضافي دائما قوله الاول الى الثاني وجه هذا التقدير الاشارة الى ان قوله اضف محتمل لسبعة معان
الاول اضافة الاول الى الثاني وافراد الثاني الثاني عكسه نظير اضافة الصفة الى موصوفها الثالث
كالثاني لكن باضافة الاول الى شيء اخر الرابع افراد الاول واضافة الثاني الى غير الاول الخامس اضافة
الاول الى غير الثاني وافراد الثاني السادس اضافة الاول الى غير الثاني واضافة الثاني الى غير الاول
السابع اضافة الاول الى الثاني واضافة الثاني الى شيء اخر والمراد هو الاول قوله سعيد كرز الكرز بضم
الكاف وسكون الراء المهملة مخففا او مشددا مع الفتح معناه اللئيم الحاذق قوله اي مسماه يعني ان المضاف
الى الكرز في الحقيقة تابع سعيد لا نفسه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه قوله اي وان لم يكونا مفردين
يعني ان هذا معطوف على الشرط لا على الجزاء والا لصار مقيدا لمذهب الكوفيين من جواز الوجهين في ما
عدا اذا لم يكونا مفردين قوله انف الناقة هو لقب جعفر بن قريع لقب به لان اباه نحر ناقة فقسم بين نسائه فاد
جعفر امه لاخذ نصيبها منها وقد قسمت الناقة ولم يبق الا راسها وعنقها فقال ابوه شانك به او هذا
نصيبك فادخل جعفر يده في انف راس الناقة ويجره فلقب به وقد مدح بنوه بهذا اللقب فقال الشاعر
قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا قوله اتبع الثاني لفظ اتبع امر من باب الافعال
لا الافتعال كما توهم بعض اجعل الثاني تابعا للاول لا لغيره فافهم قوله ويجوز القطع اه هذا الكلام
مشعر بعدم جواز القطع الى مثال المراد بالقطع وهو كذلك الا عند ذكر المبتدا او الفعل فقد تقدم

نظير

نظير ذلك في قول المصنف وابن مالك قوله اي ومن العلم اي لا من اللقب ولا من علم التشخص مخصوص قوله من مصدر
متعلق بمقدر مبين للغير او بقوله منقول قوله لم يسبق له استعمال في غير العلمية النوعي متعلق بالعبد قوله و
جهل اي استعماله السابق فيجوز ان يكون علم واحد منقولا الى بعض مرتجلا بالنسبة الى بعض اخر قوله قولان اي
الامران المردد فيهما مذهبان لا مذهب واحد مخير بين الامرين ومنقسم بالقسمين قوله كسعاد وادد الاول علم امراة
والثاني علم رجل قوله ومنه ما لم يعلم منقول هذا بناء على ان المعتبر في المنقول هو الوضع التعييني واما اذا اكتفي
فيه بمجرد الوضع تعيينيا او تعينيا فهو منقول جدا قوله ولا مرتجل وذلك لسبق استعماله في غير العلمية
واما اللفظ المهمل الموضوع لمعين بالوضع التعييني فهو داخل في المرتجل لعدم اشتراط الوضع التعييني فيه
قوله فحكي اي اعرابه السابق قوله ومنه ما مزج تقدير لفظ منه لما سبق نظيره غير مرة مع الاشارة الى انه
معطوف لا مبتدا خبره قوله ذا ان بخير وكره اه قوله بان اخذ اه هذا تعريف للتركيب المزجي بالمعنى الاعم اي
الذي ليس بين اجزائه نسبة اصلا وهذا شامل للتضمني والصوتي والمزجي بالمعنى الاخص وهما لا يكون بين اجزائه
نسبة ولا يشتمل على صوت وحرف معقد وفي مثال الشارح اشارة الى هذا الشمول فباخذ الاسمين خرج
الاستثنا المركب من غير الاسمين وبالتنزيل سائر الاسناديات والاضافي والتوصيفي قوله منزلة التاء
اي في لزوم فتح ما قبلها وحذفها عند النسبة والترخيم قوله وقد يضاف اي قد يضاف هذا المركب الجزء
نحو هذا خمسة عشرك وفيه اشارة الى كثرة بالجر في هذا الوقت قوله وقد يبنى اي جزءه الثاني والمجزوءه
الاول فبناؤه ضروري وكذا قوله اعرابا واما الاضافة فهي بالنسبة الى الكل فقط قوله في الاهمال اي الاهمال
عن العمل قوله المركبة التقييد بهذا لان المراد بالاضافة اضافة جزء العلم الى جزءه الاخر لا اضافة الكل
الى غيره وذلك لا ينافي بدونا التركيب وهذه الاضافة في الكنية على سبيل اللزوم وفي غيره على سبيل
الشيوع قوله ذو الاضافة اي في حكاية علم الاضافة قوله لا يسئل عنه اي عن المص او عن المثال
واحدا او متعددا قوله ليعرفك ان الجزء الاول له في هذه العبارة حزازة والصواب ان يقول ليعرف كنيته
او يقول ليعرفك ان ذا الاضافة يكون كنية وغيرها وجزؤها الاول يكون معربا بالحركات اه ولهذا
القبيل قوله لا لكليهما اشارة الى ان تقديم المفعول الثاني على الاول لقصد الحصر ايضا وقيل اشارة
الى ان مطلق الوضع ايضا ليس لكل الاجناس كما ان الوضع العلمي ايضا كذلك وعبارة المص توهم العموم
في مطلق الوضع اقول هذه الاشارة تستفاد من هذا التقدير في هذا الموضع مخصوصا اذ لو قدره بعد
قوله لا يفيد ذلك وقيل اشارة الى ان الايجاب للبعض في ضمن السلب عن البعض لا في ضمن الايجاب للكل
وفيه ما فيه قوله ومن دخول الالف واللام اي المؤثرة منها وهو عطف على قوله من الصرف وقوله ونعته عطف
على الصرف وقوله ويبتدا به عطف على قوله فياتي عنه الحال وانما ذكر لفظ من في قوله من دخول الالف
واللام دون قوله ونعته بالنكرة لئلا يتوهم كون الاول معطوفا على قوله سبب اخر ولا يتوهم هذا

في الثا

في الثاني والمراد بقوله ويأتي منه الحال ويبتدأ ما كان بلا تردد من غير تخصيص فلا يرد ان النكرة قد
يتصف بهما قوله معنى اي مصدقا او تحقيق ذلك ان علم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة في الذهن كاسم الجنس
المعرف بلام الجنس اذ لا فرق بينهما الا بالافراد والتركيب فقط قوله من حيث الموضوع له معين ومن حيث استعماله
في افرادها شايع غير معين قوله كاسم الجنس اي في الاستعمال قوله وضعت للاعيان اي لماهية افرادها الاعيان
وكذا قوله الموضوع للمعاني والمراد بالاعيان الجواهر وبالمعاني الاعراض قوله فانه علم للعقرب تقدير لفظ علم
بقرينة ظهوره في قوله علم للفجرة وتقدير قوله فانه للاشارة الى ان قوله علم للبن نابعا لام عرايط بل خبر
لمحذوف والجملة جواب عن السؤال عن سبب الحكم وللاشارة الى هذا صدره بالفاء التعليلية فان حمله
على هذا اولى من كونه بدلا او عطف بيان كما لا يخفى قوله اي لجنسها يعني ان اللام في العقرب للجنس وجزء
الموضوع له وقيل اشارة الى ان قوله للعقرب مفعول بمضاف قوله فانه علم للثعلب وقوله اي لجنسه كررهما
مع كونه معلوما مما سبق ليطابق المص على في العبارة ولئلا يتوهم ان وجه التشبيه غير كونه علم جنس قوله علم
للمبرة قدر لفظ العلم دون قوله فانه للمطابقة مع المصرع الآتي في العبارة والحوالة على ما تقدم من
التقدير والتفسير لقوله ومثله قوله وسبحان للتسبيح وقوله ويسار للميسرة كان ذكر المثالين عقيب
مثالي المص لان يلتفت النفس الى مثالي المص من المطابقة البديعية التي هو الجمع بين الضدين فان
البرة والمبرة كسبحان والتسبيح من المأمور به وفجار وفجرة كيسار وميسرة من المنهي عنه وذلك لان تكثير
المثال بلا فائدة ظاهرة يبعث النفس لالتفاتها الى المعاني الخفية وقيل في ذلك اشارة الى ان العلم
لكل من المأمور به والمنهي عنه قد يكون علما للمصدر المبني وقد يكون علما لغيره لا ان الاول مخصوص بالاول
والثاني بالثاني كما يوهم من كلام المص قوله بسكون الجيم اي لا بفتحها فانه بالفتح جمع فاجر قوله للميسرة وهي
الفجار قوله واخره في التسهيل هذا اشارة الى تحسين وضع المص في هذا الكتاب وتعريض لسوء وضعه
في التسهيل حيث عمل فيه بخلاف علمه فكان ذلك الوضع قد صدر عنه غفلة عما اعتقده قوله ما دل
على مسمى واشارة اليه اي على اشارة اليه وهذا بخلاف سائر الاسماء لدلالتها على المسمى فقط وهذا التعريف
اولى من تعريفه بما دل على الاشارة الى المسمى لانه بالجنس القريب والفصل وهذا بالفصل وحده والمراد
بالمسمى ما صار مسمى بوضع هذه الاسماء له اذا الحق اتحاد الموضوع له والمستعمل فيه فيها والمراد بدلالته
على المسمى دلالته عليه بعض استعمالاته او المراد بالمسمى اعم من المسمى ومن فرد المسمى فلا ينتقض عكس التعريف
بما اذا استعمل في الاشارة الى ما ليس له اسم خاص وقد علم مما ذكرنا ان الواو في قوله واشارة اليه للعطف
على المفعول لا على الفاعل ولا بمعنى مع قوله بذا المفرد مذكر تقديم الظرفين على الفعل للضرورة والحصر
الفعل المقيد لكل منهما بالاخر وتقديم الظرف الاول على الثاني لتقديم الآلة على غيرها بحسب الرتبة
فالظرفان متعلقان بالفعل الآتي لا ان الثاني متعلق بمقدر كما قيل قوله عاقل او غيره هذا مفهوم

من تنكير قوله المفرد مذكر قوله وتركته اى الوجوه الثلثة قوله على الانثى اقتصر بتقدير هذا المصرع اقتصر على الاشارة
الى الانثى بتى ابذى وذه آه ولفظ الاقتصار ههنا يفيد انحصار الاشارة بالالفاظ المذكورة فى الاشارة
الى الانثى واما عكس هذا الحصر فغير مفهوم من الكلام وتقديم الظرفين ههنا لمجرد الضرورة لعدم افادتهما
الحصر فى المقصودين قوله فاشر بها اليها دون غيرها الضمير الاول لالفاظ الانثى والثانى للانثى او
لالفاظها فعلى الاول يكون هذا الكلام اشارة الى ان كلام المص مفيد لهذا الحصر ووجه تفريعه عليه
واضح وعلى الثانى يكون اشارة الى حصر غير مستفاد من كلام المص والتفريع ح ليس على كلام المص بل على
تتميم الش لما ذكره من الفاظ الانثى اذ التتميم دليل على انه لا لفظ للانثى سوى ما ذكره فيدل على ان الاشارة
الى الانثى منحصرة فى الاشارة بهذه الالفاظ لكن الاول اقرب واظهر قوله تثنية ذا اى لا تثنية ما فيه
ذال سواه لما سيذكره وكذا قوله تثنية تا قوله بحذف الالف الاولى اى التى كانت فى الاصل ذان قوله حذرا
من الالتباس اى من التباس بعضها بعد التثنية بتثنية ذا وهو ما فيه ذال وبعضها بتثنية تا وهو
ما فيه تا ولا يجوز ابقاء اليا والهاء فيما فيه ذلك لان الهاء واليا بلا هاء مبدلة من الالف واليا
مع الهاء عارضة والتثنية كالجمع يرد الاشياء الى اصولها وههنا نظر اما اولا فلجواز ان لا يكون
الهاء واليا مبدلين عن الالف وعدم كون اليا مع الهاء عارضة واما ثانيا فلعدم مضرة بعض تلك
الالتباسات وهو الالتباس بتثنية تا لعدم تغير المعنى واما ثالثا فلعدم لزوم الرد الى الاصل فى المعربات
ككساء وكساءان فكيف فى المبنيات المغايرة مع المعربات فى كثير من الاحكام قوله وفى سواه تقديم الظرف
والمفعول ههنا مفيد للحصرين قوله النحاة اشارة الى ان المسئلة اتفاقية قوله سواء كان اه هذا اذا كان
مطلقا حالا للجمع ويحتمل ان يكون حالا عن اولى اى سواء كان مقصورا او ممدودا وهذا انسب بقوله والمد
اولى ولا يبعد ان يكون حالا عن كليهما اى عن كل واحد قوله لتعظيم او تحقير البعد قد يحصل بكثرة ارتفاع
الشئ عن الشئ وقد يحصل بكثرة انحطاطه عنه والاول موجب للتعظيم والثانى مورث للتحقير قوله على
اسم الاشارة لما كان هذا المصرع محتملا لتركيبين الاول ما افاد ان اللام ممتنع ان قدمت ها التنبيه على
اسم الاشارة الثانى ما افاد ان الهاء ممتنع ان قدمت اللام على كاف الخطاب اشار بهذا التقدير الى ان
الاولى الحمل على الاول اما لفظا فلخلوه عن كثرة الحذف وعن كون الجزاء مع انه جملة اسمية بلا فاء واما معنى
فان اللام معهود بالذكر بخلاف الهاء فالاولى جعله مبتدا دون الهاء قوله فهى ممتنعة لم يجعل ممتنعة
خبرا عن اللام اذ كون الجزاء ملفوظا اولى من كونه مقدرا قوله ولا اهل هذا اللذاه اوله رايت بنى غبراء لا
ينكروننى قاله طرفة بن العبد ورايت اى وجدت والغبراء الارض لانها ذات غبار والمراد ببنى غبراء
اللصوص وقيل الفقراء وقيل الاضياف وقيل مطلق اهل الارض ولا ينكروننى اى لا يجهلوننى او يعرفوننى
واهل الطراف الاغنياء والطراف بالكسر الخيمة والبيت من الادم اى مما على وجه الارض من الخشب والحشيش

والمراد

فى الموصولات

والمراد بمعرفتهم انه يترحم عليهم قوله اذا ما مد تعيد للجمع واما اذا قصر فدخول اللام عليه قليل قوله اى قريبة اى
المكان القريب قوله ولا تقل ههنا لك فيه اشارة الى ان الهاء فى هنالك جزء للكلمة لا للتنبيه قوله
هنالك تبلوا اى المراد به الاشارة الى يوم القيامة قوله واما موصول الاسماء لا يخفى ان قوله موصول الاسما
من كلام المص وقد جعله الش جزءا لكلام نفسه هذا وان كان من دابه الش فى مواضع عديدة من هذا الكتاب
لكن لا يخفى عليك انه غير مستحسن ثم ان هذا المصرع يمكن ان يركب بتركيبات حسنة احسنها ما خطر ببالى من
ان التقدير موصول الاسماء المذكر منه الذى الانثى منه التى ليكون قوله موصول مبتدأ اولا ثانيا والذى خبره
والجملة خبر لقوله موصول الاسماء وكذا قوله الانثى التى وبعد هذا فى الحسن ما ركب به الش بجعل المقدر
خبر الظرفا للمبتدا المؤخر وساير تراكيبه ينبغى ان يطرح خلف قاف قوله بالعد اى بالتعداد لا بالحد وبيان
عدة من المعارف قوله لا تثبت هذه الصيغة بحسب العقل يحتمل ست عشرة صيغة والصحيح منها ستا ربع
بضم الاول وهى الغايبة المجهولة نفيا او نهيا والمخاطب المعلوم كذلك من اثبت واثنتان منها بفتح اوله
وهما الغايبة المعلومة نفيا او نهيا من ثبت قوله بضم اوله اخرج بذلك الاخيرتين لابهامهما ان لزوم الحذف
عقلى ولا يمكن غيره لا عرفى فان احد الساكنين المجتمعين اذا كان الفا فيلزم عند العقل حذف احدهما
لامتناع التكلم بهما معا مع ان اللزوم ههنا عرفى لامكان فتح اليا ووجه الابهام ان الفعل اللازم يوهم ان
معناه ثابتا ومنفى لنفسه لا لامر خارج وقد مر تحقيق ذلك فى اوايل هذه الحاشية ولك ان تحمل الضم
فى قوله بضم اوله على معناه اللغوى اى الوصل والباء فيه بمعنى مع واضافته الى قوله اوله من قبيل قوله تعـ
بل مكر الليل والنهار والضمير المضاف اليه لليا والمعنى لا تثبت اليا مع وصله بهذا الموصول فى اوله
اى فى اول امره الذى كان فى حال الافراد وفائدته الاشارة الى ان الحذف عام فى جميع اللغات غير مختص بلغة
من حذفها حال الافراد فافهم قوله وهو الذال والتاء اى لا الذال والتاء او الياء الاولى عند من شددها
فانه يحذف المشددة قوله فلا ملام عليك فيه اشارة الى ان قوله ان تشدد معلوم لا مجهول بخلاف قوله
شددا قوله ابنى كليب ما بعده قتلا الملوك وفككا الاغلالا واخوهما السفاح ظمأ خيله حتى وردن
جبى الكلاب نهالا قاله الفرزدق وقيل الاخطل والهمزة للنداء وبنو كليب قبيلة واصل السفاح من
كثر سفكه للدماء وهو لقب ابى العباس اول خلفاء بنى عباس لكثرة سفكه دماء بنى امية لعنهم الله تعا
وظما بتشديد الميم اى كثر عطشه والجبى بفتح الجيم والباء الموحدة ولحرة الفطحول الحوض وبكسرها ما الجمع
فى البئر من الماء وهو المراد والكلاب بضم الكاف اسم ماء ونهالا بكسر النون جمع نهل جمع ناهل وهو العطشان
والريان وهو من الاضداد والمراد ههنا هو المعنى الاول والباقى واضح قوله هما اللتا لو ولدت تميم اخره
لقيل فخر لهم صميم قاله الاخطل اى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما قبيلة تميم لقيل تلك الولادة صميم اى خالص
لهم وقد يبدل الصميم بعميم اى عام والباقى واضح قوله وتلى الاولى آه ما قبله فتلك خطوب قد تملت شبابنا

قديما وتبلينا المنون وما تبلى قال الراوندى دب الهذلى والخطوب كضروب جمع خطب هو الامر العظيم وثملت
اى سمعت فى تبلينا معلوم من الابلاء وهو الافناء وكذا ما تبلى وتبلى والمنون فاعل تبلينا وهو الموت
مفعول ما تبلى محذوف عايد الى المنون وفاعل قوله وتبلى ايضا عايد الى المنون وقوله يستلئمون اى
يلبسون اللامة وهى الدرع وقوله على الاولى اى حال كونهم راكبين على خيول اناث نزى اسن تلك الخيول
يوم الروع والخوف كالحدء وهو بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين طائر معروف والقبل بضم القاف وسكون
الباء الذى فى اعينه قبل يفتحن اى حال كان صاحبها ينظر الى عظم حاجبه والحول بالكسر والفتح حالة
فى العينين كان صاحبهما ينظر الى عرض انفه والباقى ظ ووجه الشبه ان الفرس اذا خاف صارت عيناه كمن
له قبل او حول قوله تسامح اى بالنسبة الى على فقط ولهذا قدم هذا الكلام على قوله الذين قوله على سنن
الجموع المتمكنة اى مع مفرداتها فان سننها ما مر فى شرح قوله عالمون قوله نحن اللذون اه بعض من هذا البيت
هكذا نحن قتلنا الملك الجحاجحا دهر اقبحنا برانواحا ما كذب اليوم ولا مزاحا نحن اللذون صبحوا
الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قيل قائله ليلى الاخيلية فى قتل دهر الجعفى والجحاجح كغربال الحا
المهملة بين الجيمين السيد ودهر علم للملك مبدل منه او عطف بيان وهيجنا بصيغة المتكلم او حركنا والنوح
جمع نوح وهو ذكر نعوت الميت للبكاء عليه وما كذب اى هذا البنا والمزاح بالزاء المعجمة الظرافة والا
الافتخار والتكبر ونخيل تصغير نخل ويوم النخيل اسم لعدة مواضع والمراد ههنا موضع بالشام والغارة
اسم من الاغارة على العدو والملحاح مكسر الميم من الح اى اصر والمراد به الشديد قوله فما اباؤنا اه قاله رجل من بنى
سليم اى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وحصلوا لجودهم لنا كالمهد باكثر امتنانا من هذا الممدوح والشاهد
واضح قوله ومن تساوى ما ذكر وجه تقديم الخبر لمن واضح والمراد بالمساواة اما الاتحاد فى نفس الذات وطرفا
اما لفظ من ولفظ من مثلا باعتبار استعمالها فى معنا ما ذكر او معنا من ومعنا ما ذكر كل لنظيره او المجموع للمجموع
واما الاتحاد فى العبرة الذى هو الموضوع له وطرفاها الفاظ من والفاظ ما ذكر كل لنظيره او المجموع للمجموع اما
الانطباق وطرفاها الفاظ من ومعنا ما ذكر او بالعكس وعلى التقديرين اما كل لنظيره او المجموع للمجموع
فالاحتمالات ستة وعبارة المص محتملة لما سوى الاول لا اذا قدر وما ذكر بقولنا وقت قصد ما ذكر منه او نحو
ذلك والمراد بما ذكر الافراد والتثنية والجمع من المذكر والمؤنث على الاول والمفرد والمثنى والمجموع منهما
على الثانى اذ ليس المفهوم من المتن الا ذلك فلا يرد عليه لزوم التساوى فى العاقلية وغيرها وقس عليه حال ما
وال فى قوله تساوى ضمير يعود الى الثلثة فاعل او مفعول له اما محذوف او قوله ما ذكر وليس الفاعل ما ذكر
والمفعول ضمير العهد وفاعائد الى الثلثة اذ الذوق السليم يحكم بخلافه قوله اى يطلق على ما يطلق اه المشترك
فى الفعلين معا اما عايد الى من او الاول فقط عايد اليه والثانى الى ما ذكر وعلى التقديرين فتعلق الباء اما الاول
او الثانى لكن الاولى ان يكون المتعلق هو الاول وهذا من تفسير الشئ باللازم ولا يخفى امكان حمله على كل

الاحتمالات

الاحتمالات الاربعة قوله اسرب القطا اه ما قبله شكوت الى سرب القطا اذ مررن بى فقلت ومثلى بالبكاء جدير
وما بعده فكل قطاة لم يعر جناحها بعش بذل والجناح كسير والسرب الجماعة من القطا والقطا القمرى
ومثله السرب بضم السين والهمزة فى اسرب للنداء وقوله بعش بذل اه دعاء عليهم لعدم اعادتهم الجناح اياه
والباقى واضح قوله وهم هذا بفتح الهاء اى غلط لا يكونها فانه وهم قوله فانكحوا ما طاب قيل ان عدد ما طاب
لكم فلا يكون للعاقل قوله وفهم من كلامه اى حيث اى رجح الموصولات الاسمية قوله فى نحو قولهم اه لقائل ان يقول
لعل الضمير عايد الى موصوف محذوف قوله وبئر ذو حفرت اه ما قبله فان الماء ماء ابى وجدى قاله سنان
بن فحل الطائى وطويت البئر اى بنيتها بالحجارة والباقى واضح قوله فحسبى من ذى اه ما قبله هكذا نهبت
الشيطان الخطب بنيته فادخلها من شقوتى فى حبالها فانقذنى منها حمادى وجنتى جزى الله خيرا جنه
وحماريا ولست بهاج فى القرى اهل منزل على زادهم ابكى وابكى البواكيا ولما اكرام معسرين عذرتهم
واما اللئام فادخرت حياتها وعرضوا بعض ما ادخرت ذخيرة ويطون الطويه كعلى وراشيا واما كرام اه قاله
منظور الفقعسى فى هجو امرأته وقد كان حلق شعر راسها فرفعته الى الوالى فاخذه الوالى وضربه وحبسه لهذا
العمل فنفع جنته وحماره الى الوالى فانجاه وسرحه وقوله ودائى المراد به الجلد الذى كان ظرفا للدبس ونحو
ونحوهما ويسمى بالفارسية خيك وشرح مراده يؤدى الى التطويل قوله والكرائم ذات اه اول هذا الكلام
هكذا الفضل ذو انعمكم الله به ولفظ به فى الفقرة الثانية بفتح الباء وسكون الهاء للوقف واصله
بها حذف الالف ونقل حركة الهاء الى الباء قوله ذوات ينهضن اه اوله جمعتها من اينق موارق اى جمعت
هولاء النوق وهى اينق جمع ناقة واصل اينق انوق ثم جعل اونق ثم اينق والموارق جمع مارقة من مرق
السهم اذا جاوز القوس وبعد عنها بسرعة والمراد بها ههنا سريعة السير والسائق من يجعل الناقة سايرة
بالسوق والباقى واضح قوله ثمة قد تثنى ذو اه اعلم ان ذو مطلقا موصولا او بمعنى الصاحب اصله ذوو بالواوين
المفتوحة والساكنة قلبت الاولى الفا وحذفت وضمت الذال لاجل الواو الثانية وفروعه مشتقة عن
اصولها بالواوين الا انه فيما سوى المفرد والتثنية المؤنثين قلبت الاولى الفا وحذفت كما فى ذو منا وفى
المفرد المؤنث قلبت الثانية اولا الفا وحذفت الاولى لئلا يلتبس بجمعه واما تثنيته فيجوز ان يتبع المفرد
فى حذف الواو الاولى بعد قلب الثانية الفا ويجوز ان تبقى بحالها وتقلب الثانية الفا قال الله تعالى ذواتى
اكل خمط قوله بان تكون اه تفسير للمنفى واشارة الى شموله للمذهبين فى ذا الخالية عن المعنى الواقعة بعد من
او ما اذ قد قال بعضهم انها زائدة بعدهما وقال الاخرون انها مضمومة بهما ثم وضع المجموع للاستفهام
بوضع على حدة بعد تجريدهما عن معنى ووجه الشمول ان الملغى ما كان خاليا عن المعنى سواء كان جزءا لما له
معنى ام لا قوله ولم تكن للاشارة هذا عطف على قوله لم تلغ قوله الا تسئلان المرء اه اخره انحب فيقضى
ام ضلال وباطل اللام فى المرء للعهد وماذا يحاول اى اى شئ الذى يطلب باجتهاده فى الدنيا والنحب

بقيغ

بفتح النون وسكون الحاء المهملة الشدة اى طلب للدنيا منه ورجب الوفاء برام ضلال و باطل وفى بعض النسخ
الظلال بالظاء المعجمة المكسورة جمع الظل وهو كناية عن المعدوم والباطل قوله ماذا التوانى رايت فى حاشية
كتاب غير معتبر ان هذا جزء من بيت هو هكذا ماذا التوانى الذى احببت فى بدنى امن هموم وفراق ام من المرض
والتوانى الوهن قوله وهذا تحملين طليق ما قبله عدس ما لعباد عليك امارة امنت فاله يزيد بن مفرغ
الحميرى وهو من قصيدة هجا بها عباد بن زياد بن ابى سفيان لعنهم الله وملأ البلاد من هجوه وكتبه على
الحيطان والجدران فلما ظفر عليه عباد الزمه محو ما كتبه على الجدران باظفاره ففسدت بذلك انامله
ثم قيده فى السجن وطال سجنه فذكر جماعة احواله عند معاوية فوجه بريدا يقال له جحجام فاخرجه من السجن و
قدمت له فرس او بغلة من خيل البريد فنفرت وقال عدس اه وعدس اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى
البغل والفرس به كما هو المراد منه ههنا فالتقدير يا عدس وامارة اى تسلط وباقى الكلام فيه ظاهر
قوله وقال الشيخ سراج الدين اه اقول لقوله وهذا تحملين طليق احتمالان آخران الاول ان يكون هذا مفعولا
لقوله تحملين وطليق خبرا عن محذوف يدل عليه المفعول الثانى ان يكون هذا مبتدأ وكل من تحملين بحذف
الرابط وطليق خبره وهذا على هذين اسم اشارة ايضا ولم يتعرض للجواب بهذين الاحتمالين لان المسند فى
كل كلام ينبغى ان يكون دالا على ما هو المقصود منه والمقصود من هذا القول تبشير البغلة باستخلاص صاحبها
عن يد عباد وهذا مدلول الطليق لا التحملين اذ الحمل لا ينافى عدم الاستخلاص قوله فوالله ما نلتم اه لفظ نلتم
وينل اما من النيل بمعنى الوصول والمراد به وصول العطاء او من النوال بمعنى العطاء ولفظ نلتم معلوم على الاول
ومجهول على الثانى والمراد ان اعطاءكم لغيركم ليس معادلا ولا قريبا بالمعادل لاعطاء غيركم اياكم بل العطاء
كثير واعطاؤهم يسير او المراد ان كلا من الاعطائين ليس معتدلا اى متوسطا ولا قريبا به بل اعطاؤكم فى طرف
الافراط واعطاؤهم فى طرف التفريط والباعث على تقدير الموصول التنصيص على ثبوت الاعطائين
بانفسهما ونفى اعتدالهما كما هو المراد ولو لم يقدر لتوهم تعلق النفى بالقيد والمقيد معا وهو خلاف
المقصود قوله هو حسن الضمير عائد الى التخريج او القول المستفاد مما ذكره والمراد انه اصح الجواب عن الكوفيين
بالجواب الاول فجواب الشيخ حسن والا فجوابه متعين يعنى لا جواب عنهم بغير جوابه او المراد انه ان صح الجواب عنهم
بغير ما اجاب به الشيخ فجوابه حسن والا فهو متعين وقيل المراد ان قول الكوفيين بعدم الاشتراط ان صح
فحمل البيت على ما ذكره الشيخ حسن والا فمتعين وعلى هذا يكون هذا الكلام تعريضا بالجواب الاول قوله
اى كل الموصولات اى لا كل المساويات قوله نسمى العائد فيه اشارة لطيفة الى اعتبار كونه غائبا اذ لم
يعهد العائد فى غير الغائب ولكن قد يجئ غير غائب اذا كان الموصول يجب المعنى كذلك لنكتة كما قال مولانا
امير المؤمنين عليه السلام انا الذى سمتنى امى حيدره والنكتة فيه مطابقة لقول مرحب حيث قال
انا الذى سمتنى امى مرحبه قوله لا يؤتى بالموصول اى بلفظه قوله مطابق له لم يذكره بكلمة التفسير لئلا



يتوهم ان اللياقة المعتبرة انما هى تلك المطابقة دون كونه غائبا قوله من معنى التعجب اى تاكيده منه من حيث
انه جملة فلا يشكل بنحو قولنا زيد الذى يقال فيه احسن به او نعم الرجل والمراد من خلوها من معنى التعجب الخلو عن افادته
بالتبع فلا يرد عليه ان جملة الخبرية يغنيه عن هذا قوله غالبا فيه لكونها معهودة وذلك لانها قد لا تكون
معهودة كما فى قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا كانا ناتبين المراد بالتام ما كان مستقرا اذا فاعل
وذا ضمير عائد الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يقم مقام عامله فلم يفهم منه المعمول بلا عامل ناقص ولو لم يكن له فاعل
كان ناقصا ايضا ولو متصلا الى الموصول نحو زيد الذى به او عنده ولو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصا ايضا
متصلا الى الموصول نحو جاء الذى عندك مال او بك داء وعلى الاول فاصل الصلة نفس المتعلق فافهم قوله
وصفة صريحة لم يقل والصفة الصريحة بلام التعريف لئلا يتوهم ان كل صفة صريحة كذلك فان اسم التفضيل مثلا
لا يصلح ان يقع صلة ال قوله كالابطح فان اصله شئ ذو رمل ثم خصص بمكان ذو رمل والمراد به مكة وتوابعها
قوله توصل بمعرب اه اشارة الى ان قوله بمعرب متعلق بمقدر خبر للكون والضمير المجرور لال لا ان الباء فيه
زائدة ويكون هو نفسه خبرا له والضمير المجرور للصلة للزوم وجود الباء الزائدة فى الاثبات وتوهم ان
مطلق الصلة قد ان يكون مضارعا قوله ما انت بالحكم الترضى اه ما قبله يا ارغم الله انفا انت حامله
يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل وما بعده ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل قاله الفرزدق مخاطبا
لرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان فلفظ يا بحذف المنادى قال فى الشواهد اى يا
قوم اقول بل المنادى المحذوف الرجل المذكور والارغام بالراء المهملة والغين المعجمة الصاق الشئ بالرغام
وهو التراب وارغام الانف كناية عن الاذلال وانفا انت حامله اى انفك والخنا بالخاء المعجمة كعصا الفحش
والخطل بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة المنطق الفاسد المضطرب والحكم بفتحتين من يحكم بين الخصمين
لدفع التنازع بينهما والاصيل النجيب والراى الفكر والجدل الشديد العداوة قيل ترضى مجهول من
افعل لسلامته عن الحذف فى الايصال اقول هذا غلط والصواب انه من فعل لان الحكومة رضى عنها الا ما
وقع عليه الارضا فافهم قوله وروداه او ورد عليه الناظرون البيت غير وارد لعدم لزوم تانيث ما اسند
الى المؤنث اللفظى وجزموا بانه لا مفر للراد عن هذا الايراد قول ان مراد الراد ان المرضى لكونه مذكرا
لم يصلح لان يصير بدلا له لترضى المؤنث اذ لعل الشاعر اراد الفعل مؤنثا الا انه ذكرا العلة موجبة
لذلك ولو عند البلغاء فكيف يمكن قطعا ايراد بدله مذكرا وهذا القدر كاف فى مقام المنع فافهم
لا يبقى لم لا يجوز ان يكون قوله من جهة مفضلا عليه للاشد ويكون محصل الرد ان مفسدة التبدل
بالمرضى ليس عدم التانيث فقط حتى نقول ان هذا ليس بمفسدة بل يلزم على تقديره محذور اشد من
ذلك وهو تخفيف الياء المشددة لانا نقول هذا مع بعده عن تلك العبارة غاية البعد مما لا يضر
له اذ تخفيف الياء فى البيت مما لا يحذور فيه لانه حذف حرف فى زيادة لاستقامة الوزن مما هو شايع

فى الابيات من غير مجد ورد قوله من القوم اه اخره لهم وانت دقاب بنى معد اى انا من القوم ومعد كاشد علم الجد
اجداد النبى وهو معد بن عدنان واما القول بان ال هذا اصله الذين حذف عجزه او بان ال رسول بالمعنى
الوصول لكن المراد منه هذا الفرد المعهود وكونه متعلق منهم ناشاعر فاعله نفيه تعسف قوله وانت
اى خضعت فى لك قوله واعرب الى اخر البيت يمكن استخراج احكام الاقسام الاربعة من هذا البيت
موصين الاول ان يكون جملة قوله وصلى صلها حال الاخر فاعل المنفى لا المنفى والمعنى انها معربة وقت كونها
غير مضافة فى حال حذف صدر صلتها بان كانت مفردة فى حال الحذف او فى حال الذكر او مضافة فى حال الذكر
واما وقت كونها مضافة فى حال الحذف فمبنية الثانى ان تكون الجملة عطفا على الجملة المنفية بتقدير فعل
على طريقة مجاز الحذف العطف على نحو المعية والتقدير ما لم يك نصا وحذف صدر صلتها والاستخراج
على طبق الاول وانما حمله الشارح على القسم الاول لقلة مؤنته وهذا البيت من مطارح انظار المبتدئين
قوله والحال ان صدر الخ اعلم ان اى مستلزمة لان تكون صلتها جملة اسمية متصلة بالعايد المسمى بصدر
الصلة اى ما كان صدر صلة لفظا ورتبة فلا يكون الا مبتداء والى هذا اشار بتقدير قوله مبتداء
فلا يجوز جاء ايهم اباه زيد ضارب قوله من حيث افتقارها الى محذوف اى الى نصوص لفظ صدر الصلة فان
معنى اللفظ المحذوف لا بخصوص الابعد نصوص لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور فافتقاره عند ذكر صدر
الصلة انما هو الى نصوص معنى الصلة فقط وعند حذفه الى نصوص معناها مع نصوص لفظ صدر الصلة فلا يرد
عليه ان اى محتاجة الى صدر صلتها مطلقا فلا وجه لتخصيص الافتقار بما اذا كان محذوفا ولا ان احتياج
الموصول الى صدر الصلة جزء احتياجها الى الصلة فلا وجه لعده افتقارا على حدة قوله فيلزم عليها بنا وها
فيها اى فيلزم بناء على هذه العلة بناء اى فى الحالة الثانية وقيل بل هذا اللزوم فى هذه الحالة بالطريق
الاولى لاحتياجها الى لفظ المضاف اليه لضعف معنى رضيه للافتقار الى الصلة وهى الاضافة فان الاضافة
عند كون المضاف اليه ملفوظا اقوى منها عند كونه محذوفا ولا يبعد ان يقال ان افتقارا اى فى هذه الحالة
اولا الى لفظ المضاف اليه افتقارا عرضيا وثانيا الى لفظ صدر الصلة ومعنى الصلة افتقارا ذاتيا
والافتقار المشبه للحرف الافتقار الاولى الذاتى فسقط اعتراض الشارح وما ذكره القيل فى تقويته من
الوجهين قوله على ان بعضهم اه لما زعم المعلل ان تعليله مثبت للمدعى وزعم انه ينبغى ان يكون مساويا
له فاعترض الشارح على زعم الاول بقوله وهذه العلة موجودة وعلى زعم الثانى بقوله على انه اه قوله الذى
هو العايد يعنى ان افتقارها غير ابى لاى فى حذف صدر الصلة انما هو حذفه من حيث كونه عايدا مطلقا
لا من حيث كونه عايدا صدر صلة بخصوصه اذ العايد فى الموصولات لا يجب ان يكون صدر صلة قوله ولكن
بشرط دفع لما قد يتوهم من ان ما فى المصرع الاول شرطان متعاطفان جزاؤهما قوله فالحذف نزر قوله
اى يوجد طويلا يعنى ان باب الاستفعال فى هذه المادة لوجود الشئ على الصفة لا للتحول الموهم للزوم

وجود الصلة اولا غير طويلة ثم صيرورتها طويلة قوله نحو وهو الذى فى السماء اه الظرف متعلق باله لكونه
بمعنى المعبود بالحق والاستطالة باعتبار اشتمال الصلة على المتعاطفين ولعل تكرار لفظ اله لئلا يتوهم
ان الوهية فى مجموع السماء والارض باعتبار الوهية فى واحد منهما قوله من يعن بالحمد اه اخره ولا يحد
عن سبيل الحكم والكرم من يعن فعل شرط مجهول وهذا الماقال لوامران فاعل العناية ليس الا الله تعالى لانها
ايجاد القصد فى النفس لا مطلق القصد كالنية والعزم ولفظ القصد وايجاد القصد فيها انما هو من
فعل الله تعالى والسفه الفاحش ولا يحد كلا يبيع من حاد اى مال والمعنى ان من قصد ان يحمده الناس ويمدحه
يجب عليه ان لا ينطق بكلام فاحش اى يتجاوز عن الحق وان لا يميل فى اخلاقه واقعا الدهر عن طريق الحلم والكرم
قوله من تجويز ان يختزل تقدير المضاف اشارة الى ان الاختزال لما كان قائما بالعايد لا بالنحاة فلا يصلح
امتناع النحاة عنه اذ امتناع الشئ انما هو عما يقوم بذلك الشئ لا عما يقوم بغيره قوله اى يقتطع العايد
اى يحذف فسر الاختزال بالاقتطاع لبيان معناه ثم فسر الاقتطاع بالحذف اشارة الى ان المراد منه ههنا
افتراق العايد عن لباس اللفظ والوجود لا عن الاتصال بالصلة مط قوله لانه لا يعلم اه فان قلت لا حاجة
الى هذا العلم فان الموصول محتاج الى الصلة كاملة وهى حاصلة قلت لعل المحذوف مقصود لنكتة مهمة
فعدم العلم به موجب لفواتها قوله وكان ذلك النصب اشارة الى ان عدم تعلق الظرف بقوله متصل
لبعده عنه مع وجود الاقرب للزوم سقوط حرف الشرط عن الصدارة ولعدم شموله لنحو الذى اعطيتكه
وانا معطيكه وبيد لان المتبادر من الاتصال ما هو بلا واسطة قوله تاما كان او ناقصا رد لبعض الشارحين
حيث خصصه بالتام غافلا عن ان مذهب المص هو العموم قوله وخير الخير ما كان عاجله اقول ليس عاجله ثانيا
الثانية كما توهم بل مضاف الى ضمير الخير واصله الخير العاجل ثم جعل عاجل الخير ثم عاجله لكان المرجع والعاجل
هو المار بسرعة ولهذا توصف به الدنيا والمعنى ان خير الخير خير كان عاجل الخير اياه بمعنى ان الخير العاجل هو
خير الخير قوله بخلاف القوم حيث خصصوه بالتام قوله ما الله موليك فضل نعماه فاحمدنه بما الذى غيره
نفع ولا ضر موليك بضم الميم وكسر اللام اى المعطى واصله موليكه والباقى ظ قوله باضافته اليه احتراز عن نحو
جاء الذى انت زيد فان جر هذا الضمير وان كان بسبب الوصف لسبب صيرورة ما بعده معمولا للوصف
الا انه خارج عن هذا الحكم قوله يجوز حذف الضمير غير لفظ العايد الى الضمير لان المحذوف ههنا هو الضمير
مع الحرف بخلاف ما سبق قوله اى بمثل الحرف يعنى ان قوله بما متعلق بمضاف والموصول عبارة عن الحرف لا
المضاف اذ لا يمكن ان يجر الموصول والعايد بحرف واحد وقسم من المجرور بالاسم قد سبق وما سواه من نحو
جاء غلام الذى غلامه قائم ممتنع الحذف قوله لفظا ومعنى ومتعلقا لا بد فى هذا المقام من بيان امور
الاول ان المراد بالمماثلة اللفظية اتحاد اللفظين فى الحروف والحركات والسكنات وبالمعنوية اتحاد
المعنيين فى نوع من انواع فوايد معنى اللفظين وبالمتعلقية اتحاد المتعلقين فى المعروضية لذلك

النوع من الفوائد الثاني ان الباء في قوله فوجب بر للالصاق لا للتعدية المغيرة لمعنى الفعل كما هو المتبادر واذا
عرفت هذين الامرين فلا يخفى عليك اندفاع ما يرد على الشارح من ان المثال الاول والثاني غير صالح
لخصوص ما مثلا له لاشتمال الاول على المغايرات الثلثة والثاني على المغايرتين الاخريين قوله او متعلقا
اه اقتصر الشارح في امثلة الفاقد للمماثلة على اقسام ثلثة عدم مماثلتها اقل من اربعة باقية اشارة الى
ان حكم تلك الثلاثة ثابتة للاربعة الباقية بالطريق الاولى قوله بجملتها الجملة بمعنى المجموع من حيث
المجموع والباء فيها للآلة والمعنوان الحرف تعريف بواسطة ملاحظة الواضع مجموعها من حيث هو مجموع
ووضعها للتعريف الحاصل ان الحكم ثابت لمجموع ال من حيث هو مجموع لا من حيث بعض اجزائه وهذا بخلاف
ما اذا قيل في الجملة فانه يدل على ثبوت الحكم لبعض الاجزاء وانما قال بهذا القيد لئلا يتوهم ان مقابل قول
او اللام فقط كون كل من الالف واللام حرف تعريف قوله هل هي آه اشارة الى ان او في قوله او اللام للشك لا
للتقسيم قوله فقط قبل الفاء في فقط للتزيين اقول الظاهر انها جزائية لان ما بعدها لا يصلح ان يقع شرطا
والتقدير ههنا اذا لاحظت اللام حرف تعريف فانته ولا تلاحظ معها الهمزة او فهو حسب فهو قيد للام
ولا يبعد ان يكون قيدا للاطراف للشك يعني ان لهذا الشك طرفين لا اكثر قوله يشعر بترجيحه لم يقل يصرح
لاحتمال الجزم المذكور لترجيحه لقول الاخر لسيبويه قوله ولسيبويه قول آخر قيل هذا القول مستلزم لكون
همزة ال زائدة وغير زائدة وليس هذا الا اجتماع النقيضين اقول معنى الزيادة ان المزيد عليه كون لم يكن الزائد
معه هذا الكون وذلك الكون اما في زمان تصور اللفظ قبل الوضع او عند الوضع فالاول كزيادة الف
ضارب والثاني كزيادة تاء ضاربة فزيادة ال على هذا القول باعتبار الكون الثاني فافهم فانه دقيق قوله فقط
هذا يروى بالرفع ووجهه ان المشتغل عنه العامل الواقع قبل فعل الطلب اذا اريد منه بيان الحكم وعموم المطلق
منه فرفعه راجح بل واجب في المعنى مثلا ان نمطا يراد تعريفه معمول فيه النمط فقط ما قيل من ان الاولى ان يكون
نمطا منصوبا بمقدر يفسره ما يناسبه هو قوله قل والتقدير اذكر نمطا وذلك لوقوعه قبل فعل الطلب قوله
اي ان اردت تعريفه لما ورد على ظاهر هذا المصرع ان مثال معناه ان نمطا قلت فيه النمط قل فيه النمط وهذا
مما لا محصل له واجاب عن هذا بعضهم بان عرفت بمعنى اردت تعريفه فاشار الشارح الى دفع الايراد وضعف الجواب
بان قوله عرفت بمعنى قوله اردت تعريفه من غير حاجة الى تقدير حرف الشرط مع كونه خلاف الاصل واستلزام
القول بحذف الفاء في قوله قل اقول يحتمل ان يكون مراد ذلك المجيب تقدير حرف الشرط ان وصف قوله نمط
علة الحكم كالشرط الواقع علة الجزاء لان حرف الشرط مقدر في الكلام فيؤول جوابه الى ما ذكره الشارح ومن العجائب ما قيل
في هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من ان قوله عرفت بكسر الراء فعل امر وتاؤه جزء لقوله قل على ان يكون
مضارعا مجزوما جوابا للامر ثم اقول بناء هذه الاجوبة على ان يكون المراد من هذا المصرع ما هو الظاهر منه من ان
الاسم المراد تعريفه مطلقا او باللام يعرف باللام ولا يخفى عليك ان هذا من اظهار الفاضحات او توضيح الواضحات

والعنوان

والعنوان المراد من هذا المصرع الاشارة الى ان الاسم المراد تعريفه باللام قد يعرف بها بغلبة اللام بمجرد ما بعدها
وادغامها فيه وح لا حاجة في دفع الايراد الى تلك التكلفات وليعلم ان لام التعريف تدغم في اربعة عشر حرفا
وهي اللام والنون والتاء والثاء الفوقانيتان والدال الى العين وتظهر مع اربعة عشر حرفا اخر ولما كان هذان
اللامان متقابلين في الحكم فينبغي ان يسميا باسمين متقابلين فلهذا سميت الاولى شمسية والثانية قمرية
وانما اختص هذان اللفظان بين المتقابلات بالتسمية اما التشبيه لحروف الاول بالشمس حيث انها تخفي
اللام كما ان الشمس تخفي الكواكب والحروف الثواني بالقمر لضد ذلك فكان اللام المتصلة بالاول منسوبة الى
الشمس واللام المتصلة بالثاني منسوبة الى القمر واما لان اللام الداخلة على لفظ الشمس مدغمة واللام الداخلة
على لفظ القمر غير مدغمة واما لان اكثر حروف الشمس من الحروف الاول واكثر حروف القمر من الحروف الثواني قوله
وهو ثوب وقيل ضرب من البسط اي الفروش كالحصر والغوالي وقيل جماعة من الناس اسم جمع لا واحد له قوله واعلم
ان ال اه اقول اقسام ال يرتقي الى اثني عشر قسما ثمانية منها للتعريف وهي ما كان لحقيقة الجنس والمجاز ولا
ستغراق الافرادي ولاستغراق الصفات وللعهد الذهني والخارجي والحضوري والذكري وثلثة منها زائدة
وهي الزائدة اللازمة والزائدة الغير اللازمة اللمحية والزائدة الغير اللازمة الغير اللمحية وواحدة منها
للموصولية وقد يقسم الخارجي الى ما يفيد كون ما بعدها معهودا بين المتكلم والمخاطب فقط او بينهما وبين غيرهما
ويسمى الاول ذهنيا والثاني خارجيا وعلى هذا يصير اقسامها ثلثة عشر هذا لكن اجناسها بحسب الوضع
ثلثة كما قيل الاول ما وضع للمعلوم المعهود في الخارج ويدخل تحته ما للعهد سوى العهد الذهني بالمعنى الاول
الثاني ما وضع للحقيقة ويدخل تحته لام الجنس والاستغراق والعهد الذهني بذلك المعنى الثالث ما وضع
للموصولية وهو شامل لافراده واما ال الزائدة فهي داخلة تحت احد الاقسام الثلثة قوله على سبيل
المجاز اي مجاز الحذف فان قولنا انت الرجل بمعنى انت كل صفات الرجل واستغراق الصفات كناية عن كمال
الفرد في الجنس قوله الى الماهية اي اليها اما حقيقة كقولنا الرجل خير من المراة او مجازا كقولنا انت الرجل
بمعنى انت حقيقة الرجل وهذا في الكناية كما سبق قوله من حيث هي اي من حيث هي هي اعلم ان للماهية
في قوة العقل احتمالين الاول ما هو كان لها نفسها فقط الثاني ما هو كان لها ولما يكتنفها فاذا لوحظت
من مكانة الاول اي اخذت منه الى الذهن استحقت ان يحكم عليها بانها نفسها فقط بان يقال هي هي واذا
لوحظت من مكانة الثاني استحقت ان يحكم عليها بانها نفسها مع ما يكتنفها بان يقال هي قائمة مثلا فقولهم
من حيث هي هي كناية عن ذات الماهية قوله بان كان آه تفسير للزائدة اللازمة ولهذا اخره عن قوله لازما لا للزائدة
مطلقا فلا ينتقض بقوله وطبت النفس وامثاله قوله قيل وهذا من الغريب اي بالغين اقول بل هو من الغريب
بالقاف لان الان موضوع لحد ما بين الزمانين ولا يمكن يكون غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من اواخر
الماضي واوائل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازا بواسطة ال الحضورية ثم اريد الاشعار بالمبالغة في الحضور

تلك الاجزاء لئلا يفوت العلاقة المجازية فاحتيج الى زيادة كلمة زائدة دالة على المبالغة فوجدوا احق الكلمات بذلك اللام الزائدة من حيث ان زيادتها على الكلمة لا تزيد ها على اصلها المناسبة فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا المخصوصية دون الزائدة لانه اثر يبقى عند الحذف دون هذا قوله جمع التي اشارة الى عدم اشتمال امثلة المص على التكرار وانما حمل هذا على الموصول دون ما سبق ليتصل الموصولان قوله ولقد نهيتك اه اوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا قوله جنيتك اصله جنيت لك فحذف الجار واوصل الفعل الى الكاف اكموا كافلس واحدة كماة كضربة وهو بمهوز اللام لانا ضر اسم بنت مشهور وعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكماة واصله على وزن فعاليل ثم حذف مدته تخفيفا للضرورة وبنات اوبر كماة صغيرة مزغبة على لون الارض وهو اردى الكماة والباقي ظ قوله وطبت النفس هذا جزء من بيت ذكره الش قاله رشيد بن شهاب اليشكري والخطاب لقيس بن مسعود وابيات متكلم بمعنى ابصرتك وكلمة ان زائدة وعرفت مخاطب والمراد بالوجوه الانفس او الاعيان اى لما عرفت اعياننا وساداتنا وصددت مخاطب اى اعرضت وطبت النفس اى طاب نفسك عن عمرو والذي قتلناه وكان عمرو حميم قيس فاللام في النفس زائدة لكونه تمييزا قوله اولاجل ملاحظة اه لما كان اللمح موضوعا للاشارة بالجفون والمراد به ههنا الاشارة العقلية فسره بالملاحظة والاجل النفع وتقديره للاشارة الى ان لام اللمح للنفع والمراد بالملاحظة ملاحظة السامع ذلك لما لوصف حاصلا في المعنى المنقول اليه حقيقة او تقاؤلا او نظيرا قوله كالفضل اى الملحوظ اما عين المنقول عنه او جزء منه او خارج عنه فلهذا امثل المص بثلثة امثلة قوله والنعمان بضم النون واصله اسم للدم ويقال للشقائق نعمان لانه كالدم في الحمرة ثم صار علما لابن منذر ودخول اللام فيه اما لملاحظة الحمرة في وجهه حقيقة او تفاؤلا او لكونه محلا للادمين لم يتعرض الش لبيانها قوله فذكرنا حكم اضافة الذكر الى اسم الاشارة والحذف الى الضمير لان الذكر منسوب الى اللام ومدخولها معا والحذف الى اللام فقط قوله بالنسبة الى التعريف اى لا بالنسبة الى اللمح والتنوين او غيرهما قوله مضافا ذكره بالتبع لمصحوب ال ولما كان المضاف ومصحوب ال اسم يصير وعلما خبره لا بالعكس لم يرد ان هذه المسئلة خارجة عما نحن فيه قوله للعبادلة هي جمع عبد الله قوله لا ايلة الايلة بفتح الهمزة وسكون الياء المثناة التحتانية اسم جبل بين مكة ومكة بقرب مدينة اسمها ينبع وعقبته بينبع مشهورة واما بكسر الهمزة فاسم قرية من ارض قوله والذى صار علما هذه المسئلة ذكرت مقابلة لمسئلة مصحوب ال الذى صار علما ولذا قيده بالعلم واراد بالغير في قوله ولا بغيره السبب المخفي سببيته للحذف فلا يرد عليه ان عدم نزع الاضافة بالنداء غير مختص بالعلم وان نزع الاضافة قد يحصل بغير النداء كما في حال الغلبة فلا وجه لنفي سببية الغير عموما قوله بغلبة الاضافة لفظ الغلبة اما بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول وعلى التقديرين اما مضاف الى الاضافة او منون وفاعل الغلبة العلم ومفعولها الاضافة قوله يا اعشى هو علم لشاعر قوله اى غير النداء والاضافة يعنى ان مرجع الضمير نفكك

قوله وهذا عيوق طالعا كان حذف اللام من هذا المثال لئلا يتوهم بالتباس الخبر بالمشار اليه والعيوق اسم كوكب الثوابت وقيل اسم ملك عبده لم يلبناه واراد هذا المعنى من قال بالفارسية زان تشنكان همو زيعوق ميبرد آواز العطش زبيابان كربلا قوله هذا باب الابتداء المراد بالابتداء ههنا اما المبتدا او التجرد عن العوامل والثاني اولى من وجوه الاول حمل اللفظ على الحقيقة الثاني صيرورة جميع ما في هذا الباب بلا خلاف في الاحكام حتى ما في البيت الاول الثالث عدم لزوم ذكر المبتدا بدون الخبر المحتاج تصحيحه الى التكلف قوله في ان اصل المرفوعات الاصل ههنا بمعناه اللغوي او ما يبتنى عليه الشيء قوله مبتدا خبر او بحسب الرتبة في جميع الاحوال او بحسب اللفظ في الاكثر قوله وانه لا يزول اه اى لا يزول المبتدا عن المبتدائية بالتاخير في الاكثر ويزول الفاعل عن الفاعلية بالتقديم دائما قوله وانه عامل ومعمول اه اى المبتدا عامل ومعمول بالمبتدائية والفاعل معمول بالفاعلية وليس بعامل بها وان كان عاملا بغيرها فلا يرد عليه نحو جاء ضارب عمرا قوله ان عامله لفظي اى لا معنوي فلا يبعد يكون تقديريا قوله فانه اقوى اه اى عامله من حيث كونه لفظيا اقوى والمراد بعامل الفاعل والمبتدا ما يجعلهما فاعلا ومبتدا لا مطلقا فلا يشمل العوامل المزيدة الداخلة عليهما فلا يرد ان العامل في المبتدا قد يكون لفظيا نحو بحسبك درهم ولا يحتاج في دفعه الى القول بالكلية والجزئية قوله وانه انما رفع للفرق اى للفرق بينه وبين ما يمكن ان يلتبس به الفاعل مما هو في كلام يكون الفاعل جزءا منه وهو المفعول الحقيقي او الحكمي وللقائل ان يقول نصب المفعول انما هو للفرق بينه وبين الفاعل لان الفاعل متقدم ان يكون في المتاخر الحاصل منه اللبس قوله وليس المبتدا كذلك اى كالفاعل فيما ذكرنا والمفروق عنه ههنا هو الخبر قوله للفرق بين المعاني اى المعاني الكائنة في كلام يكون هذا الاعراب فيه والمراد بالمعاني ما يكون مقتضيا للاعراب قوله ثم المبتدا اسم مجرد اه قال بعض العرفاء لتلامذته هل عرفتم قول النحاة ان المبتدا اسم مجرد عن العوامل اللفظية ام لا فان لم تعرفوا فاعلموا ان المبتدا هو الواجب المجرد عن ان يكون مسبوقا بعامل اى علة فانه عامل في كل العوامل وعلة لجميع العلل المسند اليه ايجاد جميع ما عداه اقول لا شك في ان امثال هذه العبارات ان صدرت عن معادن العلم وينابيع الحكمة فقصدوا منها هذه المعاني العالية اولا وبالذات وان صدرت عن غيرهم فهو في غاية العلو والرفعة فقد جرى بلسانهم من غير شعور بمعانيه العالية وكان التقييد باللفظية اى الموجودة مع انه تعالى مجرد عن العوامل مط ليكون اشارة الى تجرده المطلق بابلغ وجه فان العوامل المعنوية اى المعدومة ليست موجودة فضلا عن ان تكون عاملة وكذا التقييد بغير المزيدة فان العوامل المزيدة لما كانت عاملة بحسب اللفظ والظاهر فقط فهي كناية عن الحوادث المؤثرة في صفاته الاضافية وعن المجاوزين عن حكمة المؤثرين في امره ونهيه فان كل ذلك انما هو بحسب الظاهر عند العقل القاصر واما بحسب الحقيقة فلا تاثير لها في حكمته بوجه من الوجوه فلا ينافي تجرده المطلق ثم اقول القسم الاول من المبتدا اشارة اليه تعالى من حيث جلاله الاجل والقسم الثاني منه اشارة اليه تعالى من حيث جماله الاجمل فانه تعالى بجماله دفع المهيات القابلة بالايجاد التي كانت

بايجادها عن ايجاد ما يقبل الوجود وهذا الكلام يقتضي بسطا بسيطا لا يليق بهذا المقام فلنرجع الى ما كنا بصدد
بيانه فنقول المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوصف كما يوهم من ذكر الوصف بعده ويتبادر من
تعريف الحاجبي حيث قال هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف
الاستفهام رافعة لظاهر بل ما يقابل الوصف هو الاسم المقابل الموضوع لمعنى يخبر عنه وهذا التعريف احسن
من تعريف الحاجبي من وجوه الاول انه يشتمل على حسن المطابقة وايهام التضاد جميعا بخلاف تعريفه اذ الاسم في
تعريفه لو حمل على ما يقابل الوصف كما هو الظاهر فقد اشتمل على الاول فقط ولو حمل على ما يقابل الفعل والحرف
فقد اشتمل على الثاني فقط الثاني انه احصر من تعريفه كما لا يخفى على من يعد حروف التعريفين بل لا يخفى
الثالث ان تعريفه لا يشمل اقساما من المبتدا الا بالتكلف وذلك نحو بحسبك درهم واراغب انت كيف
جالس الزيدان وضرب قائم العمران والقائم هو المنطلق بخلاف هذا التعريف فانه يشملها بلا تكلف الرابع
انه لعدم تقييده بالمكتفى به يشمل نحو زيد لا قاعدا ابوه او قائم ابنه بخلاف هذا التعريف الخامس ان هذا
التعريف يدل صريحا على تجرد القسم الثاني عن العوامل كما يدل على تجرد القسم الاول بخلاف تعريفه فانه لا يدل
على ذلك كما لا يخفى فان قلت هذا التعريف ايضا منقوض بما لا ينتقض به تعريف الحاجبي اما جمعا فبخروج نحو
قائم الزيدان حيث لم يجرد عن العوامل اللفظية واما منعا فبدخول نحو ضارب الزيدان بلا تقدم نفي ولا
استفهام قلت اما نحو المثال الاول فالمبتداء هو الغير لكونه بمعنى المغاير اضيف الى ما بعده لا الوصف المضاف
اليه وهذا خارج عن تعريف الحاجبي حيث اشترط تقديم النفي والاستفهام دون هذا التعريف واما نحو المثال الثاني
فان كان جائز الاستعمال وجب دخوله في التعريف والا فلا يدخل فيه ضرورة اعتبار جواز الاستعمال في مفهوم التعريف
فان قلت ينتقض كلا التعريفين بمدخول رب وواوه فانه كما قيل انه مبتداء وما بعده خبره مع انه غير مجرد
عن العوامل اللفظية الغير الزائدة قلت ان كان رب وواوه محتاجا الى المتعلق كما هو راي بعض فدخوله في موضع
المفعول لمتعلقه كدخول الحوائج لا مبتداء وان كان مستغنيا عن المتعلق فهو كالحرف الزائد من حروف الجارة
في الاستغناء عن المتعلق فيمكن ادخاله في هذا التعريف بتكلف قليل وفي تعريفه بتكلف كثير فافهم وفي
بعض النسخ قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفا على قوله اسم ولا شك في انه غلط صدر عن قلم الناسخ
قوله مجرد اي مجرد ما دام مجردا فلا ينتقض التعريف باسماء النواسخ والمراد بالتجرد اعم من العدم الاصلي والطاري
لا الثاني فقط كما توهم فلا ينتقض باصنام مبتداء في اول معمولية قوله غير المزيدة حال عن العوامل او وصف
لها باعتبار تعريف الغير باضافته الى ما له ضد واحد قوله مخبرا عنه حال عن المستتر في قوله مجرد وانما
غير سبك الوصفية الى الحالية في هذا القيد لفائدتين الاولى الاشارة الى ان القيد المميز كما تعتبر
في الاشتراك من فني المبتداء الثانية التصريح بنصبه حيث لو وصفا وعطفه على هذا القيد دون الاسم تنبيها
الى بعض الفوائد التي ذكرناه في محسنات هذا التعريف قوله المكتفى به الاحسن ان يكون بصيغة اسم الفاعل

لا اسم المفعول والمراد بالمكتفى به فاعل المتمم للكلام لا من الخبر والا لزم الدور ولا خذه هذا الوصف في تعريف الخبر كما
سيجيء وبما قررنا لا يرد عليه نحو اضارب الزيدان عمرا في الدار قائما قوله فالاسم يعم الصريح والمؤول الشامل
الى ادخال نحو وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي في التعريف قوله ويعني بالمبتدا الاول اه قيل خصص الشارح
هيهنا اولا بالمعمول دون ان يقول بدل قوله يخرج اه قولنا يخرج ما البركات وثانيا المعمولات الاول بمعمولات
الابواب الثلثة دون ما سواها ولا وجه لشيء من تلك التخصيصات اذ هذا التعريف كما يخرج ما ذكره يخرج ما ليس
بمعمول كالاسماء المعدودة وما كان معمولا غير ما ذكر كالفاعل والنائب والخبر وغير ذلك وما كان معمولا
غير اول لا بسره كاخبار النواسخ مثلا وما كان معمولا اولا غير ما ذكره كاسماء حروف النفي وافعال المقاربة
واول مفعول باب اعلم اقول اما وجه التخصيص الاولين فلان اخراج غير ما خص بالاخراج بالكناية التي هي ابلغ
من التصريح لان ما خصص بالاخراج اقرب الى المبتداء من غيره وخروج الاقرب يستلزم لخروج الابعد بالطريق الاولى
واما وجه التخصيص الثالث فلانه قسم النواسخ ثلثة اقسام الاول ما عمل رفعا ونصبا واشار اليه بباب كان
فيدخل فيه اسماء افعال المقاربة وما ولا والثاني ما عمل عكس ذلك واشار اليه بباب ان فيدخل فيه اسم لا
المشبهة بان والثالث ما عمل نصبين واشار اليه بباب ظن ويدخل فيه الحق بافعال القلوب كجعل وصير
ونحوهما واما مفاعيل اعلم فثانيها داخل في باب ظن لانه هو في الاصل والباقيان خارجان بالكناية كما سبق
فالتخصيص الاخير في الحقيقة دفع في صورة التخصيص قوله يخرج الاسماء لم يقل بدله يخرج المعمول الاول في
ابواب كان وان وظن مع انه اخصر لان المعمول الاول لظن اذا كان مبنيا للفاعل هو الفاعل والمفعول هو المفعول
الاول ثم المراد بالمفعول الاول ما صدق عليه المفعول الاول في الجملة فيشمل النائب في باب ظن واما المفعول الثاني
اذا كان الاول نائبا فان اعتبر ثانويته بالنظر الى كون النائب في الاصل مفعولا اولا فخروجه عن كونه مفعولا
اولا ظاهر وكذا ان لم يعتبر ذلك لان المراد بالاول ما كان عمدة بقوله والثاني يدخل اراد بالقيد القيد في
الكلام مطلقا لا ما يكون قيدا للاسم فقط فلا يرد ان الصواب ان يقول بدل لفظ الثاني هكذا وبتقييد العوا
بغير المزيدة ويدل قوله والثاني في الثالث قوله نظرا الى المعنى اي المنظر اليه او ناظرا اليه وجاز فيهما
المعنى اذ كره هو ان الدرهم اسم وقوله بحسبك لكونه معنى كافيك وصف والمعتبر في المسند اليه هو الذات
وهي مستفادة من الاسم وفي المسند الصفة وهي مستفادة من الوصف فلا ولوية توجب تاويل الاسم
بالوصف بالعكس فينبغي ان يحمل على ظاهر المعنى اقول هيهنا اربعة احتمالات الاول ان يكون ناصا في هذا
الوصف غير مفيدة للتعريف في الاسم الواقع بعده معرفة الثاني ان يكون الاضافة كذلك والاسم نكرة الثالث
عكس الثاني الرابع عكس الاول ودليل الكافيجي يجري في الاول بل يقوى ايضا بان الاخبار عن النكرة بالمعرفة
غير جائز في الاخبار ويمكن ان يجري في الثاني والثالث فيحمل حديث الاسم والوصف الذي هو قرينة على التعيين
يجوز التقدم الخبر على المبتداء انتقد به عليه عند كونهما معرفتين او نكرتين غير جائز الا مع القرينة واما

في الرابع فالمتعين هو المذهب الثاني هذا كله عند فقد القرينة واما مع وجودها فلا اشكال قوله والثالث يخرج
اسماء الافعال المراد بالثالث قوله مخبرا عنه مع قوله او وصفا اذ هما قيد واحد مردد فيه والمراد بالاسماء الافعال
هو على المشهور فيها من كونها لا محل لها واما على بعض المذاهب الاخر فيخرج عن القيد الاول وقد سبق تلك المذاهب
في باب المبنيات وقيل خروجها عن القيد الاول على الشايع لان التجرد عن العوامل اللفظية مشعر بعدم التجرد عن
العوامل المعنوية وهي مجردة عن العوامل مطلقا اقول التجرد عن العوامل اللفظية اعم من عدم التجرد عن العوامل المعنوية
ووجوب كون المبتدأ مشتملا على العامل المعنوي لا يجب ان يشعر به في تعريفه فالحق ما ذكره الشارح قوله وتقييد
الوصف الخ لم يقل بدله والرابع لئلا يتوهم ان قوله مكتفى به قيد لكل من المتعاطفين قوله يخرج قائما الخ اي لولا
قائم في المثال اما خبر عن زيد وابوه فاعله او خبر عن ابوه والجملة خبر عن زيد او مبتدأ وابوه فاعل له وزيد
بدل من الضمير المضاف اليه والمثال على الاخير داخل في المعرف والتعريف فالمراد منه على احد الاولين فان قلت
قائم على الاولين خبر والخبر ليس مجردا عن العوامل اللفظية لان عامله المبتدأ كما سيجيء فهو خارج عن قيد التجرد
فلم كان الشارح اراد ان يعرف المبتدأ على وجه يشتمله على المذاهب الراجحة فيه ولا يخرج هذا المثال عن قيد
التجرد على جميع المذاهب الراجحة بل عن القيد الاخير فان قلت لهذا المثال احتمال اخر وهو ان يكون قائم
مبتدأ وابوه فاعل له والجملة خبر عن زيد قلت الجملة المركبة عن الوصف والفاعل ذات محل من الاعراب
قوله فمثال المثال الخ اي مثال المص للمبتدأ اعلم ان كل مثال يحتمل عموما باعتبار ما يصير اعم من حد الممثل
له ويشتمل على خصوصيات باعتبارها يصير اخص منه فاذا اريد انطباقه على الحد يحتاج الى التنزيل عن مرتبته
الى مرتبة الحد ولما كان التنزيل من النزول المقابل للصعود والمتعارف توصيف العام بالصاعد والخاص
بالنازل فالظاهر ان مراده بالتنزيل انما هو بالاعتبار الاول لكن يحتمل ان يكون المراد بالاعتبار الثاني او
كلا الاعتبارين مجازا او تغليبا قوله مبتدأ زيد الخ قدم هذا المصرع مع ان شانه التاخير لكونه بمنزلة
الجزاء وذلك لوجهين الاول انه في صورة التاخير يلزم الفاء وهو مخل بوزنه الثاني ان المقصود بالذات بيان
المبتدأ والخبر لا المثال قوله لانطباق الحد عليه متعلق بقوله تنزل او بقوله قل او بالنسبة بين قوله
مبتدأ زيد وعلى الاول المفعول له تحصيلي وعلى الاخير حصولي قوله وقس على هذا المثال اي على كل
من الهمزة والوصف والاسم فالمقيس على الهمزة اسم الاستفهام والمقيس على الوصف المذكور اسم المفعول والمنسوب
على الاسم المذكور النائب عن الفاعل وقد اشار الشارح الى ذلك في المثالين وللاسم المرفوع مقيس اخر
من جهة كونه مثنى وهو اجمع فالاولى ان يؤتى بالاسم في احد المثالين جمعا ليشير الى ذلك ايضا ولم يمثل للضمير
البارز اعتمادا على الشعر الاتي قوله كيف جالس الزيدان لفظ كيف حال عن فاعل الوصف قوله خليلي ما وفي
الخ اخره اذا لم تكونا لي على من اقاطع خليلي منادى مثنى مضاف الى الياء بحذف حرف النداء واقاطع اي
اهجره واتركه اي اذا لم توافقاني في ترك من اتركه فلستما وافيين بشرط الخلة معي قوله وغير قائم الزيدان

بيان هذا اوقد تقدم في شرح التعريف قوله وقد قال الاخفش اشارة الى ان لفظ قد للتحقيق لكونه داخلا على
الماضي نقدير الا للتقليل كما هو الظاهر ومستند هذا القول قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم اذا لو
كان خبر خبر امقدما ما نفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي قوله بالرفع دفع لما قد يتوهم في بادي النظر من كون
لفظ ذا بمعنى الصاحب ولا يبعد ان يكون باؤه للسببية اي بسبب رفع الوصف للضمير المستتر فيه فيكون اشارة
الى ما سيصرح به من تعليل الحكم المذكور قوله وهو التثنية والجمع لهذا التفسير فوائد الاولى ان المراد بالاول
ما قابل التثنية والجمع لا ما قابل المركب والمضاف او الجملة او المتعدي الثانية ان المراد به ما يقابلهما جميعا
لا ما يقابل احدهما فقط الثالثة ان المراد به ما يقابل التثنية والجمع السالم لا مطلق الجمع قوله استقر هذا
الوصف جعل الفاعل الوصف دون الاسم مع ان الظاهر ان يكون فاعل المطابق هو المتاخر لتاخر هذا الوصف
عن الاسم بتثنيته لكونه خبرا عنه ولان تثنية الوصف وجمعه لاجل مطابقته للاسم لا لذاته بخلافهما في الاسم
ولان كل وصف مؤخر عن الاسم في الوجود وان تقدم عليه بحسب اللفظ والرتبة قوله مجرد من علامته وجه التجرد انه
لو لم يجرد لزم ان يكون للعامل فاعلان اما في الفعل فلان تلك العلامات انفسها فواعل واما في الوصف
فلانها وان لم تكن فواعل الا انها ادلة على استتار الفاعل فيه فانه لا يثنى ولا يجمع الا بسبب استتار ضمير فيه لهما
قوله جاز كون الوصف الخ وذلك لاحتمال ان يكون الوصف حاملا للضمير المفرد والخالي عن الضمير سيان في اللفظ
والحاصل ان الوصف مع المرفوع بعده اربعة احتمالات الاول ان يتطابقا في الافراد الثاني ان يتطابقا
في غير الافراد الثالث ان يتخالفا بان يكون الوصف مفردا وما بعده غير مفرد وقد عرفت احكام تلك الثلثة
مع امثلتها الرابع ان يتخالفا بعكس الثالث ولا يجوز قوله والجمع المكسر كالمفرد اي كالمفرد المطابق لما
بعده في جواز الوجهين لان اعتبار الضمير وعدم اعتباره ممكن في هذا الجمع وقيل المعنى كالمفرد المخالف لما
بعده في وجوب كونه مبتدأ وما بعده فاعلا له وهو غلط لما ذكرنا وكذا الوصف الغير المتصرف لامكان
اعتبار انواع الضمائر فيه واعتبار خلوه عن الضمير ولا يخفى عليك ان الجمع المكسر لا محة مطابق لما بعده في
الجمعية واما الوصف المذكور فيمكن ان يكون مع ما بعده بوجهين من الوجوه الثلثة الا انه جائز الوجهين
في كلا الوجهين قوله وهو كونه معرى الخ لم يقل وهو تعريته مع انه اخصر للاشعار بان المراد بالعراء العراء
الاصلي لا الطاري ولا يبعد ان يكون مراده بالكون الكون التام ووجه اختيار هذه العبارة على قولنا تعريته
مع اختصاره هو الاشارة الى ان الابتداء امر وجودي لا عدمي كما يتوهم من كلماتهم فلا يرد ان العدمي كيف يؤثر
وجودا قال الشاعر ذات نايافته از هستي بخش چون تواند كه شود هستي بخش قوله وقيل جعل الاسم اولا كان
هذا القائل عدل عن تفسيره المشهور الذي ذكره الشارح الى هذا فرارا عن المفسدة المذكورة وكان مراده محل تنبيه
الاسم اولا فيشمل عامل المبتدأ المؤخر لكن لا يخفى عليك انه لا يشمل عامل القسم الثاني من المبتدأ فالظاهر
ان يقال جعل الاسم اولا للاخبار حتى يشمله اذ المراد بالاول اول اجزاء الكلام قوله وحده هذا القيد

ام الاذان الحامل للضمير

لاخراج القول بان الابتداء والمبتدأ معا وللاشارة الى وجه الشبه لا يرد ان هذا التشبيه خال عن وجه الشبه
قوله وقيل هو الابتداء والمبتدأ اى مجموعهما قيل المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجردا عن العوامل فتركب عامل
الخبر منه ومن المبتدأ تركب من المتناقضين اقول المراد بهذا الابتداء تجريد الخبر عن العوامل اللفظية المستقلة
والمبتدأ على هذا الرأي ليس عاملا مستقلا بل جزء للعامل فلا يلزم محذور ونظر بعض الى ظاهر ما يستفاد
من الابتداء فاجاب بان المراد بهذا الابتداء هو تجريد المبتدأ لا تجريد الخبر والصواب ان الابتداء على تقدير
كونه عاملا في الخبر مط انما هو تجريد الخبر لا تجريد المبتدأ ويشعر بذلك بعض كلمات القوم ويظهر لمن له
ادنى تامل في ذلك قوله قال الكوفيون ترافعا رد عليهم بوجوه الاول انه مشتمل على الدور والثاني ان
المبتدأ مرفوع قبل ذكر الخبر فيلزم وجود المعلول قبل وجود العلة الثالث ان الخبر اذا كان مشتقا يعمل
الرفع في فاعله فلو عمل الرفع في المبتدأ ايضا يلزم ان يعمل رفعين مع ان الفعل الاقوى لا يعمل الرفعين والجواب
عن الاول والثاني بان المتكلم اذا اراد التكلم بمبتدأ وخبر تصور اولا معنى المبتدأ مجردا عن المسند اليه
ثم معنى الخبر مجردا عن الخبرية ثم لاحظهما معا وعند هذا يعمل كل منهما في الاخر اى يجعل الاخر موصوفا بوصفه
فاذا تلفظ بهما صار اللفظ كل منهما بواسطة معناه معمولا لمعنى الاخر فالفاعل في الحقيقة انما هو المعنى دون اللفظ
وانما نسبت العاملية الى اللفظ على سبيل المجاز واما المعمول فهو كل من اللفظ والمعنى لكن الاول بالذات و
الثاني بالعرض وهكذا الحال في جميع المعمولات والعوامل الاخرى المرتبة منها فبالنظر الى العمل في المعنى لزم
الدور على مذهبهم لكن لا باس به لكونه دورا معيا واما بالنظر الى العمل في اللفظ فلا دور بوجه من الوجوه
والجواب عن الثالث بان عمل الرفعين ههنا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام لوقوعه في نحو ضرب عمرو
زيد حسن باضافة المصدر الى المفعول على مذهب من قال ان المبتدأ عامل في الخبر وكذا في عامل المرفوع
المتبوع وتابعه على المشهور بل يوجد في هذا عمل اكثر من رفعين كما لا يخفى لكن الحظ استثناء العمل في التوابع
ذلك قوله وله نظائر في العربية منها قوله تعالى ايّا ما تدعوا حيث يعمل كل من ايا وتدعوا في الاخر وهذا
اشارة الى الجواب الذي بيناه مفصلا عن الاعتراضين الواردين عليهم وليعلم ان نسبة العمل الى المعاني
انما هو قول تقريبي لان العامل حقيقة هو المتكلم وتلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى قوله والمراد
به اى بالخبر المفرد لا بمطلق المفرد وذلك لمن تدبر قوله ما للعوامل اه اقول هذا التعريف غير مانع لشموله
نحو بعض في زيد ضرب بعضه في جامع الخروج نحو هؤلاء في القوم هؤلاء ويمكن الجواب عن الاول بان يجعل ضاما
قوله على لفظ مابينه وعن الثاني بان يراد بالتسلط التسلط على ذات اللفظ مع قطع النظر عن الموانع
فافهم قوله فيشمل ما لا معمول له اه الخبر له عامل لا محالة فلا ينقسم باعتبار ذلك واما بالنسبة الى المعمول
فينقسم الى قسمين واحدهما الى اقسام ثلثة والغرض من هذا التقسيم ان مصداق هذا التعريف هو
الخبر المفرد مط سواء كان لفظا واحدا فقط او مربوطا بلفظ او بالفاظ اخر فالمراد بالمعمول ما له دخل في

في تكثير اللفظ وهو المحمول الظاهر وقد المستتر وانما قدم ما لا معمول له على ما له معمول على خلاف ما هو المتعارف
ترتيبا اعني اقل لفظا الى ما هو اكثر فاكثر لكونه انسب بالمفرد اللغوي قوله بشرط ان يكون هذا اشارة الى ان
تعليق الحكم بالوصف ههنا للاشعار بالعلية قوله معنى المبتدأ تفسير للفظ المبتدأ لئلا يتوهم ان اللام
في قوله سبقت له للتعليل والمراد بالذي سبقت له ما ذكر الجملة لاجله سواء كان مبتدأ ام لا قوله اى اسما اشارة
الى ان المراد بالمعنى ذو المعنى قوله وان تكن اه اى ان تكن لفظ الجملة مصداقا للمبتدأ فقوله معنى بمعنى مصداقا
وهو تمييز لان صدقه تقديره ان تكن الجملة شيئا منه اى من المبتدأ وكذا اذا كان مصداق الجملة عين
مصداق المبتدأ وجودا كالواقعة خبرا عن ضمير الشان فان المراد بضمير الشان فرد من افرادها في الواقع الذي
هو مصداق الجملة قوله والمراد به اى بالمفرد الجامد او بالخبر المفرد الجامد فالموصول على الاول عبارة عن الاسم
المفرد وعلى الثاني عبارة عن الخبر المفرد قوله ما ليس صفة المراد بالصفة ههنا ما دل على ذات ما ماخوذة مع بعض
صفاته وهي ملزومة لتضمنها معنى فعل فاما ان يتضمن حروف هذا الفعل او حروف فعل اخر او لم يتضمن حروف
فعل اصلا وما ليس بصفة فاما ان يتضمن معنى فعل مع تضمنه حروف ذلك الفعل او فعل اخر او بلا ان تضمنه
حروف فعل واما ان لا يتضمن معنى فعل مع تضمنه حروف فعل ما او بني ذلك فضمير فيه له وحروف عائد الى
نفس الفعل المذكور وللتعريف اثنى عشر احتمالا اربعة منها مفقودة ثلثة من الصفة وواحد من غيرها وثمانية
منها موجودة ثلثة من الصفة وخمسة من غيرها ويبنى واحد من تلك الثمانية مشتقا والبواقي جامدة ولا يخفى
عليك امثلتها قوله لا ان تحمل الضمير الى قوله في معناه اشارة الى قياس من الى تقديره ان تحمل الضمير
فرع اى حاصل عن كون المتحمل صالحا لرفعه على الفاعلية وكلما هو حاصل عن كون متحمله صالحا لذلك
فهو شيء مقصور على الفعل او ما هو في معناه ولا يبعد ان يقرء قوله فرع بالغين المعجمة ضد الامتلاء من الفراغ
ويكون هذا الكلام اشارة الى قياس استثنائي تقديره لو كان الجامد متحملا للضمير لزم ان يفرغ اى يخلو
التحمل للضمير عن صلاحية رفعه تحمله للظاهر على الفاعلية وفراغ التحمل عنها باطل لان التحمل مستلزم لرفع
الضمير على الفاعلية وهو مستلزم لتلك الصلاحية فتحمل الجامد للضمير ايضا كذلك بيان الملازمة ان
الصلاحية لرفع الظاهر على الفاعلية مقصورة على الفعل او ما هو نحو معناه هذا ويمكن حمل هذا الدليل على
قياسات اخر لا يليق ذكرها بهذا المختصر والضمير الاول في قوله او ما هو معناه للموصول والثاني للفعل والمراد
بمعنى الفعل معناه الالتزامي المعبر عنه بالعامل في الفاعل فيشمل المصادر والمشتقات واسماء الافعال والحق
لم يكن الصلاحية المذكورة علة تامة لتحمل الضمير فلا يرد عليه انه يقتضي جواز تحمل المصدر للضمير وليس كذلك
قوله او يأول بمشتق اى ثابت ولا اشارة فيه فلا يرد عليه ان كل جامد يمكن ان يأول بمشتق قوله هذا اى
هذا الحكم ثابت اذا الرفع قوله فان قصد اه يمكن فهم هذا الحكم من البيت الاتي بحمل الابراز على اخراج الضمير
عن الاستتار الى الضمير البارز او الى الاسم الظاهر اقول الابراز انما يستعمل في المعنى الاول في عرف النحاة ولو سلم

ذلك فلا يشمل البيت نحو اقائم ابو من نجا الآن بريد بقول الى اعم من اللفظي والتقديري قوله وان جرى لفظ
ان حرف شرط عطف على الجملة الشرطية السابقة قوله اى الضمير فمن المرجع للاشارة الى ان مطلق الضمير لا الضمير
الذى هو الرابط كما هو الظ فلا يرد على المص ان هذه المسئلة انما تتصور فى الضمير الذى لم يكن رابطا والمص جعلها
جارية فى الضمير الرابط قوله وجوبا قيد به دون الجواز اذ لا قائل بان الابراز مطلقا جائز حتى يحمل كلامه عليه
فان قلت لم لا يجوز ان يحمل الامر على الجواز بالمعنى الاعم حتى يطابق ما اختاره فى الكافية من مذهب الكوفيين قلت
هذا غير جائز فان من قال ان الامر لمطلق الطلب لا يجوز ان يستعمله فى استعمال واحد الا فى احد فرديه قوله امن اللبس
اى لبس الجارى على غير من هو له بالجارى على من هو له قوله ذلك الوصف لم يرجع هذا الضمير الى المشتق كما هو الظ
بل الى الوصف الاعم ليشمل الحكم المأول بالمشتق ايضا قوله اى مبتداء هذا التفسير للاحتراز عن مثل غلام زيد
قائم قوله بل كان محصلا لغيره اشارة الى ان النفى متعلق بالقيد فقط وهو الظرف بقرينة تقديمه على عامله
وبهذا يخرج نحو ما زيد قائم والمراد بالغير ما اسند اليه تلك الجملة فيخرج عنه مثل ما زيد قائم بل عمرو قوله اه
وصفا جاريا اه تعريض بالمص حيث عبر عن هذه العبارة الموجزة الواضحة الوافية بتلك العبارة الطويلة
المغلقة الغير الوافية الا بالتكلف قوله كزيد عمرو ضاربه هو مثال الماموين من اللبس وصوره خمسة لانها
لا تجرى الا فى ضميرين غائبين متساويين فى الافراد والتذكير وفروعهما ولفظ الضمير الغائب لا يتميز عن
خمسة وهذا المثال للوصف المتعدى واما مثال اللازم فنحو زيد عمرو قائم به هو قوله وزيد هند ضاربها
هو مثال المامون من اللبس وصوره يرتقى الى مائة واثنين وثلثين صورة حاصلة من ضرب ما للضمير الاول
من الاحتمالات الاثنى عشر فيما للضمير الثانى من الاحتمالات الاحد عشر ولا يخفى عليك امثلتها قوله ولهذا
الكوفيون اه جعل الكوفيون سبب اصل الابراز هو الفرق بين التعبير عن الجارى على من هو له وبين التعبير
عن الجارى على غير من هو له وسبب وجوبه دفع الالتباس ولما غيرهم جعلوا سبب الوجوب هو الفرق المذكور
قوله عن المبتداء اه هذا احتراز عن حمل الاخبار على ما يقابل الانشاء وارادة نحو ما فى الدار زيد على ان يكون
زيد فاعلا للظرف من هذا الكلام قوله اسفل منكم اى والركب مكانا اسفل من مكانكم فظرفية اسفل باعتبار
خلافته عن الظرف وهكذا الحال فى ظرفية جميع الجهات الست قوله احالكونهم فيه اشارة الى ان قوله
واخروا بصيغة الماضى قوله ناوين اى مقدرين قد عرفت الفرق بين النية والتقدير ولم يقل المص هكذا
مقدرين كائنا او استقر اشارة الى ان العامل ههنا الضعيف وشدة احتياجه الى الظرف كانه صار
بمعنى لا لفظ له اصلا قوله ولا يكون الا اه اورد عليه بانه مستلزم لكون الشيء خبرا لنفسه او التسلسل
مع لزوم عدم كون المتعلق خبرا فى الحقيقة واجيب بان الكائن المقدر تام لا ناقص ولا يخفى على الالمعى
المؤيد ان هذا الجواب ليس بشيء من الفكر الصحيح اذ لا شك ان كائن فيما نحن فيه يدل على وجود شيء لشيء او
بشيء او نحو ذلك مما كان مفاده وجود النسبة الذى هو معنى الكون الناقص لا وجود نفس الشيء او وجوده

الذى هو معنى الكون التام فالحق فى الجواب تسليم كون المتعلق العام مطلقا ناقصا على سبيل الحقيقة كما فى الكون
او على سبيل المجاز كما فى باب المتعلقات العامة والقول بان يكون المخبر عنه فى الحقيقة هو اسماء هذه المتعلقات
لا انفسها وانما نسبوا الخبر اليها باعتبار اللفظ والعمل وهذا المعنى وان كان خلاف ما قاله القوم الا انه كلام
حق يظهر وجهه بالتامل الصادق وفى كلام بعض النحاة ما يؤيد ذلك والحاصل ان النسبة الخبرية لان تقع
متعلقة للظرف وشبهه والظرف فى قولنا زيد قائم فى الدار ان كان متعلقا بالخبر فهذا الكلام ينبغى ان يكون مع
من علم ثبوت القيام لزيد وجهل مكان القيام وان كان متعلقا بالنسبة فينبغى ان يكون مع من جهل كلا الامرين
فافهم قوله فانت لك اه اوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن العز بمعنى العزيز ضد الذليل وان يهن مجهول
من الاهانة وبحبوحة الشيء وسطه والضمير فى يهن الى المولى والمراد به الحليف او الناصر قوله فهو من قبيل المفرد
اى الخبر اى المتعلق المحذوف او كل من الظرف والحرف وكذا قوله فهو من قبيل الجملة ولم يقل فهو مفرد فهو جملة
لان كون الشيء من قبيل الشيء يدل على انه فرد ضعيف من هذا الشيء بخلاف قولنا هذا الشيء ذلك الشيء
ولا يخفى عدم ظهور كون هذا الخبر مفردا والجملة من حيث اللفظ كما لا يخفى قوله فهو اوضح انه اه انما خص الوضوح
بهذا القسم لان فى الحكم بافراد الوصف مع فاعله اذا لم يكن مبتداء مع كون الفعل مع فاعله جملة خفاء قال
بعضهم ان ذلك لبعد الوصف عن الفعل باشتراكه بين الغائب واخويه فى الصيغة هذا مع غاية ضعفه
مستلزم لافراد نحو اضارب الزيدان مع انه جملة اتفاقا والحق فى ذلك ما خطر بالى من ان الجملة والكلام لفظان
مترادفان كما ذهب اليه القدماء ولا فرق بينهما الا بان الجملة تطلق مجازا على مفرد لو سلب ربطه بغيره عنه
لصار جملة بخلاف الكلام وهذا مختص بالفعل مع الفاعل اذ الوصف المذكور بعد السلب المذكور ليس
بجائز الاستعمال وظهر من هذا ان خلاف المتقدمين مع القدماء فى معنى الجملة يمكن ان يكون لفظيا فاغتنم
بهذا التحقيق قوله ولا يخفى ان اجراء الباب اه اى باب الظرف والحرف المستقرين الواقعين خبرا للمبتداء
وهذا الكلام اشارة الى تاييد بحث المص قوله على سنن واحد اى واحد بالنوع فتوصيف هذا الجمع بالمفرد
المذكر لانه وصف له باعتبار النوع لا باعتبار الاشخاص قوله اولى من الحاقه اه اى من الحاق بعض افراده
والظ ان يقول بدل هذا قولنا اولى من اجرائه على سنن مختلفة الا انه بدله بما ذكره لكونه ملزوما لما فى هذه
المسئلة ويمكن ان يجعل ما جعله دليلا واحدا دليلين بان يقال اجراء الباب على سنن واحد اولى من اجرائه
على سنن مختلفة وعدم الحاق الباب بباب اخر اولى من الحاقه به فافهم قوله واعلم ان اسم الزمان اه لما ذكر
المص انهم اخبروا عن المبتداء بالظرف والحرف يمكن ان يتوهم ان هذا الاخبار عن كل مبتداء بكل ظرف وحرف
فدفع المص هذا التوهم ببيان عدم جواز الاخبار عن الحدث به فلهذا تعرض الشارح لبيان جوازه بهذا الكلام فان
قلت قد لا يجوز الاخبار عن الحدث باسم الزمان بل عن مطلق المبتداء بسائر اقسام الاخبار وقد يجوز الاخبار
عن الذات باسم الزمان وبالجملة فالاخبار عن كل مبتداء بكل خبر قد يجوز وقد لا يجوز فلم خص عدم الجواز



الا عند الافادة بما ذكره المص قلت هذا الاخبار غير جائز في الغالب لكونه غير مفيد في الاكثر فينبغي ان يجعل
الغالب فيه اصلا ويستثنى منه النادر بخلاف ساير الاخبارات فانه بعكس ذلك فينبغي ان يجعل فيه ذلك لكن
لم يستثن منه اعتمادا على ما هو المعلوم من عدم جواز عديم الفايدة واما جواز واجد الفايدة فربما يتوقف على
امر بعد الفايدة لانها علة ناقصة للجواز فبانتفائها ينتفي الجواز واما وجودها فغير مستلزم لوجوده
ولذلك احتيج فيما نحن فيه الى الاستثناء قوله لان الاحداث متجددة اقول مدار اصل الافادة على الجهل
ومدار كثرتها على غرابة الحكم وهما يتوقفان غالبا على امرين الاول ان يكون الحكم حقا وتعريفا للمحكوم
عليه او مشتملا على التجدد بتجدد احد طرفيه او كلا طرفيه كما في الاخبار عن الذات بغير اسم الزمان او عن الحدث
به او بغيره الثاني ان يكون طرفاه على تعيين معتبر عند اهل العرف فعدم افادة الاخبار عن الذات باسم الزمان
لانتفاء الامر الاول وعدم افادة الاخبار عن النكرة لانتفاء الثاني قوله ولا يكون اسم زمان اي ظرف
زمان سواء كان بتقدير في او بذكره فيشمل نحو زيد في يوم الجمعة ومن الحواشي ما يوهم في هذا المقام من ان
المراد باسم الزمان ما دل على زمان ولا يكون ظرفا اذ ليس هذا الا اضغاث الاحلام فافهم قوله بان كان
المبتداء فان قلت الاختصاص لا يفيد هذا الاخبار بما ذكره الش بل ربما كان زيد يوم الجمعة ايضا مفيدا
قلت غرض الش بيان المفيد في الاكثر وهو ليس الا ما ذكره قوله او كان اسم الذات مثل اسم المعنى اي في
التجدد اي في ملاحظة جهة التي هو التجدد بعنوان لكل من اسم الذات واسم المعنى جهة تجدد وجهة دوام وبقاء
فاذا لوحظ من جهة الاولى كان هذا الاخبار منه مفيدا وان لوحظ من جهة الثانية كان غير مفيد الا ان
الغالب في الحدث ملاحظته من جهة الاولى وفي اسم الذات بالعكس فيدخل فيما ذكره الش نحو قولنا ارسطو في
عهد اسكندر قوله والورد في ايار الورد بفتح الواو وسكون الراء المهملة معروف وايار كغزار اسم الشهر الثالث
من الشهور الرومية او لها اثيل تحويل الشمس الى الجوزاء بايام وهذا الحكم صادق في بعض الاقاليم قوله ما دام
الابتداء بها ادفع لما قد يتوهم من كون قوله لم يفد بصيغة المؤنث وعود ضميره الى النكرة وذلك لان
النكرة قد تكون مفيدة بدلا لانها على ما وضعت له لكن لا يجوز الابتداء بها العدم فائدة ذلك قوله لم
يفد وهذا اما العدم فهم المراد منها اهل هو الماهية من حيث هي او من حيث جميع الافراد او بعض الافراد
او فرد غير معين او غير ذلك واما الفهم المراد لكن صار باعثا عن الفايدة لانتفاء ما ذكرنا من الشرطين قوله الا
عن معروف لم يقل الا عن معرفة لان المراد منها يعم الاعم من المتعين بتعيين معتبر واهل العرف قوله وهو
ظرفا ومجرور انما قيده بهذا لانه لا يجوز تقديم ما سواهما من اخبار هذا المبتداء عليه ولان الفائدة
المصححة انما تحصل بالتعريف هو لا يمكن فيما سواهما من اخباره قوله مخصص اي معين وقيل اي منفرد
بالمبتداء وهو خطأ قوله كعند زيد نمرة قيل وجه افادة مثل ذلك ان قبل ذكر المبتداء يعلم من الخبر ان
المبتداء الاتي مما يصلح ان يكون موصوفا باستقراره عند زيد مثلا وهذا في قوة ان يكون المبتداء

موصوفا

موصوفا مثل قولنا نمرة موصوفة بصحة كونها عند زيد اقول لا يخفى ضعف هذا الوجه لانهم ان ارادوا ان هذه
الفائدة مما حصل قبل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر فهو ممنوع ضرورة كونها من لوازم الحكم وان ارادوا انها مما حصل عند
الحكم بالحكم فمسلم لكن لا نم حصولها من تلك الاخبار مط كما هو المراد بل اذا اشتمل الحكم على غرابة ولو سلم فلا نم يخص
حصولها بصورة تقديم تلك الاخبار بل تحصل مط قدم الاخبار ام لا فان الحكم يجب ان يكون مفيدا سواء
كان سبب افادته مقدما عليه او مقارنا معه فالاولى ان يقال وجهها ارادة الحصر او الاهتمام بشان خصوصية
الخبر المفهوم من تقديمه ونمرة بفتح النون وكسر الميم اسم كساء وسبع قوله نحو هل فتى فيكم وجه افادته هو
اظهار المتكلم للمخاطب عدم علمه بكون فتى في المخاطبين والجهل بوجود فتى في جماعة لا يخ عن غرابة قوله ان كرم
تكن خليلنا قيد وهذا الشرط لمكان الفاء في قوله فما خل لنا ولان افادته يحصل من عمومه وليس تلك النكرة
نصا في العموم الا اذا قيد الجملة بالشرط فانها ح تكون نصا فيه بحسب فهم العرف وقد علم من هذا وجه
عدم تقدير الشرط من جنس المستفهم عنه في قوله فما خل لنا وجه افادته مثل ما ذكرنا في الاستفهام قوله ورجل
من الكرام عندنا توصيف المبتداء على اربعة اوجه لانه مع وصفه اما بلفظين مذكورين كليهما او الموصوف
فقط او الصفة فقط او بلفظ واحد ومثل المص للاول والش للثلثة الاخر ووجه الافادة في توصيف
المبتداء ظ قوله شر اهر ذا ناب هذا انما قاله رجل حين نبح كلبه ثم صار مثلا للفرق ادركه العجز في حادثة
واعلم ان الكلب ينبح حين معتادا وغير معتاد والاول يصدر منه عند ادراكه امرا غريبا بحضرة صاحبه او بعضه
والثاني ما جرت ان يصدر عنه علامة اصابة صاحبه مكروه وشر في المستقبل ولهذا يتطير به فان كان
نباح كلب هذا الرجل حين قوله هذا القول نباحا معتادا يصح ان يقصد بهذه العبارة حصر الاهرار
بالشر دون الخير ويجعل تقديم المسند اليه لقصد الحصر ويصح ان يقصد بالتنكير التعظيم وقصد الاختصاص
الاهرار بالشر العظيم دون الحقير فالحصر بدون التوصيف او معه مصحح للابتداء بالنكرة وان كان غير
معتاد فتعين الحصر الثاني ظاهر اذ الاول موقوف على توهم المخاطب غير ما حكم به المتكلم والظان
المخاطب بهذا الخطاب من يسمع صوت هذا الكلب ويعرف انه علامة شر لا خير فالمصحح انما هو الامر الثاني
وقيل وجه افادة هذا المثال التخصيص بما يخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر اقول لقول هذا القائل ثلثة احتمالات الاول ان قولهم شر اهر ذا ناب لما استعمل في موضع ما
اهر ذا ناب الا شر علم انهما مترادفان والشر في الثاني فاعل نكرة ويخصص بتقديم الفعل عليه فحمل ما
يرادفه عليه في ذلك الثاني ان استعماله في موضعه يدل على ان المراد به الحصر ايضا ولا يكون فيه شيء من ادوات
الحصر فعلم ان الشر فيه مؤخر في الاصل فقدم للحصر فحمل الشر في الحال عليه في الاصل الثالث انه لما استعمل
في موضعه علم ان اصله هو فحذف اداة الحصر وعوض عنها تقديم المسند اليه المفيد للحصر فاصل الشر
فاعل نكرة فحمل في الحال عليه في الاصل وكل من الوجوه الثلثة في غاية التكلف والتعسف قوله على احد

التقديرين

التقديرين وهو ان يكون التنكير للتعظيم والمعنى شر عظيم قوله ورغبة في الخير خير وقوله عمل بر يزين وجه الافادة فيهما ظ قوله كان يكون له ذكر الشر اولا للتعبير على ماذكره المص سبعة مواضع وجه الافادة في الاولين منها اى التعجب والدعاء هو كونهما موضوعا فيجعل الوصف الى قولنا عظيم بقرينة ان مقامهما مقام المبالغة وقيل الوصف في الدعاء هو قولنا من ربي وفيه تكلف وفي الثالث العموم الفرضي وفي الرابع افادة الحصر اذ قول السائل من عندك في قوة قولنا ارجل عندك ام امراة او ارجل عندك او اكثر فقول المجيب رجل في قوة قولنا رجل لا امراة او لا اكثر وفي الخامس العموم الوضعي وفي السادس والسابع مثل ما في الاولين فان قولنا فاذا اسد في قوة قولنا اسد في دهشة اى بلا تقدم خطوره بالبال وقولنا ونجم قد اضاء بتقدير قوله نجم قارن حكمة الدرى ثم ذكر موضعين اخرين وجه الافادة في الاول غرابة ثبوت الخبر للمبتداء وفي الثاني عموم المبتداء المفهوم من قرينة خارجية كما سيجى بعيد هذا وهذه تسعة وجوه تكون مع التسعة السابقة في المتن والشرح ثمانية عشر وجها وقد ذكر وجوه اخر حتى ارتقى وجوه الافادة الى نيف وثلثين وجها وقيل مرجع الجميع الى التخصيص والتعميم وقال بعض المحققين مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات المحتاج توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها اقول يعني انه ينبغي ان يحال كون مواضع الفائدة الى نفس المتكلم فانه يعلمها بالرجوع الى وجدانه من غير نظر فيما ذكروه وهذا الكلام حق لا شبهة فيه فكان تعرضهم لتلك الوجوه بناء على كونها ذوات فائدة في الغالب وقصد التمرين المبتدى لمعرفة مواضعها لحق بقيس ما لم يذكروه من تلك المواضع على ما ذكروه وليعلم ان امثلة تلك الوجوه اما غير داخلة تحت نوع وداخل تحت نوع اخرها واما داخلة تحته فذكر بعض من تلك الوجوه انما هو لبيان القسمين وبعض انواع ما له نوع توضيحا لمواضع الافادة قوله كما احسن زيدا اى على ان يكون ما غير موصوفة بان تكون موصوفة بفعل او استفهامية اذ على تقدير كونها موصولة لكانت معرفة قوله او عامة اى يكون المبتداء نكرة عامة وكذا قولها وتالية قوله كخرجت فاذا اسد بالباب اقول لفظ اذا المفاجاة بمعنى الفجاءة اى حصول الشىء دفعة من غير خطوره بالبال وظرفية باعتبار اضافته عن مصاحبها هو الزمان او المكان على خلاف فيه وتقدير قولنا خرجت فاذا اسد بالباب خرجت فوصلت زمان مفاجاتي لرؤية كون الاسد بالباب او مكانها والمعنى فوصلت زمانا او مكانا فاجات فيه عند هذا الوصول رؤية كون الاسد بالباب فلفظ اذا متعلق بقولنا وصلت لا خرجت قوله سرينا ونجم اه تمامه قد اضاء فذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق سرينا بالسين المهملة اى سرنا بالليل ومحياك اسم مفعول من التفعيل والمراد منه الوجه وضوءه فاعل اخفى وكل مفعوله والشارق المضئ قوله دون شىء لفظ دون بمعنى غير وفضلة جاء سيغة للاشارة الى كثرة تلك المواضع ولا يبعد ان يكون بمعنى الادون اى

المفيد

الاضعف باعتبار ان الافادة فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبتداء بنفس المبتداء او بقيده او بقرينة مقالية وفي هذين الوجهين قد حصلت بالخبر في الاول وبالقرينة الحالية في الثاني ولا خفاء في كونهما اضعف مما سبق قوله تمرة خير من جرادة قاله عمر بن خطاب حين اصاب اهل حمص جرادا كثيرا وقد كانوا محرمين فسألوا الاخبار عما وجب عليهم من الكفارة فاوجب عليهم بكل جرادة درهم فراى عمر انهم لو كفروا بذلك لكان كفارتهم دراهم كثيرة لا تسع وسعتهم لها فقال ذلك يعني كل تمرة خير من كل جرادة عند الله فالتصدق بها يكفر ذنب اصابة كل جرادة قوله حاصل بذلك اشارة الى ان لا لنفي نوع من الضر لا لنفي جنسه مطلقا كما هو المتبادر من المتن قوله وفهم من كلامه اعتذار عن ترك المص ذكر الاصل في المبتداء قوله بشرط ان يكونا اشارة الى ان الحال علة للحكم قوله بنونا اه ما بعده بنوهن ابناء الرجال الاباعد القرينة على كون بنونا خبرا مقدما لا مبتداء هو ان المراد تشبيه بني البنين بالبنين لا بالعكس وفيه بحث فان قوله بنونا بمعنى الكائنون كبنينا فهو لا التباس بحاله اذ لم يعلم ان المراد الحكم على بني ابنائنا بالكائنين كبنينا او بالعكس والجواب انه متى اشتبه المبتداء والخبر من حيث المعنى فيجعل ما اشتمل على معنى الوصفية الظاهرة خبرا والاخر مبتداء هذا وقيل هذا البيت من باب عكس التشبيه فبنونا مبتداء فلا شاهد في البيت لما نحن فيه هذا ما قيل في هذا المقام اقول لا نظ ان غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما فهموه من التشبيه بل مراده بقوله بنونا وبنوهن هو البنون بالواسطة وغرضه ان يقول ان اولادنا اولادنا من جانب الاب والام معا لا ان انكحنا بناتنا ابنائنا اى اقاربنا واما اولاد تلك النسوة فبنوهن من جانب الام فقط لا من جانب الاب لانهن انكحن بناتهن ابناء الرجال الاباعد وعلى هذا ايضا تعين ان يكون بنونا وبنوهن مبتداء ولا شاهد فيما نحن فيه ومما ينبغى ذكره في هذا المقام هو الفرق بين المبتداء والخبر فنقول الفرق بينهما لفظي ومعنوي اما اللفظي فمن وجوه يختص كل منها بصورة الوجه الاول ان المعرفة مبتداء والنكرة خبر وهذا في صورة اختلافهما تعريفا وتنكيرا مط او في غير الاستفهام الثاني ان المقدم مبتداء والمؤخر خبر وهذا في صورة تساويهما مع فقدان القرينة على التعيين الثالث ان الاسم مبتداء والوصف خبر وهذا في صورة اختلافهما اسما ووصفا واما المعنوي فهو ان اللفظ الدال على مفهوم اخذه المتكلم مسلم الثبوت لمصداقه مبتداء واللفظ الاخر خبر والعلم بانه جعل مفهوم اى اللفظين مسلم الثبوت لمصداقه انما يحصل من القرائن كالفروق اللفظية وغيرها واذا لحصل من غيرها فان طابق مقتضى الفروق اللفظية والا فتركها واعتمد عليه وسبب تعيينه احد المفهومين لاخذه مسلم الثبوت لمصداقه اما نفس ارادته فانه بنفس ارادته قد يرجح احد المتساويين على الاخر واما اعتقاده بان المخاطب علم ان لهذا المفهوم مصداقا في ظرف الحكم دون ذلك المفهوم واما كون الاول في امصداقي اشهر من كون الثاني كذلك واما غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن وبهذا التحقيق الذي ذكرنا حصل

لك

الى ما هو كاف فاطرح ضميره مما ذكروه خلف قاف واعلم ان كل لفظ موضوع له مفهوم ومصداق ولو فرضا وفي المعتبر في جانب المبتدا بالذات هو المصداق وبالتبع هو المفهوم وفي جانب الخبر بالعكس وهذا مراد من قال ان المعتبر في جانب المسند اليه هو الذات وفي جانب المسند هو الوصف فافهم قوله يمتنع تقديم الخبر لما كان الامتناع يشمل الامتناع الذاتي دون المنوع ومنع تقديم هذه الاخبار اشد من منع ما يجب تقديم مع القرينة ولا مع عدمها فكانه ممتنع لذاته اشار الى ذلك بتقدير يمتنع لا امنع مع ان ذلك هو الموافق لما سبق قوله كان هو اظهار اسم كان لرفع ما قد يتوهم من ان تقدير كلام المص كذا اذا كان الفعل وفاعله كان خبرا بناء على ان الخبر هو الجملة ووجه الرد ان لا حاجة الى ذلك لان الخبر في الحقيقة هو الفعل فقط في هذه الصورة قوله جاز التقديم فيه انه يلتبس بالبدل عن الفاعل ويتجه ان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة جائز في هذه الصورة وحمله الى انه على البدل قوله واعترضه اه الظاهر ان اعتراضه انما هو على ما بما اثل المثالين من مواردا لتقاء الساكنين اذ في غيرها لا التباس بالفاعل نحو قاما زيدان قوله فيقع اللبس بالفاعل اي بحسب اللفظ فقط دون الخط وهذا القدر كاف في مقام الاعتراض قوله يعني محصورا فيه هذا التفسير اشارة الى فائدتين الاولى ان قوله مقصورا يكثر استعماله من الاختصاص بمعنى الانفراد اي صفة المقصور عليه الثانية انه يا لعنع من ذلك بمعنى كون الشيء مقصورا عليه ولم يكتف على التقديرين بتقدير قوله فيه عن لفظ المحصور لئلا يوهم على الاول عكس المقصود واما لفظ المحصور فيه فلا يستعمل الا بارجاع ضمير المجرور الى الموصوف ولم يخرج على الثاني نحو ما زيد الا قائم وكذا ما زيد قائم ابوه لا قاعد لكن الظاهر ان المراد بقوله مقصورا المقصور بالا او انما دون غيرهما وح لا حاجة الى هذا الاخراج ولم يقل اي محصورا فيه لئلا يتوهم انه تفسير لمعناه الحقيقي قوله فلا يجوز التقديم اي تقديم المحصور فيه في الحصر بالا الا بشرط بقاء الا في مقامه وفي الحصر بانما بلا شرط قوله وشذ اي شذ تقديم المحصور فيه مع الا في الحصر بالا قوله وهل الا آه ما قبله فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم فالكتب بن يزيد وضمير الجمع للاعداء والمعول مصدر ميمي بمعنى الاعتماد وانما لم يوهم عكس المقصود لان ما بعد الا يكون محصورا فيه قدم على الاخر او اخر وقيل مثل هذا المثال يفيد حصر كل من الجزئين في الاخر فيفيد هذا التقديم خلاف المقصود قوله لان لها صدر الكلام الاولى ان يقول لان للمبتدا ح صدر الكلام ليناسب قوله ولو تركه ولا يرد عليه ان صدارتها لا يوجب امتناع تقديم الخبر لجواز دخول اللام في الخبر المقدم وذلك لان اللام في الجملة الاسمية الغير المدخولة للنواسخ لا يدخل الا على المبتداء قوله ولو تركه لفهم آه هذا مبني على التعميم الذي ذكره في لازم الصدر اذ لو حمل على لازم الصدر بنفسه كما هو المتبادر منه لم يفهم هذا منه لانه يتوهم دخول لام الابتداء يمتنع الصدر للزوم صدارتها فكيف يشمله قوله لازم الصدر لانا نقول المراد بلازم الصدر ما كان لازم الصدر بالنسبة الى الاجزاء المستقلة للكلام قوله بنفسه المراد بلازم الصدر بنفسه ما لنفسه دخل في لزوم الصدر لا ما كان نفسه علة تامة له فلا

بنفسه

في المبتدا والخبر

بنفسه بما وقع مضافا اليه من لازم الصدر بنفسه يحتمل ان يراد به المعنى الظاهر وبقاء العدم سقوطه عن الصدر بالاضافة بناء على ان المضاف مع المضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة قوله دفع من وافق فلفظ في مبتداء مضاف الى من الاستفهامية المقتضية للصدر ووافق اي شهد خبره قوله وقصدك غلام رجل لا يوجب منع التقديم بالتعبير المبتداء بالبدل عن الضمير المضاف اليه في الخط وبالبدل عن المضاف في اللفظ والخط لانا نقول ابدال النكرة عن المعرفة غير جائز الا اذا كانت النكرة مخصصة قوله اي على الاربعة الاولى ان يقول اي بدل التفسير ويعم لفظ ما الموصولة بين المبتداء ومتعلقه حتى يشمل الصور الثلث للاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة الاولى ما ذكره الشارح الثانية ان يكون في ملابس المبتداء ضمير الخبر نحو في بعل صاحب غلام الثالثة ان يكون في ملابس المبتدا ضمير لملابس الخبر نحو في الدار غلام صاحبها ويجيء لهذا زيادة توضيح في تعليقاتنا على امتناع توسط خبر افعال الناقصة ووجوبه قوله لعاد الضمير الى متاخر اه الاضمار قبل الذكر ثلثة اقسام الاول ما كان لفظا ورتبة وهو غير جائز الا في المسائل المستثناة التي نذكرها في لحق بحث الفاعل الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط الثالث ما كان بحسب الرتبة فقط وهما جائزان نحو ضرب غلامه زيد وفي الدار صاحبها فان قلت الذكر انما ينسب الى اللفظ فما معنى انتسابه الى الرتبة قلت الذكر ههنا في الوجود ووجود بعض الاجزاء انما هو بوجود معروضاتها فان ذكر رتبة لفظ المرجع بذكر نفس ذلك اللفظ واخر عن الضمير كان الاضمار من القسم الاول وان ذكرت فيذكر لفظ اخر مقدم على الضمير كان من القسم الثالث والاولى ان يجعل قولنا لفظا ورتبة تمييزا للقبلية الاضافية اي لقبلية الضمير الى الذكر لا لقبلية الذكر الى مفعوله فلا يحتاج الى تكلف قوله المحصور فيه حذف تقدير قوله فيه عن الاضافة البيانية المستغنية عن تقديم هذا الظرف الى اللامية المحتاجة اليه ليخرج عن المقصود نحو ما زيد قائم الا في الصباح قوله اوهم الاختصاص اي اوقع السامع في غلطه من الاختصاص في الخبر فانه من الوهم بفتح الهاء بمعنى الغلط لا من الوهم بسكون الهاء القوة المعروفة فلا يرد عليه ان الاولى ان يقول افاد الاختصاص قوله من المبتداء والخبر اي كل من الخبر وبعده كما هو المتبادر مما سبقه قوله وبعد لولا هذا متعلق بقوله حتم على ما يظهر من كلام الشارح ولا يبعد ان يكون متعلقا بمقدر بعد بره والمبتداء الواقع بعد لولا لكن الاول اولى لقلة مؤنته قوله الاستفهامية احتراز عن لولا التحضيضية المختصة بالدخول على الافعال قوله لو ثابت هذا اما مفعول لمقدر بتقدير موصوف اي اعني فيما غالبا او بدل بعض من قوله بعد لولا لكن يتقدير مضاف والاصل بعد قسم غالب بحذف المضاف واقيم الوصف مقامهما او حال عن المستتر في قوله حتم قوله اي في القسم الغالب فيه اشارة الى ان المراد بالغالب الغالب الذي يكون تحت قاعدة لا ما صار غالبا بلا قاعدة تضبطه قوله بمجرد وجود المبتداء الظاهر ان يقول هكذا فيمتنع فيه جوابها بمجرد نسبة الخبر الوجودي الى المبتداء آه وقسم يمتنع لنسبة خبر غير الوجودي اليه او يقول في الاول كما قال في الثاني وقسم يمتنع بانتفاء المبتداء بغير الوجود وبعضهم قوله الى ما ذكره هو

الاشارة

الاشارة الى الخلاف الواقع في المبتدأ بعد القسم الاول هل له خبر محذوف ام لا حاجة له الى الخبر والاتفاق واقع
على المبتدأ بعد القسم الثاني في انه مما لا بد له من الخبر بل قيل بكونه خبرا في اللفظ في بعض الصور وهذا مما يقود
المثال الى التقدير الخبر لما وقع بعد القسم الاول فقيل بعد القسم الاول فاعل الفعل والاصل لولا وجد ثبت لكان
كذا والاولى حينئذ انما هو هذا القول قوله وهو الغالب عرفه ونكره قوله قليل فيما سبق التقدم ذكر الاول دون
الثاني قوله لحكم وذلك لان المنع عند فقد القرينة يتوجه الى وجود ما بعده فاذا اريد في ذلك اطلق النفي ليدل
عليه اذا دل عليه كان ذكره عبثا يجب الاحتراز عنه قوله اذا دل عليه دليل نحو قوله فقد لولا انتم لكنا مؤمنين اي
لولا انتم صددتمونا بقرينة قوله ءانحن صددناكم عن الهدى قوله نحو لولا قومك هذا مروي عن النبي صلعم مخاطبا
لعائشة والحديث هكذا لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة بابا وجعلتها بابين الحدث
الجديد والعهد العلم او الزمان واضافة قوله حديثو اليه من اضافة المميز الى التمييز وقوله بالاسلام متعلق
بالعهد على المعنى الاول وبقوله حديثو على المعنى الثاني والمعنى على ملحوظ بالى انه ان لم يكن قومك جديدا
اسلامهم لهدمت الكعبة التي بنيت على باب واحد وبنيتها على بابين اي جعلت بابها القديم بابا والمستجار
وهو الذي في مقابلة بابا اخر لكن لما كانوا جديدا الاسلام ولم يستقر دين الحق في قلوبهم خفت ان لو فعلت ذلك
لانقلبوا الى كفرهم الاصلي والمستجار موضع بالركن اليماني مقابل باب البيت قد انشق لدخول فاطمة بنت
اسد من في البيت لولادة علي عليه السلام فيه لتشريف البيت بها والمستبصر ينكشف من هذا الحديث
امور الاول فضيلة علي عليه السلام على ساير الناس سوى النبي صلعم فانه مستثنى بدليل خارج الثاني اشتياق
النبي صلعم باظهار هذه الفضيلة بجعل المستجار بابا جديدا ليطلع الناس باجمعهم على تلك الفضيلة الثالث
بغض قوم عايشة لعلي الرابع عدم استقرار الاسلام في قلوبهم قوله نص يمين اي يكون المبتدأ بنفسه
نصا في القسم كعمر بفتح العين بمعنى العمر بضم العين والفرق بينهما ان الاول مختص بالقسم والثاني لا يختص بغيره
قوله لم يجب الحذف كعهد الله فانه يستعمل فيما كعهد الله لافعلن وغيره كعهد الله يجب الوفاء به فانه
عند استعماله فيما لا يجب حذف خبره ايضا والمراد بالعهد العلم او الشرط قوله وكذا يجب الحذف اذا وقع
المبتدأ لم يقل اذا وقع الخبر مع ان الظاهر قول المص بعد واو قبل الخبر لا المبتدأ فانه الواقع بعد الواو دون
المبتدأ ليطابق قوله نص يمين في المقيد فانه نص في كونه قيدا للمبتدأ ولهذه العلة جعل الظرف الآتي
ايضا قيدا للمبتدأ واما الظرف السابق على النص فلم يجعله قيدا للمبتدأ لانه كالنص في كونه قيدا للخبر
لكون الخبر مذكورا في الكلام دون المبتدأ فعلى هذا ابعد في قوله بعد واو مبني على الضم بتقدير بعد المبتدأ
وقوله واو مرفوع على ان يكون فاعلا للظرف وقيل في توجيه هذا الكلام ان المراد بوقوع المبتدأ بعد الواو
وقوع تمامه بعدها بناء على ان ما بعد الواو من تتمة المبتدأ بحسب المعنى ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله
فقد صنعت زاد لفظ قد لافادة التاكيد اشارة الى ان النص في المعية شرط للحذف قوله كمثل كل صانع اه

في

قيل مثل هذا المبتدأ مما لا حاجة له الى الخبر لانه بمعنى كل صانع مع ما صنع قوله اي مقترنان الظاهر ان يقول الخبر
مقرون بصيغة المفرد لان المقصود بالحكم هو ما قبل الواو فقط فتامل قوله وكل امرئ اه اوله عنوا الى الموت
الذي يشعب الفتى فكل الفرزدق ثم اوله من دبيب اليه يعرف وتعدية اليحنى بالى باعتبار تضمنه معنى الركون
او الانتهاء ووجه عدم تصريح المثال بالمعية ان المرء من حيث هو هو لا يستلزم المقارنة للموت بخلاف
الصانع مع صنعته وفيه كلام قوله لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ وذلك لعدم ارجاع ضمير اليه
قوله قد اضمر اه قيل هذا القول يدل على ان الحكم بالاضمار المتوقف على العلم به متقدم على العلم بعدم الصلاحية
ما كان علة للاضمار ومعلولا لعدم صلاحيته عود ضمير الحال الى المبتدأ لا ما كان معلولا للاضمار والمعلول
لا يتقدم على العلة والجواب ان اضمر بمعنى يضمر او المراد بقوله لا يكون خبرا لخبرا اخر غير ما اضمر او خبرا بدلا عما
اضمر فافهم قوله والاصل حاصل اذا كان صيغا وفي هذه القاعدة اربعة مذاهب الاول مذهب البصريين
وهو ما ذكره الشيخ من البيان وجعل كان تامة والظرف متعلقا بالخبر والحال عمدا لمدخول الظرف لا للمبتدأ
ويرد عليهم القول بكثرة الحذف مع امكان الاستغناء عنها بما سنذكره والقول بالحذف الغير الثابت
في كلامهم وحمل كان على ما يخالف الظاهر في هذا المقام من كونه ناقصة الثاني مذهب الكوفيين وهو ان
التقدير ضربي زيدا قائما حاصل بجعل الحال قيدا للمبتدأ ويلزمهم فوات الدلالة على الحصر المراد منه
بالاستغراق فان اسم الجنس المعرف المطلق اذا كان مجردا عن القرينة الدالة على ارادة الخصوص انما يتبادر
منه العموم لا مطلق اسم الجنس المعرف الثالث ما ذهب اليه البعض من ان ذلك المبتدأ مما لا حاجة له الى
الخبر لكونه بمعنى الفعل فان المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وفيه انه قياس مع الفارق الرابع ما افاده الرضي
من ان التقدير ضربي زيدا ملابسه او ملابسا قائما او ملابسا قائمين وهذا اقرب الى الصواب قوله ما يصلح
لها اي حال يصلح للخبرية وذلك فيما امكن ان يكون مصداقا لضمير المستتر في الحال هو بنفس المبتدأ او في
يصلح عقلا ان يقع الحال حالا عن فاعل كان او بلابس المقدر وان يقع خبرا عن المبتدأ والمراد لجماع الصلاة
على مذهب البصريين فلا يرد ان هذا الاجماع لا يمكن على جميع المذاهب الاربعة قوله بنعت مقطوع سواء
كان مقطوعا لاجل ضرورة افادة معناه من المدح او غيره فضلا لو لاجل عدم صلاحيته بحسب اللفظ
ان يكون نعتا قوله بدل من اللفظ بفعله اي بدل من التلفظ بفعله فاللفظ بمعناه المصدري والظرف
متعلق به قوله بصريح القسم اي بما يدل صريحا على المحمول على القسم ولو بالقرينة فان قولنا في ذمتي يمين يحتمل
ان يكون محمولا للقسم وغيره كما تقول في ذمتي الف درهم لعمرو فالنص هيهنا غير النص في المبتدأ والقرينة
هيهنا قوله لافعلن قوله باثنين اي بخبرين اي لا بلفظين مطلقا سواء كانا خبرين ام لا فخرج نحو زيد هو اسد
قوله من يك ذا بت فالروي برده من شرطية وقيل موصولة وجزم يكن للضرورة والبت بفتح الباء الموحدة
وتشديد التاء المثناة من فوق الكساء المربع الغليظ وقيل طيلسان من خز والمقيظ من القيظ وهو شدة

الحر

الرد مصيف من الصيف والمشتى من الشتاء اى يوم هذا يكفيه في الاوقات الثلاثة قوله مجوز اه اى يجوز ذلك على طريق اللف والنشر فلا يرد انه ذكر هذا الحكم من توضيح او اختصاص اذ كان قرينة يعمل بها والا فيعمل بطريق اللف والنشر المشوش ولكان المبتدأات والاخبار اكثر من اثنين ولا قرينة فبطريق اللف والنشر المشوش المرتب واما اذا اريد الاخبار كل من المبتدأين بكل من الخبرين فنحو زيد وعمرو كاتبان وشاعران فافهم قوله الكونه اسما جعل قوله اسما مع وجوده حالا لابدلا او عطف بيان لان الاسمية لا يثبت لاسمها قبل الرفع وجعله تابعا يوهم ذلك قوله مضى اقام نهارا هذا التفسير وسائر تفاسيره ههنا من تفسير الشيء بما يشاركه في الجزء كتفسير الانسان بالفرس بل كتفسير زيد بالفرس فافهم قوله ضحى هذا مهموز اللام وقد يقلب همزته الفا قوله الاخيرة اسقط هذا القيد من قرب اسم الاشارة قوله لتشديد الاولى لانه خرج عن النفي فكان نفيه بمنزلة الاثبات مقام الكلام ويصير تركه لمحض الضرورة قوله مجوز فيه واستمر الاستمرار يطلق في ازمانها سوا البقاء في غيرها فلهذا ابقاء بقدر البقاء فهو الدائم لانه من المرد والممتنع على الله تعالى قوله ماض له مضارع ولم ومصدر فيه هذا اشارة الى رد من انكر المصادر للافعال الناقصة قوله مضارع دون امر اه اى ماض له من الافعال مضارع دون امر ومن الاسماء لم وصف دون مصدر ولهذا لم يقل له مضارع ووصف دون مصدر قوله وهو زال فالزوال مصدر زال التامة وكذا الدوام قوله وكونك اباه هذا بعض من بيت هو هكذا ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اباه عليك يسير شامل البتا وايا اما عايد الى الباذل والحليم المفهومين من البذل والحلم واما عايد الى فاعلها والباقي واضح قوله كاشا اخاك هذا بعض من بيت هو هكذا وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا البشاشة بفتح الباء الموحدة طلاقة الوجه والمنجد المعين والباقي واضح قوله لست تنال الحياة هذا بعض من بيت قاله الحسين المطرزي هو وما بعده هكذا فقضى اقضيا المنا ان لست تنال الحياة منه بعض العين متغمض لحماك بلوى عن انه لا يستوى وان كان بلوى انفى الك مبعض فضي لها حكم وقل والاغماض الطاق الجفن والمغمض اسم فاعل والمراد بعينه اما صاحب العين او الموت او من بعض عين المحب وبالجملة اراد بما بعده حتى يفت الموت البلوى كمعيى المسائرة والضرر ولا يستوى انه لا يجزم فيه ان في وان كان وسلى وجملة ان مستانفة سيقت جوابا للسؤال من حيث علم المسائرة بمثالك يعنى ان ذلك لا في مبعض لا من حزنك ويسوك لا لا من حزنك في بسرى قوله بين الاسم والفصل اى لا بين الاسم ومتعلق الخبر قوله لا اطيب للعيش اه الطيب كالعقيل اسم لما تطيبه النفس والتنغيص بالغين المعجمة والصاد المهملة التكدير ونقضنا الوصول بالمراد والادكار افتعال من الذكر قلبت فيه التاء المعجمة بالدال المهملة بعد قلب تاءه بالدال والعالم كبراس والباقي ظاهر قوله وليس سواء اه ما قبله سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم والناس مفعول لقوله سلى وسواء خبر ليس قدم على اسمه والباقي واضح قيل قائله الحارثي وقيل السموأل البهتة قوله او كان الخبر مضافا اه وجه المنع لزوم الاضمار قبل الذكر وله في هذا المقام اربع صور الاولى انه

يكون في الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان زيد ضاربا الثانية ان يكون في ملابس الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان زيد صاحب غلامه او صاحبا لغلامه الثالثة ان يكون في نفس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان اخو هند ضاربها او الضارب لهند بعينها الرابعة ان يكون في ملابس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان ضارب هند اخاها او اخا لها وكان الضارب لهند اخاها او اخا لها وقد علم بما مثلنا ان الاقسام تتعدد بمكن في بعضها رفع الاضمار قبل الذكر بتاخير الخبر دون بعض اخر ولا يخفى عليك ان هذا الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط لا من حيث الرتبة ولا محذور فيه فلا يصير مانعا من التقديم ولهذا لم يجعل ذلك موجبا لتقديم المبتدأ على الخبر في بحث تقديم المبتدأ قوله بان كان الاسم مضافا اه وجه الوجوب لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو مثل ما سبقه في الصور الا والشرط الاتي في القسم الاول فانه غير منصوص ههنا لكن هذا الوجه محفوظ عن المناقشة السابقة والامثلة ههنا كان اخا احد صاحبه وكان في الدار صاحبها كان مخصصا صاحب غلامه كان محبا لزيد صاحب غلامه كان اخا احد محب لغلامه كان محبا لاحد محب لغلامه قوله بالتنوين اى لا بالاضافة وجه قوله لا تائبة اى تابعة لما كان قوله مثلوة نكرة في الاثبات وغير مفيدة للعموم كما هو المراد عقب بقوله لا تائبة المفيدة لعموم نفي كونها تائبة المستلزم لكونها مثلوة بالنسبة لجميع اجزاء الكلام واشار الشارح الى ما ذكرنا بتفسير التالية بالتابعة المطلقة مع ان تفسير المثلوة يغني عن ذلك قوله خبر ليس يمكن ان يقرأ بالتنوين بحذف المضاف اليه وبالا اضافة بحذف المقدم عليه قوله والاختلاف في علتها المراد بالاختلاف ما يسببه في الاختلاف لان نفس الاختلاف حادث بعد الحكم فكيف يصير سببا له قوله وفرق اه حاصل اعتراض ابن الناظم ان الناظم زعم ان علة صدارة عسى ما ذكره من عدم التصرف وغيره وهذه موجودة في ليس فيجب قياسه عليه في ذلك مع ان علة صدارة عسى ليس ما ذكره وانما هي تضمنه معنى لعل وهو غير موجود في ليس فلا يصح قياسه عليه في ذلك اذ القياس اثبات حكم شيء لشيء مشترك مع الشيء الاول في علة حكمه فعلى ما قررنا كلامه لا يرد عليه شيء من ايرادات الشارح وانما يرد ذلك عليه لو حكم بعدم صحة قياس ليس على شيء مطلقا او بعدم اقتضائها للصدارة وهو قد حكم بعدم صحة قياسه على عسى بخصوصه وابن هذا من ذلك وكان الشارح حمل قوله بخلاف ليس على معنى ان ليس ليس متضمنا لما له الصدر فاعترض عليه بذلك وقد عرفت مراده وان نظرت عبارة ابن الناظم ظهر لك اندفاع ايرادات الشارح بوجه اخر قوله باتساع نحو الظرف الاتساع في الظروف ثلثة اقسام الاول الاتساع من حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلي وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز المتقدم كما نحن فيه الثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي وما يشبهه هو المراد بالتوسع المجوز لنحو هذا في حلكي الثالث الاتساع من حيث الالة بان يستعمل مع الة الظرفية اى معنى في وبدونها وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو مالك يوم الدين ودخلت الدار على كونهما مفعولا بهما قوله اى سوى المكتفي بالمرفوع انما ارجع الضمير الى التعريف لا الى المعرف مع انه الاظهر لكونه اقرب لصيرورة الناقص مذكورا بتعريفه ايضا

اوما لكا لعبد كان اخا احد صاحب غلامه

كالتام وذلك لان الشيء اذا كان في الضد واحد فجنسه المقرون بغير فصله كان تعريفا الضده واما غيره ما يكتفي بالمكتفي لئلا يتوهم من الضياع الدال على الاستمرار ان التام ما ينصب مطلقا فالناقص ما ينصب الجملة فيخرج التام الناصب لغير الخبر كالحال والتمييز ونحوهما عن تعريف التام ويدخل في تعريف الناقص ولا يرد عليه بعد هذا التغيير خروج الناقص المحذوف خبره عن تعريفه ودخوله في تعريف التام لان المقدر كالمذكور وغير الرفع بالمرفوع لان العامل طالب للمعرب لا للاعراب انما الاعراب كالعرض على ذلك قوله وما زال التي مضارعها اه هذا موضع لعدم ذات الشيء او صفته وذلك لعدم ثبوت صفة الشيء لنفس هذا الشيء على قياس كان قوله بما كان ابا تميم اوله فنا فنى هذا جون حول بيوتهم الفنا قد يحذف حرف التشبيه جمع قنفذ كبرثن وهو بالفارسية خارپشت يجمع ما نسب اليه بالواو والنون خلاف العباس والهداج كعطار صباح الغنم من الهدجان وهو مشية الشيخ قاله الفرزدق في مدح قوم بانهم يتفقدون بالليل قاصديهم ولا ينامون عمن نزل بهم بسبب ان اعطاء العطية بالنازلين فيهم عودهم على ذلك وعود فلان يعني صير الشيء عادة وقيل هجا به جريرا وضمائر الجمع تعود الى رهط والمراد بالعطية ابو جرير يعني انهم اي رهط جرير كالقنافذ سايرون في الليل حول بيوتهم بالفجور بسبب ان كان ابو جرير عودهم على ذلك والقنفذ يضرب به المثل في السير بالليل قوله بين اثناء الكلام الاثناء جمع ثني وهو حبل الشيء المثنى ثم اطلق على المجعول كذلك فالمراد بالاثناء الاجزاء قوله انت تكون ماجد نبيل ما بعده اذا تهب شمال بليل قاله ام عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه والنبيل من النبل بالضم اي الفضل وكذا النبالة كالشرافة وشمال كجعفر وكتبهما تارة بالالف سريح تفوح من جانب القطب الذي كان فيه بنات النعش وقد يطلق بالالف على غير ذلك الجهة واما بكسر الشين فمقابل اليمين والبليل المبلول والدليل على زيادة تكون في الماجد قوله على كان المسومة العراب اولا جياد بني ابي بكر تسامى الجياد جمع جواد وهو الفرس النفيس وتسامى اصله تتسامى من السمو وهو العلو والمسومة الخيل التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى العراب كقتال العربية قوله ما اصبح ابردها اه لا يخفى ما في زيادة اصبح في قوله ما ابردها وزيادة امسى في قوله ما ادفاها من المناسبة قوله وحده اي لا منضما مع عوض عما حذف كما في صورة حذف كان وحدها كما يأتي بعيد هذا قوله المرء مجزي بعمله في بعض الكتب الناس مجزيون باعمالهم وقيل هذا حديث قوله ان خيرا فخير وتمامه ان شرا فشر وفي كل من الفقرتين اربعة اوجه نصب الجزء الاول ورفع الثاني وبالعكس ونصبهما ورفعهما والاول اولى لخلوصه عن كثرة الحذف وابقاء الاسم وحذف الخبر فانه ضعيف كالثاني او الثالث ضعيف لاشتماله على كلا الامرين والاخيران متوسطان لاشتمال كل منهما على احد الامرين الاول على الاول والثاني على الثاني قوله لا يا بن الدهر ما بعده جنوده ضاق عنها السهل والجبل البغي الظلم والسهل الارض المستوي ضد الجبل والمراد بالدهر حوادثه وشدائده قوله من لد شولا هذا مصرع هكذا من لد شولا فالى اتلائها ولم اجد منه الا هذا المصرع وهو جزء انشده سيبويه من حرف جر ولدن مخففة لدن وشولا بفتح الشين مصدر

شالت الناقة بذنبها اي رفعته للضراب قال سيبويه التقدير كانت شولا وقيل شالت شولا وقيل الشول جمع شائلة على غير القياس وهي الناقة التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة او ثمانية اشهر والتلو كالكرام مصدر اتلت الناقة اي جعلت ولدها عقيبها وهذا مثل يمثل به العرب قوله اي ان كان في عمله اما شرطا والخبر ظرفا الا كالاسم ومصدرها الا ان اسم نكرة مخصصة قوله للاختصاص لعلك تقول قد حذف ههنا ثلثة احرف وزيد اربعة احرف فيكون تطويلا لا اختصارا قول جواب نظيره بالتامل فيه قوله ابا خراشة اه ما بعده فان قومي لم ياكلهم الضبع قاله عباس بن مرداس السلمي وهو من المؤلفة قلوبهم وابا خراشة منادى بحذف حرف النداء والنفر بفتح النون والفاء العسكر والقوم وقيل الفاء في فان زائدة وقيل رابطة لما بعدها بسبب الامر المستفاد من السابق لان المعنى تنبه يا ابا خراشة ان كنت كثير القوم فان قومي معروفون لم تاكلهم الضبع اي السنة المجدبة من القلة والضعف والجدب القحط وقيل المراد بحيوان الضبع بالفارسية كفتار قوله بالسكون قيل لا حاجة الى هذا التقييد لان قوله لم يليه ساكن اه مستلزم لذلك اقول كان هذا التقييد لان الاتصال بالشيء حقيقة انما هو بجزئه الاخير والضمير البارز للفاعل كجزء اخير للفعل لانهما كالكلمة الواحدة فاعتبر اتصال الشيء بالفعل بالنسبة اليه وفي المتصل به يحتمل الحركة والسكون نحو لم يضربا ان ولم يضربا زيدا فدفع هذا الاحتمال بذلك قوله المشبهات بليس اي في افادة النفي والدخول على المبتدا والخبر والعمل والاولان علة للثالث قوله اعمال ليس لم يقل اعمال كان مع ان الباب منسوب اليه اشعارا بانها تعمل لمشابهتها بليس فما ذكره هو اما مرفوع على الابتدائية وما بعده خبره والتقدير اعمال ليس اعملت هذه الامثلة واما منصوب على كونه مصدرا المحذوف يفسره المذكور او على كونه بمعنى المعمول به مفعولا ثانيا لما بعده وقد اخطا من قرأه بفتح الميم فجعل العمل جمعا منطقيا مرادا به الرفع والنصب ووجه خطائه واضح قوله وهو رفع الاسم ونصب الخبر اشارة الى ان عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا سواء قدم المرفوع على المنصوب او اخر ولهذا احتاج المصنف الى قوله مع بقاء النفي وترتيب كن وقيل اشارة الى انها اعملت قسما من اعمال ليس وهو رفع الاسم ونصب الخبر دون القسم الاخر من اعماله وهو نصب الخبر ورفع الاسم قوله دون زيادة ان اي مع فقدانها عبر وقت زيادة ان معها وهذا اشارة الى ان ليس دون متعلقا بقوله اعملت على ان يكون المراد ان ما عملت اعمال ليس وان النافية لم يعمل اعمالها والمراد بالزيادة التاخر في الوجود في ضمن الاشتمال على المعنى او في ضمن الخلو عنه وعلى الثاني فتقييده بالنافية باعتبار اصل وضعها وعلى التقدير بن يفيد تاكيد النفي اما بالمطابقة او بالالتزام قوله ما ان انتم ذهب هذا بعض من بيت هو هكذا بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف بني غدانة بالغين المعجمة حي من يربوع وهو حي من العرب وهو منادى بحذف حرف النداء وما نافية والذهب بفتح الذال المعجمة وفتح الهاء معروف والصريف الفضة والخزف السفال وهو ما يعمل من الوحل من الظروف ويطبخ بالنار اي ليس لكم عزة بل انتم حقيرون كالخزف قوله مع بقاء النفي المراد به بقائه في الملاحظة

لا في اللفظ ولا في غيره فان الذهن بعد فهم لفظ النفي وقبل ذكر الخبر لاحظ نفي خبر ما في الاسم فاذا ذكر الخبر بدون
الاستثناء بقي ذلك الملحوظ بحاله واذا ذكر معه ما ينقض قوله وعدم انتقاضه بالا تفسير لبقاء النفي واشارة
الى ان المراد بالبقاء ليس مطلق البقاء بل ما ضمن عدم الانتقاض بالاستثناء فلا يخرج عنه ما انتقض بغيره
نحو ما زيد قائم كلا وقيل لئلا يخرج عنه ما زيد الا قائم اقول المراد من هذا المثال نفي نفي القيام عن زيد لا نفي القيام
وهو غير منتقض بشيء حتى يحتاج الى الادخال قوله ونفي اسم تقدير الاسم والخبر في هذا الموضع ليشتمل الكلام على
حسن الابهام وقيل تقدير الاول للاحتراز عن العمل المعطوف فان رفع لفظه فلا يوجد في العطف بغير
هذين الحرفين نحو ما زيد قائما ويكتب فقد لا يوجد في العطف بهما نحو ما ضالك ضرب بل ان تقتل او لكن ان تقتل
وما زيد قائما بل لم يضرب قوله ذلك الرفع يعني انه معمول قوله الزم ليس الرفع بها بل مطلقا الا في فعه الابتدا
قوله حرف الباء الزائدة لما امكن ان يتوهم ان الباء الزائدة ليست بكلمة لكونها خالية عن المعنى مع ان العامل اللفظي
يجب ان يكون كلمة اشار الى دفعه بانها حرف لانها موضوعة في الاصل للمعنى وهذا القدر كاف لكونها كلمة قوله
نحو لا ذو شفاعة آه هذا من بيت هو هكذا وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قاله
سواد بن قارب وقد رأى النبي صلعم في المنام فاسلم حين كونه غائبا عن النبي فذهب الى النبي صلعم في المدينة فخاطب
النبي بقصيدة منها هذا البيت والفتيل شيء في نواة التمر وهو مفعول لمغن بتقدير مضاف اي قدر فتيل
قال الله تعالى ولا يظلمون فتيلا اي يوم لا ذو شفاعة مغنيا كسواد بن قارب قدر فتيل قوله لم اكن باعجلهم
هذا من بيت هو هكذا اذا مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل قاله الشنفرى الازدي
مدت مجهول والجشع بالجيم والشين المعجمة الحرص الغالب على الاكل والباقي واضح قوله لا النافية اي لا المسماة
بها فالقيد للاحتراز عن المسماة بالعاطفة والزائدة قوله فلا شيء على الارض آه هذا من بيت هو هكذا تعز
فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا تعز بالعين المهملة والزاء المعجمة امر من تفعل مشتق من
العزاء وهو الصبر والتسلية اي اصطبر على نوائب الدهر اذ لا شيء من الحزن والفرح باقيا على الارض والوزر
بفتحتين الملجا اي ولا ملجا واقيا مما قضى الله تعالى فان قضاءه مبرم لا يرد ولا يبدل بالجزع ولا يتغير فلا
بد من الصبر قوله ولا انا باغيا آه هذا من بيت هو مع ما قبله هكذا بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت
وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا قاله عبد الله بن
قوله بدت اي ظهرت المحبوبة وفعلت فعل ذي ود اي مثل فعل من احب عاشقه والود المحبة فلما طمعتها
وطمعت في وصلها تولت اي اعرضت عني وبقيت بتشديد القاف من التبقية اي لم تقض حاجتي وابقتها
في فؤادي كما كان وحلت سواد القلب اي وقعت سوداء القلب حبه وعشقه فان العشق مرض يحدث من السوداء
وكذا السويداء تصغير سوداء مطلق ويراد به العشق والباغي الطالب والمتراخي المتكاهل في الامر وقد
نظم مثل مضمون البيت الاول من قال لقد اطمعتني بالتبسم وصلها فبعد انتظاري اعرضت وتولت

كما ابرقت

كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت قوله ابرقت اي اظهرت البرق والغمامة السحاب
واقشعت اي تفرقت وكذا معنى تجلت قوله فانا ابن قيس لا براح هذا من بيت هو هكذا يا بؤس للحرب التي تركت
اراهط واستراح من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح البؤس بضم الباء الموحدة التحتانية الشدة والضر والمعنى
يا بؤس الحاصل للحرب الكذائي احضر فهذا اوقتك وفاعل تركت ضمير فيه عائد الى الحرب واراهط مفعوله
اي اسقطت الاراهط اي قتلتهم واما الاراهط والمفعول محذوف عائدا الى الحرب اي تركتها الاراهط ولم تحملوها
وبالجملة هذا القول كناية عن شدة الحرب واراهط جمع رهط وهو الطائفة من الناس ومن فاعل استراح ونيران
جمع نار وضميرها للحرب ولا براح الزوال وقوله فانا ابن قيس جزاء لمقدر تقديره فاذا استراح من اعرض عن نيرانها
فانا ابن قيس لا زوال لي عن الحرب ولا يبعد ان يكون في استراح ضمير عائد الى التارك المفهوم من تركت على تقدير
كون الاراهط فاعلا او من شرطية او موصولة او موصوفة مبتدأ وقوله فانا ابن قيس جزاؤه وخبره والتقدير
من اعرض عن نيران الحرب فليعلم اني ابن قيس لا براح لي عنها قوله اي تولي في هذا التفسير اشارة الى ان الاولى ان تلي
بصيغة المضارع من تولى لا بصيغة الماضي من التلو الثانية ان معناه المراد ههنا هو التضرر لا وقوع الشيء
بعد الشيء كما في غير هذا الموضع من هذا الكتاب اذ لا معنى له ههنا قوله لتانيث الكلمة لهذا القول معنيان
الاول ان زيادة التاء فيها لان تجعل لفظها مؤنثا اي كالمؤنث للتوسع في الكلام كزيادتها على رب
وثم لذلك والثاني ان زيادة التاء فيها لانها فرد من افراد الكلمة ولفظ الكلمة التي هي جنسها مؤنث
فجعل الفرد تبعا للجنس في علامة التانيث كما انث او ذكر لفظ المناسبة مع ما يراد فرق في هذا التعليل
على المعنى الاول تحصيلي وعلى الثاني حصولي والاول اظهر قوله على الشبه مقابل الشبه قول من يقول انها كلمة
براسها قوله اي عمل ليس اي لا عمل لا كما قد يتوهم من قرب اسم الاشارة وذلك لان عملها المشابهة ليس لا المشابهة
لا قوله انه هو مستوليا على الجيد الجزء الاعلى اضعف الجانبين ومعناه واضح قوله وان هو مفرد بمعنى الوقت
وجمعه [illegible] ومن توهم انه جمع ان فقد اخطا قوله لضعفها اي ضعف لات لكونها فرع لا على ما عرفت واختصاصها
بالاختصاص بالعمل في الازمنة لكون الازمنة لازمة لما يحتاج اليها دون العكس فكانها اقوى من غيرها
فيناسبها الاضعف للتعادل قوله وهو الاسم اي المرفوع في ذي الرفع هو الاسم لا تصل معلوم ومصداق
تلك الحروف قوله وهو حذف الخبر يعني ليس المراد بالعكس عكس حذف ذي الرفع فقط وهو ذكره مع قطع النظر
عن ذكر ذي المنصوب حذفه قوله ادنيتها ما هواه لا يخفى ان كلا من الشروع والرجاء المفهوم من هذه الافعال
مشتمل على معنى القرب فالا تغليب قوله وكاد لمقاربة حصول الخبر اي كاد الكائن لها تفسير المعنى كاد وحرك
من عسى آه الذي مضارعه يعسو من العسو كالعقل بمعنى الشدة والضخامة واليبس وكثرة الامتلاء قوله ان يجيء عين
مضارع آه قوله ان يجيء فاعل يجيء وفاعله قول المصنف وقوله غير مضارع حال عن فاعل ان يجيء وقوله لهذا
حال اخر عنه وقدما على صاحبهما لكونه نكرة قوله اذ غدت صائما هذا من بيت هو هكذا اكثرت

في العذل للحاد انما لا تكون ان صيت صائما قال ابو حيان قائله مجهول فسقط الاحتجاج به ورد بانه لو كان الامر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها انتهى وفي ورود هذا الرد تامل والعذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والحاد اى مصر او يحتمل ان يراد بالبيت ان لا تلم الناس عندى فانى عسيت ان اكون صائما وسماع لوم الناس وغيبتهم مناف للصوم ويحتمل ان يراد به غير ذلك قوله وما كدت آئبا هذا من بيت هو هكذا فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر قاله تابط شرا واسمه ثابت بن جابر وابت كفلت اى رجعت وفهم كفلس اسم قبيلة وتصفر من صفر الطائر صفيرا اذا صات اى كم مثل هذه القبيلة فارقتهم وهم يتاسفون ويصفرون من فراقي قوله عسى الكرب الذي الخ قاله هدبة بن خشرم العذرى والمعنى واضح قوله فذكاد من طول البلى ان يمحها ما الخ وبيع عفاه الدهر طولا فانمحى الربع كحبر المنزل وعفاه اى درسه وابلاه والمراد به منزل الحبيب وانمحى اى انهدم والبلى بكسر الباء الموحدة العجمانية مقصورا الاندراس والزوال ويمصح اى يذهب اثاره من محو الاثر بالمرة قوله اخشوشنت باين جبلا المراد بالاخشاص هيهنا اما الانقراض او بمعنى عطاء القلب قوله ولو سئل الناس الخ المعنى ان بخيل الناس بمرتبة لو سئل عنهم تراب لقربوا ان يصبروا وملوا بين من ذلك السؤال ويمنعوا من اعطائه اذا قيل اعطوا التراب قوله يوشك من فر الخ قاله امية بن ابي الصلت والمنية الموت والغرات بالغين المعجمة وتشديد الراء المهملة الغفلات وبواطنها اى يدركها قوله كرب القلب الخ اخره حين قال الوشاة هند غضوب قاله كلحبة اليربوعى والجوى شدة العشق ويذوب اى يذهب ماؤه لشدة حرارة العشق والوشاة جمع واشي وهو النمام وهند بمنع صرفه لوجهين قوله وقد كربت اعناقها الخ ما قبله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما اى معروفا للشكر حصلت للترى لتحفظ من يليس نفوسا ونمنعا سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما قاله ابو زيد الاسلمي والمراد بالعروق عروق الاشجار والنباتات بفتح النون مقصورا الرطوبة القليلة يقال ابل ها دسة اى لاحقة الندى والمعنى بالهادسة مكيدة والثرى التراب في الاحلال العقول والسجل بكسر السين المهملة وسكون الجيم الدلو وقوله على الظما اى العطش في موضع الحال عن مفعول سقاها وتقطعا اصله تتقطع اى انقطعت من اليبس الحاصل من شدة العطش قوله وهو غريب اى لم يجي له صيغة سوى المفرد الغائب من الماضي فيكون كالغريب فيكونه قليلة وعشرة قوله فموشكة ارضنا الخ اخره خلاف الانيس وحوشا يبابا قاله ابو سهم الهذلي وموشكة اما نائب مناب يوشك او خبر مقدم واسمه مستتر فيه وارضنا مبتدأ مؤخر وخلاف بمعنى بعد كما قال الله تعالى خلاف رسول الله والانيس بمعنى المؤانس ووحوشا حال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش اى قفر ويبابا بفتح الباء المثناة التحتانية وبعده الباء الموحدة بمعنى الخراب قوله بالفاء اى لا بالفاء قوله اما من تقدم الخ اى من تقديم المص في هذا البيت الفتح على الكسر قوله لشهرته او لشهرة القراءة به او لشهرة خفته واولوية الخفيف قوله في كونها الخ افتراء الوجهان الاولان هما المشابهة بمطلق

في الحروف المشبهة بالفعل

الفعل والثالث بالافعال الناسخة والاخيران بالافعال الماضية وان امكن ان يكون في البعض شابهة بغير الافعال الماضية ايضا والمراد بالمشبهة في الاخر كون الفعل صاحب تلك الحروف سواء كان الكل اصلا كالثلاثي او الرباعي او زائدا كالخماسي او مطلقا كالرباعي فلا يرد عليه ان الفعل الخماسي المجرد غير موجود لكن لا يخفى عليك ان هذا الوجه في غاية الضعف الا اذا ضم اليه الوجه السابق عليه بجعل المركب وجها اخر وقيل المراد بقوله كمعاني الافعال على صيغ الافعال التي الاثني عشر فان جمع الثلاثة والاربعة والخمسة اثنى عشر كهيئة صيغ الافعال وقيل المشبهة في الاخر مثل الماضي والامر والمراد بمعاني الافعال على حروفها ضمها الى وزن بعضها فقط او وزن المركب منها ومن غيرها كالفاعل ونون التاكيد قوله لا ان كانتا للتاكيد والتحقيق قيد ان المكسورة بما ذكر للاحتراز عما كان اسما بكونه مصدرا منصوبا مضافا بمعنى الانين او مرادا به لفظه او حرفا للايجاب كـ قيل او فعلا مستعملا بتسعة اقسام هي كونه كـ يعن ماضيا معلوما او مجهولا او امرا من بمعنى تعب او قرب او كـ حب بكسر الحاء ماضيا مجهولا او امرا من الانين او كـ عن من وأى بمعنى وعد اى كونه مركبا من ان النافية وانا مخففا بالحذف مع الادغام ومهملا باربعة اقسام هي كونه كـ عدن علم امرا او كـ عن بحذف الهمزتين مخففا مؤكدا بالنون وكونه مركبا من امرين كـ بع ورد من رأى وقيد ان المفتوحة بما ذكر للاحتراز عن ان يراد به اللفظ وعن كونه فعلا باربعة اقسام هي كونه ماضيا او امرا مفردا او جمعا مؤنثا كـ عن وضعن وعن وجود الحروف الاربعة الباقية للاحتراز عن ان يراد بها اللفظ وعن كون كأن مركبا من الكاف وان وعن كونه وكون لعل كـ دحرج وعن كون لكن كـ ضاربن وعن كونه امرا مؤنثا مؤكدا بالنون قوله ولعل فيها احد عشرة لغة الاولى والثانية باللام والعين المهملة او المعجمة واللام المشددة الثالثة والرابعة كذلك لكن النون المشددة الخامسة والسادسة بالراء المهملة والعين المهملة او المعجمة والنون المشددة السابعة والثامنة بالعين المهملة واللام المشددة او النون المشددة التاسعة باللام والعين المهملة واللام المشددة والثاء العاشرة باللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشرة بالهمزة المفتوحة والنون المشددة قوله لسد مصدر اللام للتوقيت او التعليل الحصولي ان كان المصدر بمعنى الماضي او للتحصيلي ان كان بمعنى المستقبل قوله وقد افصح عن ذلك الخ اى كشف القناع عن وجهه اى بينه وادخال الخ في لفظ سوء غريب قوله في الابتداء اى في مكان ما يبتدأ به الكلام وهو الكلمة من الكلام لان ما يبتدأ به الكلمة وهو الحرف الاول منها او ما في حكمه فلا يرد عليه وجوب الكسر في نحو انك ضارب لانه لا ان وقعت في ابتداء ما يبتدأ به الكلمة اى لصحة ذلك لان الابتداء والانتهاء انما يعتبر الى المركب بالنسبة الى اجزائه الاولية لا الثانوية ثم اعلم ان الشارح حمل الابتداء في كلام المص على اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل ما بعد حيث واذ او نحوهما فقوله ونحو في صلة يصير من عطف الخاص على العام واعلم ان حيث واذ ونحوهما الملازمات للاضافة الى الجملة فلم يأول ما بعدها بالمفرد فلم يكن ان الواقع في ابتداء ما تضاف اليه ابتداء للكلمة بل للكلام فافهم قوله فمن جاء الخ الظرف اما متعلق بقوله فاضل او بمجهول على ان يكون خبرا عن جملة او بناء على

كونها في موضع المبتدا او على ان يكون جملة ان فاعلا للظرف على ان المراد ههنا هو التركيب الاخير اذ الظاهر ان المراد
بالاول في قوله فان لم تقع في الاول الاول اللفظي والثاني معنا لا اللفظي فقط والفرق بين التركيب الاول والاخير
ان المعنى على الاول ان الفضيلة المعتبرة بكونها في طى ثابتة لهذا الشخص وعلى الاخير بان الفضيلة الثابتة
الحاصلة في طى وبينهما فرق قوله لم يكسر همزتها كسر همزتها مع انها في ابتداء الكلمة الحكمية لا الكلام قوله اكسرها
اشار به المحشى في رد من الظرف الى ان قوله وحيث ام جملة مستانفة لا معطوفة لان زيد في العطف ان يقول
بدل الفطانة هي او تالك كما وجده الذوق السليم ولانه لا يصلح ان يكون معطوفا على محل ان في الابتداء ولا
على قولنا اذا وقف المشكل في كلام كما يظهر وجهه بالتامل وانما جملة مستانفة تمييز الهيئة واجب التكسير
مطلقا ويبين وجوب الكسر لا مطلقا لكن لا يلايم على هذا احتمال الابتداء في المتن على الاعم كما صله الشارح لانها
بعد اذا وجب الكسر لا مطلقا قوله او مؤولا لا تفسر الجملة ان لا يخبرها فقط والا لوجب ان يكون المفسر مرفوعا
لا يقال ان المكسورة لا تغير الجملة فكيف يصح هذا التفسير قلت هي لا تغيرها الى المفرد اصلا يشهد بذلك
وقوعها خبرا عن اسم الذات وصفا له مع ان محل الخبر والصفة انما هو الافراد فافهم قوله بعد اذا المفاجأة اه هذا
الحكم مخالف لما سبق من انه والمصنف في اذا او القسم ويمكن دفع الخلاف بوجهين الاول ان الحكم بوجوب الكسر بناء
على مذهبهما وهو المذهب الحق والحكم بالجواز بناء على المذهب النادر ولذلك قال بوجهين يعني الثاني ان الاول فيما
اذا كان قرينة تدل على ان جملة ان كل الجواب والمضاف اليه لا جزؤه والثاني فيما لم تكن تلك القرينة بل احتمل
ان تكون كلا او جزءا لما ذكر ويؤيد ذلك الوجه قوله مكملة بالنسبة الى جواب القسم وقيل في العرض ان الاول فيما
كان مع اللام والثاني فيما كان بدونه وينافيه مثال الشارح للاول بلا لام وتعليل الاول فيما ذكر فصل القسم و
الثاني فيما حذف ولا يخفى عليك ان الحذف والذكر لا يصير ان منشأين للحكمين المذكورين قوله الا ام
بعده الظاهر ان يكون فيه القسم ويحتمل ان يكون فيه الكل من اذا او القسم فان اللام يدخل على الخبر لكونه خبرا
لان لا لكونه ما بعد اذا المفاجأة حتى يرد ان ما بعد اذا المفاجأة غير صالح لدخول اللام فيه قوله بوجهين يعني
لكن مع ترجيح الكسر على الفتح لاستغنائه عن التقدير قوله للامتثال بهان ولا سواء اوله واعلم ان تسليما وتركا
قيل المراد بالتسليم السلام على الناس وقيل تحويل الامور اليهم ولولا الضرورة لوجب ان يقول سواء ان فيه
قوله ام الحليس ام اخر رضو من اللحم بعظم الرقبة قاله دعبر والحليس كحيل بالحاء والسين المهملتين وشهربه
الفاتنة ومن البدل ويعظم الرقبة اي لحم عظم الرقبة قوله ولكنني من حبها اه اوله يلومونني في حب ليلى
عواذل والعواذل اللائمات والعميد من عمدة العشق اذا هده وكسره اي من حبها المكسور قوله ان الخلافة
آه الدهيم بالدال المهملة من الدهامة اي الحقارة والخلائف جمع الخليفة وظرف كفضل جمع ظريف وما في لما
استفهامية والمعنى ان الخلافة بعد تلك الخلفاء المختبرة مع بعض الخلفاء الذين بعدهم خلائف ظرف
ليسوا احقر من الخلفاء من عصرهم ولكنهم بالنسبة الى تلك الخلفاء محتقرون قوله في احد الجزئين اي الجزئين

من الكلام

في الحروف المشبهة بالفعل

من الكلام الذي هو مجموع هذا البيت والظاهر ان يكون الظرف متعلقا بالتقدم ولا يبعد ان يكون في موضع الحال عن
بل هذا الحسن قوله ووصل ما آه وصل ما بان المكسورة والمفتوحة معه حاصر الاول لقصر الموصوف على الصفة
والثاني للعكس وقد اجتمع الامران في قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي انما الهكم اله واحد كذا في الفائق
قوله اما البيت فهو هذا الان ليت شبيه بالفعل من خواصها ما تقدم في بحث نون الوقاية قوله قالت الا ليتما اه
قاله النابغة الذبياني في امراة الحاجة الحامة وحدة وقد رات فوج حمام يطرن في الهواء فعدت تلك حال الطيران
وكن ستا وستين فتمنت ان تكون لها حمام بعدد تلك الحمامات ونصفها مع حمامة نفسها لتصير عدد حماماتها
مائة قال في البيت بمعنى مع واو بمعنى الواو وقد بمعنى حسب تشبه بهذا حكاية مصنوعة مشتملة على اللغز
وهي ان حمامة جاءت الى فوج قليل من الحمام فقالت استهزاء بقلة عدده هن السلام عليكن ايتها الحمام اللاتي
عدده هن مائة فقلن في جوابها لا تستهزئي بقلتنا فان عددنا عدد لو زيد عليه مثله ونصفه وربعه معك
صار مائة وهذا اما يسئل الناس بعضهم عن بعض ان ما ذا عددهم فاجيبوا بانه ستة وثلثون وقد نظم هذا
باللغة العجمية هكذا جمع مار الحمنه فلك عرنى چونكم ما اهليم ديبعد معشويم ما ومثل ما ونصف
نصف نصف چون تو دلغل بشوى صد معشويم قوله وقيل على محلها مع اسمها فان محلها الرفع على الابتداء
فان ان زيدا قائم بمعنى زيد مؤكد ما سبق الخبر من الحكم قائم قوله وقيل هو مبتدأ اه الفرق بين الاقوال الثلثة
ان تاكيد حكم المعطوف منصوص على الاول ويحتمل على الثاني وممنوع على الثالث لان ما قبل المعطوف عليه معتبر
في المعطوف على القطع وما بعده معتبر فيه على الاحتمال في نفسه غير معتبر معه على القطع هذا على ما هو الظاهر واما
على التحقيق فالمراد بمحل ان مع اسمها ان يكون تقييد الاسم بان داخلا في المعطوف عليه والقيد الذي هو نفس
ان خارجا كما يشهد به ما جوزه الشيخ في باب لا لنفي الجنس من العطف على محل لا مع اسمها اذ لو كان الامر هنالك
على ما هو الظاهر لزم ان يكون الحكم للمعطوف ثابتا لا منفيا وليس كذلك وعلى هذا يكون المذهب الاول ان كلاهما
منصوصين فيما ذكر وانما اختار الشارح ههنا المذهب الاول لعدم المانع عن اختياره وكونه اظهر وهذا بخلاف
العطف في باب لا لنفي الجنس لما سيجيء قوله واجاز الكسائي اه مما يؤيد مذهبه قوله تعالى في سورة المائدة ان
الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى اه حيث رفع الصابئون قبل الاستكمال ولما نظير
تلك الاية في سورة البقرة والحج فلفظ الصابئين فيه بالياء ويمكن حمل الاية على انه مبتدأ محذوف الخبر
والجملة معترضة بين جملة ان فافهم قوله ان الربيع الجود اه الجود بفتح الجيم المطر الغزير والمراد بالفصول الثلثة
نفس تلك الفصول لا امطارها كما قيل انما اولا فلان فطر السيف مضر في الاغلب واما ثانيا فلان الفصول
الثلثة في التشبيه بمنزلة يدي ابي العباس لا بمنزلة اعطائه وما هو بمنزلة اعطائه فانما هو مطر الربيع
والخريف وثمار الصيف هذا من عكس التشبيه للمبالغة والمراد بابي العباس ابو العباس السفاح اول الخلفاء
العباسية وسمي سفاحا لكثرة سفحه وسفكه دماء بني امية لعنهم الله قوله كقوله قبل الممثل له العطف

بعد

بعد الاستكمال والمثال مثال للعطف في المؤول المثل له العطف على اشارة الى ان المفتوحة كالمكسورة في الحكمين الخلاف والاتفاق على لو سلم ذلك نقول ان خبر ان محذوف بقرينة خبر المعطوف فالعطف بعد الذكر التقديري كما في الآية بعد الذكر اللفظي وهذا ايضا مثل بما لم يرم يشهد بذلك ان التقدير فاعلوا بغيا وبغيكم بتكرار لفظ البغي لكون المعطوف عليه الضمير المجرور وعلى هذا وان كان ذلك من عطف الجملة على الجملة ظاهرا لكنه في الحقيقة عطف كل من المفردين على نظيره وستسمع منا مثل ذلك في باب الاشتغال قوله والا فاعلموا آه ما قبله اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق والجز بالجيم والزاء المعجمة قطع النبات والمراد هنا قطع شعر الناصية وهي اعلى الجبهة والعرب اذا ارادوا ان يجزوا اعداءهم من البطش اخذوا الشعر ناصيته ولا يبعد ان يكون الجر بالراء المهملة بمعنى المد بل هو الانسب بما بعده والنواصي جمع ناصية واسرى كقتلى جمع اسير والوثاق حبل يوثق ويشد به الاسير والشقاق العداوة والمعنى اذا اخذتم بنواصي اعزة جنود البلد فادوها مع سائر اسارهم في الوثاق وان لا تفعلوا ذلك فاعلموا انا وانتم ظالمون ما دمنا باقين في العداوة قيل لو كان البغاة من البغي بمعنى الظلم فلا شاهد في البيت اذ لم يرد انا بغاة نعم فيه الشاهد لو كان من البغي بمعنى الطلب وقيل الامر بالعكس فتبصر حتى ينكشف لك الحق قوله واذان من الله آه اي اعلام من الله والمراد بيوم الحج الاكبر يوم عرفة او عيد الاضحى من سنة حج فيها المسلمون والمشركون وبعد تلك السنة لم يحج المشركون قوله وان كلا آه قرئ ان بالتخفيف مع رفع ما بعده ونصبه وبالتشديد والتنوين عوض عن المضاف اليه اي كل المختلفين في كتابه تعالى وقرئ لما بالتخفيف والتشديد فان قرئ ان بالتخفيف مع الرفع فاما نافية ولما بالتشديد بمعنى الا او مخففة من المثقلة ولما بالتخفيف على ان يكون لامه لام الموطئة وما زائدة للتاكيد والتقدير وان كل المختلفين والله ليوفينهم اي ليجازينهم ربك اعمالهم من الحسن والقبيح والايمان والكفر او بالتشديد على ان يكون مصدرا كدعوى بمعنى اللموم تاكيدا للكل او بمعنى الحين وان قرئ ان بالتخفيف مع النصب او بالتشديد فلما باحد الوجوه المذكورة اخر مع وجه اخر هو كونه مصدرا كغضب اجري على الوصل حكم الوقف هذا حاصل ما في بعض التفاسير قوله وان مالك آه اوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك اباة بضم الهمزة جمع آبي كدعاة جمع داعي والابي المانع والضيم بفتح الضاد المعجمة الظلم ومالك الاول ابو قبيلة ومالك الثاني نفس تلك القبيلة وهذا انشا الفعل وكرام المعادن اي نجباء الاباء قوله شلت بيمينك آه اخره حلت عليك عقوبة المتعمد قالته عاتكة بنت عم عمر بن الخطاب ترثي بها زبير بن العوام والخطاب لعمر بن جرموز قاتل زبير على لفظ البيت اخبار اريد به الدعاء عليه والباقي ظاهر قوله لانها اشبه بالفعل منها وذلك لانها اشبه الافعال الداخلة على المبتدا والخبر في تاويل معموليها بالمصدر دون المكسورة فان كان زيد قائما ابنا ويل كان قيام زيد وعلمت زيدا فاضلا ابنا ويل علمت فضل زيد ولا يخفى ضعفه قوله ان ها لك كل من آه ما قبله وقد غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مثل شلول شلشل

شول في فتية كسيوف الهند قد علموا اغدوت اي صرت والحانوت دكان البايع والمشل من شل يده شيئا وهو يذهب به وشلول كشمود وشلشل كجعفر وشول كصرد وان كانت الفاظا مختلفة لكن المراد بها ما يراد بالمشل فهي تاكيد له وفي فتية في محل الحال عن فاعل غدوت او عن مفعول يتبعني شبه الفتية بالسيوف في الحدة بالحاء المهملة كينجني اي يعري حيلة عن النعل وضده قوله ينتعل اي المراد بالاول الفقراء وبالثاني الاغنياء والباقي واضح قوله بانك ربيع آه ما قبله لقد علم الضيف والمرملونا اذا اغبر افق وهبت شمالا فانه جنوب لحن عمرو ذي الكلب والمرمل من نفد زاده واغبر كاحمر من الغبار وفاعل هبت يعود الى الريح باعتبار حضورها في الذهن وشمالا بفتح الشين تمييز ولا يبعد ان يكون هي فاعلا للفعل عدل الى النصب للضرورة والغيث المطر والمريع كثير النبات والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث المستغيث وفي غرار الا وهب الشمال كانه كنا بها عن حدوث القحط الموجب لعصو ايدي الناس من تحصيل الرزق في الاغلب قوله والخامسة ان غضب الله اي على قراءة ان مخففة وغضب كعلم فعلا والله بالرفع فاعلا له وقد قرئ ان بالتشديد وغضب كفرس مصدرا مضافا الى الفاعل قوله علموا ان يؤملون فجادوا آخره قبل ان يسالوا باعظم سؤل يؤملون بصيغة المجهول من التامل وهو الرجاء وجادوا من الجود اي الكرم والسخاء اي جادوا بالمال او باعظم سؤل ويسئلوا ايضا مجهول وسؤل بالهمزة كفعل بمعنى المسئول قوله ويوما توافينا بوجه مقسم آه ويوما اما بالنصب عطفا على ما في البيت السابق او بالجر على ان يكون الواو بمعنى رب وتوافينا من الموافاة اي المقابلة بالخير والاحسان وهي بصيغة المونث وفاعلها عائد الى المراة المعلومة من الابيات السابقة عليه لان قائل هذا القول علي بن ارقم اليشكري في مدح امراته والباء في بوجه للتعدية او بمعنى مع والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة بمعنى الحسن من القسامة اي الحسن وتعطوا اي تميل وتوارق اسم فاعل من اورق على غير القياس اي صار ذا ورق والسلم بفتحتين جمع سلمة وهي شجرة الغضا قوله واسمها مستتر اي عائد الى المراة المذكورة قوله والاولى التعبير لم يقل والصواب لان مطابقة مفهوم الاسم للمسمى غير لازم قوله وانما اعملت اي انما اعملت لما قاله بخلاف اعمالها وللا السابقتين قوله ولم يعمل جرا آه قبل لعمل لا في كل من الاسم والخبر ثلثة احتمالات فيجيء لها الات عملها فيهما تسعة ولم يثبت لزوم واحد منها الا بعد ابطال ثمانية الاخر وغاية ما يبطله كلام الشارح ثلثة منها رفعهما وجرهما وجر الاول ورفع الثاني اقول ظهور جر لا انما يكون اذا كان خبرها ملفوظا معربا بالاعراب اللفظي مع ندرته مما يمكن ان يحمل على كونه فرع عمل غير لا فلم يصلح اعراب خبرها للقرينة على عملها فبقي اسمها صالحا لذلك وحاله كما ذكره الشارح واما رفع خبرها فيعلم من خارج ولما كان المراد اشتغال نفس الكلام على علامة دالة في الجملة فلم يصلح رفع خبرها المعلوم من خارج لان يصير قرينة على ذلك فلا يرد الاعتراض المذكور قوله الا لا من سبيل آه هذا من بيت هو هكذا فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند يذود بالذال المعجمة اي يدفع والضمير المجرور

للمحبوبة والالا للتنبيه والباقي واضح قوله جملة الما عليها تعليل لحمل عمل ان وهو مجموع نصب الاسم ورفع الخبر
ثابتا للاول التعليل السابق انما هو لنصب الاسم كما ذكرنا فلا يرد عليه انه ذكر لامر واحد علتين مستقلتين مع
انه محال لعدم يرد عليه ان الحمل يصلح ان يقع علة لكل واحد من الجزئين ولا حاجة الى جعل العلة السابقة علة
لاحد الجزئين فالاولى ان يقال انه جعل الحمل علة لتسمية عمل لا بعمل ان بخصوصه دون سائر النواسخ ودون
عمل الحروف المشبهة بالفعل حط قوله لانها للتاكيد اه ان كان ذكر الاثبات والنفي مقصودا بالذات فالحمل
حمل النقيض وان كان ذكرهما مقصودا بالتبع فالحمل حمل النظير قوله وركب المفرد اي قيل فيه لا رجل ولا تقل
لا من رجل كما هو اصله فالمراد بالتركيب وصل المنفصلين وهذا وان تحقق فيما اذا كان مضافا او شبيها به
لكن لما عارضه الاضافة وشبهها منعا فطارد الاسم الى اصله الذي هو الاعراب والاظهر انهم ارادوا بالتركيب
حذف من الزائدة وجعل مجموع لا مع اسمها موضوعا لمجموع معنييهما من غير ان يكون دلالة كل منهما على معناه
مقصودة نظير الحيوان الناطق اذا وضع لشخص انسان والتركيب بهذا المعنى لا يتحقق في المضاف وشبهه لا لزم جعل
اكثر من كلمتين كالكلمة الواحدة قوله والمراد به ههنا اه دفع لما يتوهم من كلام المص من اجتماع النقيضين
قوله المتضمنة معنى من الجنسية اي التي للتاكيد الجنس من حيث عموم النفي في النفي وعدم عموم الاثبات في المثبت
والمراد بالمعنى الفائدة ووجه تضمنه لتلك الفائدة ظهور لفظ من في بعض المواضع كالبيت السابق وقد
يكون جملة لا جوابا عن سؤال مقدر مشتمل على لفظ من فان الجواب ينبغي ان يطابق السؤال ثم ان هذا الكلام
تعليل للبناء واما وجه كونه على الفتح فهو الخفة والتعليل تعليل للتركيب على ان يكون قوله وركب بمعنى اعتقد
تركيبه وفيه بعد قوله من المنكر اشارة الى ان اللام في الثاني ليس للاستغراق حتى يشمل المعطوف بلا تكرار لا فيه
بل كل تابع لاسم لا ولا للعهد الذكري حتى يلزم اختصاص الحكم بقولهم لا حول ولا قوة الا بالله بل للعهد الذهني
وهو يستفيد بعضا اي من مثال المنكر ومن فيه للتبعيض والمراد من الثاني التابع ماخوذا من اطلاقهم
الثواني على التوابع ولا يرد على الش ان المنكر نفس لا لا اسمه فلا يصح الحكم عليه بما ذكر قوله لا ام لي اه ما
قبله هذا وجدكم الصغار بعينه ومن هذه القصيدة هذا البيت اذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس
الحيس يدعى جندب قيل قائله ضمرة بن ضمرة وله اخ مسمى بجندب كان جندب صاحب الى ابويه من ضمرة فانف
الضمرة من ذلك وقال القصيدة التي بعضها ما ذكرناه والكريهة الحرب لفظ تكون تامة وادعى في بيت
بصيغة المجهول والحيس بالحاء والسين المهملتين بينهما الياء المثناة التحتانية تمر يخلط بسمن واقط
وهذا مبتداء بتاويل الى العمل المعلوم سابقا قوله وجدكم قسم والصغار بفتح الصاد المهملة الذل والهوان
خبر للمبتداء وقوله وان كان هذا العمل واقعا قوله وذلك على اعمال الثانية اه اقول لو رفع ما بعد لا الثانية
عند تركيب الاولى حصل احتمالات اثنان منها ما ذكره الش والثالث ان يكون لا الثانية زائدة ويعطف
ما بعدها على المحل البعيد لاسم لا الاولى والرابع والخامس ان يكون لا الثانية ملغاة او مهملة عن العمل

دون المعنى ويعطف ما بعدها على محل المجموع او على محل البعيد لاسم لا الاولى وانما ترك الش الاحتمالات الثلاثة
اما الثالث فلعدم اعتبار المحل البعيد مع وجود المحل القريب اي لا يشبه هذا العطف بالعطف على جزء الشيء واما
الرابع فلان لا اذا الغيت للعاملية جعل ما بعدها معمولا لعامل ما قبلها ترجيح للعامل الابعد على الاقرب في العمل
وهو غير جائز الا في باب التنازع والتاكيد واما الخامس فلمجموع ما ذكرنا في الثالث والرابع ولما كان المراد بالمحل
لا الاولى مع اسمها ان يكون النفي بقيد داخلا والقيد خارجا لم يلزم العطف عليه كون حكم المعطوف مثبتا
لا منفيا كما ذكرنا في باب العطف على اسم ان قوله لا نسب اليوم اه هذا من قصيدة بيتان منها هكذا الاصلح
بعض فاعلموه ولا يتبعكم ما حملت عاتقي لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وقبل الجزء اتسع الفتق على
الراتق وهو الصحيح لمكان القافية والمراد بالعاتق الكتف والخلة بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المحبة
والخرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالفارسية پاره كردن والراقع بالفارسية وفو كر و پاره دوزنده
والفتق الشق والراتق الجمع قوله الا رجلا اه هذا بعض من بيت هو وما بعده هكذا الا رجلا جزاه الله
خيرا يدل على محصلة تبيت رحل التي وتتم يبيني واعطيها الاتاوة ان رضيت فيل الا رجلا اصله
الا ترونني رجلا وقيل الا اجزي الله رجلا ليكون من باب الاشتغال وقرئ بالجر على ان يكون بمن المقدرة و
بالرفع على ان يكون مبتداء خبره يدل او المحصلة بكسر الصاد والمراد بها المراة التي تحصل تراب المعدن اي ترابا
مزج بالذهب وتبيت من باب المناقضة والترجيل بالجيم بالفارسية شانه كردن موى ولمة بكسر اللام
وتشديد الميم الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن والاتاوة بكسر الهمزة الخراج ورضيت بصيغة المتكلم وكان
مجهول الحذف في الايصال اي رضي عني اذ الظاهر ان البينونة مشروطة برضاء تلك المراة ولا يبعد ان يكون
معلوما والمعنى على ما يحكى هو ان الشاعر كان ممن يحصل تراب المعدن ويخلص ذهبه فيتمنى ان يدله رجل
على امراة محصلة لتراب المعدن لنفسه على ذلك وتبيت معه مرجلة شعره وتقوم ببيته ويكون محلها
محل الزوجة عن الزوج وهو يعطيها الخراج على ذلك ان رضيت هي او رضي هو عنها قوله والغيب الزوجي
لم يتعرض لاحتمال زيادتها لكون النفي مقصودا ولا لاحتمال اعمالها عمل ليس اذ على هذا الاحتمال لا احتمال
لما بعد لا الثانية الا البناء اذ لو بني لكان لا مكررة والمكررة الداخلة على النكرة غير عاملة تشبيها
لتكرارها بالداخلة على المعرفة في الالغاء وهذا بخلاف ما اذا بني ما بعد لا الثانية فان لا غير مكررة
ح بينهما يجوز ان يعمل لا الاولى على هذا عمل ليس قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها ما بعده ولا حين ولا فيها
مليم وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به ابدا مقيم قاله امية بن ابي الصلت في المصرع الاول اقتباس من
قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما واللغو القول الباطل والتاثيم من اثمته بالتشديد اي قلت
اثمت بالتخفيف اي اذنبت والضمائر المجرورة للجنة والحين بالجيم والباء الموحدة الخوف والمليم من الام
بمعنى لام اي تحق وجبر الساهرة ارض يجددها الله يوم القيمة والمراد ههنا البر وفاهوا اي تكلموا به

اى ما انقطوا به مما يشتهون حاصل موجود لهم ابدا لا انقطاع له قوله على الغائها لم يتعرض لاحتمال اعمالها عمل ليس لبحثه المنكر اى لاحتمال في بادئها لانها خلاف الاصل ولانه تركيب الاحد وجود المانع عن غيرها ولا مانع للالغاء ههنا فوجب الحمل عليه قوله من النعت المبنى المفرد الاولى ان يفسر غيرها لى بنعت المبنى مط وغير المفرد بنعت المبنى لكنه بالميم لما ذكرنا في شرح امثلة الشيخ الافغانى فارجع اليه قوله فلا اب وابنا آه اخره اذا هو المجد اربكه وقائله المراد بمروان ولبنه مروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان لعنهما الله تعالى وارتدى من ازواكان لبس الرداء والازار واوفرد الضمير اما بناء على رجوعه الى كل واحد او على ان هذا الوصف انما هو بالذات للولد ولابنه بالتبع نظير افراد الضمير في قوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وقد اضفت انا على هذا بيتا وهو هكذا ولكن هذا المجد مجد شقاوة تردى رداء النار في يوم اعسر قوله اما المعنوي آه اى جواز التركيب والتنوين في التاكيد انما هو في اللفظي اما المعنوي آه ويحتمل على بعد ان يكون من تتمة اعتراض ابن هشام لكن الاولى على هذا ان يقول بعد قوله لامتناع آه لعدم كونه بالالفاظ المخصوصة ولو حمل المعنوي على الغوى لفسد مثله المذكور فافهم قوله لا ماء ماء باردا رايت في نسخة غير معتمدة عليها ان هذا من بيت هو هكذا ولا ماء مائدة اوفدنا بادنا ولسنا شربنا غير ماء حميم والمعنى واضح قوله واعط لا آه لما كان الاستفهام توهم مضا النفي لا يمكن ان يتوهم ان لا مع همزة الاستفهام ملغاة عن العمل فبين المص هذه المسئلة دفعا لهذا التوهم قوله او التوبيخ او التقرير اى التوبيخ على النفي وتقرير النفي وتاكيده لا تقرير الاثبات كما توهم فان التوبيخ والتقرير انما يتعلق بما بعد الهمزة نفيا او اثباتا قوله الا اطعان الا فرسان آه آخره الا تجشؤكم حول التنانير قاله حسان بن ثابت الانصاري في هجو حارث بن كعب الهمزة للاستفهام التوبيخي او التقريري والطعان مصدر طاعن يطاعن اى الا اطعانكم والفرسان جمع فارس اى راكب الفرس اى فرسانكم وعادية حال من الفرسان باعتبار كونها دالا على معنى النفي وهو من العدو اى المجاوزة وقيل بالغين المعجمة من الغد وعضو ما يقابل الرواح والاستثناء منقطع والتجشؤ من الجشاء وهو صوت يخرج من الحلق عن الفم عند نفور الرياح الكائنة في المعدة وحولها وهو بالفارسية آروق والتنانير جمع تنور وهو معروف قوله الا عمر ولى آه آخره فيرأب ما اثأت يد الغفلات كلمة الا للتمني وهي بسيطة وقيل مركبة والعمر بضم العين اى البقاء وولى بتشديد اللام اى اعرض وذهب والجملة صفة للعمر ومستطاع رجوعه صفة اخرى له ويرأب اى يصلح واثأت اى افسدت واخربت يد الغفلات ويد الغفلات استعارة قوله اى حذفه يعني ليس المراد بالاسقاط الترك اى العدم الاصلي ولا اسقاطه عن الخبرية وجعله معمولا آخر بل المراد بالحذف الذي هو الاعدام الطارى لما هو معمول للمحذوف فان الخبر بالنسبة الى الفضلات في الكلام فكان الخبر ثم حذف قوله اذ المراد لفظ اذا اما ثلاثي او ثنائي فيكون الدال على ان تكون شرطية او توقيتية ولا يحتمل التعليلية ولا لزم حذفه دائما قوله لا اله الا الله اقول المراد من جملة لا التي لنفي الجنس قد

يكون امرا يظهر بمجرد العلم بان الخبر المحذوف لعل الاخبار اللعينة ولو لم يعلم المحذوف بعينه فلا يرد ان لا اله الا الله لا يصلح مثالا لما جاز فيه الحذف للظهور حيث لا يحتمل الخبر المحذوف فيه لبعض احتمالات ووقع الخلاف فيه من الخبر المحذوف ماذا وذلك لان المراد من الكلمة المباركة افادة التوحيد وهي حاصلة بكل من الاخبار المحتملة ثم احسن التقادير هو الممكن او الموجود او الواجب فان قلت افادة التوحيد موقوفة على افادة ستة امور مندمجة في امرين الاول نفي امكان الغير المستلزم لنفي وجوده ووجوبه والثاني اثبات وجوده تعالى المستلزم لوجوده السرمدي وامكانه وهذه الكلمة المباركة لا تفيد هذا المجموع اذ لو قدر الخبر هو الممكن لم تفد الرابع والخامس ولو قدر الموجود لم تفد الاول والرابع ولو قدر الواجب لم تفد الاولين قلنا المعتبر في الاله هو الوجوب المستلزم للوجود السرمدي والامكان فقولنا لا اله الا الله واجب او ممكن او موجود نشبتا بانتفاء الموضوع فباعتبار كل من التقديرات الثلثة تفيد هذه الكلمة التوحيد الكامل وذلك ان تقدير الخبر مثل الاسم كاسم ببالى فيصح الافادة بالاستلزام المذكور واظهر التقادير هو قولنا موجود لانه المفهوم مع قطع النظر عن القرائن في جميع مواضع حذف الخبر ولهذا اختاره الشارح قوله اى موجود في تقدير الخبر في الكلمة الا لفظا اذ الخبر المقدر في قوله تعالى لا ضير قولنا لنا قوله وبنو تميم يوجبون حذفه اى فيما ظهر الخبر قوله ولكن يصح كان مراد الزمخشري انهم لا يثبتون لها خبرا لا لفظا ولا تقديرا بل يقولون ان معنى قولهم لا رجل انتفى الرجل ويجعلون ما يرد خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر فلا يرد عليه ايراد الشارح وان اراد ان قول الزمخشري يجعلون خبرا لا مط يدل على انهم يثبتون لها خبرا في المقدر بدون اللفظ مط وليس كذلك فهو مناقشة في العبارة والامر فيه سهل قوله يلزم منه عدم الفائدة قيل لعل الفائدة فيه هو الابهام اقول لا نم كون هذا النوع من الابهام من الفوائد وهو ظ قوله والمفرد المضاف يعم قد حمل اللام في قوله والمفرد المضاف على الاستغراق فاعترض عليه بانا لا نم ان كل مفرد مضاف مفيد للعموم بل هذا من لوازم الجمع المضاف اقول اللام فيه للعهد اى هذا النوع من المفرد المضاف وهو ما كان اسم جنس مضافا الى المعرفة يعم اى يتبادر منه العموم الاستغراقي عند فقد القرينة على ارادة الخصوص كما نص عليه بعض النحاة وذلك لعدم ترجيح العقل بعض الافراد بالارادة من غير مرجح وقيل المراد بالعموم ما هو على سبيل البدلية ويؤيده قوله بين ما اراده دون ان يقول خصصه قوله رايت الله اكبر كل شيء آخره محاولة واكثرهم جنودا قاله خداش بن زهير ورايت من رؤية القلب والمحاولة اى القدرة والطاقة تمييز والباقي واضح قوله لا يمنعك اصابة الرئية الرئية بكسر الراء وفتح الباء المخففة بالفارسية شش بضم الشين اصله رئة بالهمزة كحنطة خففت بحذف الهمزة ثم اشتق منه الفعل اشتقاقا جعليا فقال رياه اى المسكين اى اصاب بالرئة قوله او الراى وهو التدبير والقول بالاجتهاد قوله نحو نجال الفرار آه او لضعيف التكاية اعداءه اى شخص ضعيف لا ينقلع من اعدائه يخال اى يحسب ان الفرار عن حرب الاعداء يؤخر الاجل المقدر له قوله خلتني لي اسم هذا بعض من بيت هو هكذا دعاني الغواني عمهن وخلتني

لى اسم فلا ادعى به وهو اول قاله تميم بن نويلة دعانى فعل ماض مع مفعوله الاول وعمهن مفعوله الثانى لانه
بمعنى سمى وفاعله الغوانى وهو جمع غانية بالغين المعجمة اى المراة الجميلة التى غنيت بحسنها ودوى بدله العذارى
جمع عذراء وهى الجارية الباكرة التى لم يمسها رجل وعلى التقديرين جواز تذكير الفعل باعتبار توسط المفعول
وليس نظيره قال فلانة كما قيل والمعنى ان الغوانى سميننى بالعم وانكرت انت تسميتهن وتيقنت ان لى اسما اخر مع انى
لا ادعى بهذا الاسم الذى تيقنت ودعاؤك اياى بهذا الاسم اولما ادعى به قوله بمعنى يتعهد اى يحفظ فان التعهد
حفظ العهد والشرط للوفاء به قوله اوصرت علم لفظ هذا صفة مشبهة من العلم بالكسر والسكون بمعنى انشقاق
الشفة السفلى لا اسم تفضيل منه بمعنى الادراك قوله ان لن يحور هذا من الحور بضم الحاء وفتحها بمعنى الهلاك
او الرجوع وكان هذا المثال وما بعده انما هو التمثيل للظن بمعنى الحسبان والعلم لا لنصبه المفعولين لخفاء دلالة
المثالين عليه كما لا يخفى قوله بكسر السين من الحسبان بكسر الحاء واما حسبت بفتح السين من باب نصر فهو من الحسبان بضم
الحاء بمعنى الحساب وضمها بمعنى شرف الاباء قوله حسبت التقى اه اخره دبلحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا قاله
لبيد بن ربيعة العامرى ورباحا اى ربحا ونفعا تمييز وثاقلا اى ثقيلا والمراد باصباح المرء ثقيلا الموت
والمراد بالثقيل الثقيل الميزان او منسوب الى النفس اى تعلقت طاعة او عصيانا قوله ذا شعرة او حمرة الشقرة
بياض مايل الى الحمرة ووصفها الشقرة واما الشقر فنقديم القاف فهو شدة الحمرة وعلى هذا فالمراد بالبياض
هو البياض الخالص قوله ولن تزعمنى اه اخره فانى شريت الحلم بعدك بالجهل قاله ابو ذويب والخطاب لمحبوبته
وشريت اى بعت يعنى تركت الحلم الى الغير واخذت بدله الجهل اللازم لنقيض الحلم وذلك لان الباء تدخل
على الثمن والبايع آخذ الثمن والمشترى تاركه فالمصراع تصديق للمحبوبة فى زعمها وبعدك اى بعد
فراقك وقيل شريت بمعنى اشتريت والامر بالعكس قوله فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى اخره ولكنما المولى
شريكك فى العدم قاله نعمان بن بشير والمراد بالمولى هنا اما الصاحب او الحليف والعدم بضم العين وسكون
الدال المهملتين الفقر قوله قد كنت احجو اه اخره حتى المت بنا يوما ملمات قاله تميم بن ابى وثقة بمعنى
موثوقا وصف لقوله اخا او تمييز وحجو بمعنى الحى والم اى نزل والملمات النوازل اى حوادث الدهر قوله دريت
الوفى العهد هذا بعض من بيت هو هكذا دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد
دريت مجهول مخاطب وعرو مرخم عروة والفاء فى فاغتبط فاء جزاء الشرط مقدر والاغتباط من الغبطة والفرق
بينها وبين الحسد انها تمنى مثل المغبوط من غير ان يريد زوال ذلك عنه بخلاف الحسد بل قد يطلق الحسد
على نفس تمنى الزوال من غير تمنى حصوله للحاسد والمجرور متعلق بقوله حميد اى محمود وممدوح قوله فهبنى
امرءا هالكا هذا بعض من بيت هو هكذا فقلت اجرنى ابا خالد والا فهبنى امرءا هالكا قاله ابن همام
السلولى واجرنى من اجار يجير اى اغاث وابا خالد منادى بحذف حرف النداء والباقى واضح قوله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها اخره فبالغ بلطف فى التحيل والمكر قاله زياد بن سيار والقهر الغلبة

مبحث افعال القلوب

وبالغ من المبالغة اى السعى والتحيل من الحيلة والباقى واضح قوله فجعلناه هباء منثورا اى فجعلنا اعمالهم كالغبار
المنفرق اى ابطلناه والله اعلم قوله تركته اخا القوم هذا بعض من بيت هو هكذا وربيته حتى اذا ما تركته
اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه قاله فرعان الاعرف واستغنى اى استغنى شاربه عن ان يمسح بماء الانف
عند شفته الانف فى الاستغناء عن ذلك كناية عن خروجه عن سن الصبيان والامارة ودخوله فى الشبان
وذوى اللحى قوله لاتخذت عليه اجرا على قراءة بعضهم وقرأ الباقون بتشديد التاء من باب الافتعال قوله
وخص هذا اما بمعنى انفرد او مبنى على القلب قيل ان كان هذا الحصر بالاضافة الى ما سوى افعال القلوب كما
هو الظاهر فما معنى جواز التعليق فى ارى المتعدية الى المفعولين كما سيصرح به الشارح وان كان بالاضافة الى هب وما بعده
فما معنى جوازه فيما بعد هب كما يفهم عن كلام الشارح بعد قول المص والتزام التعليق حيث خص الاستثناء بكلمة هب
واجيب باختيار الشق الاول وجعل النادر كالمعدوم وباختيار الشق الثانى وجعل المحصور مجموع الالغاء
والتعليق من حيث المجموع لا لكل واحد واحد ثم التعليق لكونه نوعا من الالغاء اضا ولا اهما لا الغاء اصلا ماخوذا
من المعلقة وهى المراة التى ليست مزوجة ولا مطلقة وهى من اسماء زوجها فى عشرتها ولا يبعد ان يكون التضعيف
ههنا للسلب ومعناه ازالة العلاقة اللفظية عن المفعولين قوله لا محلا فيجوز اتباع المفعولين بالمنصوب
بخلاف الالغاء وهذا بناء على ما قالوا من انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل قوله وهو ابطال
اه وح يقال للعامل مفعولان من جنس المذكور واعمل العامل فيهما او يقال زيد عالم ظننت مثلا بمعنى زيد عالم
فى ظنى قوله من الافعال المتقدمة اى لا خصوص جعل بمعنى اعتقد قوله فى لزوم الامر يمكن ان يستنبط من هذا
البيان ان تعلم مما يجوز فيه التعليق لكن عبارة ابن الناظم صريح فى عدم جواز تعليق تعلم ايضا قوله كالمضارع
ونحوه اى مما شانه العمل فهذا اشارة الى اخراج اسم التفضيل والمكان والزمان والآلة من قول المص
قوله اى لا توجيه اشارة الى ان المراد بالجواز المفهوم من التجويز الامكان الخاص لا العام قوله ان المحب اه اخره اى لدى
دنف الحب مغتفر الحب بكسر الحاء المحبوب كالذبح بمعنى المذبوح قوله نحو شجاك اه اخره ولو تعبا بعذل العاذلين
شجاك اى حزنك والربع بالفتح الدار والمنزل والظاعن بالظاء المعجمة المسافر وتعبا اى تعمد والعذل
الملامة ومنه العاذلين قوله هما سيدانا يزعمان هذا بعض من بيت هو هكذا هما سيدانا يزعمان وانما
يسوداننا لو يسرت غنماهما قاله ابو اسيدة الدبيرى وما قبله وان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجرى
علينا غناهما قوله وانما اى انما يكونان سيدين فى الواقع لو يسرت غنماهما اى كثرت البان غنمهما فنفعانا
بها فتثنية الغنم باعتبار الاثنينية الصنفية الحاصلة باعتبار اثنينية المالك ولا يبعد ان كان
لكل منهما غنم واحد فتكون تثنية شخصية قوله وما اخال لدينا اه اوله ارجو وامل ان تدنو مودتها
قاله كعب بن زهير تدنو اى تقرب مودتها اى مودة المحبوبة والتنويل الاعطاء او بمعنى اسم المفعول اى العطا
قوله اى موضع فى الوهم اى الذهن قد تقدم وجه مثل هذا التفسير فى افعال الناقصة قوله انى رايت اه ما قبله

اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقب كذا ادبت حتى صار من خلقي السوءة المستقبح وادبت بتشديد الدال المهملة مجهول والخلق بضم الخاء وسكون اللام او ضمها صفة ذاتية طبيعية غير اختيارية لصاحبها وهي ما خلق عليها وملاك بكسر الميم وفتحها ما يملك به الشيء وشيمه بالكسر الخلق والمعنى اني اناديه بكنيته لتعظيمه ولا اناديه بلقبه والنداء باللقب مستقبح عند العرب بمثل ذلك الادب علمت الادب حتى صار من الداومة على حفظه كانه صار من خلقي اني يثبت ان ما يملك به الخلق الكريم هو الادب قوله ولقد علمت اه اخره ان المنايا لا تطيش سهامها قاله لبيد بن عامر والمنايا جمع منية او الموت ولا تطيش اي لا تردد ولا تعدل عن احد قوله فالارجح نصب الاول مقابل الارجح قول من رفع كلا الجزئين متمسكا بان لا واسطة بين الاعمال في المفعولين والاهمال فيهما وللقائل ان يقول ان العامل ح على تقدير اعماله في المفعول الثاني يعمل في الجملة من حيث هي جملة لا في لا لاستفهام الذي هو جزء من تلك الجملة ولا يلزم من ذلك بطلان صدارة الاستفهام فلا يصلح الاستفهام للتعليق عن شيء من المفعولين قوله ذكر ابو علي من جملة المعلقات لعل فان قلت تعليق لعل انما هو لعمله في المفعولين واذا كان كذلك فلا وجه لاختصاصه بالذكر بل كلما توسط بين تلك الافعال وبين مفعوليها وعمل فيهما كان معلقا قلت سبب تعليق لعل هو الصدارة الثابتة له على راي من جعله معلقا لا عمله في المفعولين فان العمل في المفعولين مبطل لعملها اللفظي الحقيقي دون الحكمي والمعلق يجب ان يكون مبطلا لعملها اللفظي مط ويظهر اثر ذلك فيما اذا عطف جزئي جملة اسمية على المفعولين المصدرين بالعامل المعلق كلعل مثلا فيجوز في جزئي المعطوفة الرفع والنصب وفي الاول النصب وفي الثاني الرفع واما اذا عطف الجزءان على المفعولين المصدرين بالعامل الغير المعلق فلا يجوز الرفع في كليهما فافهم ذلك فانه دقيق قوله ولو علم اقوام اه الثراء بفتح الثاء المثلثة الكثرة في الوفر كهلس من الوفور اي الكثرة يعني انه لو اراد جمع المال الكثير لامكن له ذلك لكن يخاف منعه عن ذلك وليعلم ان بعض ما ذكره الشارح من امثلة الاعمال والاهمال مما لم يثبت منه فكان مراده من تلك الامثلة بيان مواضعهما دون بيان انفسهما وقد اشرنا الى هذا فيما سبق قوله ثم الجملة المعلقة اه اقول الجملة المعلقة عنها ثلاثة احتمالات الاول ما كان جملة فعلية وهي مفعول واحد محلا قام مقام المفعولين ولا يعطف عليها بعاطف واحد الا اسم واحد مرفوع او منصوب الثاني ما كان جملة اسمية غير مصدرة بحرف مصدري هو مفعولان محلا ويعطف عليها بعاطف واحد اسمان مرفوعان او منصوبان الثالث ما كان جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري هي مفعولان او مفعول واحد قام مقامهما ويعطف عليه اما بواحد او باثنين رفعا او نصبا قوله حتى يجوز العطف لفظه حتى للتعليل فان ما بعدها وان كان علة للعلم بما قبلها لكن ما قبلها علة لحصول ما بعدها قوله اراهم رفقتي هذا بعض من بيت هو مع طرفيه هكذا ابو حنش يورقنا وطلق وعمار وآونة اثالا اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اذا انا كالذي اجري لورد الى آل فلم يدرك بلالا قالها عمرو بن احمر الباهلي في ذكر جماعة

من قومه الحواية في الشام وابو حنش كنية رجل والتاديق الايقاظ من النوم وطلق اسم رجل عطف على ابي حنش وكذا عمار وآونة جمع اوان منصوب على الظرف واثال بضم الهمزة وفتح الثاء المثلثة اسم رجل واصله اثالة فرخم وفيه انه فصل بين العاطف والمعطوف بقوله آونة ورخم في غير النداء ورفقة كغلمة جمع رفيق وتجافى الليل كناية عن ذهابه وانخزل اي انقطع واذا المفاجاة وكالذي اي كالرجل الذي والورد بكسر الواو خلاف المصدر من وردا الماء ولام للتعليل والآل الذي يراه اول النهار واخره كانه يرفع الشخوص وبلال بكسر الباء الموحدة ما يبل به الحلق من الماء وغيره والمراد به هنا الماء قوله سقوط مفعولين او مفعول اي مط سواء كان معنى الساقط ملحوظا ام لا فيشمل تنزيل الفعل منزلة اللازم ولهذا لم يقل بلفظ الحذف قوله واجازه بعضهم اي السقوط لا في ضمن الحذف كالتنزيل المذكور قوله من يسمع يخل مثل العرب يدل على ان اصله من يسمع يخل مسموعه صادقا فلا يصح التمثيل به لما اسقط من غير دليل اقول كان هذا عندهم مما نزل منزلة اللازم و مرادهم من هذا القول الذي من يسمع يقع في خياله شيء فبعضهم يخال المسموع صادقا وبعضهم كاذبا وبعضهم خيرا وبعضهم شرا الى غير ذلك والعرف لا يحكم بالاول حكما صريحا بل يحتمل جميع هذه الاحتمالات فصح التمثيل به لما هو المراد والفائدة في حصول خيالات متفرقة في ذهن السامعين من سماع المسموع قوله ولقد نزلت اه نزلت بكسر التاء خطاب لمحبوبته وغيره اي غير ذلك واقعا ومني لي انت مني له ومرجع الضمير المجرور مضمون قوله انت مني بمنزلة المحب المكرم والشاهد واضح على ما ذكرنا قوله اي مجرد ولم يقل اي جامد مجرد للزوم اياه قوله متى تقول اه القلص ككتل جمع قلوص ككتود وهي الشابة من النوق والرواسم جمع راسمة من الرسم وهو نوع من سير الابل قوله ولا يضر في العمل اشارة الى ان المراد بالاحتمال الاحتمال مع بقاء العمل لا مط قوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا قاله كميت بن زيد الاسدي وجهالا مفعول الثاني لتقول وبني لوي اي قريش مفعوله الاول وام متجاهلينا عطف على جهالا والمتجاهل من اظهر الجهل مع انه عالم والمبالغة في واضح قوله قال وكنت اه قاله اعرابي صار ضبا واتى به الى امرأته فقالت له هذا واشارت الى الضب المذكور بلفظ هذا والفطن الذكي المتوقد واسرائين اصله اسرائيل وهو اسم يعقوب النبي م قلب لامه في لغة بالنون اي قالت هذا ما مسخ من بني اسرائيل وانما سمي يعقوب بذلك قبل لانه لما هرب من اخيه عيصو كان يسري بالليل ويكمن بالنهار وقيل معنى اسرائيل عبد الله قوله وانت اراني الله اه اخره وارع ف مستكف واسمح واهب واضل في المواضع الثلاثة للتفضيل اضيف الى موصوفه او عاصم امنع من كل عاصم وكذا اخواته والرافة الشفقة والسماحة الجود ومستكفي اسم مفعول من استكفيت اي طلبت منه ان يمنع عني شر الاعادي قوله دونه اي دون دليل قوله ونقلها بالهمزة قياسا اي نقلها بالهمزة ثابت للقياس قوله نبئت اه في هذا التمثيل ما مر في سائر الامثلة في الباب السابق والجواب الجواب قوله نبئت ذرعة اه قاله النابغة في هجو ذرعة وذرعة مسماة بالسفاهة ايضا وهو ذرعة بن عمرو بن خويلد ونبئت متكلم

مجهول فالتاء مفعولها الاول اقيم مقام فاعله وذرعتر مفعوله الثانى وجملة يهدى الى اه فى محل مفعوله الثالث وجملة والسفاهة كاسمها معترضة اى مبنى السفاهة وهو ذرعتر منكر قبيح كلفظ السفاهة باعتبار معناها اللغوى ويمكن باب الاضال من الهدية اى العطية وغرايب الاشعار اى الاشعار الغريب قوله وما عليك اه اخره غاب بعلك يوما ان تعود بنى قاله رجل من بنى كلاب وما نافية اى لا باس عليك وقيل استفهام مبتداء وعليك خبره واخبرتنى بالصيغة المجهولة المخاطبة ودنف بفتح الدال المهملة وكسر النون صفة مشبهة من الدنف بفتحتين اى المرض الملازم المتخصص وقوله غاب بعلك حال ويوما ظرف لاخبرتنى وان تعودنى من العيادة والمعنى لا باس عليك ان تعودنى اذا اخبرت انى دنف قد غاب بعلك قوله فمن حدثتموه اه قبله اومنعتم ما تسئلون وهو عطف على ما فى البيت السابق وتسئلون جمع مخاطب مجهول وكذا حدثتموه ومفعوله الثالث جملة علينا العلاء والمعنى ان منعتم ما تسئلون من النفقة فيما بيننا وبينكم فلاتى شئ كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وفخرنا فمن بلغكم ان اعناما اى قهرنا فى قديم الدهر فتطمعون فى ذلك منا واعلم ان ميزان هذا البيت عشرون حرفا على ثلاث فاعلات آخرها بلا تنوين واخر مصراعه الاول نون فى فن وحروفه اللفظية اقل من ميزانه بحرفين ساكنين محل احدهما بعد نون فى ومحل الآخر بعد نون فمن لكن حركاته وسكناته مطابقة لحركات الميزان وسكناته لان فى تسئلون بقلب الهمزة الفا ونقل حركتها الى السين واما المصراع الثانى فهو الباقى من البيت وحركاته وسكناته غير مطابقة لحركات ميزانه وسكناته لكن حروفه اللفظية مقادلة لحروفه وان شئت ان تطابق ميزانه فى الحركات والسكنات فحرك التاء المثلثة وسكن التاء المثناة واللام فى قوله وحرك صلة له وسكن العين فى علينا والعرب كثيرا ما تسامحوا فليقرء القارى الحركات والسكنات عند اختلاف مواضعها فى كل موضعه ويثبت الحرف الذى قبل محل الحرف الناقص فى مخرجه مقدار الباث حرفين عند نقصان الحرف وليقراها بالطفرة عند زيادة الحرف قوله وانبئت قيسا ولم ابله اه قاله الاعشى يمدح بها قيس بن معد يكرب وانبئت متكلم مجهول ولم ابله بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وضم اللام اصله ابلوه من بلى يبلو اى جرب وامتحن وجملة لم ابله حال وقوله كما زعموا صفة لمصدر محذوف اى بلوا كما زعموا وخيرا مفعول ثالث لقوله انبئت قوله وخبرت سوداء اه اخره فاقبلت من اهلى بمصر اعودها خبرت متكلم مجهول وسوداء الغميم بالغين المعجمة امراة كانت تنزل الغميم والغميم من بلاد غطفان ويروى سوداء القلوب هى لقبها واسمها ليلى واعود من العيادة والباقى واضح قوله وشبهه اى شبه الظرف وهو الجار والمجرور ولا يبعد ان يريد به شبه ما ذكر حتى يدخل فيه فاعل اسماء الافعال والمذكور ايضا واما اسم الزمان والمكان والآلة فلا عمل لها على الاصح قوله كمرفوعى الذى قيل الاحسن ان يقرا هذا جمعا لا تثنية ليشمل المرفوعات الثلاثة فى المثال الاول المرفوع وصف للاسم وهو غير عاقل فلا يجوز جمعه بهذا الجمع فالصواب انه بصيغة التثنية والمراد منها ستة احمالات

مبحث الفاعل

لان المراد بها اما زيد وجهه او زيد والفتى او وجهه والفتى او زيد ومجموع وجهه والفتى او وجهه ومجموع زيد والفتى او الفتى ومجموع زيد ووجهه وعلى الثلثة الاول كان ذكر احد الامثلة مقصودا بالتبع والغرض على الاول هو ما حمل عليه الشارح هو التمثيل لفاعل الفعل وما يقوم مقامه وعلى الثانى هو التمثيل للفاعل المرفوع لفظا او تقديرا او لفاعل الجامد والمتصرف وعلى الاربعة الاخيرة مجموع ثلث الفوايد الثلثة هذا وثالث الاحتمالات فى غاية البعد قوله اما جرى على الغالب يمكن ان يستنبط هذا الجواب من تمثيلات المصنف مثل المرفوع لفظا مثالين ولغيره مثالا واحدا قوله او ارادة للاعم يمكن ان يستنبط هذا الجواب ايضا من تمثيلات المصنف مثل المرفوع اللفظى وغير اللفظى قوله ولا بد بعد فعل من فاعل اى كل فعل وخصصه بالفعل اذ اسم الفعل قد لا يكون له فاعل وذلك كما اذا قلت شتان بين زيد وعمرو وهذا منتقض بالفعل الذى وقع تاكيدا فى نحو ضرب ضرب زيد اذ قد صرحوا بانه لا فاعل وحمل قوله فعل على فعل تام يا باه الذوق السليم قوله مرتبة اى تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط وذلك لانه معمول ومرتبة المعمول هو التاخر عن العامل قوله لانه كالجزء هذا تعليل لتفريع قوله فلا يتقدم على قوله وهى يعنى تلك البعدية مرتبية يعنى ان البعدية المرتبية الكائنة فى الفاعل مما ثبت لما هو كالجزء الاخير لما قبله واذا كان كذلك فيلزمه ان لا يتقدم على الفعل اصلا وهذا بخلاف البعدية الثابتة فى المفعول فانها ليست بهذا النحو فلهذا يجوز تقديمه على الفعل قوله فهو ذاك اى فالفاعل ذاك الظاهر وقيل اى فالظاهر هو الفاعل وما ذكرنا هو الانسب قوله الحال المشاهدة لفظ المشاهدة اسم مفعول نعت للحال لا مصدر كما قد يتوهم قوله بلغت التراقى هى جمع الترقوة وهى بالفارسية چنبر گردن قوله فالواو لا يحذف الفاعل اى الفاعل فقط بدون عامله ومع هذا التخصيص لا يختص صور حذفه فيما ذكر بل له سبع صور الاولى فاعل المصدر مطلقا او ما هو مثل سقيا ورعيا على ما ذهب اليه الشارح الثانية الفاعل الذى يكون حرف مد وقد اتصل به ساكن نحو اضربا القوم واضربوا الرجل واضربى ابنك ومنه اضربن واضربن الثالثة فاعل الفعل المجهول وما يشبهه يعنى اسم المفعول الرابعة الفاعل الذى وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد الخامسة فاعل فعل التعجب اذا دل عليه دليل كقوله تعالى اسمع بهم وابصر السادسة فاعل الفعل المؤكد فى نحو ضرب ضرب زيد السابعة فاعل اسم الفعل فى نحو شتان بين زيد وعمرو كما ذكرنا آنفا هذا اذا اريد بالحذف الاسقاط مطلقا واما اذا اريد به الاسقاط من اللفظ فقط فبعض هذه الصور ليس من حذف الفاعل فافهم ولا يخفى عليك ان الصورة التى استثناها الشارح بعض من بعض الصور التى ذكرناها قوله وفيه نظر وجه النظر ان المفعول المطلق لا يعمل مطلقا ولو فى الفاعل ولو على تقدير ابداله من عامله على الاصح عنده فلا فاعل له حتى يحذف ولا يخفى عليك ان غاية هذا الايراد انما هى على دليل يدعى الفاعل المذكور وهو عمل المصدر المبدل ولا يبعد ان يريد القائل بالمصدر اعم من هذا المصدر ومن مصدر لم يقع موقع الفعل

مطلقا

مطلقا وح فغاية هذا الايراد انما هي على دليل بعض افراد المدعى قوله وقد اسلماه اه اوله تولى قتال المارقين بنفسه قاله عبد الله بن قيس في مرثية مصعب بن زبير والمارقين الخوارج واسلماه اى خذلاه و المبعد بفتح العين الاجنبي والحميم القريب من حيث النسب قوله الحمها اغر السحائب اوله نبع الربيع محاسنا نبع ماض مجهول من التنبيه ومحاسنا جمع حسن على غير قياس صرف للضرورة وصف للنبائح المحذوف فيه والالقاح بالقاف جعل الشئ حبلى من الفحل والسحاب والريح والغر كالضر جمع غراء مؤنث الغر اى الابيض والسحائب جمع سحابة كغمامة وزنا ومعنى قوله اى ضل اسند اليه اشارة الى ان اضافة قوله ضل الى مضمر لامية لا بيانية قوله سواء كان مضمر مؤنث اسم كان مستتر فيه عائد الى قوله المضمر مضمر وقوله مؤنث خبره وهو مضاف الى المؤنث اضافة لامية قوله ان امرء اغره اه اخره بعكى وبعدك في الدنيا المغرور غرا بالغين المعجمة من الغرور اى الخداعة والضمير في مغرور عائد الى امرء والباقي واضح قوله ما برئت من ريبة اه هذا رجز والريبة بكسر الراء الشك والمعنى واضح قوله فلا مزنة ودقت اه قاله عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا بكثرة نفعهما والمزنة السحاب والودق المطر والابقال انبات البقل قوله مع فعل مسند هذا التقدير مع سائر تقاديره في هذا البيت لصرفه عن معناه الظاهر وهو ان التاء المعتبر في الجموع سوى الجمع المذكر السالم ربما ويلحقها بالجماعة كالتاء في المفرد المؤنث الغير الحقيقي في جواز تانيث ما اسند الى مدخوله ووجه الصرف ان المقصود بيان احكام الفاعل والفعل دون احكام التاء قوله على تاويلهم اه لما كان التاويل بمعنى الرجوع لا الارجاع فرجع الضمير المضاف اليه اما الرجال والهند تغليبا او النحاة على ان يكون الاضافة الى الفاعل لا الى المفعول قوله والبنون يجرى مجراه اه ولهذا ورد في بعض الزيارات اللهم ان هذا يوم تبركت به بنو امية بتانيث الفعل وفي تانيثه في هذه الفقرة بخصوصها نكتة هي الاشارة الى خساسته وبنية بني امية وخروجهم من سلسلة ذوي العقول قوله وقدم تشاغل اشارة الى ان المراد بالتاخير هو التاخير عن الفاعل لا التاخير عن الفعل فقط قوله واضنت سعدى هذا من الاضناء بالضاد المعجمة ومعناه تثقيل المرض المريض وتصييره ذا هزال وعجفت بهذا المعنى ايضا اذا قدم النون على الضاد قوله غير منحصر اى غير محصور فيه سواء كان محصورا ام لا وتفصيل معنى الانحصار قد سبق في باب المبتدا له قوله انحصر اى صار محصورا فيه لما تقدم قوله فما زاد الا اه اوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة قاله مجنون العامري وتزودت اى اخذت الزاد والتكليم التكلم والضعف بكسر الضاد المضاعف وفي الموضوع عبارة عن العشق والمحبة قوله ما عاب الا اه اخره ولا جفا قط الا جبا بطلا لفظ الا في الموضعين بمعنى غير و اللئيم الدني البخيل وقطبا للتشديد والجبا كالكمل واخره بالهمزة الجبان والبطل الشجاع وما وهذين المصرعين فردان من القاعدة الكلية التي نظموها بقولهم المرء لا يزال عدوا لما جهل واعلم ان الكريم من لا يطعم نفسه ويطعم غيره والسخي من يطعم نفسه وغيره والبخيل من يطعم نفسه ولا يطعم غيره واللئيم

من لا يطعم

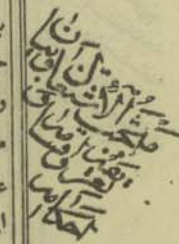
من لا يطعم نفسه ولا غيره قوله على المنع مطلقا اما لكونه من قبيل فصل الصفة قبل تمامها وهو غير مستحسن واما لاحتمال ان يراد بحصر كل من الفاعل والمفعول في الاخر وهو خلاف المقصود قوله في مواضع ستة اولها باب التنازع اذا اعملنا الثاني واقتضى الاول الفاعل وثانيها ما ابدل منه الظاهر من الضمير الغائب وثالثها في باب نعم اذا اضمر الفاعل وجئ بالتمييز ورابعها في رب الداخل على الضمير وخامسها كلام فيه ضمير الشان او القصة وسادسها كلام من مبتدا وخبر ويكون المبتدا له ضمير عائد الى الخبر نحو ان هي الا حياتنا الدنيا وقد عد المواضع بعضهم سبعة كالمصنف وزاد عليها نحو زان نوره الشجر قوله فلما عصى امره اخره فاداهم الكيل صاعا بصاع يعني من استحق منه صاعا اعطاه صاعا بالعدل لا افاع الظلم قوله لانه استلزام الفعل اراد به الشان هذا الاستلزام يضعف مفسدة هذا الاضمار الغير الجائز ويجعله جائزا في الاستعمال وذلك لظهور انه لولاه لكان اشد مفسدة ولم يرد انه يجعله حسنا حتى يتوجه عليه انه معارض باستلزام الفعل للفاعل الذي هو اقوى منه والاولى ان يقال في وجه الجواز ان جواز تقديم المفعول على الفعل يقوم مقام تقديمه عليه قوله اذا حذف كان هذا القيد للاحتراز عن بدل الفاعل قوله لشموله اه اى لشمول النائب عن الفاعل والحاصل ان وصف الاسم الثاني غير جامع وغير مانع بالنسبة الى مسماه قوله اذا كان موجودا اى مذكورا وهذا بخلاف ما اذا لم يكن موجودا بان لم يكن مذكورا او لا مقدرا او لم يكن مذكورا بل مقدرا فان في كلتا الصورتين ينوب غير المفعول به عن الفاعل ولم يجب في الصورة الثانية ان يجعل المفعول به مذكورا واقيم مقام الفاعل قوله وامتناع تقديمه لكن هذا في الفاعل مطلق وفي النائب مقيد بما اذا كان غير ظرف اذ لو كان ظرفا يجوز تقديمه كما سنذكره بعد هذا قوله وغير ذلك كامتناع حذفه الا في الصور التي ذكرنا وجواز استتاره واتصاله لحا بالفعل وتانيث الفعل عند تانيثه قوله الذي حذف فاعله قيد بهذا لئلا يتوهم ان المراد مطلق الفعل وهذا التقييد صحيح على ما زعمه الشم من ان حذف الفاعل في الفعل المعلوم مخصوص في المضارع الذي فاعله واو او ياء حرفي مد قد اتصل به نون التاكيد واما على ما ذكرنا من تعدد صور حذفه فينتقض كلام المص لهذا القيد بنحو ضرب زيد وما قام وما قام الا زيد اللهم اذا احمل الحذف على السقوط لفظا وتقديرا وبالجملة افادة كلام المص بدون هذا القيد المراد اظهر مما اذا قيد به لان اللام في قوله الفعل اشارة الى الفعل المذكور ضمنا وهو ما ناب مفعوله عن فاعله فالاولى ان يقول بدله الذي بني لما لم يسم فاعله كما ذكره فيما سيأتي قوله اذا بني لما لم يسم فاعله اى بني لمفعول لم يسم فاعل هذا المفعول او فاعل هذا المفعول ولم يقل اذا حذف فاعله كما قاله سابقا لئلا ينتقض بنحو ضرب زيد جمعا معلوما ولم ينتقض بما مر من صور حذف فاعل الفعل المعلوم ايضا لكن نظر الشارح الى عدم الانتقاض بتلك الصورة بتلك الصورة فقط لما تقدم قوله لا لتبس بالمضارع المبني للفاعل اى من باب التفعيل والمفاعلة والفعللة وهذا في صورة الوقف ودخول الف المصدرية عليه قوله بالامر في بعض الاحوال اى بالامر من هذا الباب في حال

صورة

سقوط الهمزة فی الدرج فاذا لم یکن الفعل منقوصا فالملتبس به هو الامر المذکر عند وقف الماضی او حذف
نون التاکید الخفیفة من الامر لاتصالها بالساکن واذا کان منقوصا فالملتبس به اما الامر المؤنث عند وقف
الماضی او الامر المذکر عند اشباع کسرة آخره مع وقف الماضی او مع حذف نون التاکید منه مع وصل
الماضی قوله بان تشم آه تفسیر للاشمام واحتراز عن معناه الآخر المراد منه فی الوقف کما سیجئ فان مراد القراء
والنحاة من الاشمام هو هذا المعنی وفی هذا المقام لا ما یرد فی الوقف هذا ما افاده الرضی قوله حوکت علی
نولین آه آخره تختبط الشوک ولا تشاک حوکت من حاک الثوب اذا نسجه والنول بفتح النون خشب یلف
الحائک به الثوب والمنتزر حوکت للازار والرداء وکذا المتتزر نحاک وتختبط وتشاک والشوک الطلح
وتختبط الشوک ای لا تؤثر الشوک بها ولا تشاک ای لا یدخل فیها شوک وهذا البیت فی صفة لغابیة
صفافیها قوله لیت شبابا بوع فاشتریت اوله لیت وهل ینفع شیئا لیت لفظ لیت الثانی فاعل ینفع
والثالث تاکید للاول قوله نحو عورنی المکان هذا بالعین والراء المهملتین ای ستر وهو من العورة لانه
ینبغی ان یستر او یحفظ وقت بالتشدید ای جمع لوقت فی المکان او افرد فیه وانما لم یعل ما یدل علی الالوان
والعیوب لان اصله ان یجئ علی افعال وافعل ومقتضی الاعلال فیهما منتف فحمل المجرد علیهما فی ترک
الاعلال لانهما کالفرع علیهما قوله وان یشکل آه اعلم ان مذهب الاکثرین جواز الاشکال الثلثة فی الاجوف
الثلاثی المجهول المسند الی الضمیر المرفوع المتحرک سواء امن التباس المجهول بالمعلوم ام لا لکن المختار
عندهم فی الواوی الکسر او الاشمام وفی الیائی الکسر فقط وذهب البعض الی وجوب الاجتناب عن شکل لم
یؤمن اللبس معه سواء کان الالتباس بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غیره وسواء کان ذلک
الشکل فی المجهول هو المختار عندهم ام لا وانما مثل الشارح لحل الالتباس بمثالین لفوائد الاولی الاشارة
الی ان الالتباس الموجب للاجتناب یحصل من الکسر او الضم لا من الاشمام الثانیة الاشارة الی ان الموجب
للالتباس اعم من ان یکون هو الشکل المختار عندهم او غیره الثالثة الاشارة الی ان الالتباس اعم
من ان یکون بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غیره قوله ای غلبته فی المطاولة اعلم انه اذا
ارید ان یبین صریحا ما هو الغالب من متعارضی المفاعلة ذکر بعدها الفعل المجرد منها المتعدی معها الی المتعارض
وغیرها وینسب الی الغالب منهما فیقال ضاربنی زید فضربته او ضربنی ای غلبته فی الضرب او غلبنی فیه
ویضاربنی زید فاضربه او یضربنی ولا یکون هذا الفعل الا متعدیا من باب نصر وان کان اصله غیر ذلک
الا اذا کان مثالا واویا او یائیا او اجوف او ناقصا مطلقا فیکون من باب ضرب وکذا اذا ارید ان یبین
صریحا ما هو المغلوب منهما الا انه یؤتی بلفظ المجهول وینسب الی المغلوب ویسمی هذا الفعل باب المغالبة
فالمراد بقوله طلت ما کان من باب المغالبة لبیان المغلوب منهما والمطاولة مفاعلة اما من الطول
هذا القصر او من الطول بفتح الطاء بمعنی الافضال والمن وعلی التقدیرین التباس طلت علی تقدیر

الضم التباس بالمعلوم من غیر تفته قوله خبر فهو متعلق بقوله لما العین وهذا رد لمن جعل جملة یتجلی وصفا
للشبه ولما العین متعلقا بمقدر خبر المبتداء قوله هو محط حصول آه الجملة وصف لقوله خبر علق علیه الاشعار
بعلیة الحکم ای کون یتجلی خبر لما وبیانا العلیة ان یتجلی محل استقرار ما لفاعل ومحل استقرار المبتداء
هو الخبر لان المبتداء قبل ذکر الخبر لکونه غیر تام الفائدة کانه مضطرب فی ذهن السامع وبعد ذکره یستقر فیه
هذا ما سمعناه من الاعلام فی هذا المقام وفیه انظار ظاهرة وقد سنح لی لهذا الکلام معنی دقیق هو انه
للاشارة الی دفع ایراد ربما یورد علی المصنف فیما سماه ولبة العین علی فاعل فی الحکم بان ما ولبة العین اعم
من فاعل من حیث انه قد یکون محلا لم ینفعا للحکم المذکور وذلک اذا وقع صدرا للکلمة ولا محالة یکون
حرفا وهذا کفاعل وقد یکون محلا انحطا له وذلک اذا وقع غیر صدر للکلمة وهو حینئذ یکون اما حرفا
زائدا او فاء وهذا کما اختار واقاف انقاد وقیاس العام بافراده علی الخاص باطل لاستلزامه قیاس
الشیء علی نفسه نعم لو ترک فی البیت قوله وشبه لم یبق للاعتراض المذکور مجال واسع لا نسخ بجعل قوله
فی اختار وانقاد مبدا مخصصا لما ولبة العین بما اذا کان محلا منحطا فنبه الشارح بذلک علی ان المراد بما
ولبة العین لیس محل الحکم المذکور مطلقا بل محل انحطاطه فقوله هو عائد الی الموصول الثانی والجملة بیانه له
والمحط بمعنی محل الانحطاط وقوله لما ولبة العین متعلق بالحصول وموجب لذکر لفظ الحصول وقوله
فیما ذکر ای فی اختار وانقاد وشبههما متعلق بقوله ولبة العین او بمقدر وصف لقوله محط وذلک انه لو
قوله هو عائد الی قوله شبه علی ان یکون المراد بالمحط محل الانحطاط بالواسطة ای محل محله فان شبه
اختار وانقاد محل لحرف ولبة العین وهو محل الحکم المذکور وقوله فیما ذکر بیان للوجه الشبه وهو
کونه محلا انحطاطا التقدیر هو محط حصول ما لفاعل لما ولبة العین المشابه لهما فیما ذکرنا فافهم ذلک فانه
مما انفردت به فی هذا المقام قوله کما لا یکون فاعلا آه اعترض علیه بوجهین الاول ان تقیید المشبه به بالشرط
المذکور صحیح اما اذا اخذت القضیة الشرطیة کلیة کما هو المناسب لما فی نفس الامر فلا اقتضائه انه کلما لم یوجد
اسم محض یکون بعض الثلثة فاعلا وهو فاسد لامتناع کون بعض الثلثة فاعلا مطلقا سواء وجد اسم محض
ام لا وان اخذت جزئیة کما هو مقتضی لفظ اذا الدال علی الاهمال فلا اقتضائها انه قد یکون اذا وجد اسم محض
لا یکون بعض الثلثة فاعلا وقد یکون اذا لم یوجد اسم محض کان بعض الثلثة فاعلا وهو فاسد من الاول
الثانی هذا التشبیه فاسد لان المشبه مقید فی نفس الامر بالشرط المذکور دون المشبه به کما عرفت ولو
سلم تقییده به ایضا لکان علی سبیل الکلیة ای کلما وجد اسم محض لا یکون بعض الثلثة فاعلا مع ان
المشبه مقید به علی وجه الجزئیة کما یشهد به قوله وقد یرد اقول اما الجواب عن الاول فبانا نختار کلیة
الشرطیة لکن لا من لفظ اذا العدم دلالتها علیها بل من الخارج ونقول ان المفهوم عندهم ان لولا امتناع ما بعده
وان لا احتمال له واذا التبعض بحقیقته فایراد الشارح فی المشبه به بلفظ اذا دون ان کما هو المناسب لسیاق المشبه

يدل على ان اسم المحض دائما يوجد عند ارادة ذكر الفاعل لصيرورته فاعلا فلا يكون بعض الثلثة فاعلا قط فكانه قال كما انه لما وجد الاسم المحض لا يكون بعض الثلثة فاعلا واما الجواب عن الثاني اما عما قبل التسليم فهو ان وجد الشبه هو محض عليته وجود الاسم المحض لعدم صيرورة بعض الثلثة فاعلا او نائبا واما لزوم وجود هذا الاسم وعدم لزومه عند ارادة ذكر الفاعل والنائب فامر خارج عنه واما عما بعد التسليم فهو ما اشار البه الشارح بقوله هذا مذهب سيبويه يعني ان هذا الحكم والتشبيه انما هو على مذهب سيبويه لا مطلقا وانما يرد الايراد لو كان المراد بهما مطلقا فافهم وليعلم ان المراد بالاسم المحض هو الاسم الخالص عن الشبه بعامله في جوهر المعنى كالمفعول المطلق وعن تركيبه مع الحرف كالظرف والمجرور فالمصدر الذي لا يكون مفعولا مطلقا داخل في الاسم المحض تحقيقا كان ذلك المصدر اوّلا وبلا فتنبه قوله لم يعن بالعلياء آه اخره ولا شفا ذو الغي الا ذو هدى فالمردود بر ولم يعن مجهول اي لم يجعل الله احدا قصد بالنفس العلياء احد الاسبد او شفا فاعل ماض والغي الضلالة قوله من اقامة الثاني لم يرد بتاخيره هذا الثاني التاخر المكاني الذهني ولا التاخر الزماني لتخصيص الثاني بل التاخر بداية زمان نوع الثاني وقس عليه حال الاول والثالث فالثاني في اربع ثالث بالمعنيين الاولين وكذلك اوله ثان وثالثه اول بين بينك المعنيين فلا يرد عليه ما ورد على تقدير حمل الثلثة على الثلثة بين بينك المعنيين فافهم قوله هذا باب الاشتغال الفرق بين هذا الباب وباب التنازع انه في هذا الباب تنازع المعمولين في عامل واحد وفي ذلك بالعكس وليعلم ان الفعل وما يقوم مقامه في هذا الباب يسمى مشغولا ومشتغلا وما كان بعده شاغلا ومشغولا به وما كان قبله مشغولا عنه ومشتغلا عنه والمشغول به اما ضمير بلا واسطة او بواسطة حرف واما متبوع واما مضاف في المشغول عنه اما مفردا ومضافا او متبوع قوله هو ان يتقدم آه اول ما اعتبر الشيخ في تعريفه امور الاول اشتراط التسليط المشغول عنه لعمله فيه الثاني تقييد عمله بالنصب الثالث تعميم العامل بين العامل المذكور وبين ملابسه وملابسه وعدل الشارح عن اعتبار تلك الامور اما عن الاول فلانهم صرحوا بان واجب الرفع غير داخل في هذا الباب وبهذا الاشتراط يدخل فيه لان المشغول على فرض التسليط يعمل في المشغول لا محالة ولو كان واجب الرفع غاية ما في الباب ان يكون التسليط في هذه الصورة محالا واما على فرض مجرد نفي الشاغل فيعمل في المشغول عنه الا في تلك الصورة لوجود المانع فيها واما عن الثاني فلان من باب الاشتغال ما عمل المشغول الرفع في المشغول عنه على تقدير التسليط نحو ابزيد مر به فان تقديم النائب عن الفاعل اذا كان ظرفا جائز على الفعل وتعريفه لا يشمل ذلك لتقييد النصب وليس هذا من واجب الرفع الذي صرحوا بعدم كونه من الباب لان المراد به ما يجب رفعه بغير المشغول كما ينادي به كلامهم واما عن الثالث فلوجهين الاول ان التعميم المذكور يوهم ان التسليط انما هو بلفظ غير عين لفظ المشغول وليس كذلك لان المراد به تسليط عين لفظ المشغول باعتبار المعنى المطابقي او التضمني او



الالتزامي كما في باب التضمين وذلك لان المراد بالتسليط التسليط الفرضي بشهادة ذكره بلفظ لو او قرينة والتسليط بعد الفراغ عن المشغول به كما هو منصوص عليه في بعض العبارات ولو كان المراد ما يوهمه التعميم لكان التسليط حقيقيا في صورة نصب المشغول عنه واما قبل الفراغ الثاني الاشارة الى ان التسليط يمكن ان يكون في الكل بلفظ المشغول باعتبار المعنى المطابقي او التضمني دون الالتزامي بان يقدر نحو زيدا ضربت اخاه بقولنا ضربت متعلق زيد ضربت اخاه كما جوزه الشيخ الرضي وانما لم يجعل الشيخ الرضي المفسر المقدر نفس الشاغل ليعم التقدير ما اذا كان الشاغل منه وعلى نحو زيدا ضربت رجلا يحبه لكن لا يخفى عليك انه غير شامل لنحو زيدا ضربت عمروا واخاه اذ لعل عمروا غير متعلق بزيد اللهم الا ان يعم المتعلق ايضا وظن ان المقدر في جميع المواضع هو نفس الفعل فقط من غير حاجة الى تقدير مضاف على ان يكون الجملة الثانية بدلا عن الاولى بدل الكل او نسيانا ولا يخفى ان هذا احسن واخصر مما ذكره الشيخ ثم اعلم انه يمكن الاحتراز عما يرد على الشيخ بتكلفات يظهر بالتامل لكن الاحسن ان يحمل باب الاشتغال على ما يكون في بادي النظر اشتغالا سواء كان في الحقيقة كذلك ام لا ليشمل جميع الاقسام الخمسة ولا يضر ذكر واجب الرفع ولا رفع جائز الرفع على سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون للمشغول عنه والمشغول به باعتبار الاعراب عشرة احتمالات لان الاول اما مرفوع او منصوب او مجرور لفظا مرفوع محلا او مجرور لفظا منصوب محلا وعلى الاولين فالثاني ايضا يحتمل تلك الاربعة وعلى الاخيرين فالثاني لا يحتمل من اعراب الاولين واما على غير ما ذكرنا من الاول في الاقسام خمسة لانهما منصوبان كزيدا ضربته او مجروران لفظا منصوبان محلا نحو بزيد مررت به او مجروران لفظا مرفوعان محلا نحو بزيد مر به او الاول منصوبا والثاني مجرورا لفظا منصوبا محلا نحو زيدا مررت به او الاول منصوبا والثاني مرفوعا نحو زيدا ضرب اخوه لكن بعض تلك الخمسة غير مشهور عندهم ولهذا انكره بعضهم وسيجيء بيان كيفية كون المثال الاخير من هذا الباب عن قريب انشاء الله تعالى قوله او سببيه اطلقوا السبب على المضاف الى ضمير الشيء لان هذا المضاف بسبب تلك الاضافة سبب لتصور هذا الشيء مرة اخرى وقد يطلق عليه المسبب لان ذكر ذلك الشيء سبب لصحة اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا يبعد ان يكون الاطلاقان باعتبار ان المراد بالسبب والمسبب طرفا النسبة وبالسببية التي يصيران بها سببا ومسببا نفس النسبة فان كلا من الطرفين باعتبار اتصافه بالنسبة صار سببا للاخر باعتبار اتصافه بها فافهم قوله او في موضعه دخل بهذا في التعريف ما اذا كان المشغول عنه مبنيا او معربا مجرورا لفظا قوله ان يضمر شغل اسم آه لهذا البيت معنيان الاول ان يكون الباء في قوله بنصب للسببية بل للالصاق متعلقا بقوله شغل والمراد بلفظه او المحل لفظ المضمر ومحله وبنصب اللفظ نصب اللفظ الدال على النصب بجوهره لا بحركته وبنصب المحل نصب اللفظ الدال على غير النصب وهو الجر بجوهره لا بحركته وقد حمله الشارح على هذا ومثال الثاني ان يكون الباء بمعنى عن او للبيان على ان يكون بنصبه بدلا او بيانا لقوله عنه والمراد باللفظ

والمحل لفظ الاسم السابق ومحله والمراد بنصب اللفظ والمحل نصب اللفظ الدال عليه بحركته او على غيره وهو محل تجره
والمثال على هذا المعنى زيداً ضربته وبزيد مررت به وهؤلاء ضربتهم قوله بنصب لفظه اعلم ان الاعمال في لفظ
المعمول على نوعين الاول ادخال علامة نوع مقتضى العامل في لفظ المعمول وهذا النوع هو المشهور من الاعمال
اللفظي والثاني تصوير لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل وهذا النوع فيما يدل على كل نوع
من انواع المقتضيات بلفظ وضع عليحدة كما في الضماير وتثنية اسماء الاشارة والموصولات على راى فمراد
المص بقوله بنصب لفظه على ما قرره الش هو المعنى الثاني فلا يرد عليه ان الضماير مبنيات ونصب اللفظ
من خواص المعربات قوله فالسابق آه لا يخفى لطف هذه العبارة حيث يكون مبنيا للحكم ومثالا للمسئلة
قوله والضمير ملغى الغاء الاسم عن المعمولية في اربعة مواضع الاولى اسماء الافعال الثاني في باب الاشتغال
الثالث ضمير المنفصل كما في ذلك على الخلاف الرابع في الاسماء المعدودة نحو زيد عمرو بكر وهذا بالاتفاق
قوله واعلم ان هذا الاسم لم يقل بدله المشغول عنه لان بعض الاقسام الخمسة لم يدخل تحت هذا الباب
على مذهبهم وانما ذكروه استطرادا كما ذكرنا وقد عرفت ما هو الاولى قوله لتمام القسمة اى لتنبيه قسمته
او مفهوم يكون باب الاشتغال بعضا منه هذا التنبيه انما هو لاشتراك هذا القسم مع باب الاشتغال في
المقسم قوله لعدم صدق ضابطة الباب عليه اى على هذا المثال المذكور فلا يرد عليه انه ينبغي ان يقول
ههنا لولا ذلك الضمير او السبب قوله واختير نصبه آه ذكر حيثية الرفع في هذا القسم وما ياتي بعد
انما هو بتبعية النصب لاستلزام جواز النصب اياها قوله نحو والسارق والسارقة آه لما كان هذه الآية
مما اختير فيه النصب من هذا الباب ظاهرا وقد اتفق القراء السبعة على الرفع فيها فتمحل النحاة لاخراجها
من هذا الباب بوجوه الاول ما ذهب اليه ابن الحاجب في بعض كتبه من ان هذه القاعدة مخصوص بما اذا
لم يرد بالطلب العموم اذ لو اريد به العموم لخرج عن الباب كما في الآية فان المعنى حكم السارق والسارقة
قطع اليد ولا يخفى ما فيه من التكلف الثاني ما ذهب اليه سيبويه من ان الوصف مبتداء بتقدير مضاف
وخبره محذوف والتقدير حكم السارق والسارقة فيما يتلى عليكم والجملة بعده بيان للحكم الموعود فلم تكن
من هذا الباب الثالث ما ذهب اليه المبرد من ان اللام في الوصف لما كان موصولا ادخل في خبره فاء
السببية وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فيكون هذا من واجب الرفع وقس على هذا قوله تع والزانية
والزاني آه قوله ورجح فالعطف آه يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان الجملتين المتعاطفتين متناسبتين
في الاجزاء وان كان المعطوف المجموع على المجموع بالذات لكن يعطف الاجزاء على الاجزاء في ضمنه كما يشهد به
الذوق السليم ونظر المص الى الثاني قوله فاعطف مخبرا لا يقال الرفع راجح في هذه الصورة لاستغنائه
عن التقدير ولصيرورة الاسم عمدة لانا نقول يعارضه وجود الرابط المتبادر منه العطف على الفعلية
وحسنة العطف لظهور الجامع بين المعطوفين وهو المبتداء قوله ولعله آه هذا جواب عن سؤال

معه

مقدر وارد على ايراد الاصح اسم تفضيل وكلاهما واضحان قوله كما قال آه اى كما حكم المص بالحسنية في
بعض كتبه قبل اليه كما ذكره المص في هذا الكتاب بهذا الترتيب قوله من صنيع مفضل عليه لاسم التفضيل
وصنع ابن الحاجب في الكف ذكر مختار الرفع ثم مختار النصب ثم المتساوي فيه الامران ثم واجب النصب ثم واجب
الرفع قوله لان الباب لبيان المنصوب فما كان واجب النصب فالباب لبيان كله وما كان جائز النصب فالباب
لبيانه من حيث النصب بالذات ومن حيث الرفع بالتبع وما كان واجب الرفع فليس الباب لبيانه الا بالتبع
فتخليته البيان اكثر في واجب النصب ثم في مختاره ثم في جائزه ثم في مرجوحه قوله انتهى اى انتهى كلام المص
قوله وكان ينبغي ان يؤخره آه اقول لعل تقديمه على ما يختار النصب ليقارن الواجبين فان قلت فينبغي ان
يقارن المختارين ايضا قلت لا يمكن ذلك لان معرفة موضع مختار الرفع موقوفة على معرفة المواضع الاربعة
الباقية قوله وفصل ضميره آه لهذا البيت معنيان الاول ما حمل عليه الش وهو ان المراد بالمشغول المشغول
به اى الثاني للعامل وبالمفصول عنه نفس العامل وبقوله بحرف جر الجار فقط دون مجروره وبقوله او
باضافة بمضاف ولنقس عليه قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة والمثال على هذا المعنى ما ذكره الش
ولا يخفى عليك انه لو حمل المشغول على العامل والمفصول عنه على الضمير وهكذا في قوله كوصل لكان
اسهل الثاني ان يراد بالمشغول المشغول عنه او نفس العامل سواء جعل الشاغل هو الشاغل الحقيقي
اى المتكلم او المجازي اى نفس العامل فانه يصير على هذا فاعلا او مفعولا ولا منافاة في ذلك وبالمفصول
عنه الفعل او الاسم السابق اى المشتغل عنه العامل وبالحرف الجار مع مجروره وبالاضافة المضاف اليه
وذلك شايع وليقس عليه حال قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة والمثال على هذا المعنى ضاربا في
الدار قتلته في حرف الجر وغلام زيد ضربته في الاضافة قوله او ودي اخوه اى خرجت فاذا زيد ودي
اخوه ووجوب الرفع لمكان اذا الفجائية لا لكون المشغول به مرفوعا ولعل ذلك لسماع نصب عند دفع
المانع عن النصب على ان يكون التقدير تذكرت او رايت زيدا ودي اخوه اذ لولا السماع لذلك لما ذكر
دليل اخر على تقدير الفعل معلوما فينبغي ان يقدر مجهولا واذا قدر مجهولا يكان المثال خارجا عن الباب
للمانع الذاتي فينبغي ان لا يذكر فيه ولو على سبيل الاستطراد اذ ما ينبغي ان يذكر فيه استطرادا هو الخارج
عن الباب لمانع عارضي فقط قوله وعلقة حاصلة آه لهذا البيت معنيان الاول ما حمل عليه الش وهو ان المراد
بالتابع في قوله بتابع الاسم الثاني للعامل وبالاسم نفس ذلك الثاني والباء في الموضعين للسببية او
بمعنى في وفائدة ايراد لفظ النفس هي الاحتراز عن ان تكون العلاقة حاصلة بتابع ذلك الاسم سواء كانت
حاصلة بنفس ذات ذلك الاسم كما اذا كان ذلك الاسم ضميرا او باضافته الى ما حصلت هي بنانه كما اذا كان
هذا الاسم مضافا الى الضمير او مضافا الى مضاف الى الضمير والمثال على هذا المعنى ما ذكره الش وما يشبهه الثاني
ان يكون المراد بالتابع تابع الاسم السابق اى المشتغل عنه العامل وبالاسم نفس ذلك المشتغل عنه العامل

وفائدة

وفائدة ايراد النفس ما ذكروا الباء في الموضعين للسببية لا غير والمراد بالسببية اما في التابع مثل سببية
التعجب لثبوت الضحك للانسان واما في نفس الاسم فمثل سببية وجود الانسان لثبوت التعجب له والمثال
على هذا المعنى زيدا وهندا ضربتها وقس على مثالنا ومثال الشارح ما تركه من الامثلة قوله علامة الفعل
المعدى اى المتعدى والمتعدى في الاصطلاح على سبعة معان الاول ما ينصب بمفعول به الفاعل مطلقا وان كان
مفعولا مطلقا الثاني ما يتعدى بحرف جر مع مجروره مطلقا الثالث ما يتعدى بحرف ليس للتعليل ولا للظرفية مطلقا
الرابع ما يتعدى بحرف يصير آلة لمحض ايصال متعلقه الى ما بعده من غير تغيير لمعنى المتعلق وافادة لمعنى سوى
الايصال كالاستعانة والالصاق ونحوهما الخامس ما يتعدى بحرف يصير آلة للايصال من غير تغيير لمعنى المتعلق
لكن مع افادة لمعنى سوى الايصال السادس ما يتعدى بحرف مغير لمعنى المتعلق السابع ما يتعدى بمفعول به بلا
واسطة حرف وهو بالمعنى الرابع انما هو في متعلق شارك الحرف في الافادة نحو سمعت بالقلم ولصقت به
داء والبواقي ظاهر والمراد هيهنا هو المعنى الاخير واشار الشارح الى هذا بقوله اى المجاوز الى المفعول به فان
المتبادر هو المفعول به بلا واسطة الحرف قوله الاستغناء عن حرف الجر اى لفظا وتقديرا فلا يرد عليه
ما صار مفعولا به بالحذف والايصال قوله وكذا انفصل تقديره لفظ كذا هيهنا لئلا يتوهم ان المعطوف
عليه قوله انفعال السجايا او قوله نهم وتقديره فيما بعد لئلا يتوهم ان المعطوف عليه نهم قوله اقعنس اى
قدم بطنه واخر صدره قوله واحرنجم اى ازدحم قوله كاكوهد يقال اكوهد الفرخ اذا ارتعد قوله
واحرنبى يقال احرنبى الديك اذا انتفش رياشه قوله اى معنى غير لازم اى معنى غير اختيارى غير لازم وبعدم
اللزوم يمتاز عن انفعال السجايا فانه لازم لفاعلها ولو في الجملة قوله فعلا لازما اى لا اسم الفعل اللازم
والا فالوصف والمصدر كالفعل في ذلك قوله الى المفعول به اشار الى ان المراد بالمتعدى هيهنا هو المعنى
الثالث من المعاني السبعة التي ذكرناها قوله فالنصب اه ويسمى هذا الحذف والنصب حذفا وايصالا
وهذا المنصوب منصوب بنزع الخافض وقد يكون مرفوعا بنزع الخافض نحو خيف بدا اى من زيد قوله تقتصر
على السماع لكن ارباب التصانيف كثيرا ما يتجاوزون عن السماع في عباراتهم وانت كما يشهد به الرجوع الى
عباراتهم قوله تمرون الديار ولم تعوجوا الجزء كلامكم على اذن حرام اى لم تعطفوا رواحل البعير بالزمام الم
كلامكم من اضافة المصدر الى المفعول قوله اشارت كليب اه اوله اذا قيل اى الناس شر قبيلة قاله
الفرزدق خطابا بالجرير وكليب قوم جرير وبالاكف متعلق باشارت والاصابع فاعل اشارت قوله ومحل
ان وان اه يظهر اثر الخلاف في تابعهما وهو ظاهر كما سيأتى قوله وما ادرى بليلى اه قاله الفرزدق والمعنى ان زيارتى
لليلى ليست لاحد هذين الامرين بل لاجل ضرورة نزلت بالشخص قوله فتامل اشارة الى ان المراد بالامن الرفع
بالرأى كما يشعر به معناه لا الدفع وبعده الالتباس المنصف بالدفع لا ما يبقى ولا يزول او اشارة
الى ان المراد بعدم الامن هو الالتباس لغير المشتمل على الفائدة كالابهام لنكتة داعية اليه فلا يرد

ان الحذف عند عدم الامن ليس بجائز فكيف يكون سماعيا واقعا في افصح الكلام قوله يفتح اوله لم يعرفه
بالضم والتشديد لمكان القافية قوله كحذف ما سبق اه هذا قيد للمنفى فقط ويجوز ان يكون قيدا
للنفى بان يراد بقوله مجوابا مفعول الجواب على طريقة مجاز الحذف وبقوله محصر المقصود بالاقتضاء حقيقيا
نحو ما ضرب الا زيدا اى ما ضرب احد الا زيدا لا المقصود عليه ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله اى نائب
الفضلة الظاهر ان يكون اللام في الفضلة للعهد الذكرى وليس المراد ذلك والا لصار التفسير لمحض التوضيح
وهذا ليس من دأب الشارح بل للاستغراق والتفسير للاشارة الى ان قول المص فضلة مقيد بلام الاستغراق
لان المقام مقام الاستغراق دون التنكير وانما لم يجعل موضع الاشارة بعد ذلك القول الذي هو
موضعها ايماء الى تصحيح الاضافة في قوله الناصبها بان المضاف اليه وان لم يكن مع اللام لكنه عائد الى ذي
اللام المقدر لامر فلا يرد على المص انه صدر هذه الاضافة عنه مخالف لحكمه ببطلانها في باب الاضافة
ومما يؤيد ما ذكرنا انه لم يقل في التفسير اى الفضلة ولا ناصب الفضلة ولا الناصب فضلة مع انها اخصر قوله
او مثلا المثل كلام لا استعماله موارد يستعمل في بعضها على التحقيق وفي بعضها على سبيل التشبيه
نحو الكلاب على البقر ويقتضت غزلها وفي الصيف ضيعت اللبن ونحو هذا اول قارورة كسرت في الاسلام
ونحو ذلك قوله او جاريا مجراه بان يكون لاستعماله موارد يستعمل في كلها على التحقيق ولا تفاوت بين
موارد استعماله الا في المصداق نحو انتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث وخذوا خيرا لكم وهو
التوحيد فاذا استعمل هذا الكلام في النهى عن الزنا والامر بالنكاح او ما يشبه ذلك فلا شك انه
حقيقة ووجه وجوب الحذف في المثل وما يجرى مجراه للاشارة الى فرعية تلك الاستعمالات للاستعمال
الاول واما الحذف في الاستعمال الاول فيحتمل ان يكون على سبيل الوجوب والجواز قوله هذا باب التنازع
لا يخفى عليك ان التنازع وصف انما هو موجود في الذهن دون الخارج وله نظائر اخر في النحو فلا تغفل
قوله فعلان اه هذا تخصيص للعاملين فان لتنازع العاملين في العقل تسعة احتمالات باعتبار انقسام
كل من العاملين الى الاسم والفعل والحرف لكن الواقع منها هي الثلثة التي ذكرها الشارح واما البواقي وان
كان بعضها متحققا لكن لا يتحقق على سبيل التنازع فان ما بعد الحرف معمول للحرف وفي المجموع معمول
للعامل الاول ولا يتعقل التنازع عند كون الحرف مقدما على العامل الاخر فافهم قوله اى طلبا
الاقتضاء هو الاشتياق مطلقا والطلب تحصيل الشئ للاشتياق اليه فالطلب مباين له وهو المراد هيهنا
فلهذا فسره به والحزر بطلبهما عن ان يكون احدهما طالبا كما في صورة التاكيد او بدل المباين قوله
بالاتفاق متعلق الاتفاق منع الخلو او منع الجمع او كلاهما بناء على عدم الاعتداد بما ذهب اليه الفراء من جواز
توجه العاملين الى معمول واحد قوله اما الاول والثانى اشارة الى ان المراد بالواحد الواحد لا بعينه
قوله لقربه ولعدم لزوم بين العامل والمعمول بالاجنبى والعطف على الشئ قبل تمامه قوله لسبقه

مبحث التنازع

ولعدم

ولعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وحذف المفعول قوله من يوجب العاملين هذا استعمل الا
اذا عزل كل منهما عن الاستقلال كرجلين حملا حجرا بالاشتراك مع قدرة كل واحد منهما على حمله بالاستقلال
لكن قد عرفت سابقا ان العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات فتم قوله وتدبق في قوله بعكاظ آه اى تدر
الحذف المفهوم من سياق الكلام او تدل بصيغة المجهول والمجرور نائب عن فاعله وقوله بعكاظ آه قالته
عاتكة بنت عبد المطلب وعكاظ بالعين المهملة المفتوحة وآخره ظاء معجمة موضع بقرب مكة يقام به
في الجاهلية سوق فيقيمون فيه اياما ويعشى معلوم من الاعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة اى يعمى
او يجفو وشعاعه فاعل والضمير للسلاح المذكور قبله والناظرين مفعوله وتنازع في شعاعه يعشى ولمح
فاعمل الاول واضمر في الثاني فالاصل المحه واللمح الملاحظة بالجفون وقوله بعكاظ متعلق بما في البيت
السابق قوله فضلة اشارة الى ان المراد بغير الخبر هو الفضلة بمعنى ما لا يكون ركنا للكلام ولا يوقع
حذفه في لبس الخائن للاذم مقام الملزوم لا الفضلة بمعنى ما لا يكون ركنا فقط وقس على ذلك قوله عمدة
الا ان الامانة هناك بالعكس قوله اذا كنت ترضيه آه اخره جهارا فكن في الغيب احفظ للود
والغ احاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير افساد ذي عهد الوشاة جمع واش وهو النمام ويحاول اى يقصد
والباقي واضح قوله واستعنت واستعان على زيد بزيد فتنازع الفعلان في زيد فاعمل فيه الثاني فلو حذف
ما اضمر للاول لم يعلم ان المستعان به للمتكلم من ذا مع ان العلم به مقصود والتعبير عن صيرورة الشئ مجهولا بالتبر
ساهلة قوله ولا تضمر قدر ذلك لئلا يتوهم ان المراد بالاظهار تحويل الضمير من الحذف الى الذكر قوله انما
كان متنافيا آه لكل من المخبر عنه والمرجع حينئذ احتمالات الافراد والجمع تذكيرا وتانيثا والتثنية فصور الاختلاف
عشرون صورة بحسب النظر الجليل واما النظر الدقيق فيحكم بان الاحتمالات ستة والصور ثلثون لان الا
على تقدير كون المرجع تثنية مذكرا والمخبر عنه تثنية مؤنثا او بالعكس وان كان ممكنا بحسب اللفظ الا انه
يمتنع بحسب الحمل الذي هو مناط لذلك الامتناع نحو ظننتما يا زيدان واظنكما هذين اختين اياهما فان
الزيدين لا يكونان اختين بل اخوين قوله وقد علمت آه المعلوم كما من قوله فلو اثبت آه حيث دل على اقتضا
المهمل المفعول الثاني مخالفا لما يقتضيه العمل او من مثال المص حيث جعل المفعول الثاني للمهمل مخالفا
لما جعله للمعمل اقول قد خطر ببالي فيما مضى ان الحكم بالتنازع في امثال هذا المثال يحتمل ان يكون لاجل
ان يراد بالمتنازع فيه الجنس المحتمل للافراد والتذكير وفروعهما لا للتشخص كما في غيرها ثم رايت ان بعض
المحققين السالفين تعرضوا في بعض كتبهم لهذا التوجيه قوله المفاعيل خمسة قال السيرافي والجوهري
ستة فالسيرافي بزيادة المفعول عنه في نحو قولك قعدت وادخلت موسى قوتيه والجوهري بتسمية المستثنى
مفعولا دونه وقال الكوفيون والزجاج اربعة فالكوفيون بادخال المفعول له تحت المفعول المطلق بالقول
بحذف عامله والزجاج بادخال المفعول معه تحت المفعول به وان اصل استوى الماء والخشبة استوى الماء

ووصل

المفعول المطلق

ووصل الخشبة قوله المصدر الفضلة آه المراد بالمصدر اسم دل على معنى المصدر مطابقة او التزاما فيشمل
المصادر الحقيقية وما ينوب عنها بحذف او بغير حذف والمراد بالفضلة ما لا يكون ركنا للكلام وقوله المؤكد
لعامله آه اى على تقدير ذكر العامل فيدخل فيه المصادر الناشية عن عواملها فانها لو ذكرت عواملها
يكون داخلة تحت احد الاقسام الثلثة وتم بهذا هذا التعريف جمعا ومنعا وصح انحصار المفعول
المطلق في الثلثة قوله من غير تقييد آه هذا بيان لجهة الاطلاق ولما يصاف هذا الاطلاق اليه لا لكون
الاطلاق اطلاقا حقيقيا اى لا بشرط كما يتوهم فان اطلاق المفعول المطلق اطلاق اضافي اى بشرط لا شئ
وانما يتصف بالاطلاق الحقيقي جنس المفعول الذي يكون كل واحد من تلك المفاعيل الخمسة نوعا منه قوله
اى يصدق لم يقل اى بمصدق عن لفظه اشارة الى ان المماثلة المعنوية فقط كافية للعمل فيشمل ام لخولف مع عامله
في اللفظ قوله وهو الذي انتصب آه قوله لا يخفى مطابقة هذا القول لباطن الامر الذي فهمه اهل الباطن قال
شاعرهم مصدر بمثل هستي مطلق باشد عالم همه اسم وفعل مشتق باشد چون هيچ مثال خالى از مصدر
نيست پس هرچه ديد او نظر كني حق باشد قوله وذهب بعض البصريين النزاع بين هذا البعض وسائر
البصريين في تلك المسئلة لفظي ظاهرا واما بحسب الباطن فالاولون من راى الحق دون الخلق والاخرون من
راى الحق والخلق معا ولا يخفى ما بينهما من التفاوت فان الاول مخلصون في التوحيد والاخرون لا يخلون من
شائبة من الشرك قوله ولحن الحان آه هذا المذهب بحسب الباطن شرك خالص فهن ظاهره على باطنه في فساد
فان الذوق السليم يابى عن ذلك قوله والكوفيون الى ان الفعل آه هذا القول مبنى عن البرهان الاني
الكاشف عن وجوده تم فلا يخفى ما فيه من القصور قوله اذ ذكر فيه ايماء الى ان ابانة التاكيد مشروط
بذكر العامل لا نفس التاكيد فان تاكيد الغير ابا وهو التاكيد التقديري يفاد من حذف العامل فافهم قوله
اذا وصف آه هذا شرط لابانة نوع معين واما اذا اريد ابانة نوع ما فاورد المصدر بلفظ فعلة بكسر الفاء
واما العدد فان اريد الواحد والمثنى اورد على فعلة وفعلتين بفتح الفاء وان اريد الازيد منهما فبلفظ
الجمع فقط او معتبرا فيه الجمع مع التمييز قوله ورجعت القهقرى مثال للمصدر المضاف الذي حذف واقيم المضاف
اليه مقامه فان التقدير رجوع القهقرى ففيه ايماء الى تعميم المضاف والقهقرى الرجوع الى الخلف فهذا اتميم
لمثال المص للمضاف ولم يمثل للمضاف اليه فضلا على ما ذكر في النائب وليعلم ان الضمير وما شارك المصدر
في المادة مما لم يحذف معه المصدر واما ما سواهما فيحتمل الحذف وعدم الحذف الا ان القول بالحذف احسن سيما
في الآلة قوله او على عدده عطف على قوله على نوع قوله او آلته عطف على عدده بل على قوله على نوع
بتقدير لفظ على ولعل وجه ذكر على في المعطوف الاول دون الثاني اشارة الى ظهور كون العدد نوعا للنوع
بخلاف الآلة قوله وضميره عطف على الدال ولاختلاف العطف جعل العاطف مختلفا قوله واشتمل
الصماء الصماء اشتمال الرداء وبحوه للابسه معكوسا قوله لا اعذبه احدا اى لا اعذب عذابا احدا فالضمير

للمصدر قوله اصلا اصلا ايضا لمعين الغرض ان وضع اللفظ باعتبار في نفسه يسمى اسم مصدر وان وضع له
اللفظ باعتباره في نفسه يسمى اسما وان وضع له باعتبار صدوره عن غيره او وقوعه عليه او قيامه به يسمى مصدر
قوله والله انبتكم من الارض نباتا النبات ما ينبت في الارض فهو من الجوهر فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدر
قوله المصدر المؤكد تقدير الموصوف للاشارة الى ان المؤكد اسم فاعل والاضافة لامية لا انه اسم مفعول و
الاضافة بيانية قوله ورد بانه لكن هذا الرد مردود لان العامل اما منوي او منفي وعلى الاول يحصل
التاكيد بحسب تكرار المعنى فلا معنى لقوله ليس التاكيد في شيء وعلى الثاني يلزم ان يكون المصدر معمولا بلا
عامل فالاولى ان يقال في الرد ان المراد بالتاكيد التاكيد الكامل الواضح الذي لا يحصل الا بذكر العامل
والتاكيد في سقيا ورعيا ليس بهذه المثابة قوله ويدل على ذلك اه فيه نظر يعلم مما ذكرنا قبيل هذا قوله
وفي حذف عامل سواه اقول لفظ الملايم للمصرع السابق ان يقال كلام المص هكذا والحذف في سواه على ان
يكون المحذوف مبتدا وممتنع بكسر السين خبره وانما قدره الشارح بما نرى مع عدم صحة المعنى على تقديره
ظاهر لدقيقة هي ان ما قبل حرف الروي في المصرع الاول مفتوح فينبغي ان يحمل في هذا المصرع على الفتح
فلهذا قرا ممتنع بفتح السين مصدرا ميميا وجعله مبتدا والظرف خبره ولا يصلح الظرف للخبرية
الا بالتقدير المذكور فافهم قوله الاحبن الحي الناس اه ما قبله يرون بالدهنا خفافا عيابهم ويخرجن من دارين
بجر الحقائب قيل القائل هو الاعشى يهجو لصوصا وقيل يصف بها التجار والدهنا بفتح الدال المهملة
مقصورا او ممدودا موضع ببلاد تميم وهنا بالقصر للوزن وخفافا جمع خفيف حال والعياب كثياب جمع
عيبة وهي الصندوق فاعل الحال ويخرجن بصيغة المؤنث باعتبار تاويل الموصوفين بالجماعة وهذا
الغرائب دارين بكسر الراء جزيرة او ساحل يؤتى منه الطيب بجر ككفل بالباء الموحدة والجيم جمع بجراء
وهي الممتلئة والحقائب جمع حقيبة وهي وعاء يجعل الرجل زاده فيه ويحقبه الراكب في سفره خلفه و
الهى اي اشغل والناس مفعوله وجلا بالتشديد جمع جليل فاعله والنداء بالنون والدال المهملة بالفتح
ربودن وذربوق كجبل قبيلة وهو منادى بحذف حرف النداء والتقدير فاندلوا ندلا يا ذربوق والمصدر
للتشبيه الثعالب جمع ثعلب وهو بالفارسية روباه قوله نحو بله الاكف لم يجعل بله اسم فعل لان
الاكف مجرور بالجر قوله لعاقبة ما قبله متعلق بقوله المفصل قوله اما النفس او غيره اللام في قولهم النفس
او لغيره في هذا المقام للتقوية وقيل للتعليل اي لاثبات نفسه ولاخراج غيره وهاتان التسميتان من
المتاخرين والمراد بالنفس والغير هو معنى الجملة السابقة ووجههما ان المصدر يؤكد في الاول معنى لا زما
للجملة الا انه في الاول بالنسبة الى الثاني كانه عين معنى الجملة فجعل معنى المصدر عين معنى الجملة بهذا
الاعتبار قوله اعتصمت عائذا بك يمكن تركيب هذا الكلام بوجوه ثلثة الاول ان يكون عائذا حالا
عن فاعل اعتصمت الثاني ان يكون بمعنى المصدر مفعولا مطلقا للفعل المذكور الثالث وهو ابعد

مبحث المفعول له

الوجوه ان يكون كالثاني لكن يكون المصدر منصوبا بمحذوف من جنس لفظه اي اعتصمت عذت عوذا بك
ووجه بعده بالنسبة الى الاول اشتماله على التجوز والحذف وبالنسبة الى الثاني اشتماله على الثاني لكن بعد به
ترجيحه على الاول بكون المصدر للتاكيد دون الحال فان الاول اصل في التاكيد والثاني اصل في بيان الهيئة
وترجيحه على الثاني بكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الاصل لكن هذا لا يصح الا ان شاهدا برادا الشاهد
لابد ان يكون نصا فيما يستشهد به لاجله وهذا انسب الى شرح الكافية قوله لاجله ومن اجله قد تقدم
ان الاجل بمعنى النفع والنفع ههنا ايجاد المفعول له او وجوده في الخارج على ان يكون المصدر معلوما او
مجهولا وذلك باعتبار انهما نوعان من النفع والمفعول له على الاول يسمى تحصيليا وعلى الثاني حصوليا
والمراد بالايجاد ارادة الايجاد لا نفسه بخلاف الوجود والمناسب ان يستعمل المفعول له ولاجله للاول
ومن اجله للثاني لان اللام للعلة الغائية ومن للعلة الفاعلية فافهم واعلم ان وجوده الخارجي في
الاول معلول للفعل كما انه في الثاني علة له فلا تغفل قوله لدوا للموت وابنوا للخراب اوله له ملك
ينادي كل يوم قاله علي عليه السلام ولله دره والباقي واضح قوله فجئت وقد نضت اه اخره لدى الستر
الا لبسة المتفضل قاله امرؤ القيس ونضت اي سلبت وهو بتخفيف الضاد من النضو بتشديد الياء
ولبسة بكسر اللام وهو الثوب الواحد الذي يتوشح ويتزر به ويجعل حمايل والمتفضل من يبقى في ثوب واحد
قوله واني لتعروني اه اخره كما انتفض العصفور بلله القطر يعروني اي تاخذني وفاعل ذكراك وهو المتكلم
مفعول المخاطب هزة اي قشعريرة وحركة وهي فاعل الفعل وانتفض بالنون والفاء والضاد المعجمة من
النفض وهو التحريك لاجل سقوط شيء من الماء والتراب ونحوهما من المطر والتراب واللام في العصفور للعهد
الذهني ولذا وصف بالجملة وهي قوله بلله القطر والقطر بفتح القاف وسكون الطاء المهملة الغيث
الرقيق والشاهد واضح قوله ان امراة دخلت النار في هرة حبستها وبافي الحديث فلم تطعمها ولم
تدعها حتى تاكل من خشاش الارض وذكر بدل حبستها وبطنها والمعنى على التقدير من منعها وخشاش
الارض حشراتها قوله على التوسع قد مر منا ما هو المراد من هذا التوسع في باب افعال الناقصة فارجع اليه
قوله وهو المصدر انما لم يفسر الواقع بالفعل الذي هو اصل في العمل بل بالمصدر وشبهه الفعل والوصف
اشارة الى ان المراد بالوقوع في كل من الثلثة وقوع المعنى المصدري وهذا الوقوع في الاول وقوع المعنى
المطابقي وفي الاخيرين التضمني قوله مبهما او مخصصا كان المراد بالمخصص هو المحدود والمنقسم الى المخصص والمعدود
والظرف المخصص المعلى الاخص ما وقع جوابا لمتى او اين والمعدود ما وقع جوابا لكم والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء
والقرينة على تلك الارادة جعل المخصص قسيما للمبهم قوله مذ ومنذ اقول ان عدم قبولهما للنصب انما هو لاجل
عدم قبولهما التضمن معنى في فانهما كلما كانا اسمين كانا بمعنى اول المدة او جميعها بدون تضمنها معنى في وهذا
بخلاف المكان المعين فان عدم قبوله النصب ليس لذلك بل لاجل ان الفعل لا يدل على المكان المعين

فلم يناسبه هنا سنة ثانية وجعل غير الفعل عاملا في نصب الزمان المبهم لانه اصل في العمل وغيره انما يعمل لمناسبته
قوله الا ان كان لفظة ان بكسر الهمزة كلمة الشرط التي بمنحها لحرفا صحيحا باستقلالها وقت قوله في بيان صورة
معناه اي خصوصيته وتشخيصه قوله الجهات الست اي ما هو ستة بحسب المعنى وان كان في اللفظ يجاوز عن
الستة فان الاعلى بمعنى الفوق والاسفل بمعنى التحت والقدام والقبل بمعنى الامام والوراء وبعد بمعنى
الخلف وشمال بمعنى يسار وهذه كلها في الاصل صفات ظروف اقيمت مقام موصوفاتها قوله والبريد والمراد
منه ههنا اثنا عشر ميلا وجاء بمعنى الرسول والماشي وما وضع عليه المرتبة واسم الحيوان يذهب قدام
الاسد قوله والا ان كان من ما صيغ قدر كلمة الاستثناء للاشارة الى ان قوله وما صيغ معطوف على
قوله مبهما لا على الجهات حتى لا يندرج ما صيغ من الفعل تحت المبهم كما هو مصطلح عند بعض منهم الش وابن الناظم
وصرح ابن هشام في بعض كتبه انه مندرج تحت المبهم قوله اي من مادته اعلم ان اشتقاق اسم المكان
هذا من مادة الفعل المضارع مط سواء كان في ضمن صورته او في ضمن صورة مصدره والثاني فيما
لم يستعمل له مضارع وعلى الاول فاشتقاقه من المضارع مط سواء كان من مادته فقط او من مادته وصورته معا
فاذا اعتبر في الاشتقاق جهة المناسبة فمثال الاول المذهب ومثال الثاني المحمد وان اعتبر جهة المغايرة
فبالعكس ولما كان المتبادر من قوله صيغ من الفعل اي عن التعميمين اشار بالتفسير المذكور الى انهما مرادان
فيما نحن فيه قوله عمرو مزجر الكلب وعبد الله مناط الثريا وباقي الكلام هو مقعد القابلة مزجر
الكلب بمنزلته في الحقارة والزجر ومناط الثريا اي مكان الثريا في الرفعة والمراد بالثريا اما الفلك
او الكواكب السبعة المجتمعة المسماة بذلك والقابلة المرأة المولدة لحمل النسوان اي هو في القرب بمنزلة
القابلة للحبلى حين تولد هن قوله ذو تصرف اي المراد بالتصرف اما التصرف في المعنى بجعله معروضا
للمعاني المقتضية للاعراب واما التصرف في اللفظ والمعنى معا بجعله مثنى وجمعا مذكرا او مؤنثا الى
غير ذلك ويلزم على الاول ان يكون معنى الخبر عين معنى المبتدأ وعلى الثاني دخول حيث في حكم المبتدأ
دون حكم الخبر لوقوعه مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته مع انه لا يثنى ولا يجمع الى غير ذلك
ويمكن الجواب باختيار الشق الاول بان يقال ان المعنى ان كل ظرف كان متصرفا بالتصرف اللغوي كان متصرفا
بالتصرف بحسب العرف والاصطلاح وباختيار الشق الثاني بان يقال ان حيث يثنى ويجمع بواسطة لفظ
الحيثية عنه وهذا القدر كاف في كونه ذو تصرف لكن الظاهر ان المراد بالتصرف هو المعنى الثاني قوله وغير
ذي التصرف هذا خبر مقدم عن الموصول قوله بواسطة حرف اي لفظ الحرف في معناه فلا يرد عليه بعض
المفاعيل الاخر وهذا الحرف هو الواو التي اصله للعطف وقد يستعمل بمعنى مع والفرق بين المعية
والعطف انه لا بد فيها من اقتران حكم الطرفين في الزمان بخلاف العطف فان اشتراك الطرفين في
اصل الحكم كاف فيه سواء كان في ضمن الاقتران او الترتيب او خلافه قوله ينصب اسم اه احترز بقوله

اسم

اسم عن الفعل والجملة بعد واو المعية وبالواو عن تالي لفظ مع وبالتي بمعنى مع عن تالي الواو لغير المعية
وبقوله التالية اه عن التالي المفرد او الجملة التي لا تشتمل على الامرين سواء اشتملت على احدهما ام لا فان
كلا منها لا يسمى مفعولا معه ولا ينصب على المفعولية وينبغي ان يقيد الاسم بالفضلة ليخرج نحو تشارك
زيد وعمرو قوله ومثال ذلك اه فيه اشارة الى ان قوله في نحو ليس قيدا للمذكور بل المحذوف قوله و
الطريق مسرعة اشتراك الطريق مع ياء المخاطب في الاتصاف بالسير من قبيل اشتراك الساكن مع المتحرك
في الاتصاف بالقرب والبعد من قبيل سرت والنيل على ان يكون المراد بالطريق الماء المتحرك المحرك
لسفينة المخاطبة كما ظن فان المتحرك من حيث هو متحرك لا يسمى طريقا وذلك ظ قوله نحو كنت انا
وزيدا كالاخوين ان جعل لفظ الاخوين مشبها به لكلا الامرين فاحتمال العطف في المثال الحوي مذهب
الاخفش والجمهور يقولون بالاحقية عند افراد لفظ الاخوين واما عند كونه تثنية فيجوزون العطف
وهذا هو الحق لان المقصود من الكلام المشتمل على المعية بيان حالة اول طرفيها بالذات وبيان حالة
ثانيهما بالعرض فيجب ان يذكر الحالتان بحيث يفيد ذلك والتثنية خالية عن هذه الافادة وانما
المفيد لذلك هو قولنا كالاخ مع الاخ او كالاخ بتقدير قولنا مع الاخ وان جعل لفظ الاخوين مشبها
لاول طرفي المعية بتمامه وجعل الطرف الثاني محذوفا فالاخفش وغيره متساوون في القول بالحقية النصب
قوله واوجب النحاة ينبغي ان يقرر مراده بان كلما نصب العرب مفعولا معه على سبيل الحقيقة لدلالة
ان بعد الواو مسببا عما قبله وعلى ارادة الاشعار بذلك وكلما كان كذلك لا يجوز فيه الا النصب ما دام
كذلك اما الصغرى فلان حكم ما قبل هذا الواو بل كلما دل على المعية تابع وقيد لحكم ما بعده معنى و
مؤخر عنه رتبة وان كان بعكس ذلك لفظا فهو بل معروضه سبب لحصول المعية الحاصلة للحكمين
بمعنى كونه جزء اخيرا لعلتها وينسب سببيته في هذا الفن الى نفس الحكم المؤخر رتبة بل الى معروضه ايضا
اقامة للمعروض مقام العارض كما في الوصف السببي والمعمول السببي واما الكبرى فلان غير النصب اي
العطف لا يفيد المراد وبهذا التقرير لا ينافي كلامه كلام القوم اذ هذا المعنى مما لم ينكره احد ولا ينبغي
ان يحمل كلامه على ان وجوب النصب لازم لذات مثل هذا المثال حتى لا يكون له وجه وصار مخالفا لغيره
في هذا الحكم قوله علفتها تبنا اه اخره حتى غدت همالة عيناها الضمير في علفتها وعيناها للدابة
والهمالة بتمييز من هملت العين اذا صبت دمعها قوله وهو اخراج اه اي اخراج اسم وقوله بالا واخواتها
احتراز عن قولنا جاءني القوم استثنيت زيدا منهم فان مثل ذلك لا يسمى استثناء في الاصطلاح
قوله حقيقة او حكما من متعدد اي من حكم هذا المتعدد وهذا الاخراج فرع دخول المستثنى في حكم المتعدد
بحسب مفاد الكلام قبل الاستثناء وهذا فرع دخوله في نفس ذلك المتعدد فان كان داخلا في نفس ذلك
المتعدد ويلزمه دخوله في حكمه كما في اخراج الاستثناء المتصل فالاخراج حقيقي وان لم يكن داخلا في نفسه

ودخوله

ودخوله في حكمه غير متيقن كما في اخراج المستثنى المنقطع فالاخراج حكمي اي مثل الاخراج الحقيقي في الحكم
والحكم الذي هو وقوع مخرجه بعد الا واخواتها وانما اخر قوله من متعدد لئلا يتوهم ان قوله حقيقة
او حكما قيد للمتعدد ثم ان الاخراج اما من جميع انواع حكم المتعدد وهو الغالب ولا يكون ذلك الا بما سوى
لا سيما من كلمات الاستثناء او من بعض انواعه الذي هو ما سوى النوع الاقوى وهو النادر ويكون هذا بلا
سيما فان معنى قولنا جائني القوم لا سيما زيدا اما الا مثل مجيء زيد موجود في مجيئهم على ان يكون ما لفظا
زائدة والمستثنى مجرورا بالاضافة واما الا مثل مجيء هو مجيء زيد موجود في مجيئهم على ان يكون ما موصولة
او موصوفة والمستثنى مرفوعا على ان يكون نائبا مناب خبر المبتدا والمراد بنفي المماثلة في الصورتين
دخوله في النوع الاقوى واما خصوصا زايدا على ان يكون منقولة من التركيب الى الافراد والمستثنى منصوبا
على انه مفعول به للمصدر النائب عن فعله فافهم قوله بفتح التاء اشارة الى ان الاحسن ان يكون قوله
انتخب بالفتح امرا حاضرا ليطابق قوله فانصب في الفتح لا بالضم مجهولا ماضيا فرارا عن عطف الانشاء
على الاخبار اذ هذا العطف مما لا بد منه ههنا اما في قوله انتخب الحق في قوله وانصب ما انقطع ولا مرجح
للثاني على الاول فافهم قوله بدل بعض الابدال قول البصريين واعترض عليه بثلثة وجوه الاول ان
المبدلين يجب ان يتفقا في الحكم وهما مختلفان ههنا حكما الثاني ان بدل البعض محتاج الى ضمير راجع
الى المبدل منه وما نحن فيه خال عنه الثالث ان المبدل منه يجب ان يكون في حكم الساقط ويمكن ان يكتفى
عنه بالبدل وما نحن فيه ليس كذلك لان المفاد على تقدير حذف المبدل منه اخص من المفاد على تقدير
ذكره وانا اجيب عن الاول بان البدل هو المركب من الا وما بعده لا ما بعده فقط ولا بدع في ذلك لصحة
قولنا جائني لا قائم وعن الثاني بان الاحتياج الى الضمير انما هو للربط فاذا حصل الربط بجزء القرينة او نا
او بنفس البدل كما في نحو مات الانبياء محمد صلى الله عليه وآله فلا حاجة اليه وعن الثالث بان الاستغناء
عن المبدل منه لا يجب ان يحصل بنفس البدل بل اذا حصل بالقرينة فذلك كاف والقرينة لا بد ان يكون
موجودة في الامثلة بل اصل الاستغناء غير لازم كما صرح به بعض العلماء قوله وبلدة ليس آه قاله
عامر بن حارث واليعافير جمع يعفور كعصفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء
وهو الابل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة والباقي ظ قوله لانهم يرجون آه قاله حسان بن
ثابت الانصاري الضمير المجرور لله والباقي واضح قوله وما لي الا آل احمد شيعة آخره وما لي الا مذهب الحق
مذهب وتمام آخره هكذا وما لي الا مشعب الحق مشعب والمشعب الشعبة والباقي واضح قوله وان يفرغ
الى آخر البيت يفرغ بصيغة المعلوم وقوله سابق اي اسم سابق والمراد به المستثنى منه وهو المفرغ
بكسر الراء مجازا والمفرغ عنه حقيقة والمفرغ بالفتح محذوف هو الكلام والا مفعول لسابق ولما
بعد بتقدير للعمل فيما بعد متعلق بيفرغ ويكن جزاء الشرط اسمه عائد الى ما بعد وقوله كما لو الا

عدما نائب مناب الخبر وما في كما موصولة او موصوفة وجزاء الشرط محذوف والجملة الشرطية صلة او
لما او تقديره البيت وان يفرغ الكلام عن نفس اسم سابق الا للعمل فيما بعد الا يكن ما بعد الا ثابتا
على حكم كحكم لو عدم الا كان ما بعده على ذلك الحكم هذا اذا حمل التفريغ على معنى التخلية وكذا اذا حمل
على النصب الا ان الفعل لا بد وان يقرأ مجهولا واما اذا حمل على معنى الاعراض فالمراد بالسابق العامل وافعل
يقرأ مجهولا او معلوما والمجهول اولى فافهم قوله وهل زكى الا الورع الورع بكسر الراء صفة مشبهة قوله
مماثل لما قبلها اي يكون المراد به عين المراد بما قبلها او كالعين قوله ما لك من شيخك آه هذا رجز والمراد
من العمل السير وكل من الوسيم والرمل بفتحتين نوع من السير فكل منهما نفس العمل مصداقا وقبلهما تفسيرا
للعمل والباقي واضح قوله مقدما كان اولا اي مقدما على سائر المستثنيات لا على المستثنى منه قوله
وليس عن نصب آه اسم ليس اما مستتر عائد الى التابع او الى الترك المفهوم من قوله دع ومغن خبره على انه
ربيعة وسواه مفعول لقوله مغن او سواه خبر ليس ومغن اسمه بحذف المفعول اي مغن ذلك التابع نفسه
عن النصب فالنصب لا محة بالتنوين قوله احكم به الضمير للمقدم فالباء للسببية او الضمير للا فالباء للآلة
والاول اظهر قوله كلها مفعول لقوله انصب لا تاكيد للمستثنيات قوله بواحد اي واحد عندك وقوله
وحده اي واحدا غير عددي فلا تناقض في كلامه قوله وانصب الحكم بهذا النصب بعد ملاحظة كون
الكلام مثبتا والحكم بنصب ما سواه قبل ذلك قوله اذا لم يمكن وكذا اذا امكن ولم يرد ذلك لكن
هذا عند اختلاف المستثنيات في الاوصاف قوله فان امكن ذلك واريد استخراج الباقي من المستثنى منه
استثنى قوله استثنى كل واحد اي كل واحد من المستثنيات مط اما نفسه كما في المستثنى الاخير او
الباقي منه بعد اسقاط ما بعده عنه كما في المستثنيات الاخر فلا يرد ان مفاد هذه العبارة استثناء
نفس خمسة وعشرة مما قبلها في نحو عندي عشرون الا عشرة الا خمسة الا اثنين وهو فاسد قوله او اسقط
الاوتار المراد بالاوتار جمع مفرداته المفرد والتثنية والجمع لا المفرد فقط فلا يتحقق هذا الجمع الا في
ضمن ثلثة امثلة واما المتحقق في كل مثال فانما هو مفرد من مفرداته وكذا الاشفاع فلا يرد ان هذه
القاعدة مخصوصة بمثال تجاوز شفعه ووتره عن الواحد بل عن الاثنين قوله وضم الى الباقي بعد
الاسقاط الظرف متعلق بالباقي او بقوله ضم والمراد بالاسقاط والضم اسقاط وتر ثم ضم شفع
وهكذا الى الاخر لا اسقاط مجموع الاوتار دفعة وضم مجموع الاشفاع بعد ذلك حتى يرد ان هذه
القاعدة غير جارية فيما اذا كان الوتر والشفع واحدا او كان مجموع الاوتار غير ناقص من المستثنى منه
كقولك عندي عشرون الا تسعة عشر الا ثمانية عشر او الا خمسة عشر الا عشرة الا خمسة ولحتيج
في تعميمها الى ذكر المفرد والى تقديم الضم على الاسقاط ثم اعلم ان المستثنيات قد تكون كسورا للمستثنى
منه او كل لما قبله وح فالقاعدتان غير وافيتين لاستخراج الباقي من المستثنى منه بل محتاج

الى عمل آخر . ثم يحصل مخرج الكسور بنحو العطف على الاول وبنحو الاضافة على الثاني فاذا صار مخرج المستثنى
منه بعد المخرج بحصة ثم تأخذ الكسور من ذلك المخرج بالترتيب ثم تعمل باحد القاعدتين حتى يخرج
الباقي فتنسبه الى المخرج فحاصل النسبة هو الباقي من المستثنى منه مثال ذلك اشتريت العبد
الا نصفه الا ثلثه الا ربعه فعلى الاول يعود الضمائر كلها الى العبد والمخرج اثنى عشر كالاجزاء المفروضة
للمستثنى منه لكون الكسور معطوفة فبعد اخذ الكسور من ذلك المخرج والمفروض المذكور كانك قلت
اشتريت اثنى عشر الا ستة الا اربعة الا ثلثة وبعد العمل باحد القاعدتين يبقى لك سبعة وهو نصف
ونصف سدس المخرج فالباقي من المستثنى منه نصف العبد ونصف سدسه وعلى الثاني كل ضمير يعود الى
ما قبله والمخرج كالاجزاء المفروضة للمستثنى منه اربعة وعشرون لكون الكسور مضافة فبعد اخذ
الكسور من ذلك المخرج كانك قلت اشتريت اربعة وعشرين الا اثنى عشر الا اربعة الا واحدا فبعد
العمل باحد القاعدتين يبقى لك خمسة عشر وحاصل النسبة خمسة اثمان فالباقي من المستثنى منه خمسة
اثمان العبد فافهم قوله ولكونها اه اعلم ان الاصل في الغير ان يكون للصفة وفي الا ان يكون للاستثناء
والفرق بين المعنيين ان التغاير في الاول في ذات الطرفين واما في الحكم فمسكوت عنه وفي الثاني في
الذات والحكم معا ثم انهما لا يعدلان عن اصليهما الا لقرينة صارفة فوجه العدول الى الصفة في قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وجهان الاول ان الآلهة لكونها جمعا منكرا ليس نصا لا في الشمول ولا في
عدم الشمول فلم يتحقق شرط الاستثناء المتصل ولا المنقطع على ان وجود الثاني في فصيح الكلام محل الكلام
الثاني انه لو حمل على الاستثناء لافاد ان سبب الفساد وجود الالهة وعدم الله تعالى والمقصود سببية
الاول فقط او مط ولم يفد الآية مع نص الافراد في التوحيد اما الاول الاية رد على المشركين قائلين بما فوق
الاثنين مع ان ذلك مستلزم للتوحيد ايضا اذ التعليق بالوصف مشعر بالعلية وكلما تحقق العلة يتحقق
المعلول واما الاول المراد بالجمع ما كان بعض مفرداته واحدا وبعضها مثنى وبعضها مجموعا فيكون الاية ردا على
المشركين باسرهم قوله ورده المص لا يخفى عليك ان رد المص لا يتوجه على سيبويه اصلا لان تحت في قوله
صلى الله عليه وآله ظرف مجازي ومراد سيبويه ههنا من الظرف اعم من الحقيقي والمجازي لنيابته مناب الظرف
وهذا المعنى مشهور بين النحاة لا الحقيقي فقط اذ ليس في كلام العرب ما يلزم الظرفية الحقيقية فقط واما في
الابيات فمن الضرورة وقد استثناها قوله ولم يسواه اوله فلما صرح الشر وامسى وهو عريان قيل المراد
بالشر السيف مجازا او العدوان الظلم الصريح ودناهم كما دانوا اى جزيناهم كما جزونا اى كجزائهم ايانا
وهما من الدين بكسر الدال بمعنى الجزاء قوله فوالله ما ابيعها اه اوله واذا تباع كريمة او تشترى قاله ابو الطيب
المدني مخاطبا به ليزيد بن حاتم والكريمة الفعلة الحسنة والباقي واضح قوله الا ترى ليلى اه قاله المجنون
العامري والاستفهام للانكار والمعنى واضح قوله واسمها مستتر عايد الى الوصف المفهوم من طرف

الحكم او الى المستثنى منه على القول بان المراد عنه ما سوى المستثنى مجازا او المستثنى قرينة له او الى البعض المفهوم
من سياق الكلام على القول بان المراد بالمستثنى منه كله لكن شمول الحكم للكل منزل الحق بمقتضى الكلام
قوله ما انهر الدم وروي بدله ما انهرق الدم ومعناهما السفك وقوله فكلوا منه لفظ من للتبعيض ولعل
هذا البعض كان معهودا عند المخاطب بالحديث بكونه عبارة عن اجزائه المحللة والسن والظفر فاستثناهما
عن ذلك ولذلك لم يقل فكلوه فلا يرد ان مقتضى الحديث حلية ما سوى السن والظفر من الاجزاء المحرمة قوله وكذا
خلا اشار بتقديم لفظ كذا الى الخلاف في جهة نصب ليس وخلا قوله والمستثنى بعد اه غير السباق للاشارة
الى ان عدا كخلا ولا يكون كليس فقوله بعد تمام المصرع كذا ايضا اى كمجموع ما ذكر على طريق اللف والنشر
المشوش ويمكن ان يفهم هذه الاشارة من ذكر الباء في قوله وبعد لا يكون قوله خلا الله لا ارجو سواك
وانما اعد عيالا شعبة من عيالكا العيال بالكسر ما يعال به اي ما يوجد الفقر به من العيلة وهي الفقر و
الشعبة اما بضم الشين المعجمة والعين المهملة والباء الموحدة بمعنى الجزء او بكسر الشين وسكون الياء المثناة
التحتانية وفتح العين المهملة بمعنى التابع والباقي واضح قوله عدا الشمطاء والطفل الصغير ابحنا
حيهم قتلا واسرا وابحنا من الاباحة اى التجويز والحي يطلقون على ذي الجوة وعلى القبيلة ويحتمل هنا كلا
المعنيين وقتلا واسرا بدل اشتمال عن الحي وقيل تميز واصل الاسر الحبل الذي يشد به الاسير ثم استعمل
بمعنى جعل الشخص اسيرا والشمطاء مؤنث اشمط اى كثير السن فالمراد به العجوزة قوله الا كل شيء ما خلا
الله باطل اخره وكل نعيم لا محالة زائل الا للتنبيه ولا محالة اصلها لا محول لانه اسم مكان او مصدر ميمي
من الحول اى لا حول ولا انفكاك عن ذلك ثم استعمل لتاكيد لزوم الحكم قوله تمل الندامى ... وبكل الذي
يهوى نديمي مولع تداني بالالفين جمع نديم اى الرفيق وتمل من الملال وهو انقباض النفس عن الشيء والمولع
الحريص من الايلاع قوله حاشا قريشا فان الله فضلهم اخره على البرية بالاسلام والدين المعنى واضح
واضحان قوله اى مبين لحال صاحبه جعل الش لفظ في في قوله في حال بمعنى اللام وجعل الحال بمعنى الهيئة
وتنوينه عوضا عن المضاف اليه هو صاحبه ليصير مفعولا به للمفهم ولا بد بعد هذا من تقدير تقييد تلك
الهيئة لاقترانها بزمان العامل في كلام المص والش حتى يصح هذا التوجيه واقول الظ ان يكون مفعول
المفهم محذوفا وهو قولنا لحصول معنى ولفظ في بمعناه الحقيقي اى الظرفية والمراد بالحال الزمان فان
الحال في اللغة كما جاء بمعنى الهيئة جاء بمعنى الزمان ايضا ويقدر المضاف اليه المعوض عنه تنوين قوله في حال
قولنا عامله ولا يخفى ان هذا التوجيه اصح واسهل واحسن مما ذكره الش فافهم ويمكن ان يحمل توجيهه
على توجيهنا بان يجعل قوله اى مبين اه تفسيرا لقوله مفهم فقط وانما قلنا ان توجيهنا اصح لان التعريف
على توجيه الش مط ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو جاء زيد وعمرو قائم اللهم الا ان يخص
المعرف بالحال المفرد قوله ولا يرد على هذا الحد الى قوله فالمراد اللام اشارة الى جواب اعتراضين اوردهما

قوله حال

ابي

ابن الناظم على هذا التعريف انما محصول الاعتراض الاول هو ان الانتصاب حكم من احكام الحال وقد ادرجه المص
في تعريفها فان ابقاه على كونه حكما لها لزم ذكر الحكم بين اجزاء التعريف وهو غير جائز لان الحكم ما يحمل على الشيء
بعد امتيازه عن جميع ما عداه وايضا يلزم توسيط الامر الخارج عن التعريف في التعريف وان عزله عن كونه حكما
لها وجعله جزء للمعرف فالتعريف مستلزم للدور لان معرفة انتصابها لكونه في الواقع حكما لها موقوفة على
امتيازها عن جميع ما عداها وذلك موقوف على معرفة انتصابها لكونه جزء لمعرفها واما محصول الاعتراض
الثاني هو ان التعريف منتقض منعا بنحو راكبا في مررت برجل راكبا لانه ان اخرجه ما بقيد الانتصاب وبقيد
الافهام وهما غير صالحين للاخراج اما الاول فلان الانتصاب لو كان باقيا على كونه حكما لها فهو خارج عن
التعريف لا مدخل له في الاخراج لان التعريف لو كان جزء له لكان فهمه غير ممكن قبل تمام التعريف لانه حكم للمعرف في الواقع
فكان امرا مجهولا وقع في البين والاخراج انما هو بالامر المعلوم واما الثاني فلان لفظ الراكب في المثال
المذكور مفهم في حال كما هو المتبادر منه واقول ينتقض منعه ايضا بلفظ الراكب في قولنا رايت رجلا
راكبا ونحوه وان فرض عزل الانتصاب عن كونه حكما لها وانما تعرض ابن الناظم للانتقاض بالمجرور دون
المنصوب مع ان الانتقاض بالمنصوب اظهر لوروده مع كون الانتصاب جزء للتعريف في الواقع لان الانتقاض بالمجرور
مستلزم للانتقاض بالمنصوب من غير عكس فيكون الانتقاض به اشد ولان يشير الى تقوية الاعتراض الاول
اذ ورود الانتقاض بالمجرور مستلزم لورود الاعتراض الاول بخلاف الانتقاض بالمنصوب فكانه قال الاعتراض
الاول وارد جزما حتى كانه لا يمكن فرض عدم وروده ويفصح في الاعتراض الثاني على الانتقاض بالمنصوب
ولان الانتقاض بالمجرور اخفى من الانتقاض بالمنصوب والاخفى احرى بالبيان ومحصول ما اجاب به الشارح عن الثاني
هو ان المراد بالافهام افهاما صريحا كما هو المتبادر لا مط والافهام في الوصف المذكور غير صريح لانه المتبادر
منه ومحصول ما اجاب به عن الاعتراض الاول هو ما افاده والده من انا نختار الشق الثاني اي عزل الانتصاب
عن كونه حكما لها وجعله جزء من التعريف ونقول اللازم للشيء لا يتعين في الواقع لان يكون حكما للشيء معين
ابدا او جزء لمعرفه كذلك بل يجوز ان يجعل حكما له باعتبار امتياز ذلك الشيء بغير ذلك اللازم وان يجعل
جزء لمعرفه باعتبار امتيازه به نعم اذا كان اللازم اعم تعين كونه حكما له او جزء غير فصل للمعرف على راي
بعضهم فاذا عزل الانتصاب عن كونه حكما للحال في الواقع وجعل جزء لمعرفها اندفع التوقف الاول وارتفع
الدور وانما قدم الجواب عن الثاني على الجواب عن الاول للاشارة الى ان اندفاع الثاني مع قطع النظر عن
اندفاع الاول ممكن غير متفرع عليه وانما ذكر للثاني جوابا منفردا مع اندفاعه بالجواب عن الاول لان يندفع
الثاني بلا انتقاضه فان الجواب عن الاول لا يدفع الاعتراض الثاني الا بالانتقاض بالمجرور وفي الجواب
عن الاعتراض الاول كلام سنذكره بعد هذا قوله معرفة ما يقع عليه اه اي معرفة احكام يحمل على الحال
لكن لا مط بل ما كان بعد معرفة كون الحال منصوبا في لغة العرب فقوله بعد متعلق بمقدر حال من مفعول

المعرفة

المعرفة اي الموصول لا عن فاعل يقع ولا بنفس المعرفة ولا بقوله يقع على ما يظهر بالتامل ولا يبعد ان يكون ما عبارة
عن الحال وضمير يقع عائدا الى التعريف وضمير المجرور الى الحال والظرف متعلقا بقوله يقع او بالمعرفة فافهم
قوله في نظير المسئلة اعلم ان ابن الحاجب في الكافية عدل في تعريف المعرب عما عرفه به المص اي ما اختلف آخره
باختلاف العوامل الى قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل فزعم صاحب المتوسط ان وجه العدول زعمه
ان تعريف المص تعريف بالحكم وهو غير جائز فاجاب عنه بنظير ما ذكره والد الشارح ههنا وقد عرفت تفصيله
مما قررنا واذا عرفت الجواب في المقامين فاعلم ان احوال الالفاظ المصطلحة على ضربين الاول ما لا دخل له
في العمل كالشبه بالمبني الاصل وعدمه للمبني والمعرب والدلالة على اصناف الحال الثاني ما له دخل في
العمل اي معرفته سبب لمعرفة كيفية العمل كاختلاف الآخر بالعوامل للمعرب والنصب للحال ومعرفة الالفاظ
المصطلحة ليست مقصودة بالذات بل انما هي لمعرفة العمل فينبغي ان يجعل تعريف الالفاظ المصطلحة بما لا
دخل له في العمل ويجعل ما له دخل في العمل من احكامها لان معرفة الشيء انما هي لمعرفة احكامه فلو اريد في
الموضعين التعريف بما لا ينبغي لزم الدور ولما كان هذه التعاريف في الغالب لمن لا يعرف كيفية العمل
مط لا يصح ان يقال ان التعريف في الموضعين لمن عرف بعض الاحكام دون بعض قوله وكونه منتقلا
الحال ينقسم بحسبها الى اقسام فينقسم الى المنتقلة والثابتة وينقسم الى المشتقة والجامدة
وينقسم الى المبينة والمؤكدة وينقسم الى المحققة والمقدرة وينقسم الى المتباينة والمترادفة و
المتداخلة قوله ما لم يكن مؤكدا سيجيء تحقيق هذه الحال عن قريب في الحال المؤكدة قوله على هيئة صحيحة
او على حدثه ولا يخفى ان الخلق المفهوم من العامل في مثال هذه الحال كثيرا ما يطلق على الحدث الذي
وهذا المعنى هو المراد من المثال قوله خلق الله الزرافة اه الزرافة بفتح الزاء المعجمة وقد يضم وتخفيف
الراء المهملة وقد يشدد اسم لحيوان سمي بالفارسية اشتركاو پلنك راسه كراس الفرس وعنقه كعنق الابل
وجلده كجلد النمر ورجله كرجل البقر وهو من زرف في الكلام اذا زاد وطال سمي بذلك لطول عنقها زيادة
عن المعتاد قيل هذا الحيوان مخلوق من نطف تلك الحيوانات الاربعة وهو غلط ويديها ابدا لبعض منه وفي الحال
حال لازمة ويطلق الزرافة على الجماعة من الناس والعشيرة منهم ايضا قوله نحو قائما بالقسط فانه حال لازمة
من فاعل شهد فان اول الاية شهد الله انه لا اله الا هو والملئكة واولوا العلم قوله في سعر اي في حال
يدل على القيمة قوله كر زيد اسدا فانه اما مؤول بقولنا شجاعا او كاشا كاسد قوله بابا بابا اي مرتبا وكذا
قوله رجلا رجلا قوله او تفضيل اي بان كان الحال دالا على وصف المفضل او المفضل عليه لاسم تفضيل
فالمثال لكل من قوله بسرا ورطبا لا الاول فقط قوله وجاء والجم الغفير الجم بفتح الجيم الجمع الغفير الكثير
قوله اي جميعا تفسير للجم الغفير لا للجم فقط فان الجميع اشمل من الجمع قوله وجاءت الخيل بداد لفظ بداد بكسر اوله
وآخره اسم فعل وقد يستعمل بمعنى المبدد اسم مفعول بمعنى المفرق وهو المراد هنا قوله او مصدر منكرا

لكن

لكن يكون نح بمعنى الوصف لا بمعنى المصدر قوله اى مباغتا اى مفاجئا دضبا قوله ركضا الركض تحريك
الرجل بكسر الراء وتحريك الشئ بالرجل لحثه سوقه بها قوله نحو اما علما فعالم هذا اذا اريد بالعلم العالم وبا
لعالم الكامل في العلم وانما لم يجعل بمنزلة كما هو لظ بان يراد بالعالم ما ثبت له العلم لان تقديم التميز على
عامله غير جائز قوله كزيد زهير شعرا العامل في هذا الحال اما النسبة بين المبتدأ والخبر او الكائن المقدر
او اخوا المقدر واما العامل في قولهم انت الرجل علما اما الاول او الاخير قوله لمية موحشا طلل آخره
يلوح كانه خلل الطلل ما شخص من آثار الدار ومية اسم المحبوبة والظرف خبر للمبتدأ وموحشا بكسر
الحاء حال من الطلل باعتبار كون ضميره فاعلا للظرف وقيل حال عن نفس ذلك الضمير ويلوح بالحاء
المهملة اى يلمح وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهي بطانة تغشى بها السيوف قوله كلا يبغ امرؤ اى لا
يظلم وستبهلا حال عن الفاعل او المفعول قوله باصاح هل جم آه اخره في نفسك العذر في ابعاد
الاملا باصاح اصله ياصاحب فرخم وجم بضم الحاء المهملة اى قدر والعذر بضم العين المهملة وسكون
الذال المعجمة مفعول لترى والابعاد مصدر مضاف الى ضمير النفس والاملا مفعول الابعاد قوله كقوله نعم وما اد
الاكافة للناس فان كافة بمعنى جميعا وتاؤه للتانيث وهو حال عن الناس باعتبار كونها بمعنى الجماعة وتالوه
قوله شطلبها كهلا على شديد اوله اذا المرء اعيته السيادة ناشئا اعينه من الاعياء اى اعجزته وناشئا من
النشو وهو النمو والمطلب مصدر ميمي فاعله محذوف عائد الى المرء ومفعوله السيادة والاظهر ان يكون فاعله
ضمير المتكلم وكهلا حال عنه لا عن ضمير المجرور ولا عن ضمير المرء والكهل من كان بين الاربعين والستين من السنين
وشديد اى صعب قوله بان كافة آه يعني يقولون الكافة بمعنى المانعة والتاء فيه للمبالغة وكثيرا ما
وقع في القرآن المنع والنهي يريدون الامر والانذار يريدون التبشير وهو حال عن المفعول في ارسلناك فلا
شاهد فيه قوله اى لعمل في الحال لم يرجع الضمير الى المضاف اليه كما فعله بعض الشارحين ليصير الاقتضاء علة
قرينة للاجازة ولئلا يتوهم ان المراد بالعمل عمل الجر الذي قيل انه بالمضاف قوله ونزعنا ما في صدورهم من
غل الغل بالكسر العداوة قوله ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا الملة يطلق على الطريق الحق والباطل والدين
لا يطلق الا على الاول والحنيف بالحاء المائل من الباطل الى الحق وبالجيم المائل من الحق الى الباطل قوله
بين صاحبه وعامله في نسبة المبتدأ صاحب الحال مسامحة اذ صاحبها هو المستتر في الظرف الواقع خبرا
قوله سعيد مستقر في هجر الهجر بفتحتين اسم مدينة قوله كونه حال على كونه حال اى سواء كان صاحب
الحالين متعددا كمثال المص او واحدا كمثال الش وما توهم من احتمال ان يكون معانا ايضا حالا عن زيد
فهو خبط يظهر وجهه بالتامل قوله لمفرد فاعلم اقول المراد بالمفرد ما يقابل المتعدد وافراد هذا المفرد
ووحدته اما على سبيل الحقيقة والاعتبار معا فالاحوال مترادفة او على سبيل الحقيقة دون الاعتبار
فالاحوال متداخلة قوله كاشتريت الرمان حلوا حامضا فالحامض ان كان حالا عن الرمان ايضا

فالحالان

فالحالان مترادفان وان كان حالا عن المستتر في الحلو فهما متداخلان وقس على هذا سائر امثلة الاحوال المتعددة
للواحد قوله نحو لقيته مصعدا منحدرا قد يتوهم ان هذين الحالين كليهما للواحد من الفاعل والمفعول
ورد عليه بلزوم مخالفة المثال للممثل له اقول لا يرد على هذا المتوهم الشاطر كما قيل لجواز ان يكون اللقا
لقاءان كل في حال وان يقيد المصعد بمعنى المصير اعنى الا مغنى نفس الصاعد وان يكون الحالان باعتبار
كحركة السمك في الماء المضطرب بخلاف جهة حركتها وان يكون الحالان في اجزاء من الزمان صدق لقلتها
وايضا الها زمانا قوله في نحو لا تعث اى الحال هو المنفي لا النفي وكذا صاحب الحال معمول المنفي لا معمول النفي
وانما النفي قد دخل على العامل بعد تقييده بالحال وتسلطه على معموله وكذا في كل ما يشبه هذا المثال
فلا يرد عليه ان لا يؤكد الشئ بنقيضه ثم اعلم ان تاكيد الحال المؤكدة للعامل اما باعتبار كون مصدر الحال لازما
من لوازم مصدر العامل من حيث المعنى نحو تبعث حيا فان الحيوة من لوازم البعث الذي هو الاحياء واما باعتبار
كون مصدر الحال متحدا مع مصدر العامل من حيث المعنى نحو لا تعثوا في الارض مفسدين فان الافساد متحد مع العثو
معنى لان معناه الافساد اقول الاظهر كون الحال في المثالين مبينة لا مؤكدة فان الظ ان المراد من الاول البعث
مرادا حيا ولا تعث مريدا الفساد قوله وارسلناك للناس رسولا هذا مثل قوله تعالى ابعث حيا في جميع
ما ذكرنا قوله لآمن من في الارض كلهم جميعا اقول لا بد من افادة العموم في ذي الحال قبل ذكر الحال حتى يصح التاكيد
بها وهو اما مفهوم من لفظ من او من تاكيده بالكل فتامل تفهم ذلك قوله انا ابن دارة آه وهل بدارة يا
للناس من عار قاله سالم بن دارة اليربوعي يهجو بها فزارة ويا في يا للناس اما لمجرد التنبيه او للنداء والتقدير
يا قوم للناس بفتح اللام للتعجب ومن في من عار زائدة وعار مبتدأ وبدارة خبره اى وهل عار لحق بدارة لا
الفرار من حرب الاعداء والجبن عنهم ونحو ذلك قوله اى احقق هذا اما بفتح الهمزة من حققت اى صرت منه
على يقين من جانب دارة انه ابي او بضمها من الاحقاق بهذا المعنى او بمعنى الاثبات اى اثبت دارة لان
اسند اليه بنوتي اياه ولا يخفى ما في كلا الوجهين من التكلف والاولى ان يقول الشارح تهما بضمير المؤنث
قال السكاكي احق المقدرات عندك ان يقدر في زيد ابوك عطوفا فاقول الاحسن ان يجعل
العامل نفس الاسناد الواقع في الجملة من غير حاجة الى تقدير قوله عهدتك ما تصبو رايت في نسخة غير معتبرة
ان هذا الكلام جزء من بيت هو هكذا عهدتك ما تصبو الى محبة واذ كان قلبي ذا الوجه صابيا
عهدتك اى لقيتك وما تصبو اى ما تميل والباقي واضح قوله فلما خشيت اظافيرهم آه قاله عبد الله
بن همام السلولي وضمير الجمع لطائفة ابن زياد والاظافير جمع اظفار جمع ظفر بالضم فالسكون شبههم
بالسباع الخبيثة فاثبت لهم الاظفار قوله المجرد من الضمير اى من مطلق الضمير بخلاف المقترن متعلق
او نفسه به نحو حصرت صدورهم ونحو قوله عم ما ابن الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء اى
الا حال الاعزم اتيانهم من قبلها واستشكل هذا الحديث بانه مفيد بعكس المقصود والجواب ان المراد بالمنفي

البأس

الياس من قبل غير النساء الا بطريقة ان عزم الاتيان من قبلها ينافي الياس من قبلها ومثال المعنى على هذا الحال
قولنا كلما ايس الشيطان من بني آدم من قبل غير النساء عزم اتيانهم من قبلهن فيكون الاقتران الملحوظ بين الحال
والحال بعلية العامل كما يكون بعليتها له وقد يكون بلا علية احدهما للآخر ولو سلم الاطلاق فنقول غاية
ما يدل عليه الاستثناء اقتران يائس ما بعزم الاتيان لا اليائس من كل جهة والمقام يخصصه بالمراد ولو سلم
فنقول لا يدل الكلام على بقاء الياس بعد العزم بل يحتمل ان يراد بالاقتران الاقتران بالاتصال ويكون الاتيان
لازالته ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون معنى ما ايس ما فعل الياس قوله فلا معنى لاشتراطه اه هذا لوجهين الاول
ان هذه الحال غير ما نحن بصدده والثاني انه لو سلم اتحاد الحالين فلا معنى للتقريب بل لا بد من الاقتران قوله
غلط الغلط بالطاء المؤلفة المهملة هو الخبط في الاقوال وبالتاء المثناة الفوقانية هو الخبط في الحساب
قوله نشأ من اشتراكه اه اقول قد اجيب عن هذا الاعتراض بوجه وجيه هو ان الحال والعامل اذا كانا ماضيين
كان المتبادر ان ماضوية الحال بالنسبة الى زمان عامله كما يحكم به الذوق السليم لان زمان القيد غالبا قبل
زمان المقيد من حيث هو مقيد وهذا في منافي للتقارن المعتبر في الحال فوجب ان يدخل عليه لفظ قد المقرب الماضي
الى الحال المقابل له ليصير بهذا التقريب مقارنا لزمان عامله هذا والعجب كل العجب عن عدم تفطن هذا المعترض
لهذا الجواب مع انه يخر بر في كل باب واعجب من هذا اسناد الغلط الى اجلة العلماء وجعل منشأ الغلط
ما لا ينبغي ان يسند الى من له ادنى فهم وذكاء قوله نحو قاعدا اي اثبت قاعدا والشاهد في كلا الجانبين
فانهما مترادفان قوله خرصا اي عادا على التخمين قوله مبين يحتمل ان يكون بالجر نعتا لقوله من او بالرفع
نعتا للاسم والثاني احسن كما حمله الش عليه قوله لابهام اسم او نسبة المراد بالاسم ذات الاسم لان الحال
ايضا يبين الاسم لكن صفته وهيئته وقيل التمييز مطلقا مبين للذات الا ان الذات قد تكون مذكورة
وقد تكون مقدرة فان قولك طاب زيد نفسا بتقدير قولنا طاب شيء من زيد نفسا قوله ونحو استغفر
الله ذنبا هذا جزء من بيت هو هكذا استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل
محصيه اي معدده ومحيط به ورب العباد تابع لله او مدح واليه يرجع كل ذات وكل عمل قوله وطبت
النفس قد تقدم بيان هذا البيت في بحث لام التعريف قوله العدد جعل العدد قسيما للمقدار اشارة الى
انه ليس منه وفاقا لابن هشام وبعضهم جعله من المقدار ومنشأ النزاع ان المراد بالعدد هو المعدود وبالمقدار
هو المقدر به اي الممسوح به والمكيل به والموزون به لا الممسوح والمكيل والموزون اقول والظاهر ان التفرقة
المذكورة تحكم لظهور ان ليس المراد بالمن مثلا في قولنا اشتريت منا عسلا نفس وصف المن وبالعسل
الموصوف به بل المراد به اولا هو الموصوف الا انه لما كان مبهما جيء بالتمييز لتبيينه فالحق ان العدد قسم من المقدار
قوله كشبر ارضا مرفوع على ان يكون خبر مبتدأ محذوف وعطف عليه قوله وقفيز برا واما قوله
منوين لما كان بالياء فمنصوب بمقدر اي اشتريت منوين ولا يجوز ان يكون كلا اللفظين مجرورين بالكاف

التمثيلية لوجوب الحكاية قوله وما يشبه المقدار عطف على العدد قوله مثقال ذرة اي ما يوزن ثقل ذرة
وهو ما يوضع في احد كفتي الميزان ليوزن به ما في كفته الاخرى فخرج عن المقدار اما على ما فسرنا به المقدار ظ
واما على غيره فلان المعتبر في المقدار هو دلالته على تعيين قدر معين والمثقال ليس كذلك لاطلاقه على القليل
والكثير قوله ووقع التمييز هو مميز يؤخذ حقيقته من حقيقة التمييز فان الخاتم يؤخذ من الحديد وعكس هذا بتحو
اصل التمييز نحو هذا حديد خاتما قوله ودفعه على البدل اي بدل الكل فان المعتبر في بدل الكل اتحاد المبدلين
مصداقا لا مفهوما ولا شك ان المراد من مصداق المد هو المراد من مصداق الحنطة قوله ولا تحقر الظالم هذا
مروي عن الظلامة بظلم الطاء ما يظلم الناس باخذه من نصرتهم او مطلق به الناس قوله الكائن مفضلا لم يجعل
قوله مفضلا حالا من احد مع عدم حاجته كونها الا الى التقدير وكون الحال بعد المعرفة انسب من الصفة
لان افعل مشترك لفظي وبمناسبة الوصف الذي هو لتعيين الذوات وتخصيصها دون الحال التي هو
لتعيين الازمان وتخصيصها قوله ولله دره فارسا الدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير ثم استعمل بمعنى
الخير الكثير مجازا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس ككرم اي حذق في امر الخيل واما الفراسة
بالكسر من التفرس فبمعنى التأمل يعني ان خيرك من حيث الفراسة ليس ناشئا من نفسك بل من الله فاللام
بمعنى من التعليلية الداخلة على العلة الفاعلية ونظيره اللام في انا لله وانا اليه راجعون على وجه
قوله يا جارتا ما انت جارة قال الاعشى ولم اظفر على تمامه والظاهر انه نثر لا نظم وجارتا اصله جارتي وما
استفهامية للتعجب وجارة تمييز قوله تمييز ذي العدد اضافة التمييز الى ذي بيانية او العدد محمول على المعنى
الحقيقي لا على معنى المعدود قوله وما كاد نفسا اه قال المخبل السعدي واوله انهجر ليلى بالفراق حبيبها وما
تطيب عائدا الى ليلى ومعنى البيت مع الشاهد واضح قوله انفسا تطيب اه لحزه وداعي المنون ينادي جهارا
فاعل تطيب هو المخاطب والمنون الموت والباقي ظ قوله هالك ها اسم فعل بمعنى خذ وفاعله مستتر فيه
والكاف مفعوله الثاني بحذف اللام اي ها لك وحرف الجر مفعوله الاول ويحتمل ان يكون الكاف تأكيدا
للفاعل المستتر نظير المرفوع الواقع تأكيدا للغير قوله ربه رجلا وخبره هذا امثال الكلا الامرين فان لفظ خبر
وهو يدخل في الرتبة المعنى وان كان معرفة لفظا بالاضافة لكنه نكرة معنى لان تعريف المضاف لا يزيد عن تعريف المضاف اليه
الى الضمير العائد الى النكرة كالنكرة معنى قوله وان تلك انثى اه اوله لئن كان من جن لابرح طارقا قاله
الشنفرى الازدي وابرح اي جاء بالبراح وهو الشدة والطارق الآتي اهله ليلا والضمير المجرور عائد الى البعل
قوله ولا كهن اه اوله ولا ترى بعلا ولا حلائلا البعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهي الزوجة والمجرور
الاول عائد الى الحمار الوحشي والمجرور الثاني الى الانثيات من الحمار والحاظل بالحاء المهملة والظاء المعجمة المانع
من التزويج وهو المستثنى من البعل قوله حاشاك اه اوله فلا والله لا يلفى اناس الفاء للعطف واللام لتأكيد القسم
وفي بعض النسخ بعد الفاء لا النافية وهو غلط ولا يلفى اي لا يجد من الالفاء بالفاء الموحدة والقاف

في بيان معنى حروف الجر

فاعله ونفي معموله وما بعد حتى جزء للمفعول له والباقي ظ قوله فصل في معناه اعلم ان بيان معاني حروف الجر وتعلقها بمتعلقاتها من مهمات هذا الفن والمراد من تعرض لتحقيقها على التحقيق ونحن نشير اليه ههنا على سبيل الاجمال و نسئل الله ان يوفقنا لوضع رسالة منفردة نفصل فيها هذا التحقيق مع سائر تحقيقات الابواب هذا الفن مما تفرد به قوله بعض وبين اه اي قصد التبعيض والتبيين والابتداء قوله الجنس هذا مفعول لكلا الفعلين على سبيل التنازع والتقييد بالجنس للاحتراز عن الشخص اذ تبيينه وتبعيضه لا يكون بمن فالمراد بالجنس ما يقابل الشخص سواء كان نكرة او اسم جنس او معرفا بلام الجنس او ما اشبه ذلك قوله بمن فمن التبعيضية تدل على ان ما بعدها كل لجزء هو معمول متعلقها من حيث انه معمول له والغالب ان يكون هذا الجزء نكرة محذوفة كما في الاية فان تقديره حتى تنفقوا شيئا مما تحبون ومن التبيينية تدل على ان ما بعدها ما جزء المعمول متعلقها او عينه من حيث المصداق لكن على الثاني لا بد ان يكون استعمال ما بعدها في هذا المعنى اشهر من استعمال المعمول فيه ومن الابتدائية تدل على ان ما بعدها مكان او زمان لاول متعلقها وقس عليها الى ما يدل على الانتهاء واعلم ان متعلق من التبيينية عام مقدر لا يكاد يذكر قوله قد كان من مطر تمامه على ما وجدنا في بعض الفتح الغير المعتبر فهكذا قد كان من مطر من فضل رازقنا فضلا على الارض والانعام والناس والمعنى واضح قوله ويكثر فيه اه اوله يظل به الحرباء يمثل قائما يظل اي يصير ويبرا اي فيه اي في هذا اليوم الشديد الحر والحرباء دويبة تدور مع الشمس وخص لانها اللضرورة ويمثل اي ينتصب وهو خبر يظل وقائما حال من فاعله ويكثر فيه اي في ذلك اليوم لشدة الحر حنين الابل الحنين الصوت المرتفع والابل جمع بعير ان جمع بعير والغرض وصف اليوم بشدة الحر قوله ومن وباء فيهما ان بدلا اي يدلان على ان معمول متعلقهما بدل عما بعدهما من حيث انه معمول ولفظا ان يكونا اسمين بمعنى البدل مضافين الى ما بعدهما اذ لا يستفاد معنى الا ما يستفاد من لفظ البدل قوله فليت لي بهم اه اخره شنوا الاغارة فرسانا وركبانا الفاء للعطف وشنوا بالشين المعجمة والنون بمعنى التفرق والاغارة مفعول لاجله وفرسانا جمع الفارس اي راكب الفرس وركبانا جمع الركب اي راكب الابل والشاهد في بهم حيث كان باؤه للبدل قوله واللام للملك اي يدل على ان ما بعده مالك المعمول متعلقه من حيث هو كذلك ويعتبر في المالك الشعور وفي المملوك جواز انتقال ملكيته عن هذا المالك ولهذا لا يحمل اللام في قولنا الشجر للحديقة والحمد لله على الملكية قوله وهو الاختصاص اي انفراد ما بعد اللام بمعمول متعلقه من غير تحقق شرائط الملكية وجه الشبه بينهما هو التعلق الذي يكون بين تالي اللام وذلك المتعلق ولا يكون بينه وبين غيره قوله وفي تعديه اي للدلالة على ثبوت معمول متعلقه لما بعده من غير قصد الملكية والاختصاص والحاصل ان اللام قد يدل على ثبوت معمول متعلقه لما بعده فان قصد منه هذا المعنى فقط فهو للتعدية وان قصد هذا مع زيادة هي الملكية فللملكية او الاختصاص فللاختصاص قوله وتعليل اي للدلالة على ان ما بعده علة فاعلية او غائية لمتعلقه واستعماله في الثاني اكثر قوله

واني لتعروني اه قد مر شرح هذا البيت في باب المفعول له قوله ولا للمابهم اه اوله فلا والله لا يلفي لما بي الفاء للعطف واللام لتاكيد القسم ولا يلفى بصيغة المجهول اي لا يوجد ودواء نائب مناب فاعله والكاف اسم قوله حقيقة او مجازا الباء وفي قد يدلان على احاطة ما بعدهما بمعمول متعلقهما احاطة تامة او ناقصة فان كانت تلك الاحاطة احاطة نفس ما بعدهما احاطة مكانية او زمانية فهما للظرفية الحقيقية والا فللظرفية المجازية وللثانية انواع منها ان يدل على احاطة ما قد بينهما وبين ما بعدهما احاطة زمانية او مكانية نحو قولهم وما كنت بجانب الغربي فان التقدير والله اعلم بمكان في جانب الغربي من الطور اي ما يكون بداية هذا الجانب وهو محل ميقات موسى ومنها ان يدل على احاطة نفس ما بعدهما لكن احاطة الكل بالجزء نحو قولنا هذا في ملكي اي في مملوكاتي والواحد في ثلثة او ما يشبه ذلك كقولنا السواد في الجسم ومنها ان يدل على الاحاطة المنزلة منزلة الاحاطة الحقيقية كقوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على وجه وهو ان يكون المراد به هو الله كائن في السموات والارض في كونه عالما بهما والمشبه به لا بد ان يكون اوضح في نظر من يشبه ولا شك ان عامة الناس يحصرون سبب العلم الحضوري في كون العالم محاطا للمعلوم وان كان الامر في الواقع على عكس ذلك ومنها ان يدل على احاطة ما بعدهما احاطة الدليل بالمدلول من حيث كونه فيه كما في الاية المذكورة على وجه اخر وهو ان المراد بها ان السموات والارض دليل عليه والعلم بكل منهما محيط على العلم به تعالى وان كان نفس وجوده تعالى محيطا بكل من سواه وهذا اذا بني الامر على البرهان الاني الذي اشار اليه سبحانه بقوله سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق واما اذا بني على البرهان اللمي الذي اشار اليه سبحانه بقوله او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد كما هو دأب السالك الحق فهو سبحانه محيط بجميع من سواه وقيل التقدير في الاية وهو الله معبود في السموات وفي الارض اي معبود لخلقه ومنها ان يدل على احاطة احاطة اتصالية نحو الشمس في الجوزاء ونظرت في الكتاب اي نظرت بالعين في الكتاب ومنها ان يدل على احاطة احاطة انطباعية نحو الصورة في المراة ومنها ان يدل على احاطة احاطة السبب بالمسبب نحو الهلاك في الكذب وليعلم ان طرفي الاحاطة قد يكونان حسيين كالماء في الكيس وقد يكونان عقليين كالنجاة في الصدق وقد يكون المحيط حسيا والمحاط عقليا كالنفع في الدواء وقد يكون المحيط عقليا والمحاط حسيا كالانا في خيالك قوله لقد كان في يوسف اي في قصة يوسف قوله وقد يتقاربان السببية اي يدلان على سببية ما بعدهما لمتعلقهما والغالب في تلك السببية في الباء هي الالية او العلة الناقصة قوله فبظلم من الذين متعلق بما بعده وهو قوله حرمنا قوله ان امراة اه قد مر تمام هذا الحديث في باب المفعول له قوله بالباء الاستعانة اي الباء التي للاستعانة تدل على كون ما بعده مستعانا به لايجاد متعلقه قوله وعدا اي علامة تعدية مغيرة لمعنى الفعل فان للتعدية بالحرف خمسة معان قد ذكرناها لك في باب التعدية واللزوم قوله والتعويض غير البدل قيل الفرق بينهما ان الباء في البدل تدخل على الزائل وفي التعويض على الحادث وفيه نظر لان الباء

الداخلة فيما بعد الاشتراء للتعويض وقد دخل على الزايل قال الله تع لتشتروا به ثمنا قليلا والحق في الفرق
ان لزوال الزائل دخلا في حدوث الحادث في التعويض دون البدل ومن هذا تراهم يقولون ان الجمع بين المبدل
جائز دون المعوضين وقد يعبر عن التعويض بالمقابلة فافهم قوله والصق الباء الالصاقية تدل على
انصال معمول متعلقه بما بعده قوله نحو به داء اى كان به داء قوله نحو وصلت هذا بهذا الصق بان يمثل بما
مثلنا لان هذا الباء المحض للالصاق دون افادة معنى اخر وقد بينا ذلك في اقسام المتعدي في باب التعدية
واللزوم قوله على للاستعلاء اى يدل على غلبة معمول متعلقه على ما بعده حسا كان الغلبة او معنى حقيقة
كانت او ادعاء وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو ان النحاة القدماء حكموا بان اللام الجارة للنفع
وعلى للضرر مع ان الامر قد يكون بالعكس نحو ولهم عذاب اليم و اللهم صل على محمد وال محمد واجيب عنهم
بان ليس مرادهم ان الحكمين ثابتان مط بل المراد انهما مخصوصان بفعل خاص يتعدى بكل من الحرفين كالدعا
مثلا فان عدى باللام كان للنفع وان عدى بعلى كان للضرر اقول ما خطر ببالي في هذا الباب ان مرادهم ان اللام
مط للنفع وعلى مط للضرر ومرادهم بالنفع والضرر المفهومين منهما ليس ما هو المتبادر اى النفع والضرر من
جميع الجهات بل مرادهم بالنفع ان اللام تدل عليه من جهة دلالته على غالبية ما بعده على معمول متعلقه
اذ الغالبية من حيث هي هي نفع لصاحبها وان كان ضررا له من حيثية اخرى وبالضرر ان على تدل عليه
من جهة دلالته على مغلوبية ما بعده لمعمول متعلقه اذ المغلوبية من حيث هي هي ضرر لصاحبها وان
كان نفعا له من حيثية اخرى فاحفظ ذلك قوله اذا رضيت على بنو قشير اخره لعمر الله اعجبني رضاها
بنو قشير قبيلة وخبر قوله لعمر الله محذوف هو قسمي ويحتمل ان يكون رضي بمعنى عطف وهو يتعدى بعلى
قوله بعن بجاوزا عنى ابن بعنى ان عن يدل على افتراق معمول متعلقه عما بعده قوله وقد يجي موضع بعد
على الظا ان يكون على ح اسما لا حرفا قوله لتركبن طبقا اه اى حالا بعد حال قوله لاه افضلت في حسب عني
هذا بعض من بيت هو هكذا لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني قاله حرثان
بن الحرث ولاه مخفف لله بمعنى لله دره ومصداق ابن عمك نفس الشاعر وهو مبتداء ما بعده خبره فابراز
الضمائر الاتية متكلمة من باب الالتفات على راى ولا افضلت اما مجهول او معلوم وعلى الثاني بتقدير
المفعول اى لا افضلت نفسك علي وياء المتكلم رابط الخبر بالمبتداء والحسب علو الشان والديان المالك الامر
قال في الشواهد حذف نون الوقاية من دياني للتخفيف اقول هذا سهو منه لان لفظ دياني ليس مما يتصل
به نون الوقاية وتخزوني من الخزو بمعنى السياسة وهو مرفوع لان شرط النصب بعد الفاء فيما بعد النفي
ان يكون ما بعد الفاء منفيا وههنا مثبت اذ قد وقع سياسة المخاطب على الشاعر والشاهد في عني واضح
قوله نحو ليس كمثله شيء اقول يمكن ان يكون هذا الكاف غير زائدة والمعنى ليس مثل مثله شيء ويفيد
المقصود اى نفي المثل عن الله تعالى بالكناية التي هي ابلغ من التصريح وذلك بسبب اوجه لان المراد

من منطوق

مبحث حروف الجر

من منطوق هذا الكلام ح اما نفي مثل مثل الله عن الله او نفي المثل المثل الله عن مثل الله فعلى الاول نقول لو
كان لله مثل كان له مثل مثل والثاني بط فالمقدم مثله والملازمة اما لان الله تعالى ح يصير مثل مثل نفسه
او لان مثل الله ح يصير مثل مثله تعالى او لان الله تعالى مع كونه بالنسبة الى مثله اقوى وارفع من ان يكون له
مثل اذا كان ذا مثل فمثله يكون ذا مثل بالطريق الاولى فالمثل لمثله تع مثل مثله وعلى الثاني نقول لو كان
لله مثل لكان لمثله ايضا مثل والثاني بط فالمقدم مثله وبيان الملازمة بالوجوه الثلثة السابقة الا ان
الاخير منها ههنا لا يحتاج الى التفريع الثاني من التفريعين السابقين فافهم قوله ابدا كالفراء فوق ذراها اخره
حين يطوي المسامع الصرار الفراء بكسر الفاء والالف الممدودة جمع فرى بعضها مع الالف المقصورة وهو الحمار
الوحشي وذرى بضم الذال وكسرها مع الالف المقصورة جمع ذروة بالكسر والضم وهي اعلى الشيء والضمير للجبال
ويطوي كيضرب بمعنى يلف والصرار بفتح الصاد وتشديد الراء الاولى الطير المسمى بالجدجد بالضمتين وهو
طير ياوي في العلف ويصيح من اول الليل الى اخره يصف جبالا بانه كالحمار الوحشي فوق الجبال دائما حين
يملا الصرار المسامع اى الاذان من صوتها اى في جميع الليل والشاهد في الكاف كالفراء بانه مبتداء اذ
فوق خبر يحتاج الى المبتداء ولا يصلح له شيء في الكلام الا هذا وفيه تامل قوله ولن ينهى اه هذا بعض
من بيت هو هكذا اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل الهمزة للانكار
وذوي جمع ذي بمعنى الصاحب مفعول لقوله لن ينهى وشطط كفرس هو الظلم والكاف فاعل الفعل والمراد
بالطعن الطعن بالرمح ونحوه ويذهب اي يدخل فيه الفتيلة ويصب فيه دهن الزيت ليلتئم والفتل كالنعوق
جمع فتيلة قوله فصيروا مثل كعصف ماكول اوله ولعبت طير بهم ابابيل قاله رؤبة بن العجاج وصيروا
بصيغة المجهول اى جعلوا والعصف ورق الزرع فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذه الكاف زائدة قلت
لان المراد هو الحكم بصيرورة هذه الجماعة مثل اصحاب الفيل الذين هم كعصف ماكول قوله يك كالقوة الشغواء
هذا بعض من بيت هو هكذا ابك كالقوة الشغواء جلت فلم اكن لاولع الا بالكمي المقنع القوة كالصعوة
العقاب والشغواء كالصحراء بالشين والغين المعجمتين بمعنى العوجاء وصف العقاب به لاعوجاج منقاره وجلت
متكلم من جولان وقوله لاولع لانها لام الجحود فهو منصوب بان المقدرة من الايلاع اى التحريص والكمي كعلي الشجاع
المستور بالدرع والمقنع من على راسه البيضة من الحديد المسماة بالفارسية كلاه خود قوله من عن يمين
الحبيا هذا بعض من بيت هو هكذا فقلت للركب لما ان علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل الحظ من سنا
برق يرى بصير ام وجه غالية اختالت بها الكلل لفظ عن بمعنى الجانب والحبيا بالحاء المهملة كثريا موضع بالشام
ونظرة فاعل على وقبل بفتحتين وصف بمعنى المتقدم نعت للفاعل ولمحة مفعول يرى والسنا الضياء وغالية
اسم محبوبة واختالت اى تبخترت وتفاخرت والكلل كعنب جمع كلة كحبة وهي ستر رقيق والباقي واضح
قوله غدت من عليه هذا بعض من بيت هو هكذا اعدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بيداء

مجهل غدت اى اصبحت القطاة من فوق فرخها بعد ما انتهى شدة عطشها وتصل بالصاد المهملة واللام
اى تصوت احشاؤها من العطش وهو خبر قوله غدت وعن فيض عطف على من عليه القيض بالقاف كالقبض بالقاف
وهو الفرخ والبيد الفلاة والمجهل المكان المجهول الطريق قوله وهما فى الماضى اى اذا كان بمعنى الزمان الماضى
قوله وما زلت آه اخره ولبدًا او كهلا حين شبت وامردا ابغى الى اطلب منذ ظرف يافع بمعنى البالغ اسم فاعل
من يفع على غير القياس والوليد الصبى والكهل من كان بين الاربعين والستين وشبت من الشيب خلاف الشباب
والامرد من لم ينبت لحيته وقوله ولبدا وحين معطوفان على الجملة الاسمية بحذف العاطف قوله ربما اوفيت
فى علم اخره ترفعن ثوبى شمالات اى ربما صعدت فى راس الجبل يرفع البنة ثوبى رياح الشمال وهو بفتح الشين
مقابل الجنوب واما بكسرها فمقابل اليمين وتاكيد الفعل بالنون للضرورة قوله ربما الجامل المؤبل فيهم
اخره وعناجيج بينهن المهار الجامل الجماعة من الابل ولا واحد له والمؤبل كمؤخر الذى صار ذخيرة وعناجيج بالعين
المهملة والجيم واخره الحاء المهملة جمع عنجوج بضمتين وهو الخيل الطويلة الاعناق ومهار كجبال جمع مهر
كعنق وهو الصغير من الخيل والباقى واضح قوله كما سيف عمرو آه اوله اخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
قاله نهشل بن حرى فى مرثية اخيه مالك وقد قتل يوم صفين وهو من جيش على عليه السلم واخ مبتدا
موصوف بماجد ولم يخزنى افعال من الخزى بمعنى الذل والمراد بعمرو عمرو بن معدى كرب فى سيفه هو الصمصام
ومضاربه جمع مضرب السيف مقدار شبر من طرفه وخيانة السيف عدم قطعه لعدم حدته فلفظ السيف فى البيت
مرفوع قوله ماوى يا ربما غارة اخره شعواء كاللذعة بالميسم ماوى اصلها ماوية فرخم بحذف التاء وهو منادى
بحذف حرف النداء ويا فى ربما للتنبيه والغارة بالغين المعجمة الافة والشعواء بالشين المعجمة والعين المهملة
كالصفراء هى المتفرقة واللذعة بالذال المعجمة والعين المهملة احراق الجلد او البدن من النار والميسم آلة الوسم
قوله كما الناس آه اوله وننصر مولينا ونعلم انه اى ننصر ابن عمنا ونعلم انه كسائر الناس مظلوم وظالم قوله بل
بلد آه اخره لا يشترى كتانه وجهرمه الاكام بالفارسية كودا الهادى بدله الفجاج وهو الصحارى والفتم كفرس
الغبار وجهرم كجعفر اصله جهرمى وهو فرش منسوب الى جهرم وهو قرية بالفارس ثم جعل جهرم اسما للفرش المذكور
وغرضه ان اكثر البلاد كثير الاهل قليل البيع فان كثرة الغبار كناية عن كثرة اهل البلد قوله فمثلك
حبلى آه اخره فالهيتها عن ذى تمائم مغيل طرقت اى اتيتها ليلا ومرضع اسم فاعل عطف على حبلى والهيت
اى شغلت والتمائم جمع تميمة وهى التعويذ والمراد بذى تمائم الطفل الذى عليه تعاويذ والمغيل بسكون الغين
المعجمة وفتح الياء المثناة التحتانية الرضيع الذى كانت امه حبلى او تجامع عند الرضاع قوله وليل كموج
البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلى اى رب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وسدول بضم السين
الغطاء وارخاه اى مده على غطاءه بانواع الهموم ليبتلينى فحذف المفعول للضرورة اى ليبتلينى اصبر
ام اجزع قوله رسم دار آه اخره كدت اقضى الحياة من جلله الرسم العلامة وهى مجرور برب المقدرة والطلل

ما شخص

مبحث الاضافة

ماشخص من آثار الدار والاقضاء جعل الشى منقضيا ومن جلله بفتح الجيم اى من اجله او من عظمه فى عينى قوله
هذا باب الاضافة اى باب احكامها العارضة لها باعتبار كل من طرفيها وقيل الاضافة صيرورة الشى مضافا او
مضافا اليه قوله وخلفه قبل نون التثنية والجمع خلف الاعراب بدليل جمعه مع اللام ودخوله فيما لا ينصرف
قوله او اعطه التعريف بالذى تلا اقول تعريف المضاف بالعهد او الجنسية المقارنين للاضافة كما قالوا لا بالمضاف
اليه ضرورة ان غلام زيد لا يصير معرفا بالمضاف اليه لجواز ان يكون لزيد غلمة متعددة فلا يفيد الا التخصيص
اما تعريفه بالعهد فلكثرته ظاهر واما تعريفه بالجنس فكقولهم تدلك على خزامى الارض النفحة من رايحتها واما
الاستغراق فالظاهر انه غير مفيد لا بعد ملاحظة العهد فيه لان الاستغراق من حيث هو محتمل لكونه انواعا
او افرادا ولهذا يكون المعرف باللام معرفة دون كل مضاف الى النكرة ثم انهم قد اعتبروا العهد او الجنسية فى الاضافة
بثلثة شروط الاول ان يكون الاضافة معنوية لا لفظية الثانى ان يكون المضاف لم يتوغل فى الابهام كالغير
والمثل والشبه لم يعتبروا العهد فى الجنسية فى فاقد الاول لعدم قصدهم فائدة معنوية فى الاضافة اللفظية
ولا فى الثانى لان المضاف فيه نكرة بتنكيرين تنكير باعتبار الذات وتنكير باعتبار المضاف اليه العهد بعيد عن
التنكيرين وقصد الجنسية فى التنكيرين غير معهود وفى الواحد منهما غير مفيد ولا فى الثالث لان وضع تلك
الالفاظ للاستعمال فى الابهام فلا يناسب استعمالها فى غيره نعم اذا كان للشى غير او مثل واحد افاد الاضافة
تعريفا بواسطة ذلك وجاز ان يجرى على المضاف احكام المعارف ولهذا اجازوا ان يكون قوله تعالى غير المغضوب
وصفا لقوله الذين انعمت عليهم قوله كثانى عطفه هذا حال من فاعل يجادل فى قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى
الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثانى عطفه اى لاويا جانبه وعنقه وهو كناية عن التكبر قوله كما شرقت
آه اوله وتشرق بالقول الذى قد اذعته قال الاعشى وكل من تشرق وشرقت من باب علم يقال شرق بريقه اى
اذا غص والغص بالفارسية كلو كير شدن والاذاعة الافشاء والقناة الرمح قوله رؤية الفكر آه هذا الى الاخر
مصرع ومن هنا الى اخره مصرع اخر ومثل هذا العمل شايع عند الشعراء وما مفعول للرؤية واللام فى
له بمعنى الى وما يؤول له الامر هو مآل الامر والتوانى التكاسل وفى بعض النسخ بدل اجتناب التوانى اكتساب
الثواب دليل كسب الرؤية تذكيرا من الفكر تذكير خبره الذى هو معين قوله معنى اى مقصدا فان اختلفا مفهوما
قوله ولا صفة الى موصوفها لم يقل ولا الى موصوفه مع كونه اخصر لئلا يتوهم عدم جواز اضافة الموصوف الى الصفة
فى نحو مادح زيد بالكرم فانه جائز قوله اى مسمى هذا اللقب لحاجة الى هذا التاويل فى مثل هذا المثال من وجهين
الاول اضافة الشى الى نفسه الثانى اضافة المعرفة ولا يبعد ان يقال انهم لم يرتكبوا مثل هذه الاضافة الا بعد
قصد التنكير فى المضاف لنكتة فلا حاجة الى هذا التاويل قوله اى مسجد اليوم الجامع هذا اليوم الناس فيه
ونسبة الجمع الى اليوم مجاز وكذا القول فى المكان الجامع قوله اى شى حرد من قطيفة اقول هذه الاضافة صحيحة
من غير حاجة الى هذا التاويل فان بين المضافين عموم من وجه نحو خاتم حديد ووجودها فى كلام العرب اكثر

٣

من ان يحصى وكون جميعها ما ولا في كلامهم بعيد جدا قوله كقضائي وحمادي يقال قضاء الشيء وحماداه اي غاية
قوله وبيد هو بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة بمعنى غير قوله لفظا مفردا قوله لفظا تمييز ومفردا حال
ويحتمل ان يكون لفظا حالا او مفردا صفة قوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا اخره لم يك شيء يا الهي قبلكا قوله
والذئب اخشاه اه هذا من بيت هو هكذا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قاله ربيع
بن ضبع عاش ثلثمائة واربعين سنة ولم يقبل الاسلام يصف في هذا البيت انتهاء سنه وذهاب قوته
وانه لا يطيق حمل السلاح ولا يملك رأس البعير ان نفر من شيء وانه يخشى الذئب ان مر به ولا يحتمل الريح واذية
المطر من ضعفه قوله اي بدا او لا بعد بدا او لا اي اخذا بعد اخذ قوله ان سعد ابعد سعد بمعنى اسعادا بعد
اسعاد اي اعانة بعد اعانة قوله فلبي فلبي يدي مسور ولم دعوت لما نابني مسور دعوت اي طلبت واللام للتعليل
وناب من النائبة اي الحادثة ومسور بكسر الميم اسم رجل وقوله فلبي فلبي مفعول مطلق لمحذوف هو الب بصيغة
الماضي المعلوم اي فالب مسور اي اجابني اجابة مكررة من يديه اي من احسانه او الب بصيغة المتكلم المعلوم المضارع
اي اجيب اجابة مكررة لاحسانه والاجابة للشيء المقابلة له بقول او فعل وما يضاف اليه الاول محذوف
بقرينة ما يضاف اليه الثاني نظير قطع الله يد ورجل من قالها قوله لقلت لبيه لمن يدعوني ما قبله انك
لو دعوتني ودوني زوراء حالية ومرتع بالفارسية جراكاه وفي الشواهد منزع بتقديم النون على الراء مهملة
مبني من نزع اي امتلى وقيل بالنون والزاء المعجمة من نزع البئر اذا كان قريب القعر والاوسط هو الصواب وبيوف بالياء
الموحدة المفتوحة ثم الياء المثناة التحتانية المضمومة بمعنى الواسطة البعيدة الاطراف ولمن يدعوني متعلق
بقلت قوله اما ترى حيث سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب لامعا الهمزة للاستفهام وما نافية وترى
من رؤية العين وحيث مضاف الى المفرد ويلزم ان يكون معربا وما قيل ان اضافته ههنا بحسب المعنى الى الجملة
لان سهيل مبتدأ حذف خبره وهو مستقر فهذا لا ينافي الاستشهاد بهذا البيت فان المراد من اضافته
الى المفرد اضافته الى ما هو مفرد لفظا وينافي كون سهيل مجرورا واذا كان سهيل مجرورا فالحق ان حيث
مضاف الى المفرد لفظا ومعنى معا بتقدير مضاف اي حيث بدا سهيل ويصح كون طالعا حالا من المضاف
اليه لكونه معمولا للمضاف ونجما مفعول لقوله اما ترى قوله وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ كان كذا على ان
يكون اضافة الحين الى اذ بيانية قوله اما الاول اي البناء لا البناء على الفتح لان سببه حصول التخفيف
قوله على حين اه قد مر شرح هذا البيت في باب المفعول المطلق قوله فلن يعتذرا اي لن ينسب الى الكذب قوله
اذا باهلي تحته حنظلية اخره له ولد منها فذاك المذرع قاله الفرزدق والباهلي الرجل المنسوب الى
الباهلة وهي قبيلة والحنظلية المرأة المنسوبة الى حنظلة والمذرع بصيغة اسم المفعول بالذال المعجمة والراء
والعين المهملتين من كان امه اشرف من ابيه اي اذا كان رجل باهلي زوج امرأة حنظلية ولها منه ولد فذاك
الولد امه اشرف من ابيه قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قاله قيس الملوح ونبئت مجهول من التفعيل والكاف

مبحث الاضافة

واضح قوله الا ان من المسموع اخبر ان وما جاء اسم قوله قلت قد تقدم اه هذا ايراد على قول ابن هشام حيث
قال ومنه هذا يوم ينفع الصادقين قوله قال بلفظ الماضي لا يخفى لطف هذا الكلام حيث يمكن ان يراد بقال
لفظا او معناه فان اول الاية قال الله قوله وكلا ذلك اه اوله ان للخير وللشر مدى قاله عبد الله بن الزبعرى
في يوم احد وهو مشرك ثم اسلم ومدى بفتح الميم بمعنى الغاية وذلك مفرد يشار به الى المثنى اي الخير والشر كما في قوله تعالى
عوان بين ذلك وقبل بفتحتين اي جهة اي لكل منهما جهة الى شيء نعيم وجحيم ويحتمل معنى اخر يظهر بالتامل قوله
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا اخره في النائبات والمام الملمات واجدي خبر كلا وافراده باعتبار اللفظ او باعتبار
فاعل وهو ضمير المتكلم والرابطة محذوفة اي انا واجد لي اياهما عضدا اي قوة ومددا فان العضد كناية
عن القوة والنائبات الحادثات والالمام الاتيان والنزول والملمات النوازل قوله المفرد معرف بها اي
استفهامية او ضميرها قوله اني وايك فارس الاحزاب اوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن خاليين حال عن
الفاعل والمفعول اي وحيدين والفارس راكب الفرس واحزاب جمع حزب هو الطائفة والمعنى اينا فارس
الاحزاب قوله طوبى اي مع المضاف اليه المجرور ذلك ان مصداق اي انما هو جزء من اجزاء اولية حواها المضاف
اليه على سبيل النص والاحتمال لما الجزء الاول من الاجزاء الاولية للمثنى المعرف واحد لان مجموع اجزائها
الاولية اثنان بخلاف الجزء الاول من الاجزاء الاولية للمثنى المنكر فانه اثنان لان مجموع اجزائها الاحتمالية
كل اثنين اثنين من جنس مفرده فقصد ان اي المضاف اليه هذا اثنان والى ذلك ولم يجز في الضمير مراعاة لفظ
اي حذرا من الالتباس قوله ومع الاولى ان يكون لفظة مع الاولى في المتن بالفتح والثانية بالسكون ليكون
ضميرها فيهما وقليل بترتيب المرجعين كما حمل عليه الشرح ويحتمل العكس على ان يكون الضميران بخلاف ترتيب المرجعين
قوله اسم لمكان الاجتماع اه فقولنا جلس زيد مع عمرو وجلس زيد في زمان اجتماعه عمرا في هذا الزمان او في مكانه
كذلك وانت تعلم انه في زمان الاجتماع اكثر قوله قريش منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما قاله جرير في مدح
هشام بن عبد الملك لعنهما الله الفاء في قريش كالفاء في جزاء الشرط او نفس فاء الجزاء على خلاف في جواز
تقديمه على الشرط والريش بالكسر المال والخصب والمعاش ولمام بكسر اللام يقال فلان يزور لماما اي بمهلة
وتراخ قليلا والباقي واضح قوله بكت عيني اليسرى اه الاخر المنع والاسبال اصب الدمع والباقي ظ قوله
وهي نظيرة اني اه قيل هذا الاعتراض غير وارد ههنا لان المقوي للشبه بالحرف اي انما هو الحذف في صدر الصلة
وهو يتحقق فيهما في كلا الحالين بخلاف المقوي فيما نحن فيه فانه انما هو لنية معنى المضاف اليه دون لفظه وهذا
لا يتحقق فيما نحن فيه الا في صورة واحدة وتحقيق ذلك ان غير وما بعده لما استعمل في معنى حرف وتحتاج
الى الغير اشبه بذلك الحرف في الافتقار واقتضى ذلك الشبه بناءه لكن لزوم الاضافة مانعة من ذلك
واعرب للاصل فاذا نوي معنى المضاف اليه فقط لدل تلك الالفاظ عليه لا لأن اللفظ على معنى في غيره
وتشبه الحرف من وجه آخر فقوي به الشبه الاول ودفع مانعه فصارت مبنية واما في الاحوال الثلاثة الاخر

فلا لانه اما ان لا معنى يدل عليه او كان ويدل عليه نفس لفظ ذلك المعنى واما الاصل فانما يكون من جماعة فقد ما يقتضي نقيض مقتضاه او اقول الجواب ان المضاف اليه في المثنى غير منوي بخصوصه ومنوي بعمومه كما حققنا سابقا اذ لا ينتصور معنى تلك الالفاظ الا بتصور ما تضاف اليها بعموم فيرد ههنا ما يرد في اتى فافهم قوله وكذا اذا نوى لفظه دون معناه الاحتمالات العقلية في الغير واشباهه بحسب المضاف اليه اربعة واحد منها غير موجود وهو نية لفظه دون معناه والبواقي موجودة فقول الش اذا نوى اه المشعر بهذا القسم الغير الموجود معناه اذا نوى لفظه عند نية معناه على ان يكون دون معناه فقط وذلك كما ذكر المحشي عند شرح قول المص واراد به المعنى فقط فافهم المراد في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله فساغ لي الشراب اخره اكاد اغص بالماء الحميم قال عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه وساغ بالفارسية كوارا شد واغص من الغصة وهو بالفارسية كلو كير شدن والحميم بمعنى البارد والحار والمراد هنا الاول ويروى بدل الحميم الفرات اي السائغ العذب قوله ومن قبل نادى اه اخره فما عطفت مولى عليه العواطف المراد بالمولى ابن العم وهو بدل من هاء عليه قدم للضرورة اي نادى قبل ذلك اليوم كل عم قرابته وخرج حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب ونازلة منزلة به فما رحم عليه احد منهم ولا اجاب لدعائه الراحمون ويروي بدل مولى يوما قوله ولم يك لقاؤك اه هذا بعض من بيت هكذا اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء لم اومن اي لم اطمئن ووراء وراء كان من قبيل سلطان السلاطين وتاكيد للحجب حجابه قيل يمكن ان يكون جزاؤه امرا محذوفا اي فسخ اعتقادي عنك قوله والتنبيه قوله اه اوله ولقد سددت عليك كل ثنية الثنية طريقة العقبة والخطاب للمجرو والبيت في هجوه قوله كجلمود صخر اه اوله مكر مفر مقبل مدبر معا قال الامري القيل الكر مكر بكسر الميم لما يسبق في الكر وكذا مفر لما يسبق في الفراد وهما صفتا المجرور في البيت السابق يعني اذا استقبلته حسن والجلمود كعصفور الصخر اي وحطه اي حدره والسيل الماء السائل من المطر والباقي ظ قوله في الاعراب اي الرفع والنصب لا غير قوله ومعها وهو الافراد والتثنية والجمع باقسامها الستة والتنكير دون التعريف لامتناع تنكير المضاف اليه مع تعريف المضاف واقسام الخلافة يرتقي الى مائة وخمسة وعشرين لانها في امر واحد من هذه الامور وهذا احد عشر قسما واما في امرين وهذا ثمانية وثلثون فمنها ثمانية عشر للاعراب مع كل من الستة الباقية واربعة عشر للتذكير والتانيث مع السبعة الباقية وستة لاقسام الافراد وفرعيه مع التنكير واما في ثلثة امور وهذا اثنان وخمسون اربعة وعشرون للاعراب مع كل من الاقسام الستة للافراد وفرعيه واربعة للاعراب مع التذكير والتانيث مع التنكير واثنا عشر للاعراب مع الاقسام الستة مع التنكير واما في اربعة امور وهو اربعة وعشرون واكتفى الش عن امثلتها بسبعة امثلة الاولان للاعراب بدليل ظهوره في لفظ المضاف اليه والثالث والرابع للتذكير والتانيث بدليل عود الضمير والخامس لخلافة المثنى عن المفرد في الافراد بدليل افراد الخبر والسادس احدهما الا ان يكون المضاف اليه المحذوف بعد اسم الاشارة فالمثال لخلافة المؤنث عن المذكر في التذكير بدليل عود الضمير

والثاني

منتخب الافضا

والثاني ان يكون بعد الفصل فالمثال لخلافة المفرد المؤنث عن الجمع المذكر في كلا وصفيه وهذا احسن واظهر والرابع للتنكير بدليل وقوعه حالا فان المثل وامثاله لا يعرف بالاضافة الى المعرفة قوله اي بدل شكر رزقكم وقيل اي رزق لسانكم التكذيب فلا شاهد فيه قوله يسقون من ورد البريص اه يسقون بصيغة المجهول والسقي قد يتعدى بمن الى المفعول الثاني نحو قوله تعالى ويسقون من ماء صديد فقوله من ورد بكسر الواو وسكون الراء الماء الوارد عليه الحاضر او على الناس مفعوله الثاني وكان البريص اسم لمكان في تلك الورد وعليهم متعلق بالورد لتضمنه معنى الورود او بالوارد المقدر الحال عن الورد والورد الى كل من الناس والماء على سبيل الحقيقة لكون كل منهما محركا الا ان الاول اشهر وبردى بحذف المضاف تابع للورد ويصفق بفتح الفاء المشددة وضم القاف اي يخلط ويمزج والرحيق الشراب الخالص والسلسل ما سهل دخوله في الحلق لعذوبته وصفائه قوله والمسك من اردانها نافحة اخره على ما في بعض الكتب الغير المعتبرة هكذا والورد من اثوابها فائحة اردان جمع ردن بالضم وهو اصل الكم الذي يصيبه العرق والورد بفتح الواو بالفارسية كل ونفح وفاح كلاهما بالحاء المهملة ومعناه بالفارسية فزيد قوله اكل امرئ اماي المرء لتبين يرغبه الصوت بل عدم الحسن السيرة والخصال السيئة والنار ليست بنار لصورة النار بل نار لو طبخ بها الطبيخ لقرى الزوار ونو قد كثيرا اي توقد بالليل اي تشتعل فقوله نارا بالجر اي كل نار قوله ذلك المضاف فاعل فصل قوله تركه يوما نفسك اه هذا من الردي بالكسر مقصور بمعنى الهلاك اي اذا لم يمنع نفسك من هواها فتفعل ما شاءت سعيت في هلاكها قوله هل انتم تاركوا لي صاحبي هذا رواية قوله كناحت يوما اه اوله كن مجبرا لا كون ومدحي الفاء متعلق بما يستغفر وشئ كيعنو من دشت لهم اذا الريث عليه الريش والمراد به ههنا اصلح حالي ولا اكونن مجزوم محلا جوابا للامر والواو في ومدحي بمعنى مع والمدحة المدح وفاعله ومفعوله كلاهما هو المتكلم والناحت بالفارسية تراشنده والصخرة الحجر والعسيل كقنبيل ما يزيل به العطار غبار اجناسه وهو بالفارسية جاروب عطاران والمعنى اصلح حالي بجبري اذا امدحك نفسي اثرت مدحي في النفوس واحدث ما امدحها عليه في نفسي ولم اكن كمن نحت الحجر بالعسيل في عدم الاثر والفائدة قوله ما ان وجدنا اه الهوى العشق وهو في موضع المفعول الثاني ومن طب يقصد بر دواء كتب الطب وفي بادة من او يقصد بر دواء من كتب الطب وعدم زيادة مفعول اول ومتعلق بمتعلق المفعول الاول لقوله وجدنا ولا عدمنا او وجد نادا انما الاان نفى النفي اثبات والقهر الغلبة والوجد بالفتح العشق والصب بكسر الصاد وتشديد الباء العاشق وهو نائب فاعل للقهر واضيف اليه بتوسط فاعله في البين وفيه اشكالان الاول تقديم الفاعل على العامل الثاني ان الفاعل ما قام به الحدث لا نفس الحدث والجواب عن الاول جوازه في الضرورة وعن الثاني بان الصب في الصاعشقه قوله انجب ايام والداه انجب فعل ماض اي ولد ولدا نجيبا والداه اباه امه وعن بمعنى الوالدين ذلك الولد والنجل بالنون والجيم النسل اي وقت اصبر لنسلا فنعم نجل نجلاه ذلك الولد قوله امشيا جاه اه اخره كما تضمن ماء المزنة الرصف فاعل تنفع عائد لام عمرو المذكورة قبل والامتلاح الاشتباك اي عند اشتباكها او حالكونها مشوكة والتلك بفتح

النون مقصوراً بالفارسية نم وهو مفعول ثان لتسقى ومضاف اليه ريقتها اى ماء الفم بتوسط السواك الذى هو مفعول
اول لتسقى وماء المزنة مفعول لتضمن والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها الى
بعض اى موضوع كل فاعله وماء الرصف ادق واصفى قوله كما خط الكتاب آه تمامه يقارب او يزيل خط بالخاء
المعجمة ماض مجهول اى رسم هذه الدار كما كتب كتاب بعيد يهودى يوماً يقارب نقوشاً ويباعد وجاء اشباه الاندراس
والتفرق وخص اليهودى بجعل خطه مشبهاً به لان خطه اشبه بالاندراس من ساير الخطوط وقيل لانه من اهل
الكتاب فى يزيل كيبيع من الزيل يكون الباء الابعاد والاقصاء قوله من ابن ابى شيخ آه اوله نجوت وقد بل المرادى
سيفه قاله معاوية بن ابى سفيان لعنهما الله حين نجى من الموت وقد ضربه الخارجى وقتل على عليه السلام بضربة ابن ملجم
المرادى الخارجى فى بلد كوفان والمراد بالاباطح مكة وقوله ابوها اذا بوطالب عليه السلام كان من اعيان اهلها واشراف
ساكنيها قوله كان برذون آه البرذون فرس لص ابو اعرسين وابا عصا منادى بحذف حرف الندا لانه قد فصل
بين المضاف والمضاف اليه قوله هما خطتا اما اسار آه اخره واما دم والموت بالحر اجدر الخطة بضم الخاء المعجمة الخصلة
والاسار بكسر الهمزة الاسر والمراد بالدم سفكه اى القتل والحر بضم الحاء المهملة وتشديد الراء مقابل العبد واجدر
اسم تفضيل اى احق من الاسر والمنة قوله خليل املاك آه هذا بعض من بيت هو هكذا خليل املاك …
كبيت … طوع لفظ ما فى مالى نافية او استفهامية انكارية وحذف لا يعطى للضرورة والنجا
واضح قوله ثم اوى آه هذا بعض من بيت هو هكذا اطوف ما اطوف ثم اوى الى اما ويروينى النقيع اوى اى ارجع
والنقيع بالفارسية دوغ ترش يا آب شيرين قوله ولست بمدرك ما فات منى آه اللهف بالفارسية حسرت خوردن
وهو متعلق بمدرك اى ما ادرك ما فات منى بالتحسر او بقول ليت كذا ليت كذا ولا بقول لو ان كذا كان كذا قوله
اودى بنى آه هذا جزء من بيت هو هكذا اودى بنى واعقبونى حسرة بعد الرقاد وعبرة ما تقلع اودى اى هلك والبنين
اصله بنون فاضيف فطلب … واعقبونى اى اورثونى والرقاد بالضم كالرقود بمعنى النوم والمراد رقاد البنين
اى موتهم او رقادى اى غفلتى عن مصائبهم وبعد الرقاد على هذا زمان التنبه وعبرة عطف على حسرة اى دمعاً
ولا تقلع اى لا تزول تلك العبرة او كل من الحسرة والعبرة قوله سبقوا هوى آه هذا بعض من بيت هو هكذا سبقوا
هوى واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع وهذا البيت مع البيت الذى قبله من قصيدة قالها ابو ذويب
فى مرثية خمسة من بنيه وقد هلكوا جميعاً فى طاعون والضمير فى سبقوا للبنين المذكورين والمراد بقوله هوى موتى
الشاعر او بقاؤه فان بقاء الاولاد مما يهويه الاب هذا على ان يراد بسبقوا معنى تركوا وهواهم موتهم ولقاء
من احبوه واعنقوا بالنون اى جعلوا ايديهم فى عنق ما يحبونه وتخرموا بالخاء المهملة ماض مجهول اى جعلهم الموت
كاخترام المضيف للضيف وقيل اى اخذوا واحداً بعد واحد او بالخاء المعجمة اى هلكوا والمصرع السقوط ومضجع
الجنب كناية عن الموت قوله غير مضمر اى يكون اسما ظاهراً لا ضميراً مرجعه المصدر والمراد انه لم يكن محذوفاً بان كان
مذكوراً الا ان عمل المصدر المقدر ايضاً ضعيف هذا لكن تمثيل الشارح للمضمر كالنص فى ارادة المعنى الاول ويمكن حمله

على المعنى الثانى بالقول بحذف المصدر فى المثال فيقال التقدير وهو ضرب المحسن فافهم قوله ولا محدد بان يكون
فيه تاء الوحدة قوله ولا مجموع عدم التعرض لنفى التثنية اشعار بكون تثنية المصدر عاملا قوله ضعيف النكاية
قد مر شرح هذا البيت فى باب افعال القلوب قوله يحايى به آه بعده فى هذا البيت مسافر اعمى ما فيهم واحيى
بالماء نفس راكب عطشاناً كاد يموت من العطش ويحايى بمعنى يحيى بالضم ويراى بالماء والجلد بالفتح وهو الرجل القوى
فاعله والحازم بالحاء المهملة والزاء المعجمة من لاحظ عاقبة الامور وضربه كفيه مصدر مضاف الى فاعله والملا المقصور
هو التراب وهو مفعول المصدر ونفس راكب مفعول لقوله يحايى ولا يبعد ان يكون المصدر مضافاً الى المفعول بجعل
الفاعل والملا منصوباً بنزع الخافض اى ضربه الجلد كفيه على الملا فتأمل قوله تركته بملاحم آه جمع ملحمة وهو القتال
للسبيل باسكان وزمان السبيل قوله غير الجارى على الفعل المراد بالجريان هيهنا صيرورة الشئ مشتقاً منه الشئ
فالمصدر جار على الفعل دون اسم المصدر وهذا الجريان اما منسوب الى معنى المشتق منه او الى لفظه لكن فى كليهما
الى المادة واما الجريان المستعمل فى اسم الفاعل والصفة المشبهة فهو بمعنى المطابقة والموازنة ولا يخفى عليك ان
الاولى تفسير الجريان بالمعنى الاول … على الا ان يقال المراد بالجريان هذا المعنى مع صلاحية لصيرورته
مفعولاً مطلقاً للفعل كما قيل حتى يحترز بذلك عن اسم المصدر والمصادر الجعلية كالقادرية فى تعريف المصدر
العامل قوله ان كان غير علم آه هذا شرط لعمله الخلافى فبانتفاء الاول يصير الاهمال اتفاقيا وبانتفاء الثانى
يصير الاعمال اتفاقيا فلا يرد على قوله او ميميا فكان المصدر انه حكم بوجود المشروط مع انتفاء شرطه قوله وبعد عطائك
اوله اكفراً بعد رد الموت عنى اكفر كفرانك وقد احييتنى يا زفر وبعد عطائك اياى مائة ابل فان الرتاع
بالكسر الابل التى ترتع وكان فى تلك الشاعر قد اسروه ليقتلوه فانجاه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة ابل من
غنائم القوم قوله اظلوم آه الهمزة حرف النداء وظلوم كثير الظلم وقيل الصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة
وهى اسم لام عمران ومصاب مصدر ميمى من الاصابة واهدى من الهدية وظلم خبر ان قوله كمنع ذى غنى حقوقا شين
الظان قوله بعيد هذا وقيل مجهول معلل بان مصرع آخر لهذا المصرع والمصرع ما تقدم بلا ان من حيث المعنى
قوله بذلك آه مصدر مضاف الى مفعوله ويأتى فاعله على نحو وقوله كمنع على عكس ذلك والمقل من يقل ماله والمجهود
ما وقع فى المشقة لاجل الفقر والرتبة … والكاف واقع موقع كذلك والشين بفتح الشين القبيح ويحتمل
ان يكون الفقر ان نشر الاظما ولم يتعرض لها فى كتب الشواهد قوله ورد بقوله تعالى قيل من ان فى الاية بدل بعض من
الناس اذ اوله ولله على الناس واختاره ابن هشام ونسبه الى الجمهور وقال الكسائى من شرطية مبتدا وجوابه محذوف
اى من استطاع فليحج فلا يكون نصا الاية فى الرد على البعض على انه لو كان من فاعلا لكان المعنى انه يجب على جميع الناس
ان يحج مستطيعهم وهذا باطل بالاتفاق قوله كحب يوم عاقل لهواه صبى هذا مصرع ولم اظفر على تمامه وصبى اى لكونه
صبيا فيكون مفعولا له ويحتمل ان يكون تمييزاً قوله مشى الهلوك آه اوله اسالك الثغرة اليقظان سالكها
خبر بعد خبر لقوله انت فى البيت السابق والثغرة بالثاء المثلثة والغين المعجمة الطريق المرتفع الذى امامه خوف من

الاعداء والبغظان ضد الناعم صفة للشعرة بحال متعلقها وهو السالك ومثنى مصدر حذف فعله اي يمشي والحلو
كثمود المرأة الفاجرة والخيعل كجعفر بالخاء المعجمة والعين المهملة وفيما بينهما ياء مثناة تحتانية مبتدأ خبره الظرف
وهو قميص لا كم لها او قميص قصير بالفصل بضم الفاء والصاد المعجمة وهي اللابسة ثوب الخلوة وقيل هو الخيعل
ولبس تحته ازار وعلى هذا هو صفة الخيعل لا للصعلوك ولا شاهد فيه قوله مخافة الافلاس آه اوله قد كنت ذا نشب
بها حسنا ما نبت من المداينة وهو اعطاء القرض واحدة وحسنا اكتسب اسم رجل والمخافة الخوف والافلاس الفقر و
اللبان الماطلة في اداء الدين يعني لم اعطيت القرض بها اي بتحريني وقضيتني حسانا لو غرني غير ماطل في اداء الدين
ولم اعط القرض بغير خوف من افلاسه والمماطلة في ادائه ولحسنا الكان من الحسن فيقتص ولكان من الحسن بشدة البين
فممتنع قوله ليدل على فاعله بالتضمن على فاعل المصدر قوله البته اي الى فاعل المصدر الذي هو فاعل ما صنع ايضا
قوله مقدما او مؤخرا الاحوال الستة اما ان تكون باسرها لاسم الفاعل فالمراد بالظاهر والمضمر اما ما كان اسما
ظاهرا او ما كان ضميرا واما ما كان ملفوظا وما كان مقدرا وكان المراد هو الثاني وان كان بابا ظاهر … ما ذكره
في المصدر لان اسم الفاعل اذا كان ضميرا اي ضميرا لمرجعه اسم الفاعل فهو كمصدر كان كذلك في الامتناع عن العمل ولو وقع
عمله في الفصيح لقيل بالحمل على حذف الفعل واما ان يكون الاحوال الاربعة لاحوال المفعول قوله في العمل وهو معمول
اسم الفاعل والاخيران لفاعله وهو نفس اسم الفاعل والظاهر والمضمر ايضا بالمعنيين لكن الاول ارجح الحمل على المعنى الاول
قوله جاريا على صيغته الاصلية المراد بالصيغة من ان اسم الفاعل قوله او مغيرا ولا عنها فيه اشارة الى ان صيغة
اسم الفاعل من غير … لا يكون الا الصيغة المعهودة المشهورة بصيغته قوله ان كان عن مضيه الى اخره عن مضيه
متعلق بمعزل قدم للضرورة ومعزل مصدر ميمي وبازائه بمعنى مع متعلق بمقدر خبر لكان ثم اعلم ان الشرطين انما هما
لمجموع نوعي عمل اسم الفاعل يعني الرفع والنصب لا لكل واحد منهما حتى يرد عليه ان عمل رفعه لا ينتفي بانتفاء الشرط الاول
فان اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل في الفاعل اتفاقا قوله لا نرجح آه قيل الصواب ان يقول بدل اللفظي في الموضعين
المعنى وان نقتصر عن قوله الفعل المدلول عليه بقولنا المضارع اما الاول فلان العزل يوجب شبه معناه بالمضارع
لا لفظه اذ شبه لفظه به ثابت مطلقا واما الثاني فلا اقتضا … مراده جعل العزل علة للشبه اللفظي من حيث
الدلالة الذي هو راجع الى الشبه المعنوي لا من حيث الموازنة كما توهم المعترض وذكر التطويل المذكور للاشارة الى
باخصر وجه اذ تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية وانما جعل هذا الشبه لفظيا مع امكان جعله معنويا بالتصير
معروض الشبه بالعمل اليه العلة والمعلول شيئا واحدا فافهم قوله وقد يكون نعت محذوف عرف اي غير مخصوصه
والاعم منها لكل محذوف الموصوف موصوف بعموم فلا يرد عليه انه يقتضي ان يكون بتجويز الاخفش لمخصات بزيد عمروا
مرضيا للكل قوله في كثرة اعلم ان المبالغة ازدياد بحسب الكيف والكثرة ازدياد بحسب الكم وقد يستعمل كل منهما
بمعنى الاخر والمتعلق قوله في كثرة احتمالان الاول ان يتعلق بالمبالغة اشارة الى ان المبالغة التي تدل عليها
تلك الصيغ بواسطة الازدياد في الكم الثاني ان يكون بممنوع وقت كثير متعلقا بقوله بدل الثالث آه

ان يكون

ان يكون متعلقا بالبدل والمبدل لصح اسم الفاعل المضاف بما يدل على التكثير الرابع ان يكون متعلقا با
لمستعملة المقدرة وصفا للفعل ضال ومفعلا او فعيل والاخير اظهر قوله انه لمخاد بوائكها المضامن نحر الابل
كثيرا او البوائك جمع بائك وهي الابل الشابة الانثى قوله ضروب بنصل آه اخره اذا عدموا زادا فانك عاقر
قاله ابو طالب والد علي امير المؤمنين عليه السلام في مرثية امية بن مغيرة وقد كان خرج الى الشام فمات في الطريق و
نصل السيف طرفه الدقيق من جانب طوله وسوق بضم السين وسكون الواو جمع ساق والعاقر بالفارسية
پي كننده يعني انت يا امية ضروب بسيفك سوق سمان الابل والسمان بكسر السين جمع سمينة وهي بالفارسية
فربه واذا عدم زاد الناس فانت تعقر سمان الابل وكان الضرب والعقر كناية عن نحرها والاطعام بها قوله اتاني انهم
مزقون عرضي آخره جحاش الكرملين لها فديد مزقون بفتح الميم وكسر الراء المعجمة جمع مزق اي خارقون والعرض …
وجحاش بتقديم الحاء المهملة المكسورة على الجيم جمع جحش بالكسر والسكون ولد الحمار والكرملين بالكسر اسم ماء في جبل
طي والفديد بالفاء الصوت اي هم عندي بمنزلة الجحاش التي تصوت عند كرملين والمضافة الجحاش الى كرملين لا …
قوله الفاتلين الملك الحلاحل … اما بعده خبر معد حسبا ونائلا الفاتلين منصوب بما في البيت السابق والحلاحل …
او بالحائين المهملتين كبير القوم قوله ثم زادوا آه غفر بضمتين جمع غفور وكذا فخر جمع فخور يعني ان لهم زيادة
وفضيلة على غيرهم بسبب انهم غافرون لقومهم ما صدر عنهم وليسوا بمتكبرين قوله ونصب الاسم عطف على التحويل
وانما نوقش الاضافة على التحويل والنصب لان هذا الاسم معمول الاسم المفعول ولا يضاف الوصف المتعدي ايضا
الى المعمول الا الى المفعول فمع هذا انه يجب ان يكون بدله ما يشبه به قوله على التشبيه اي على التشبيه بالمفعول …
هذا اذا كان الاسم معرفة واما اذا كان نكرة فعلى التمييز قوله لا يضاف اسم المفعول الى هذا الاسم الا اذا كان معرفة
قوله محمود المقاصد الورع الورع بكسر الراء صفة مشبهة وهو مبتدأ خبره قوله محمود المقاصد قوله والولاية
المراد بها النصرة في الامور قوله ونفر نفارا آه النفار بالفارسية كوچ كردن والشراد بالفارسية رميدن
قوله سفارة السفارة اصلاح امور الناس وجعل الشخص رسولا قوله وجزل جزالة الجزالة صيرورة الامر تاما ومحكما
وبمعنى العظمة وسيلان الكلام والامتلاء قوله وبلج آه البلجة بالضم او الفتح الضوء والبهجة بالفتح الحسن
والسرور وشجع … ضد الجبن قوله كقد بس لتعدلين الى قوله فانه هذا المجموع كلام مشتمل على بعض مصادر
المزيد فيه فقوله اجمال عن مجمل لفظ من فيه بفتح الميم لا بالكسر واضيف اليه اجمال والتقدير بعد ذلك كاف في …
قدس آه فلا يرد ان المثال غير مطابق للممثل له ولا يحتاج الى ان يقال حذف تنوين اجمال للضرورة والافعال
في هذه الامثلة كلها بصيغة الامر لان بعضها ماض كما توهم ثم ان الشيخ كان جعل بعض هذه الابواب فامثال ابن …
الى انه قد اتحد وزن مصدر افراد كل منها وان اختلف لوزن مصادر تلك الافراد وذلك الاختلاف ظاهر في
مجرد ما سوى تدحرج وتملم واما فيهما فلان المصدر السماعي في مجرد تملم جاء الملام بفتح الدال مع الكسر ولم يجيء في مجرد
تدحرج الادحراج بالكسر قوله ولحرنجم احرنجاما اكتفى في هذا الباب بمثال واحد لان هذا الباب من المضاعف

ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين

لا يكاد يوجد بخلاف تفعلل والمحمات بمتحدة معه في الميزان بخلاف دحرج قوله وتزى تزيا هذا كما وقع في الشعر وهي
تزى في لوها انزيا كما تزي شهلة صبيا تزي بضم التاء وفاعلها عايد الى المرأة والتزي به التحريك في الشهلة
بفتح الشين العجوزة شبه يدا تلك المرأة اذا اجتذبت بهما الدلو لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص صبيا قوله كالحجزة
اه لنوع من لبس الحجاز والعمامة والقميص قوله هذا باب ابنية اسماء الفاعلين اقول عبارة المتن اسماء الفاعلين و
ما قبلها وبعدها عبارة الشرح قوله وفيه ابنية اسماء المفعولين نص في ان الشرح قرء الفاعلين بصيغة الجمع والصواب
انه بصيغة التثنية بجعل اسم الفاعل على اعم منه ومن الصفة المشبهة وتسمية اسم المفعول اسما فاعلا ثم تثنيتهما
تغليبا ليطابق العنوان المعنون به ولئلا يلزم جمع غير العلم العالم بالواو والنون ولم يقل اسم الفاعلين بصيغة المفرد
وارادة الجنس للتنبيه على كثرة اوزان كل منهما اقول الحق انه بصيغة الجمع لكن بعد تغليبين الاول تغليب اسم الفاعل
على الصفة المشبهة الثاني تغليب الفاعل العاقل على الفاعل الذي لا يكون عاقلا ولم يقصد باسماء الفاعلين
ما يشمل اسم المفعول لانه ذكر بعيد هذا وهذا ذكره الشارح من عند نفسه فان قلت اسم الفاعل مركب اضافي وقد ثبت
ان المركب الاضافي لا يجمع هذا الجمع قلت ما جمع هذا الجمع ههنا هو المضاف اليه لا المركب وبينهما فرق فافهم قوله وفيه
ابنية اسماء المفعولين لم يقل واسماء المفعولين مع كونه اخصر اشارة الى ان المصنف ذكر ابنيتهما في ضمن ابنية اسماء
الفاعلين بالتبع تنبيها على ان ابنية اسماء الفاعلين انما هي اهم بان يذكر ومما يدل على ذلك انه قدم بيان
ابنية الصفة المشبهة التي لم يذكر ومما يدل على ذلك انه قدم بيان ابنية الصفة المشبهة التي لم يذكر عملها بعد على
بيان ابنية اسم المفعول الذي ذكر عمله عقيب عمل اسم الفاعل فتنبه قوله فهو غاد اقول كان المتعارف بينهم عند ارادة
ان يقولوا ان الوصف من الفعل الفلاني هو الفلاني صدروا هذا الوصف بلفظ هو ان كان غير اسم مفعول وبلفظ
ذاك ان كان اسم مفعول فيقولون ضرب فهو ضارب وذاك مضروب ولا بد ههنا من بيان نكتتين الاولى نكتة ادخال
الفاء على لفظ هو وبيان المرجع والمشار اليه فقيل انه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع او المشار اليه اسم الفاعل
واسم المفعول اي اذا ثبت ان ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلا وقيل الفاء للتفريع والمرجع او المشار اليه فاعل
ذلك الفعل او مفعوله ومعناه ظ ولا يبعد ان يكون على هذا ايضا فاء جزائية الثانية نكتة اختصاص
الضمير باسم الفاعل واسم الاشارة باسم المفعول وهي ان ما حكم عليه بالضارب مثلا ذات ذات صفة ناشئة من
تلك الذات فلم يتميز تلك الذات عن صفة تلك الصفة غاية التميز فكانهما متحدتان فناسب ان يعبر بالضمير
لكونه موضوعا للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فان ما حكم عليه بالمضروب مثلا هو ذات في ان صفة غير ناشئة
من تلك الذات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذات والصفة في غاية الوضوح فناسب ان يعبر باسم الاشارة
الموضوعة للاشارة الى الذات والصفة هذا ما ظهر لي في هذا المقام قوله اي سال يقال غذا الماء والدم اذا
جرى وسال ومصدره الغذو وهي بالذال المعجمة قوله بخواش يقال فلان اشر اي كثير الفرح قوله وثانيهما فعل
اللذان فعل وفعل بمعنى المفعول من المجازات الشايعة واصلهما موضوعان على المعنى المصدري كالخلق والقسم قوله

تعلق بتقدير

اعمال الصفة المشبهة

يتعلق بتقدير او الظرف متعلق بقوله الجر او بقوله استحسن قوله فخرج بما ذكره اه اعلم ان استحسان جر الفاعل غير مخصوص
في اسم الفاعل المتعدي وكذا في اسم الفاعل اللازم بعد تقدير التحويل واما فيه قبل تقدير التحويل فمتحقق لا يفهم من كلام
الشارح ههنا فاخرج الاول من تقييد المص والثالث مما ذكره نفسه كانه لم يتعرض لاخراج الثاني لعدم وجوده قوله
زيد كاتب ابوه ان اراد بالكاتب ما ثبت له الكتابة بالفعل فهو اسم فاعل متعد خارج عن كلام المص وان اراد به ما ثبت
له ملكة الكتابة فلا معنى لاخراجه لانه صفة مشبهة اللهم الا ان يريد بالكاتب ما يقابل الشاعر اي بمعنى
موقع الكتابة مع قطع النظر عن تعلقه بمفعول قوله واستحسان جر الفاعل اه اشارة الى اعتراض اورده ابن الناظم
على هذا التعريف حاصل الاعتراض ان العلم بذلك الاستحسان موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فلو عكس دار
وحاصل الجواب ان العلم بهذا الاستحسان لا يتوقف على العلم بكون الصفة مشبهة بل هو حاصل بمحض النظر الى
المعنى اقول يمكن استنباط هذا الجواب من كلام المص بجعل قوله معنى تمييز النسبة قوله استحسن لا للفاعل ثم لا يخفى
عليك ان ادراك هذا الاستحسان بالنظر الى المعنى بعد تقدير التحويل في الصفة وقبله في اسم الفاعل لا يعدو
مجرد ادعاء ظاهر فافطن قوله ههنا على التشبيه اي في هذا المثال الذي هي فيه معرفة قوله واسببته فقد
عرف ذلك الشارح في اول باب الاشتغال فارجع اليه قوله وهو المتنازع فيه اي هو مفعول تنازع فيه الافعال الثلثة
اي قوله ارفع وانصب واجرر قوله لكن هذا ضعيف اعلم ان مسائل الصفة المشبهة على ما ذكره المص ست وثلثون
مسئلة وهي على ما قرره الشارح على اربعة اقسام ضعيف وقبيح وممتنع وحسن اما وجه الضعف فاحد الامرين الاول
نصب الصفة المجردة من ال المعمول المعرفة ومنشأ ذلك ان الصفة اذا كانت مجردة عن ال ضعف شبهها
بالفعل وذلك سبب لئلا يعمل العمل المجازي المحتاج الى قوة العامل وذلك لان النصب على التشبيه بالمفعول واما اذا
كانت مصحوبة بال لا ال الموصولة كما هو الحق عندنا وعند الش باول الصفة بالفعل كاسم الفاعل المعرف بها
قوي مشابهتها بالفعل فعملت عمل المجازي ايضا بلا ضعف وكذا اذا كانت مجردة وعملت النصب في
المعمول النكرة فان النصب ح على التمييز وهو عمل حقيقي يمكن ان يعمله كل عامل قويا او ضعيفا وذلك الوجه موجود
في اربع مسائل الثاني جر الصفة المجردة عن ال المضاف الى ضمير الموصوف او المضاف الى المضاف الى الضمير ومنشأ
الضعف في هذا مشابهته اضافتها باضافة الشيء الى نفسه لان المضاف الى الشيء بواسطة مضاف واحد او اكثر
ينسب الى المضاف اليه لبسة فكانه اضيف اليه ايضا ومصداق ذلك المضاف اليه متحد مع مصداق الصفة المجرد
عن ال المضاف الى الضمير بواسطة او بواسطتين وهذا القسم موجود في مسئلتين واما اذا كانت مصحوبة بال
فالمضاف اليه الاخير جزء لمصداق الصفة لا عينه لكنه ممتنع لما سنذكره والمشابهة لاضافة الشيء الى نفسه
وان لم يكن بمنزلة اضافة الشيء الى نفسه في الامتناع الا انه ضعيف جدا واما وجه القبح فهو خلو الصفة وما
بعدها عما يربط بالموصوف والرابط في الصفة هو الضمير لا غيره وفيما بعده اما الضمير او اللام المشار به الى الموصوف
كالضمير وذلك في اربع مسائل واما وجه الامتناع فهو خلو اضافة الصفة عن التخفيف وعن التخلص عن حذف

الرابط

مبحث افعل التعجب

الرابط عن العمل المجازي كما في بعض صور اضافتها الى معمولها وذلك ايضا في اربعة مسائل واما وجه الحسن فهذا
خلو المسئلة عن وجه الضعف والقبح والامتناع وذلك موجود في اثنين وعشرين مسئلة فاحفظها قوله لا
يبخس اي لا ينقص من الحق فان البخس هو النقص عن الحق قوله واها لليلى اه قد تقدم شرح هذا البيت مفصلا في
باب اعراب الاسماء الستة قوله حالكونه لم يجعل الظرف متعلقا بالنطق ترجيحا للمستقر على اللغو واشارة الى ان
تلك افعل عن لفظ ما بالوضع لا بالنطق فقط قوله النكرة احترز عن قول من يقول انها موصولة وما بعدها صلتها
وخبرها محذوف وهو شيء عظيم والمراد بالنكرة النكرة التامة اي الموصوف بوصف معلق وقيل ما استفهامية
وهذا الحسن المذاهب لكن القائل به نادر ولهذا لم يتعرض لكثير من النحاة واحتمل كونه موصوفا ناقصة على ان
يكون ما بعده صفته وخبره محذوفا فلها اربعة احتمالات كونه نكرة تامة وناقصة واستفهامية وموصولة
قوله ان اردت اه اشارة الى ان الامر بالنطق مشروط بوجود التعجب وارادة اظهاره ولهذا لم يجعل قوله تعجبا مفعولا
له او حالا قوله وهو خبر اي بحسب ظاهر المعنى والا فالتعجب من الانشاء لا الاخبار قوله قبل فاعل احترز عن قول من
يقول انه مفعول والباء للتعدية والفاعل مضمر فيه عائد الى المصدر المستفاد منه والمعنى على الاول من قولنا
احسن بزيد صار زيد ذا حسن شديد وعلى الثاني جعل الحسن زيدا ذا حسن شديد وليعلم ان ما افعل مط وافعل
على المذهب الثاني مبنيان على اسناد الفعل الى المصدر فانهما مطلقا باعتبار ما اشتق منه الفعل ومعنى قولنا
ما احسن زيدا احسن حسنه قوله لا زمة لكن قد يحذف من ان كما يجيء في قول الشاعر واحبب الينا ان يكون المقدما
قوله وابقاء صيغة التعجب لما كان المتعجب منه حقيقة في التعجب بالاصالة ما استفيد من الفعل والمراد ههنا
معروضه مجازا انبه بهذا القول على ذلك لئلا يتوهم ان المستباح حذف نفس الفعل قوله يتضح هذا بالضاد المعجمة
من الوضوح والى هذا اشار بقوله لا يلتبس فان الوضوح كانه ضد الالتباس قوله جزى الله اه قاله مولانا امير
المؤمنين عليه السلام وربيعة مفعول لقوله جزى والعفة حفظ الشخص كل عضوه او فرجه بخصوصه عن الحرام
والكرم هنا بمنزلة الجابة او مبدأ الاعطاء والله اعلم قوله قدما اي ابدا قوله اي تعذ بالذال المعجمة اي
المراد بالجمع المعنى التضمني قوله وهما نظيراه الاول نظير ليس وعسى والثاني نظير هب وتعلم قوله من فعل لم يبين ما يخالف
الفعل لعدم صوغ التعجب منه فياسا بالاتفاق بخلاف سائر المخالفات فان التعجب مصوغ منه ولو بالخلاف
والاختلاف قوله نحو مات وفنى اذ كان المراد بالموت زهوق الروح من اخر اجزاء البدن فلا شك انه دفعي لا
يتحقق الا في الان ولا يقبل الفضل والنقصان واذ كان المراد به ما يركب من زهوقها عن كل عضو من البدن
فلا يخفى انه تدريجي يقبل ذلك كما وكيفا وكذا ما بمعنى الزوال قوله في كونه على افعل لم يقل في دلالته على اللون
او العيب او الحلى لان اشهل لا يدل على العيب والحلي ولان مطلق العيب لا يجيء صفة على افعل بل الا فاعدة له قوله
نحو عنيت بحاجتك قدم ان المراد بالعناية جعل الشخص ذا قصد وهو من فعل الله تعالى فلا يستعمل لغيره الا
مجهولا فالمراد بالملازم الملازم الاصطلاحي ومن جعلها بمعنى صيرورة الشخص ذا قصد فقره فعلها معلوما وجهه

مثل هذا

مثل هذا في آخر هذا الكتاب قوله واعظم بما ضرب لفظ ما مصدرية بتاويل اي بضربه قوله ومثل ابن الناظم اه قد عرفت
الحال في التعجب من الموت وامثاله لكن صوغ الفعل من نفس الموت غير واقع البتة ولو اريد التعجب منه فبالخلافه
ثم اقول لم يمكن التعجب عن الموت بحسب الكم بنحو قولنا ما اكثر موت قبيلة فلان قوله بما الفجع موته هذا من الفجع كالوقوع
بمعنى صيرورة الشيء ذا مصيبة او ذا لغم او ذا الم ووجع والظاهر ان المراد هو المعنى الاخير قوله وقال ابن هشام اه
بناء مقال ابن هشام اما على ان معنى الموت زهوق الروح من اخر اجزاء البدن كما سبق او على ان التعجب ان كان
على سبيل الخلافة فالمفعول هو المتعجب منه حقيقة والتعجب في هذا المثال انما هو في فجع الموت لا من نفسه لا يقال
التعجب في نحو ما اشد دحرجته انما هو في شدته ايضا لا في نفسه لانا نقول شدة الدحرجة مرتبة من مراتب الدحرجة
قوله ما اذرعها هذا مشتق من الذراع كالعطار كما اشار اليه الشارح ولا يستعمل للذراع فعل حتى يثبت اشتقاقه
فهذا انما يخالف الصوغ عن الفعل قوله وما اخصره هذا بالخاء المعجمة والصاد المهملة قوله وقال بني المسلمين اه
قاله عباس بن مرداس وهو من المؤلفة قلوبهم والمعنى واضح قوله فالبصريون اه وجه قول البصريين على زعم ابن
عصفور تصديرهما بالفعل ووجه قول الكسائي على زعمه ونهما في الاصل وان كانتا جملتين الا انهما
بعد ذلك وضعتا لانشاء المدح والذم وحكي فيهما اعرابهما السابق على الوضع فصارتا اسمين فكونهما
جملتين باعتبار هذا الوضع لكن لا يخفى ان مراد الكسائي لو كان ذلك لكان التعبير عنهما بالجملتين الفعليتين
احسن لان اثبات صفة لموصوف معبر عنه بلفظ ينبغي ان يكون من حيث استحقاقه للتعبير عنه بلفظ اللفظ وقيل
مراد البصريين على زعم ابن عصفور ان المخصوص خبر لمحذوف فقولنا نعم الرجل زيد مثلا جملة فعلية ومراد الكسائي
على زعمه ان المخصوص مبتداء مؤخر ما قبله خبره فيكون القول المذكور جملة اسمية وهذا خطأ لانا لكلام
في نعم الرجل فقط لا في نعم الرجل زيد قوله واقعا اسمين تثنية الاسمين باعتبار توزيعهما على الفعلين لا
باعتبار كونهما معا لكل واحد من الفعلين لان الكلام في الفاعل ولان رفع المخصوص بالفعلين قوله ونعم
ابن اخت القوم هذا البعض من بيت هو هكذا ونعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمائل
قاله ابو طالب عم النبي والفاء للعطف وغير مكذب حال والمكذب اسم مفعول وزهير مخصوص بالمدح
وهو اسم رجل وحساما اي سيف هو ومشبه معنى وكذا قوله مفردا بالفتح اي مفرقا والحمائل جمع حمالة بالكسر
وهي بالفارسية بند شمشير قوله وجمع تمييز اه الافعال المفيدة للاضافة كالجمع والتفريق والقرب والبعد ينبغي
ان يجعل المشترك من المضافين فاعلها والمضاف الاخر مفعولا لها اذا كان المشترك احدهما فقط واما اذا كان
كلاهما مشتركين او لم يكن احدهما مشتركا بل يوجب امعانا بالاضافة المذكورة فلم يذكر لهذه الافعال فاعل بل يكتفى
بتقييدها بالبين على ان يكون ظرفا والمعنى وقع الجمع او التفريق او نحوهما هذا بحسب الحقيقة واما عند ارادة
المجاز فقد يتخلف عن ذلك ولما كان كلام المص هذا من القسم الرابع فقد اشار لفظ البين قوله والتغلبي
بشر اه قاله جرير في هجو اخطل وهو من بني تغلب وهم من نصارى العرب بقرب الروم والمراد بالفحل رجالهم وبالاكم

نسا ئهم والولادة كحمراء اللاصقة العجز خفيفة الالية والمنطيق مبالغة من النطق والمراد به ههنا المراة التي تضعف
شيئا من القطن ونحوه على اليتيها لتراها الناس سمينة الالية فيرغبون بها فهذا من داب فواحش العرب قوله
لقد علمت بان دين آه قاله ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله والمعنى واضح وهذا انما يصرح بالاسلام قوله نعم ما
يقول الفاضل ان كان ما معرفة تامة اي موصولة فالتقدير نعم ما يقوله قول الفاضل او مقوله وان كانت
تامة اي موصوفة بوصف مقدر فالجملة التي بعدها قامت مقام المخصوص والمعنى نعم شيئا حسن يقوله الفاضل
او قوله او مقوله قوله محذوف اي لا منوي قوله هو او مشعر لما كان قوله مشعر به مشعرا بان العلم في المثال
ونحوه ليس مخصوصا بل مشعرا به مع انه مخصوص قيد قوله هو لدفع هذا الاشعار قوله ولك ان تقول آه يعني ان
حذف وجه الشبه في المثل يشعر بعمومه وعمومه يقتضي ان يكون نساء مثل يئس في الاختلاف في الفعلية وان
ثلث فيه وفصل عنه مع ان لفظ عدم الخلاف في فعلية ساء قوله الى خلاف قائل آه هذا اما بالاضافة اي خلاف
شخص قائل واما بالتوصيف على ان يكون نسبة القول الى الخلاف تجوزا ثم وجه الخلاف سماع استعمال الثلثة
في المدح او الذم من غير تغيير حركة اصلها وكان المصلح تعيينا بهذا الاستعمال فحكم بالاطلاق قوله وحكمها لم يقل
في احكامها لعدم مماثلته له في جميع الاحكام قوله يا حبذا جبل آه اخره على ما وجدت في بعض النسخ المعتبرة
فانه جنة ما وي جنات قوله فحبذا ربا آه ما قبله باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا قاله عبد الله
رواحة الانصاري وبدينا اي ابتدانا والمعنى واضح قوله وقيل جملته اي مجموع حب وذا قوله غلب جانب الاسمية
اي صار الكل اسما تغليبا لاشرف الاجزاء على الاخس قوله لما تقدم ما مصدرية اي غلب الفعل على الاسم دون
العكس لتقدمه عليه من حيث الترتيب في العمل او موصولة اي لما تقدم من التركيب قوله الاحبذا آه الملا الا رض
والتراب وحي من خثعم مينة وهي اسم امراة ذي الرمة وهيا اصلها هي ادخلت فيه الف الاطلاق قوله يضاهي المثلا
المثل كلام يستعمل في ما يشابه المعنى الاصلي كثيرا اما من غير تغيير في لفظه وان غير المعنى دلالة على تشبيه ما ثبت
المعنى الاصلي وقد مر هذا آنفا قوله في الصيف ضيعت اللبن ضيعت بصيغة المؤنث وهذا يمثل به لمن افسد
امرا قد علم انه فوظان اتقاهما الاولى اصحاح هذا المثل في الاصل خوطبت به امراة كانت تحت رجل
موسر فكرهته لكبره فطلقها فتزوجها رجل مملق فبعثت الى زوجها الاول تستميحه فقال لها هذا انتهى اقول
الموسر الغني والمملق الفقير والاستماحة طلب الاعطاء ولفظ الصيف في هذا المثل يقدم في والمثبت في الا
انه يذكر في وايضا الشيء اللبن بفتحتين ومعناه بالفارسية شير ويحتمل ان يكون بكسر الاول وفتح الثاني جمع
لبنة وهي بالفارسية خشت ومراد هذا الرجل من هذا الكلام العلي المتغرر ان يعطيها شيئا والكلام انما
محمول على المعنى الحقيقي في هذا الاستعمال والمجازي فانهم قيل رجل طلق امراته في الصيف ثم ارسلت اليه احدا
فطلبت عن زوجه قدرا من اللبن فاجابها الزوج بهذا الكلام قوله وهذا علة آه جعل الفاء في قوله هو
للتعليل لا للتفريع فان قلت لا مضاهاة الا بعدم العدول فلو عكس دار قلت المراد بقوله يضاهي المثلا

يراد ان يضاهي المثلا وانما لم يجعله نفس المثل لانه بدون المخصوص ناقص بل لانه مستعمل في معناه الحقيقي الا
اجزائه في بعض الاوقات قوله لما ذكره وهو المضاهاة للمثل قوله على انه آه متعلق بالحال عن فاعل وقع اي مبنيا
لا بالحال عن فاعل ينفع اي بابتنا لكونه فاعلا على تقدير اجرائه بالبا ايضا قوله وحبيبا مقوله آه اول البيت
اقتلوها اللحم وقتل الخمر مزجها بالماء والبارد في قوله بمزاجها للالة او للبيان قوله وحبيبا آه اي نعم الخمر المقتولة
حين القتل يعني ان حسنها يزول اذا مضى عليه قليل زمان قوله وشذ هو اقبل آه لانه مشتق من الهمز كالكتف او
الفخذ بمعنى الحقيقي وليس لها فعل قوله واخصر وجه شذوذه اشتقاقه من اختصر المزيد فيه قوله التي لا يبديه
الغاية لان وصف المفضل عليه جعل مبدا للزيادة المستفادة من افعل فان وصف المفضل لم يتصف بالزيادة
عند كونه دون وصف المفضل عليه او مثله فاذا تجاوز المماثلة اتصف بالزيادة قوله ولست بالاكثر منهم حصى
اخره وانما العزة للكاثر الشاء للخطاب والحصى اسم عددا والكاثر من له كثرة من القبائل والاقوام قوله الناقص
والاشج اعدلا بني مروان اراد بالناقص عبد الملك بن مروان لنقصانه ارزاق الجند وبالاشج عمر بن عبد العزيز
لشج وجهه دابته من ضرب اباه او لشج وجهه من اسقاط دابته اياه على الارض قوله ولا يكاد يستعمل فان قلت
ذكر الفعل بعد لفظ لا يكاد تاكيد لنفي الفعل فمعنى لا يكاد يستعمل لا يستعمل البتة وهو منافي لقوله
وما جاء آه قلت هذا انما يكون اذا كان مدلول المضارع المنفي نفي الفعل مع احتمال مرجوح لثبوته كما يؤيده
تاكيد بالنون وغيره واما اذا كان مدلوله نفي الفعل من غير احتمال ثبوته كما يؤيده ما قيل انه لاستمرار النفي
فتوسط يكاد سلب للتاكيد المستفاد منه ولعل بناؤه ههنا على الثاني فتدبر قوله نزلنا وزودت منه اهلا
بعض من بيت هو مكذا فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت جنى النخل بل ما زودت منه اطيب قاله الفرزدق
واهلا وسهلا منصوبان على تقدير اتيت اهلا اي لا اجانب او مكانا ما هو لا اي لا اخرابا واتيت مكانا سهلا
لا مكانا حزنا والتزويد اخذ الزاد والجنى مجنى النخل اي ثمرتها او بمعنى بل والباقي واضح قوله لما ذكرنا هو حديث
الاضافة قوله وجاء الفصل اي بغير الاجنبي والمراد بغير الاجنبي المعمول والتمييز من المعمولات وكذا اذا اريد
بغير الاجنبي السببي فانه ما في قول الشاعر بمعنى مسالة قوله لا اكلة من اقط آه هذا زجر في ذم طبيخ سماه العجام
كالاجوش واللام للتاكيد والاكلة كاللقمة وزنا ومعنى والاقط كبرة الفارسية كشك والحشايا جمع حشية
بالحاء المهملة كعشية ومن ثريبا اي من فذاذ يثربيات فلفظ القذاذ بعدها بيان لها والقذاذ جمع قذة بضم
القاف وتشديد الذال المعجمة وهي جمع اقذ على وزن افعل وهو السهم الذي لا ريش عليه وخش بضم الخاء المعجمة
كقفل جمع اخش بمعنى الخشن قوله بان صلح الحلال الذاه اقول كثرة عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر مشروط بامكان
احلاله محل الفعل والاحلال المذكور مشروط بحسنه شروط الاول وقوعه في حيز النفي الثاني ان يكون له في
اللفظ صاحب متغاير ان بحسب المعنى قد توسط هو بينهما واسند الى اولهما لفظا والى الاخر معنى الثالث
ان يكون فاعله اجنبيا من وجه سببيا من وجه خامس الرابع ان يكون نكتا المفضل والمفضل عليه واحدا

بالذات

بالذات الخامس ان يكون ذلك الواحد متعددا بالاعتبار اى كان مفضلا باضافته الى صاحب الاول
ومفضلا عليه باضافته الى غيره ومثال الشروط الثلثة الاخيرة الى شرط واحد هو كون الركنية ولهذا
بالذات متعددا بالاعتبار واوجه الاشتراط اما بالاول فيتعلق النفى بزيادة الوصف لكونهما قيدا ويبقى
اصل الوصف الذى هو جزء لمعنى الفعل فيزيد شبهه به واما بالثانى فليقوى فى العمل بالاعتماد اللفظى ويمكن
كون الاسم الظ فاعلا له واما بالثالث فليضعف مقتضى التفضيلية الموجبة لضعف شبهه بالفعل
وهو التغاير وبما قررنا ظهر التوفيق بين قول من قال باشتراط كون معموله اجنبيا وبين قول من قال باشتراط
كونه سببيا قوله والاصل ان يقع اه يعنى ان ذكر هذا الفاعل الظ على نوعين اصل وخلاف اصل والمراد
الشئ من كل منهما احتمالات ثلثة الاول ان الاصل وقوعه بين الضميرين لفظا او تقديرا وخلافه هو وقوعه
بعد الضمير فقط فعلى هذا قوله والاصل الخ قوله وما جاء بيان للاصل وما بعده بيان للخلاف الثانى ان
الاصل وقوعه بين الضميرين لفظا وخلافه اما وقوعه بينهما تقديرا او وقوعه بعد الضمير فقط وعلى هذا
يكون الفرعان الكائنان لمثال الكحل داخلين فى خلاف الاصل الثالث ان الاصل اى اصل ما له الضميران
ولم يقع بينهما لفظا فمثال الكحل مع فرعيه بيان للاصل وخلافه وقوله وما جاء اه بيان لما ليس له الضميران
والظ ان له ايضا اصلا وخلاف اصل يعلم بالمقايسة الا ان استعمال اصله اقل من استعمال الاصل
الاول قوله وما جاء من كلامهم ما احد احسن اه اى من خلاف الاصل الذى جاء من كلامهم ما دخل من على ذى
المحل ولم يدخل قبل الحذف على الضمير بل دخل على مصدر اسم التفضيل مضافا الى المنسوب الى ذى المحل
شانه هذا التفسير قوله واما قوله تع اه هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان القول بان افعل لا يعمل فى المفعول
به باطل لان حيث فى قوله تع هذا مفعول به والا لكان ظرفا وظرفيته مستلزمة للمظروفية اعلميته تعالى
للمكان مع تقاصر ذاتها المقدسة عن امثال ذلك تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومحصل الجواب انه مفعول به
اما على الحقيقة لكن العامل يدل عليه اعلم وقد حذف بقرينته واما على التوسع لنفس اعلم لان الممنوع عمله
افعل فى الاول واما فى الثانى فجائز باعتبار اصله الذى هو الظرف والفرق بين ذينك المفعولين ان
الاول مما استعمل فى الموضوع له والثانى مما استعمل فى جزء الموضوع له والاول من خواص الظرف المتصرف
الموضوع له الاعم من الظرفية والثانى من خواص ظرف ينبغى ان يستعمل فى الظرفية اما لعدم تصرفه كلفظ
حيث ولاقتضاء خصوص المقام كما فى قوله تع ما لك يوم الدين لكن لم يستعمل فيهما لمانع كلزوم اضافة
اسم الفاعل الى الظرف او كون علم الله مظروفا وغير ذلك فالتوسع ههنا من التوسع فى المعمولية بحيث
يشمل معمولية اخرى ثم انه ذكر الله اعلم عقيب قوله واما قوله تعالى الخ عن لطف اذ كما انه يحتمل ان يكون
جزء من مقول القول فكذلك يحتمل ان يكون جملة مستانفة اوردت بيانا لعدم الاعتناء بالتوجيه
المذكور اى كون حيث مفعولا به لفعل مقدر دل عليه اعلم وهذا الكلام شايع الاستعمال فيما اذا وجه

كلام الله





كلام الله ورسوله والائمة بالخطر ببال الموجه وعلى هذا فمقول القول هو قوله حيث يجعل قوله على ان حيث
اه فلا يمكن كونه مفعولا به على الحقيقة قوله وان لا يتوسع اه فلا يمكن كونه مفعولا به على السعة فى كلا التقديرين
كلام فتأمل قوله والظ ان قوله اه المراد من الظرفية المجازية نوع آخر من التوسع فى الظرف الذى هو التوسع فى المعنى
بحيث يشمل ما اشبهه فان نفوذ العلم فى الشئ امر غير محسوس لكنه يشبه الحلول المحسوس المعتبر فى الظرف فافهم
قوله وتضمن اعلم معنى اه وذلك لان علمه تع انما يتصور حاصله فى الاشياء الاستلزامه للتقوم بها قوله اى نفوذ
العلم اشارة الى ان اسم التفضيل ههنا بمعنى اسم الفاعل اذ لم ينفذ علم احد فى هذا المفعول حتى يصير علمه تع
انفذ فيه قوله بمعنى اى بمعنى واحد وكذا الصفة وهذا بحسب الاصطلاح واما فى اللغة فالوصف فعل الواصف
والصفة حال الموصوف والنعت ايضا فعل الواصف لكن تشترط فيه ان يكون بامر مادح وجودى ويكون الموصوف
حيا والوصف غير مشروط بذلك قوله او بعده اشياء اشارة الى ان قسمة التابع الى ما ذكره المص قسمة الشئ الى
جميع اقسامه يجعل عطف البيان داخلا فى قوله عطفا لا الى بعض اقسامه يجعله خارجا قوله اى تال اشارة الى
التابع كما انه تابع فى الاعراب فكذلك تابع فى اللفظ ايضا قوله منه اى مقصود منه الاتمام قوله اى مكمل فيه
به لان الاتمام قد ينسب الى الاجزاء له ولو بعد الاتمام بمعنى ان الاتمام قد يطلق على ايجاد البسيط وليس مرادا
ههنا لكن هذا ايضا يرجع الى نوع من التركيب قوله ما سبق اى ما اراد المتكلم مما سبق فان المتكلم اذا اراد
بقوله زيد زيدا العالم مثلا فلا يتم مراده من قوله زيدا الا بان يتبعه العالم وليس المراد بالاتمام اتمامه بعلاقة
مطلقا حتى يحتاج الى حمله على الاتمام الاضافى ويجئ عن المص ما يدل على ما ذكرنا قوله يخرج منه عطف النسق و
البدل اذ ليكونا متممين بنحو اعجبنى زيد علمه او زيد وعلمه لم يقصد منهما اتمام ما سبق قوله بوسمه اى بواسطة
بيان علامته فقط لا بواسطة بيان ذاته فقط او مع علامته كما فى التوكيد والبيان قوله والحكمة به اى بما ذكر من
التخصيص والايضاح ووجه الالحاق ان الاوصاف المذكورة قبل ان يعلم المخاطب بها للتخصيص ان كان موصوفها
نكرة وللايضاح ان كان معرفة كما ان بعد العلم بها للمدح او للذم او للترحم او للتاكيد فان قلت هذا العلم
مناف لقولهم الاخبار بعد العلم بها اوصاف كما ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار قلت العلم المعتبر فى مطلق
الوصف ما يحصل التنبيه به بنفس ذكر الموصوف او بذكر وصفه والمعتبر فى الوصف المدح وشبهه ما يحصل
التنبيه به بمحض ذكر الموصوف كما يشهد بذلك قوله تع لا تتخذوا الهين اثنين على القول بالوصفية قوله
او يرجع عليه الظ انه من باب التفعل وفاعله الحقيقى هو السامع واسناده الى الوصف مجاز والضمير المجرور
للموصوف لكن الحق انه مجهول من المجرد او من التفعيل والمستتر فيه عائد الى الموصوف والضمير المجرور للوصف من قبيل
وحث يدا على فيه وذلك لان مفعول الترحم المجرور بعلى هو الذات لا الاوصاف يشهد بذلك ما ورد فى الدعاء
وترحم على محمد وآل محمد قوله لا تتخذوا الهين اثنين قيل هذا بدل الكل لعدم اشتراط بدل الكل ان يكون متحدا
مع المبدل فى المفهوم بل فى المصدق فرجح كونه بدل البعض مستشكلا بان مفهومه بعض من مفهوم الهين فقد خطأ

قوله

قوله في التعريف والتنكير اي في وقت ثبوت احدهما للمنعوت او في وقت ارادة اثبات احدهما للنعت وكذا الفقرة
الاتية والشرح حملهما على المعنى الاول بدليل انه فسر الفقرة الاتية بقوله وقت ثبوت ذلك لفظا قوله اي عند ثبوت
او ليس التوحيد والتذكير على ظاهرهما وهو جعل المتبوع واحدا او مذكرا الا ان كون الوصف كالفعل مفاد ان
ثبوت ذلك او لبقائه لا لاثباته اي احداثه فافهم قوله فان رفع اه اقول ما رفع الضمير المذكور على نوعين
الاول ما يكون فعلا للموصوف والثاني ان يكون فعلا لمتعلقه وح يكون المتعلق بدلا من الضمير المستتر قوله
في التثنية والجمع ترك الافراد لان موافقته معه فيلازم مطلقا من غير شرط اذ افراد الفاعل مع عدم افراده عامله
غير معقول وكذا ترك التذكير فيما يجيء لمثل ما ذكرنا قوله والا فالضمير البارز لم يقل والا فلا مع انه اخصر
اشارة الى ان للوصف قسما اخر لا يرفع شيئا وهو يوافق المتبوع فيهما نحو هذا الرجل قائم وجاءني رجل ذو مال
فان قلت مفهوم الشرط الموجب يدل على خروج هذا القسم مما يوافق الموصوف فكيف تحكم بالدخول فيه قلت
هذا القسم لابد وان يكون داخلا في احد القسمين ويدل الاول بمفهومه على خروجه منه والثاني بمنطوقه
على الخروج من الثاني ودلالة المنطوق مقدم على دلالة المفهوم في الاعتبار عند التعارض فتامل قوله
والافعل التفضيل السابق اي ان لم يرفع ضميرا مستترا بان رفع ضميرا بارزا او اسما ظاهرا كما سبق قوله كاشان
برتين اه الكاف متعلق بما سبقه وبرتين بكسر الاول بمعنى محسنين وشجع اصله شجي كخشي اي حزين ومرابما
اما اسم مفعول الاصل بحذف الهمزة او اسم مكان من الثلاثي المجرد مع الهمزة والمراد به على التقديرين الموضع
قوله ولقد امر على اللئيم اه اخره واعف ثم اقول ما يعنيني وقيل فضيت ثمة قلت لا يعنيني قاله رجل
من بني سلول ومن لم يثبت الافواه ان قائله فاطمة عليها السلم بنت النبي والظاهر انه لا اصل له و
اذا كان شاعر هذا البيت معاصرا لها او مقدما عليها فيحتمل انها قرأها مرة في موضع فاشتهر انه منها
واللئيم الدني الاصل والشحيح النفس والسب بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة بالفارسية
دشنام دادن واعف احفظ لساني عن جوابه وجزائه بالمثل ولا يعنيني اي لا يقصدني ويحتمل ان
يكون الجملة حالا من اللئيم اذ اللئيم وان كان في المعنى كالنكرة الا انه يجري عليه احكام المعارف فلا شاهد في
البيت قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط او له حتى اذا جن الظلام واختلط قبل قاله العجاج ولم
يثبت وبالجملة يصف به قوما اضافوه واطالوا عليه ثم اتوه بلبن مخلوط بالماء حتى ان لونه في العشية
يشبه لون الذئب والمذق بالذال المعجمة كضرب هو اللبن الذي مزج بالماء حتى يقل بياضه من كثرة الماء
وجن الظلام اي ستر الظلمة الاشياء عن العيون واختلط اي اختلط بنور النهار قوله على تقدير مضاف
وهو ذو وما بمعناه واحترز بذلك عما اذا كان نفسه وصفا بان يكون بمعنى الفاعل او المفعول فلم يلتزم
فيه ذلك لانه ح صلح لرفع الضمير المستتر الموجب للمطابقة فان تلك الصلاحية باعتبار المعنى دون اللفظ
فالتزموا لذلك اي لكون المصدر وصفا بتقدير المضاف ولعدم الصلاحية ناشئا عنها الاحالة لان ذلك

في المعنى

في المعنى وهذا المصاف معنوي ويحتمل ان يكون اللام للتعدية ولفظ ذلك اشارة الى المصدر وهذا اقرب قوله
ونعت غير واحد اه لهذا البيت معنيان الاول ان فاعل اختلف اما عائد الى النعت والمراد بالاختلاف الاختلاف
في المعنى واما عائد الى غير الواحد والمراد به الاختلاف في الاعراب والتعريف والتنكير والعمل ولما كان البيت المحتمل
به مشعرا ببعض ما افاده المعنى الثاني حمله الشارح على المعنى الاول حيث نسب الاختلاف الى المعنى قوله وهو
المثنى والمجموع احترز بذلك عما اذا كان متعددا بغير التثنية والجمع كالعطف وغيره فانه لا يجوز فيه الا الاتباع
مطلقا بالعطف لا بغيره الا اذا اتحد الكل في التعريف والتنكير وكان تعدده بالعطف قوله ولا يكون الا
متعددا اي لا يكون النعت الا متعددا بالتعدد الشخصي اذ هما اما واحدان او متعددان او المنعوت واحد او
النعت متعددا واما العكس فغير متصور قوله بغير استثناء اي بغير استثناء نوع من ذلك وفرد من ذلك
النعتين عن هذا الحكم قوله وان نعوت كثرت اقول النعوت المتكثرة على اربعة اقسام لان المنعوت اما ان يفتقر
الى الكل في التعيين او يستغني عن الكل او يفتقر الى البعض المعين او الى بعض ما وقد ذكر المص احكام الثلثة
الاول فاما حكم الاخير فكالثالث الا ان كل من الابعاض المتباينة يصلح للقطع والاتباع معا فافهم قوله كلها
مفعول لاحد الفعلين لا تاكيد للضمير المجرور وقوله بعضها مفعول لما بعده والجملة عطف على الجملة الاولى و
يحتمل ان يكون كلها مفعولا للفعل اللاحق وقوله او بعضها عطفا عليه ويكون هذه الجملة بدلا من سابقتها
وهي قوله اقطع وكان هذا هو الاقرب قوله معلنا حال عن فاعل قطع البعض وطريق الاعلان ان يقطع الى
اعراب مخالف لاعراب المتبوع اذا امكن الوفاق ليتميز التابع عن المقطوع وذلك ان يجعله حالا عن القطع
المطلق فافهم قوله ان كان معينا به اي ببعض لا بالبعض المقطوع ففيه نوع استخدام قوله دون غيره اي ان
كان معينا ببعض دون بعض واحترز به عن القسم الرابع الذي ذكرنا قوله فلم اعط شيئا ولم امنع اوله وقد كنت
في الحرب ذا تدرء تدرء على وزن المضارع المجهول من الثلاثي وكانه منقول منه ايضا الى العدة والقوة على
الاعداء وفعلا الجحد مجهولان ولو تقدير الصفة لتناقض الفعلان قوله تابع يقصد اه المقصود من التاكيد
على ما ذكروه رفع واحد من اربعة امور وهي غفلة السامع عن سماع المتبوع وحمله المتكلم على السهو او التجوز
او عدم ارادة الشمول في المتبوع والاول حاصل من التاكيد اللفظي والبواقي حاصلة من التاكيد المعنوي
وقد عبر الش عن البواقي بقوله كون المتبوع على ظاهره فالتعريف للتاكيد المعنوي الذي هو الاصل في التاكيد
قوله يقتضي التقرير قد يطلق التقرير على دفع الامر الاول ويجعل فائدة للتاكيد اللفظي وهو الانسب لان
المتبادر من التقرير ان يكون عند عدم قرار المقصود ولا غيره في ذهن السامع لا عند قرار غيره فيه قوله اي متبنى
خصص غير الواحد بالمثنى مع ان الجمع ايضا كذلك ليختص المسئلة بام ربيع قوله وهو دون الجمع لهذا
الكلام معنيان الاول ان يعود الضمير الى المتبوع اي يجوز ان تاتي بالنفس والعين مفردين والحال ان متبوعهما
غير الجمع اي يكون تثنية او مفردا الثاني ان يعود الى الاتيان المفهوم من قوله ان تاتي ولفظ دون بمعنى

الاذكون اى يجوز ان تاتى بهما مفردين وهذا الاتيان ادون من اتيانهما جمعًا والمقصود انما هو المعنى الثانى وبنى
على هذا قوله وهو دونها لا فراد ويجب ان يراد من الافراد المفرد على المعنى الاول كما يراد من الجمع المجموع على ذلك الا ان
ارادة المجموع من الجمع اشيع من ارادة المفرد من الافراد قوله كهم جميعهم اه فيه تاكيدات ثلثة الاولان للعموم الافرادى
والثالث للعموم الاجزائى وبالنظر الدقيق الثلثة للعموم الاجزائى واما العموم الافرادى نحو الانسان
حيوان ناطق كله الا ان العموم لم يعتبروا التركيب الاعتبارى فجعلوا العموم مثل القوم والجموع عمومًا افراديا قوله
ولا يؤكد بها قبله اى بان يكون كل مؤخر اعنها الا بان لا يكون التاكيد بالكل موجودًا فهذا غير ما ذكره المصنف قوله
اذا ظللت الدهر ابكى اجمعا يجئ شرحه بعيد هذا قوله فله سلب اجمع الحديث هكذا من قتل قتيلا فله
سلبه اجمع والقتيل مجاز بالمشارفة اى من قتل من يسمى قتيلا بعد القتل والسلب بفتح السين واللام بمعنى
المسلوب والمراد به ههنا الثياب المسلوبة عن القتيل فى الجهاد قوله فابصع فاتبع عطف بالفاء اشارة الى
بين الثلثة الاخيرة ايضًا ترتيب فى الذكر ولا يجوز العدول عنه الا شذوذًا كما صرح به بعد هذا قوله ثم
ان النكرة اه كل معرفة قابل لان يؤكد ولو بالقوة بخلاف النكرة فان غير محدودها لا يقبله مطلقًا فلم يفد
تؤكيده فلا بد ان تخصيص هذا الشرط بالنكرة مما لا وجه له فان المعرفة مع فقد هذا الشرط غير قابل للتاكيد
ايضًا قوله يا ليتنى كنت اه ذكر في الشواهد لهذا البيت بعد مصراع بهذا الترتيب يا ليتنى كنت صبيًا
مرضعًا تحملنى الذلفاء حولا اكتعا اذا بكيت قبلتنى اربعا اذا ظللت الدهر ابكى اجمعا والمصراع الرابع
قد ذكره الشارح قبل هذا والمرضع بصيغة اسم المفعول والذلفاء بالذال المعجمة المفتوحة اسم محبوبته وقبلتنى
من التقبيل وهو بالفارسية بوسيدن واذا بالتنوين وظللت اى لم مضيت والمراد بالدهر بقية عمره وهو
مفعول ظللت يعنى فى ذلك الوقت لما لم يحصل منا فينبغى ان امضى بقية عمرى بالبكاء فى جميعها قوله فبعد
ان تؤكد المنفصل اى ان تؤكد المنفصل بالنفس والعين اى المنفصل واسطة فى الثبوت لتاكيد المتصل
بهما او بعد ان تؤكد المنفصل للمتصل ولا يلزم ان يكون المنفصل ح واسطة بل المفهوم تقدم احد التاكيدين
على الاخر وعلى الاول ان يكون المراد بقوله ان تؤكد تفعل التاكيد وعلى الثانى تذكر التاكيد وما هو المشترك
بينهما من ان النفس والعين ح تاكيد للمتصل الحمل على المعنى الثانى قوله وما من التاكيد اه ما مبتدا ومن
التاكيد بيان له ولفظى خبر المجرور فى الحجة هو لفظى والجملة صلة ما وجملة يجئ خبره قوله ادهى ادهى اهلا
اما مؤنثان او مذكران والباء فى الثانى على الثانى للاشباع والمقصود منه تاكيد الفعل وان استلزم
تاكيد الفاعل فلا يرد عليه انه من تاكيد الجملة وقد مثل به لتاكيد المفرد قوله انت بالخير اه رايت فى نسخة
ان اوله هكذا الى غيرك خير ضمنوا الخطاب مع الله والمعنى واضح ايا من لست اقلاه اه هذا من المزج والتاء
للمتكلم واقلاه متكلم اى ابغضه اى كان الله لتفعل على ذلك لا تبعد منى قوله اذا اكدت اى اكدته بالضمير
لمتصل فان تاكيد المتصل بالمنفصل قد يسمى اعادة نظرًا الى المعنى وكذلك ما كان فاعل ضمير المتصل

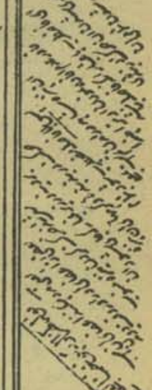
فلا تقدم

فلا تقدم الا مع ضمير كقولك ادرجى ادرجى ادرجى قوله وشذ اه اى شذ لعدم الاعادة وانتفاء الاعادة
فى البيتين بانتفاء الاولى السالبة بانتفاء الموضوع لكن المتبادر من عدم الاعادة انتفاؤه بانتفاء الثانى
ويستقرب منه ما بانتفاء الاول عن عدم الاعادة ويحتمل ان يكون ما اتصل بالثانى ما اتصل بالاول حقيقة لكون
الثانى فاصلا بين الاول وما اتصل به لكنه لا يخرج عن بعد قوله حتى تراها وكان وكان اه اعناقها مشددات
بقرن الضمير فى تراها راجع الى المطى المذكور قبله والقرن بفتحتين حبل يشد به البعير قوله ولا للمابهم اه
قدم شرح هذا البيت فى باب حروف الجر قوله ومررت بك انت وحمل على ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك وما خطر ببالى هو ان انت مبتداء خبره ما بعده وما مصدرية والمعنى
انت كائن كثنائك الذى اثنيت على نفسك اى مطابق له فى عدم التناهى ولست كثنائى عليك فان
ثنائى ثناء متناه قاصر عن نعوتك اللامتناهية التى تقتضى ثناء غير متناهية او المعنى انت كما اولت
ثنائك على نفسك فان عظم الحمد بكل مرتبة يدل على عظم المحمود بتلك المرتبة ونعلق طرفى التشبيه باعتبار
تعلق المفهوم ويحتمل ان يكون ما اسمية بتقدير ضمير على كلا المعنيين فافهم قوله فى ان حقيقة القصد
اى قصد المتكلم فانه اذا اريد بزيد زيد المسمى بعبد الله فلا ينكشف قصده الا بذكر العطف كما فى النعت
قوله وغير ذلك المراد بالغير التانيث والتثنية والجمع والاعراب والتعريف والتنكير الا ان الثلثة الاول
فقط ثم لم يحصل الغير بما سوى الاعراب مما ذكرنا لكان له وجه باعتبار ان الاعراب مفهوم من قوله فى اول التوابع
يتبع فى الاعراب الاسماء الاول قوله نحو اسقى شربا حليبا اى مشروبا فان قلت الحليب وصف فانه بمعنى المحلوب
فكيف يكون عطف بيان قلت اصله كما قلت لكن غلب عليه الاسمية وجعل اسما للبن فصار جامدا قوله
للقياس الشبهى بل الاولى اى الاولى لا بد فى القياس والتشبيه ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اشهر من ثبوته
فى المشبه سواء كان اقوى من ثبوته فى المشبه او مساويا معه او اضعف فعلى الاولين القياس هو القياس
الشبهى وعلى الاخير هو القياس الاولوى كما فيما نحن فيه فان جواز كون عطف البيان مع متبوعه معرفة اشهر
وجواز كونهما نكرتين اقوى لان النكرة احوج الى البيان قوله لقائل يا نصر نصر نصرا اوله انى واسطار سطرن
سطرا قائل فالرواية وقيل الرواية فى الثانى بالضاد المعجمة وفى الباقيين بالمهملة فى الاول هو نصر بن
سيار امير خراسان والثانى حاجب نصر والثالث مصدر لمحذوف اى انصر نصرا فلا شاهد فيه لان
الثانى من عطف النسق وبدل الغلط وعلى كون الثلثة بالمهملة قيل الثانى تاكيد لفظى والثالث مصدر
للدعاء كسقيا ورعيا وقيل يجوز ان يكون الثانى عطف بيان او بدلا والثالث عطف بيان لا بدلا لان
القافية بالنصب فالاول مضموم لا محالة والثانى مرفوع او منصوب او مضموم والثالث منصوب لا غير والسطر
جمع سطر وواوه للقسم والباقى واضح قوله انا ابن التارك البكرى بشر اه علية الطير ترقبه وقوعا قاله
المرار الاسدى وبشر هو بشر بن عمرو وقد جرح ولم يعلم جارحه فقال المراد انا ابن الذى تركه المنسوب الى بكر

وهو

العطف بالحروف

وهو بشر بن عمرو مجالد الجرح بحيث ينتظر الطيور ان يموت عمرو فيثب ويقع عليه فيأكل لحمه وعليه متعلق بوقوع
مقدر قوله بكسر الباء فيكون صفة الحروف قوله بحروف في موضع الوصف لقوله تال والباء فيه للمصاحبة ومتعلق
بتال والباء للآلة ويمكن ان يقرأ بالفتح وصفا لقوله تال والظرف مثل ما سبق او متعلق بقوله متبع والباء
للآلة فافهم قوله مطلقا اي بشرط عدم تقييده باللفظ فقط ضد وقيد العدم والعطف اللفظي التشريك في الاعراب
والمعنوي التشريك في الحكم قوله لا معنى اشارة الى ان المراد باللفظ ليعم ما يقابل المقدر او المحل كما هو الشايع
قوله فاعطف بواوه هذا البيت باجماع كما توهم بعض النحاة اذ من الكوفيين من ذهب الى انه للترتيب ويرد عليهم قوله تعالى
حاكيا عن منكري البعث ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى فان المراد بالحيوة في قوله نحيى انما الحيوة الاولى لا الثانية
والا لكان اقرارا بالبعث فصار منافيا للحصر واجابوا عن هذه الاية بان المراد موت الاباء وولادة الابناء لكن
نحو ما فيه وايضا يرد عليهم الايتان المذكورتان في الشرح فان اجابوا بان المراد الوحي والايجاد في عالم الارواح
فلا يخفى فساده كما يظهر بالتامل ومما يرد عليهم ولا يمكنهم الفرار عنه نحو اصطف هذا وابني قوله او مصاحبا
موافقا اي مقارنا حكمه حكم المتبوع متحدا حكمه حكمه قوله وعلى هذا الخصص اي خصص حكم المذكور بها بانيا
على هذا اي على اختصاص لعطف المصاحب الموافق اياها فالمبنى عليه اختصاص لعطف المذكور بها لا نفس العطف
ولم يعلم من السابق الا نفس العطف فلا موضع لهذا فافهم قوله ما يقتضي الاشتراك اي سواء كان الاقتضاء لذاته
كالاصطفاف او لمعنى كالتخاصم وتمثيل الشارح اشارة الى هذا قوله قوله باتصال وتعقيب الباء سببية للتخصيص
كما هو لفظ اذ الترتيب يلزم المصاحبة وهو يعم الاتصال والمهلة ويحتمل ان يكون للتوضيح ايضا على ان يكون
اللام في الترتيب للعهد وكذا قوله بانفصال او مهلة وليعلم ان المراد بالاتصال والانفصال ما يعد في العرف
كذلك وذلك يختلف بحسب المقامات فقد يكون اتصالا في مقام انفصالا في اخر وبالعكس وكذا المراد بالترتيب
اعم من الزماني وغيره فلا اشكال في شيء من الامثلة فتنبه قوله وثم للترتيب قوله ثم دفع لما يرد على التعقيب وقوله
وقوله ثم دفع لما يرد على الاتصال وقوله ولكن بانفصال لما توهم ان المراد بهذا الترتيب مثل ما ذكر اولا دفعه
بذلك قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اي كهز الرديني تحت العجاج الهز التحرك اي بهز الطرف وهو بكسر
الطاء المهملة وسكون الراء كذلك الفرس الكريم كهز الرمح المنسوب الى امراة مسماة بالردينة والعجاج الغبار
وهذا كناية عن شدة حربه وفاعل جرى عايد الى مصدر محذوف اي هز جرى في الانابيب وهي جمع انبوبة
وهي القصب ولا شك ان الهز يعرض للقصب والرمح دفعة واحدة من غير مهلة وتراخ قوله فيغضب زيد ان اريد
بخلوه عن العايد خلوه عن عايد يكون نظيرا لما في المتبوع فلا نسلم اشتراط ذلك وان اريد خلوه عن مطلق العايد
فممنوع لجواز ان يكون التقدير فيغضب زيد منه اي من طيرانه وكثيرا ما يحذف العايد المجرور بالحرف وكلام في الحق
ان المعطوف باي حرف كان كالمعطوف عليه في المعمولية الخاصة ونحوها ككونه صلة قوله الاشعار بها
بالسببية اي وان لم يكن مرادا في بعض الاوقات فان التعليل من حيث الافادة لا من حيث الارادة ثم



السببية

السببية المفادة بان يكون ما قبل الفاء سببا لما بعده قوله القى الصحيفة كي يخفف ا ه قاله ابو مروان النحوي في
قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه والصحيفة الكتاب الذي القاها في النهر وبالغ بالقائها
والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه المعاقب بقتله قوله ولا يكون المعطوف ا ه ليس مرادهم بالغاية
نهاية المعطوف عليه بحسب نفسه كالرأس والذنب مثلا ولا نهايته بحسب عروض الحكم بل مرادهم بها ما من شانه ان
يتصف بالحكم بعد ساير الاجزاء سواء اتصف به كذلك ام لا نعم يلزم ان يكون ممتازة عن ساير الاجزاء بكونه اقوى
منها او اضعف هذا معنى قوله رفعة او خسة قوله قهرناكم الى قوله حتى بنينا الاصاغر هذا بيت مشتمل على
مثالي الرفعة والخسة ولذا ذكره بتمامه والكماة كقضاة جمع كمي بالتشديد كغني وهو الشجاع والباقي واضح و
ينبغي ان يقرأ لفظ كم وانتم في هذا البيت بالواو محافظة على الوزن قوله في عدم الترتيب اي الترتيب الخارجي
واما الترتيب الذهني على نحو ما ذكره فيما يدل عليه البيت قوله وام باتصال اي ام المتصف باتصال ولم يقل ام المتصلة
ليوافق قول المص بعد ذلك وبانقطاع قوله بعد همز التسوية ام وهمزة التسوية لا تدخلان الا على الجملتين وهما
اما اسميتان او فعليتان او مختلفتان ولذلك مثل بثلثة امثلة واما ام هذه وهمزة الاستفهام فاما ان
يدخلا على المفردين المحكوم بهما او عليهما او على الجملتين المبتدئتين بالمحكوم عليه والمبدوءة اوليهما بالمحكوم عليه
والثانية بالمحكوم به او كلتيهما بالمحكوم به ولذلك مثل بخمسة امثلة وفيه تامل فتأمل قوله اموتي ناء ام هو
الان واقع اوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا الثاني البعيد والباقي واضح قوله شعيث ابن سهم ام شعيث
بن منقر اوله لعمرك ما ادري ولو كنت داريا قاله اسود بن يعفور التميمي والمعنى لعمرك قسمي اني ما ادري
ليتني كنت داريا اي عالما اشعيث هو ابن سهم او ابن منقر والجملة في موضع المفعول لاحد الفعلين ومفعول
الفعل الاخر محذوف بقرينة المذكور وشعيث مختوم بالثاء المثلثة وتصحيفها بالموحدة غلط قوله
فقمت للطيف ا ه تمامه الطيف بكسر الطاء المهملة رؤية الخيالات في النوم والمرتاع الخائف وادهى من
التاريق اي الايقاظ من النوم فقلت اهي ام المحبوبة سرت اي جاءت الي بالليل ام عادني حلمها والحلم
ككتب ما يراه النائم في نومه قوله لسبع رمين الجمار ام بثمان اوله لعمرك ما ادري ولو كنت داريا فاعل رمين
للنسوة والجمار بفتح الجيم وسكون الميم حصا يرمى بها الحجاج بالمواضع الثلثة المعهودة في منى والباقي على
قياس ما سبق من قوله لعمرك ما ادري ا ه قوله وبمعنى بل الفرق بين ام هذه وبين ام المتصلة من وجوه
الاول ما هو بحسب المعنى وهو ظاهر الثاني ان هذه قد يقع بعد الخبر دون المتصلة الثالث ان تتقى الترديد
في هذه ما بعدها وتفيض ما بعدها وفي المتصلة طرفاها الرابع ان هذه لا تقع بعد همزة التسوية بخلاف
المتصلة الخامس انها اذا كانت متصلة وكانت مسبوقة بالجملة يجب ان يكون ما يلي ام مثل ما يلي الاستفهام
في كونه مفردا وجملة بخلاف ما اذا كانت منقطعة قوله مع اقتضاء الاستفهام اي مع دلالته على معنى
الاستفهام لا مع اقتضاء مسبوقيته بالاستفهام بدليل استشهاده لما لا يقتضيه بالاية الاتية

المسبوقة به قوله من تقدم احدى الهمزتين اى همزة التسوية والاستفهام المطلوب به وبام التعيين قوله او
ابهم الابهام اداء الكلام على وجه لم يصرح بالمطلوب سواء كان المطلوب معلوما للسامع بالقرينة ام لا وله
فوائد مثل ارخاء العنان والمساهلة للخصم كما في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين او الاحتراز
او غير ذلك قوله واشكك وقد يكون للتشكيك والفرق بينه وبين الابهام ان التشكيك احداث
الشك فى قلب السامع بعد ان لم يكن شاكا والابهام ابقاؤه على شكه ان كان شاكا قوله ماذا ترى فى عيال قد
برمت بهم اه قائله جرير فى مدح هشام بن عبد الملك وبرمت بكسر الراء اى حزنت وسئمت بهم وترى من
الرأى فى الامر فلم نحص لهم احد والعداد بفتح العين وتشديد الدال صيغة المبالغة والباء للاستعانة اى
الا باستعانة محاسب سريع العد فقلت بل لتشديد للمبالغة ووجه الحزن اما كثرة مؤنته وقلة مؤنتهم
وقلة مؤنته ومداخله واما الاضرار بهم من حيث اللسان ونحوه وقس على ذلك حال ما فيه الرجاء قوله جاء
الخلافة اه اخره كما اتى ربه موسى على قدر قاله جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز وفاعل جاء العمر والخلافة مفعوله
وادخلوا فى معرض حين وكانت له قدرا اى كانت الخلافة له مقدرة والكاف للتشبيه وما مصدرية اى جاء
مجيئا كاتيان موسى ربه على قدر اى قريب منزلة او مقدر قوله فى افادة القصد اى لا فى كونه حرف عطف قوله
انكح اه قدره ليصير مثالا للتخيير فالمراد بالنائبة اختها المناسبة كما فى بعض النسخ فيقدر اختها او المراد
امها او بنتها ونحو ذلك والاول اقرب قوله يستغنى عن اما اه اى عن اما الثانية كما اقتضاه مثال الشك
قبل وكذا يستغنى عن الاول والثانية معا بان نحو جاء زيد او عمرو واقول لا يخفى عليك ان المقام مقام
تعدد وجوه واحد من لفظى اما فقا ثما لا اما الاخرى فالكلام الخالى عنهما مطلقا البس فقا ما الهاجس يصح القول
بالاستغناء عنها قوله تهاض بدار اه قاله ذو الرمة وتهاض تكلم مجهول من هاض العظم اى كسره بعد الجبور
وكل وجع بعد جمع فهو مهيض والباء فى بدار للسببية والمعنى يكسر ويتفرق اما بسبب دار خربت واما بموت احوال
وتقادم عهدها اى بعد بسبب زمان زمان موتها والمعنى انكسر قلبنا باحد من الامرين والترديد للابهام اى
النزول قوله وعن اما بالا اى بالا بكسر الهمزة والتشديد على ان يكون مركبا من ان الشرطية ولا النافية
المحذوف شرطها غالبا الا على ان يكون بمعنى اما مغير عنها بقلب الميم المشددة لاما قوله فاما ان تكونن اه
الفاء للعطف واما بالكسر للتفصيل والمضارع بمعنى الامر واعرف بالنصب عطفا على ان تكون والغث بالغين
المعجمة والثاء المثلثة ما يفسد النحض ليميز ما يصلحه ولهذا يطلقان على هزال البدن وسمنها او الكتابة
واخبر قوله وقد يستغنى عن اما هذا مع مثاله مشعر بان اما اصله ان ما قلبت النون ميما للادغام قوله قد
كذبتك نفسك اه المعنى وعدتك نفسك الامارة بامور فاختلفت عدها ايمنا بعينها واخلفها
فا ما بجزع حزنا واما بصبر جميلا قوله وقد يجئ اما عارية عن الواو لم يقل مع قلب ميمها ياء كما فى مثال
لئلا يتوهم انه لازم للعراء فالاولى ان يقول بعد ذلك وقد يبدل ميمها ياء كما فى البيت قوله لا تفسد

ابا لكم اه ابالكم انما الجيم بل اى لا تفسد بها فانها اما ان يعود نفعها اليناء واليكم قوله ما قام زيد لكن عمرو هذا
عند ارباب المعانى لقصر القلب وعند النحاة لقصر الافراد بان يعتقد المخاطب نفى الحكم عنهما لا بان يعتقد ثبات
لهما معا فانه مما لا قائل به قوله ولا نداء اه هذا معقول لقصر القلب وقد يقال لقصر الافراد لكن على عكس ما ذكر
لانه مقول لمن اعتقد الاثبات للامرين لا النفى عنهما فافهم قوله ولا ابداء اه بيان لتركيب فى الحصر ولا نداء لئلا يتوهم
ان المراد مقول معناه والمعنى ولا نداء او امرا او اثباتا ومن العجائب ما قيل فى هذا المقام من ان هذا الكلام تتمة
لقوله وخالفه والمراد من لا معناه والمعنى خالف ابن سعدان فى الاول فلا يليه لفظ الانداء ولا مبتدأ وخبره
وقع بعد ما ينصب ما قبله على المفعولية نحو زيد اخاك عصا قائم لا عمرو فافهم قوله وبل كلكن اى فى الاسناد
قوله وانقل بها اه هذا معنى قولهم بل للاضراب هذا الحكم منهم مطلق غير مقيد بوقوعه بعد الاثبات ولهذا
قال بعض الفضلاء فى هذا المقام ان صرف الحكم فى المثبت ظ وكذا فى المنفى على مذهب المبرد واما على مذهب
الجمهور ففيه اشكال اقول يمكن رفع الاشكال بوجهين الاول ان الاضراب مشتمل على امرين صرف الحكم عن السابق
واثباته للاحق فقولهم بل للاضراب معناه انه مفيد له مط سواء افاده بكلا جزئيه لا بل افاد جزؤه الاخير
فقط وذلك عند افادة النفى السابق الجزء الاول الثانى ان المراد بالحكم اعم من الاثبات والنفى والمراد
بالاثبات للتابع اعم من اثبات المصروف عن المتبوع او غيره لكن هذا الجواب انما يصح اذا كان المتبوع فى حكم المسكوت
عنه واما اذا كان المراد بقاؤه على ما كان عليه من نفى او اثبات كما هو راى بعض فلا وهذا ظ قوله بينهما
اشارة الى ان المراد بقوله انفصل او وقع الفصل لا انفصل المعطوف عن المعطوف عليه قوله ما لم يكن واب
لك لبنا الا اوله بحى الاخطل من سفاهة رأيه قاله الجرير فى هجو اخطل وبصغير اخطل المراد بتحقيره ولم
يكن بعوده الى بنو الاخطل لقلة عقله امرا لم يكن بناه ابوه ولا نفسه قوله سواء والعدم الحكاية
برفع العدم والمعنى مررت برجل سواء هو والعدم فى كونه غير منشأ للاثر فلا يحتمل كونه مفعولا كما توهم
قوله لكن عطف اى لكن اراده عطف على ضمير خفض اذ لا يقال مررت بك وزيد او لا بزيد بل بى
او لا وبزيد وح لا يكون المعطوف عليه هو المجرور فقط بل كل من المعطوفين مجموع الجار والمجرور قوله شبه
بالتنوين اى الضمير المجرور شبيه به فى انفصاله دائما باخر الكلمة وعدم استقلاله بنفسه قوله ومعاقبته
اى وانع موقعه فى اتمام الاسم كما فى غلامه بخلاف المرفوع والمنصوب لجواز ان يجعل منفصلا فيستقل بنفسه
ولعدم اتمام كل منهما ما هو طرف للاسناد قوله وبان حق المعطوف اه اى المعطوف بالواو ولا نص اى المطلق
البدل والمعطوف بالواو والواو وام واما وذلك لعدم صحة حلال كل منهما محل الاخر فى العطف بغير ما ذكر
فى ضمير الجر لا يصلح عدم الصلاحية اما من جهة المعطوف عليه كقولك له ولزيد مال اذ لو لم يصلح لصار مجرورا
منفصلا وهو غير موجود واما من جهة المعطوف كرب رجل واخيه وجهة ظ واما من جهتهما معا كرب رجل او
عمرو قوله ولانه لو كان الحلول لو اراد المستدل بالحلول كلا الجزئين فغاية الاعتراض رفع عموم الكلى

بعدم شموله الجزئي غير ما تكلم فيه لبطلان ذلك الجزئي وهذا لا يستلزم بطلان جزئي تكلم فيه وقيل لو مثل بنحو
ربتر رجلا واخي زيد يعم الاعتراض كلا من الاحتمالين اقول الاعتراض ح بصيغة مصادرة على المط ونجرا الى الدور و
الصوا ان الاستدلال بهذا المثال ومثال الش على وجود المقتضي ومنع المانع اجمالا اولا يبعد ان يكون مراد
الش هذا فتد قوله وايضا لنا السماع الكلام الى هنا لرفع المانع وهذا لبيان وجود المقتضي وكلاهما معا
مثبت للمطلوب فلفظ ايضا ليس في موقعه اللهم الا ان نضم الى ما يرفع به المانع اصالة الجواز وجعل ما ذكر
في رد الدليل الثاني بيانا لوجود المقتضي ايضا كما ذكرته سابقا فافهم قوله فما لك اه اوله فاليوم قربت
تهجونا وتشتمنا فاذهب قربت بالتشديد للخطاب والمعنى كون اليوم تذكرنا بهجو والشتم اى السب علينا
فاذهب فان هذه الامور من اهل هذا الزمان ومن افضاء غير قريب لسفالة دينهم وتربية الزمان للاسافل
دون الاعالي قوله فافطر كان المعنى فوصل الى حد الافطار وهو وصول المرض الى حد يضر معه الصوم
ووصول السفر الى شرائط القصر والقرينة على تقديره ان الجزاء لا يترتب على مطلق المرض والسفر قوله
فعدة اى فرمان صوم عدة من ايام اخر والجملة جزاء للشرط قوله تقيكم الحر وفائدة ذلك البرد اظهر واكثر وهذا
يقتضي ذكر البرد دون الحر الا ان الحر لما كان في الحرمين وما والاهما اشد من البرد او رد ذلك والله اعلم
قوله اكلت خبزا انظ ان العاطف المقدر في هذا المثال هو الفاء وان امكن تقدير الواو ايضا فتدبر
قوله ولتسكن انت وزوجك فان قلت هذا يدل على انه من عطف الجملة وما سبق في العطف على الضمير المرفوع
المتصل يدل على انه من عطف المفرد وهما متنافيان قلت يمكن دفع التنافي بوجهين الاول ان بناء الحكمين على
المذهبين في مثل ذلك فان مذهب بعضهم انه من عطف المفرد معتذرا عن الفساد بانه يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوائل او بان العطف مقدم على الاسناد ثم يغلب الحاضر على الغائب ثم يسند والثاني ان ما سبق
مبني على المجاز وهذا مبني على الحقيقة فتنبه قوله ولم يجعل العطف هذا عامل المفعول لاجله وهو قوله
المض دفعا لوهم فتنبه اشارة الى ان المفعول للتحصيلي وعامله ما هو لازم لقول المض وعطف عامل وذلك
ان نجعل نفس هذا عاملا باعتبار اللازم وان نجعل العامل قولنا اعلى ان يكون الدفع بمعنى الاندفاع
والمفعول له حصوليا يعني ان بدل العامل لاندفاع الوهم بالقرينة الخارجية وان نجعله قوله فتدبر على ان يكون
المراد بالوهم اختصاص حكم الامر بالمعطوف عليه وهذا اقرب الاحتمالات لفظا وابعدها معنى قوله ان اتحد الزمان
هذا الاشتراط لتحقق ما لا بد للعطف منه وهو الجامع ومعلوم ان هذا شرط اذا لم يوجد بين المعطوفين جامع
واما عند وجود جامع اخر فيصح العطف وان اختلفا في الزمان قوله نحو قوله تع لنحيي آه لا يخفى عليك ان هذه
الاية من عطف الفعل اللهم الا ان يراد بالفعل الفعل مع فاعله اى الجملة او خص العطف بالفعل بناء على
اتحاد فاعلهما والمثال الصحيح لهذا ضرب هند زيدا او ضرب قعد زيد وهند فافهم قوله التابع اى التابع
الذي يكون مقصودا لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعه كذلك مقصودا سواء لم يكن مقصودا اصلا كما في الغلط

اوكان لكن لا لذاته كما في بدل الكل والبعض والاشتمال او كان لغاية قبل ذكر التابع كسائر اقسامه قوله غيره
اى غير المقصود الذي ذكرنا سواء لم يكن مقصودا كالنعت والتوكيد والبيان او كان مقصودا هو ومتبوعه معا
كالعطف بغير بل ولكن في الاثبات فاخراج بعض اقسام العطف من قوله المقصود من المقصود هو المقصود دون
متبوعه كما ذكرنا ولك ان تحمله على الاطلاق وتخرج العطف باسره من قوله بلا واسطة وكان الش حمله على
اشارة الى ان المبدل لا بد وان لا يكون مقصودا لكن بالمعنى الذي ذكرنا قوله غير بل ولكن في الاثبات اى غير بل
ولكن مط بل اذا وقع بل في الكلام المثبت وذلك لما مر من انه في النفي لا يفيد الاضراب الا على مذهب المبرد الذي
لم يعتمد المصنف وقد فهم كثير من الاذهان من هذه العبارة ان المراد بقوله ولكن لفظ لكن فوقعوا في ورطتين
الاولى ان قوله في الاثبات لم لم يذكر عقيب بل مع انه قيد له لا ان المراد بالمعطوف بلكن هو المفرد المعطوف
بلكن وهو لا يكون الا بعد النفي الثانية ان المقصود في لكن مط هو ما قبله وانما اتى بما بعده لرفع التوهم عما
قبله فهو قد خرج بما خرج منه ما خرج اولا وهذه العبارة مما نعهد بذكره الش في هذا الكتاب امتحانا للاذهان
فلا تغفل وقس على هذا قوله سبل ولكن في الاثبات قوله ببل ولكن في الاثبات قوله مطابقا اى متحدا
مع المبدل في المصداق سواء اتحد معه بحسب المفهوم ام لا فنحو الهين اثنين بدل مطابق لا بدل بعض كما توهم
وانما عدل المص عن التسمية المشهورة اى بدل الكل الى هذه التسمية اى بدل المطابق ليشمل نحو قوله
تع صراط الله العزيز الحميد الله الذي قوله او ما يشتمل هذا بصيغة المجهول لفتح ما قبل حرف الروي في المصرع
الآتي ثم انه ربما يتوهم ان المراد بالاشتمال اشتمال البدل على المبدل منه لان التوب في مثاله وهو قولهم
سلب زيد ثوبه مشتمل على زيد وقيل مرادهم به قد يكون اشتمال البدل على المبدل وقد يكون بالعكس
اقول الحق ان المراد اشتمال المبدل مط على البدل وتحقيق ذلك ان البدل اما عين المبدل مصداقا
او جزؤه كذلك او خارج عن مصداقه فالاول هو البدل المطابق والثاني هو بدل البعض واما الثالث
فاما ان يكون من محتملات ما اريد من المبدل منه بواسطة القرينة الصارفة عن ارادة ما وضع له او لا فالاول
بدل الاشتمال والثاني بدل المباين فالمراد من الاشتمال انما هو الاشتمال الاحتمالي لا ما كان على سبيل الاستغراق
والاحاطة وقد ظهر مما قررنا ان الفرق بين بدل البعض والاشتمال من وجهين الاول ان البعض جزء من
المبدل لا محالة والاشتمال خارج عنه الثاني ان البعض قد يكون مع القرينة الصارفة كما في قولنا ضرب زيد
راسه وقد يكون بدونها كما في قولنا خلق زيد يده بخلاف الاشتمال اذ لا بد من القرينة الصارفة وان
الفرق بين الاشتمال والمباين ان الاشتمال لا بد فيه من تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد
القرينة مشتملا اى محتملا للبدل بخلاف المباين فانه اما ان يكون خاليا عن تلك القرينة نحو خلق زيد
غلامه او يكون مشتملا عليها لكن لا يحتمل المعنى المراد من المبدل بحسبها للبدل كسلبت زيدا ثوب عمرو
وسائر الفروق بين الابدال الاربعة ظاهر فافهم ذلك التحقيق واغتنم به قوله او يستلزم فيه الى استلزم

معنى في المتبوع وهذه العبارة لا تخلو من ركاكة لا تخفى قوله للاضراب او البداء اعلم ان الفرق بين الاضراب والبداء
ان في البداء تركيا من المبدل منه الى البدل بعنوان ان المبدل منه مقصود مع زيادة البدل عليه بخلاف الاضراب
قوله مصاحبة ضميرا الظاهر ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الحقيقية اللفظية ولا يبعد ان يكون مرادهم
بها ما هو اعم من ذلك فصح ما التزاع في الاشتراط وعدمه لفظيا اذ الامثلة العارية لفظا عن الضمير لفظا
مشتملة عليه تقديرا فقوله قبلة البداء اى البدء منه وقوله من استطاع اى من استطاع منهم قوله ولله على
الناس الخ قدم بيان هذه الاية وبيان اعمال المصادر قوله وهو كالثاني اى في الخلاف في اشتراط الضمير
قوله قتل اصحاب الاخدود الاخدود الارض التي انشقت من غضب الله على اهلها وايراد هذا المثال
لفائدتين الاولى التمثيل لما يكون مشتملا بالمعنى يكون في المبدل منه فان النار مشتملة لغضب الله تعالى
والثانية الاستدلال به على عدم الاشتراط المذكور وعندي ان هذا بدل بداء لا بدل اشتمال لانتفاء
القرينة الصارفة فيه قوله والرابع والخامس والسادس لم يقل والسابع لانه جعل البداء والاضراب واحدا
وقد عرفت الفرق بينهما قوله نحو خذ نبلا مدى النبل بالنون ثم الباء السهم ومثل للثلثة بل للاربعة
بمثال واحد اذ الفرق بينهما بالاعتبار نعم بدل الاضراب قد لا يصلح للبداء بحسب المقام قوله الا ما احاط
جلا اى الابدل كل افاد احاطة الحكم بالمبدل منه احاطة زمانية او غيرها قوله لاولنا واخرنا يحتمل احاطة
البدل في هذه الاية الاحاطة الاجزائية والزمانية والمتبادر هو الاولى فان قلت لا دلالة لهذا البدل
على الاحاطة لعدم ذكر الوسط قلت بعد تسليم لزوم الاحاطة لهذا امكن ان يفهم من ذكر والاخر بحسب العرف
كما اشتهر في الظرافات ان من صام اول يوم واخر يوم من رمضان فقد صام جميعه قوله اوعدني بالسجن
والادهم رجلي فرجلي شثنة المناسم الابعاد الوعد بالشر والادهم جمع ادهم والمراد ههنا به القيد وشثنة
بالشين المعجمة ثم الثاء المثلثة ثم النون ثم التاء المثناة الفوقانية الغليظة كالضخمة والمناسم جمع منسم
بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو خف البعير ثم استعير لخف الانسان فرجلي بدل البعض من ياء المتكلم و
قيل منادى بحذف حرف النداء ونودي للاستهزاء بالموعد قوله متى تاتنا تلمم بنا اه اخره على ما وجد
في نسخة غير معتبرة فلا تعرض ان الجنات مخلد شبه بادهم بالجنة والمعنى واضح ويرد عليه ههنا ما يرد عليه
في مثله لعطف الفعل على الفعل وقد عرفت الجواب الجواب قوله لكن يصل المراد بالوصول الوصول للقضاء
الحاجة بالقرينة فاشتمل على الج الذي هو الحاجة قوله وهو نجحه اى نجح مطلوب منه قوله ومنع ابن هشام
الظ ان مراد ابن الناظم ليس استلزام مطلق الاستعانة للنجح بل الاستعانة المذكورة في المتن وهو ملزوم
للاعانة لانه بمنزلة الشرط وقوله يعين جزاؤه والشرط وما هو بمنزلته ملزوم الجزاء فسقط منعه على انه
يمكن ان يكون مراد ابن الناظم استلزام الاستعانة المعنى الاعانة لا لوجودها في الخارج فلا يرد عليه شيء
ثم ان في قول ابن هشام فلا يكون الوصول نجحا ايضا نظر لان ابن الناظم لم يرد بقوله معنى في الوصول معنى

لادنا

لا دنا للوصول سط فضلا عن كونه وجود النجح في الخارج كما سمعت بل المراد ان يكون الوصول محتملا له كما حققنا فسقط
هذا الكلام ايضا قوله فالواجب اه اقول بل الاولى ان يجعل كيف تعنين بدل اشتمال لاشتمال المبدل منه على
نفس البدل لا على الاثر قوله متى تاتنا اه اخره تجد خيرنا رعند ها خير موقد تعشو اى تاتى في العشاء نار اثر
عند ها خيرا والموقد بالكسر من جعل النار مشتعلة قوله الى الله اشكو اه قوله بالمدينة اما في موضع
الحال عن قوله حاجة او ظرف لقوله اشكو وكذا قوله وبالشام وقوله اخرى اى حاجة اخرى وضمير يلتقيان
للحاجتين وقوله كيف يلتقيان بدل عن الحاجتين فان الاستفهام للانكار اى لا يلتقيان والمعنى الى الله اشكو
شيئين محتاجا انا اليهما شيئين لا يلتقيان فالحاجتان بعد جعلهما بمعنى الوصف قائمتان مقام نفسهما
وموصوفهما والجملة بدل عن جزء مؤداهما وهو نفسهما والاولى ان يجعل تلك الجملة جوابا عن سؤال مقدر
كانه قيل هل يجتمع الحاجتان فقال كيف يلتقيان اى لا يلتقيان قوله كالناس لا يخفى ما فيه من الجناس الناقص
مع قوله كالناء قوله كذا ابا عبد السيار اشارة الى التفاوت بين الثلثة الاول وبين الاخيرتين حيث لا
خلاف في كون الاخيرتين للبعيد بخلاف الثلثة الاول قوله ايت بها كان تقدير المتعلق والمتعلق
ههنا بخصوصه وبصيغة الامر للاحتراز عما يتبادر من العبارة من كونه موضوعا للمنادى العاقل فقط وفي
الاشارة ان الامر بالشيء لا يستلزم النهي عن غيره فافهم قوله بضم التاء وذلك ليصير ابعد من نظيره اى قوله
ندب والا فيمكن ان يكون فعل امر قوله اى يحذف يعني ان التعرية لفظية فقط قوله مجيئه المجيء وما اشتق
منه يستعمل في عرفهم فيما اتى من العرب فقد يرد لك اشارة الى ان قلت بحسب السماع فلا يجوز القياس
عليه كما هو راى المص قوله ثوبي حجر اى اعط ثوبي يا حجر وحجر اسم رجل والانثى من الخيل وما يسمى بالفارسية
سنك والمراد ههنا هو المعنى الاخير وهذا القول كلام موسى لما روى ان قومه زعموا ان به ادرة الخصية وكان
يوما خلع ثوبه ووضعه على حجر ليغتسل فلما فرغ وذهب الى جانب الحجر ليلبس ثوبه فعدا الحجر الى ان مر بقومه
وهو من عقبه وناداه يا حجر ثوبي او ثوبي حجر وفي هذه القضية روايات اخر واليها اشار الله تعالى حيث
قال ولا تكونوا كالذين اذوا موسى الاية قوله وحكوا لم يجعل المحكي داخلا في المبنى لان حركته بما يحصل
اولا بالعامل فيه باصرفا قوله وشبهه المراد بشبه المضاف ما كان بعده متمما لما قبله سواء كان معمولا
له اى فاعلا او مفعولا او متعلقا او كان مركبا كثلثة وثلثين قوله يا غافلا والموت اه هذا جزء من
بيت هو هكذا يا غافلا والموت يطلبه وللغفلة الحجاب بين عقول اى يا شخصا غافلا والحال ان الموت
يطلب بعد نفسك من الغفلة التي تحجب بين العقول وصاحبها هكذا وجدت في نسخة غير معتبرة
قوله يا عبد الله ويا حسن الوجه هذان المثالان في قوة امثلة ثلثة اذ نصب مثالا للمضاف الحقيقي
اضافة والمحكي واللفظي قوله من كل علم بيان لقوله نحو زيد قوله سلام الله يا مطر اه اخره وليس
عليك يا مطر السلام قاله الاحوص في وصف رجل مسمى بمطر وكان ربما افتخ الناس في عصره وللمراة

حبيب سلمى وكانت من اجل النساء واحسنهن وكانت تريد فراقه وهو لا يرضى بذلك وضيق عليها السلمى والمآلم
واضح قوله يا عذبا لقد وفتك الاواقى قيل ضربت صدرها الى قالت ضربت بصيغة المغايبة والى بمعنى اللام
اى ضربت صدرها بيدها متعجبة من مجانى الى هذا الزمان مع ما الغيبة من الحروب والاسر والخروج عن الاهل وضرب
الصدر باليد من عادة النسوان فى حال التعجب والاواقى اصله ووواقى جمع واقية اى الحافظة وموضوعة الامور
او نحو ذلك قوله فيا الغلامان آه ايا كما منصوب على التحذير والباقى واضح قوله اذا كان لغير العهد لان ما
لام العهد يجب ان يكون لم غير المخاطب معهودا والمنادى يجب ان يكون مخاطبا قوله ويجوز قطع الفه
اى ذكرها فانه لا الف فاعل القطع والمعنى قطعوا الفه عما بعدها عما قبلها قوله اى اذا ما حدث آه ما قبله
ان تغفر اللهم تغفر جما واى عبد لك لا الما الزمن الالمام وهو نزول الحوادث والحدث ما يحدث من مكاره
الدنيا والجم الجمع وفيه شذوذ اخر هو حذف اللهم بانصال حرف النداء اللهم الا اذا اخص اثبات الهمزة بما
اذا لم يتصل الميم المشددة قوله والاسم محكى الجمل بتقدير كلمة الا الا احترازا عن كون قوله ومحكى الجمل عطفا
على قوله باضطراد قوله الالف وقريض اشارة الى ان الظرف صفة الفاعل بدون اعتبار الحيثية لا انه متعلق
بالفعل ولا حال او وصف للفاعل مع اعتبار الحيثية كما هو الظ وذلك لان الشذوذ فيه فى النظم والنثر
مطلقا لا يختص بنظم واحد كما يفهم من تنكير قوله قريض قوله اى شعرا انما سمى الشعر بالقريض لان مصراعات الشعر
كانها قطعت متساوية بالمقراض قوله كالمفرد اى مطلقا سواء كان مع اللام او لا فاقسام التوابع الثلثة المرفوعة
والمنصوبة ثمانية عشر والشارح اشار اليها فى ضمن ثمانية امثلة قوله نسقا مجردا من ال وبدلا اى وكون
متبوعهما غير ذى الضم وانما خص النسق فى هذا الحكم بتجرده عن ال لانه ان كان مع ال يضعف شبهه بالمستقل
من حيث امتناع دخول يا الذى هو ما قبل متبوعه على التابع لامتناع الجمع بين يا واللام ولم يشترط ذلك فى
البدل لانه اشبه بالمستقل من المعطوف حيث يكون مقصودا لذاته دونه فلا يؤثر فيه تلك الضعف
قوله وانصبهما حيث ينصب لو قدم هذا على قوله فضمهما فمتعلق قوله وان كان المتبوع بوصرحا وصا نصا
فى عدم تقييد النسق والبدل بكون منادهما ذى الضم لكان احسن قوله وهو عند الخليل هو مبتدا
خبره قوله مختار والظرف متعلق بالخبر ولم يقل وهو مختار عند الخليل ليصير سياقه كسياق ما ياتى فى المبرد
قوله وايها اعلم ان ايها اذا وقعت منادى او للاختصاص فلفظها موصوفة بمعنى شئ وهاؤها للتنبيه
وما بعدها صفة لاى قوله لانها مبهم تعليل لايراد الصفة لاى قوله فلا يستعمل آه اى فحقه ان لا
يستعمل قوله الا فى الجزاء آه الظ ان يقول الا فى الشرط وكانه بدله بالجزاء اشارة الى ان الشرط قيد
للجزاء ومقصود له وانما لم يحتج اى الشرطية الى المبين لدلالته على الابهام منهما قوله بالرفع لزوم الرفع
لانه المنادى فى الحقيقة واى وصلة اى نداؤها قوله الا ايهذا الباخع آه اخره لشئ نحته عن يديه
المقادر قاله ذو الرمة فى بلال بن ابى برده الاشعرى والباخع الهالك والوجد شدة الشوق وهو

مرفوع بالباخع فعلى هذا يجب ان يراد بالباخع المهلك كما قيل والمقادر مخفف مقادير والمراد بها الازمنة اى
ونحته بصيغة الغائبة المؤنثة اى ابعدته ولخرجته عن يده وقوله لشئ متعلق بالباخع او بالوجد والباقى
ظ قوله بسوى هذا الذى ذكر برد لا يخفى ما فى هذه العبارة من حسن الايهام حيث يمكن ان يراد بهذا الذى لفظ
هذا والذى بحذف العاطف مع حذف لفظ قولنا مثلا والمعنى وصف اى بعد المعرف باللام بسوى لفظ هذا
والذى برد ولو قال اى ما ذكر لخلا عن هذا الحسن قوله فى لزوم الصفة جعل اللزوم وجه الشبه انما يناسب
لو ذكر لزوم الوصف لا تى فى المتن سابقا وانما المناسب لما سبق جعل نفس الصفة وجه الشبه قوله يا زيد
زيد اليعملات هذا بعض من بيت هو هكذا يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
قاله عبد الله بن رواحة وقيل قائله ولد جرير واراد بزيد زيد بن ارقم واليعملات جمع يعملة وهى الناقة
القوية الحمولة واضافة زيد اليها لانه كان يجدوها والذبل بالذال المعجمة والباء الموحدة ككمل جمع ذابل
وهو بالفارسية كامل وهو وصف لليعملات والباقى ظ قوله وفيه المضاف الى المضاف اليها وهذه
العبارة مساهلة لان فى هذا الفصل يذكر احكام ما كان مضافا للياء مضافا اليه المنادى لا احكام ما
يفيده هذه العبارة فافهم قوله وظبيى فى التمثيل به اشارة الى ان المراد بالصحيح ما لا يتغير بالاعلال
ولو كان فيه حرف علة لا ما جرد من حرف العلة قوله بكسر الهمزة احترازا عن ان يكون بالفتح على ان يكون هو
وصلته فاعلا لقوله صح قوله وكل من الفتح والكسر آه يعنى ان الوجوه الثابتة فى المنادى المضاف الى
اليا قد انقطعت فى الاسم المتوسط بين المنادى واليا سوى الوجهين منها فانهما قد استمرا وبقيا فيه فلا
يلزم من قوله وكل من الفتح آه استمرار الضدين فى محل واحد كما قد يتوهم قوله اى لياء المتكلم لما كان المتبادر
من تغيير موضوع الحكم وعدم اتصال ياء المتكلم بهذا المنادى ان يتوهم ان المراد بالمثنى والمجموع عند كون
المنادى تثنية وجمعا دفعه بهذا التفسير قوله وكان لفظ ام آه لم يقيد المنادى بكونه ابنا وابنة
مع انه مقيد به لان تقييد المتوسط باعتبار اخراج تثنية ام وعم وجمعهما عن ذلك وليس هذا معتبرا
فى المنادى فان هذا الحكم ثابت ولو كان المنادى مثنى او جمعا قوله لا مفر هذا اما من تمام المثال او
تاكيد لقوله استمر وبيانا له قوله اما استمرار الكسر وجه الكسر والفتح قد ظهر مما سبق والاحق بالبيان
ههنا وجه انقطاع الوجوه الاخر فيما نحن فيه قوله يا ابن امى ويا شقيق نفسى آه انت خليتنى لدهر شديد قاله
ابو زبيد حرملة يرثى اخيه وشقيق كجميع تصغير شقيق بالفاء ثم القاف بمعنى الاخ وانما صغر للترحم ونفسى
اما مبتدأ له وانت خبره او بالعكس بقرينة المقام او اضيف شقيق الى نفسى او مشتغل عنه العامل او بدل
عن المنادى والاحسن ان يكون النفس بمعنى الروح وان كان المتبادر منه معنى الذات وخليتنى اه اى تركتنى
لدهر شديد بمكابدة وحدى وقد كنت لى ظهرا على الدهر فاوحشنى فقدك او اتلفنى موتك قوله يا بنت
عما آه هذا من قصيدة مشهورة لابى النجم العجلى اولها قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع

والمجموع

والهجوع النوم بالليل خاصة قوله والامر هكذا اه ذكر هذه المسئلة في هذا المقام لمجرد المناسبة في الوزن
وكونه قياساً لا في لزوم النداء اذ هو اسم فعل واسم الفعل لا ينادى قوله وجر اى وجر بالحرف ما لم يستعمل غير
منادى لا بان يستعمل مستغاثاً فانه لا يختص بالشعر قوله في الشعر قيل مراده بهذا الشعر قول ابي النجم في وصف
الابل افيلك هكذا اثير ايديها عجاج المعطل اذ عضبت بالطعن المعزابل تدافع الشيب ولم تقتل في لجة امسك
فلانا عن فل الاثارة التفريق وايديها فاعل تثير والضمير للابل والعجاج الغبار وهو مفعوله والمعطل الهواء
المغبر وعضبت بالعين المهملة والضاد المعجمة من العضب وهو السيف الحاد القاطع والطعن الجرح الحاصل من السيف
والمعزابل جاعل الشيء مشبكاً كالغربال يعني ان تلك الابل تفرق بايديها غبار الهواء في وقت هدف السيوف
في الحرب بالطعن على الاعادي طعنا جعل ابدان الاعادي كالغربال وتدافع كما تدافع الشيب ای الشيوخ ای كان تدافعهم
لرفع القتل لا للقتل واللجة بفتح اللام امتزاج اصوات الناس وغيرهم وقت الحرب هو متعلق بقوله تدافع وفي
امسك اه بتقدير القول وصف اللجة ای لجة مقول فيها امسك يا فلان فلانا عن فلان وشبه تفرق الابل
الغبار بايديها يوم الحرب بشيوخ مصالحين للمحاربين يفرقون بعضهم عن بعض وانما خص المصالحين بالشيوخ لان
الشبان المحاربون والساعون الى الحرب قوله ليخلص اه هذا من التخليص اى ليخلص المنادى مستغاثا لا مستغاثا
من المستغاث من اجله لفظا او بلفظهما معا واللام الداخل على المستغاث من اجله مكسور مطلقا قوله اعرابا
باللام هذا مفعول له او حال عن المستتر في خفضا اى معربا والظرف اما متعلق به باعث على تقديره اشارة الى
اعراب المستغاث مع وجود مقتضى البناء فيه انما هو لاجل اللام لان الغاء عمل حرف الجر المانع الضعيف غير
معقول او متعلق بقوله خفضا فالاول اظهر واحسن قوله فرقا بين المستغاث به انما لم يعكس هذا الامر مع حصول
الغرض به لان المستغاث به واقع موقع كاف الخطاب المفتوح لا بها ثم هذه اللام قيل زائدة وقيل للاختصاص
والصواب على الثاني ان متعلقه مقدر وتقديره قولنا يا لعمرو يا مسمى ثابتا لعمرو لا لغيره لا انه متعلق بالياء او
ما يقوم مقامه كما قيل واما اللام الداخل على المستغاث من اجله فهو للتعليل ومتعلقه الياء او ما يقوم مقام
قوله على مثله اشار به الى دفع خدشة من كلام المص وهو ان المعطوف مجموع ياء واللام ومدخولها كالمعطوف عليه
لا المدخول فقط وحاصل الدفع ان المدخول ثانيا معطوف على مثله ونظيره في المعطوف عليه لا على مجموع المعطوف عليه بناء
على ان كل مركبين متعاطفين متناظرين في الاجزاء فان اجزاء المعطوف معطوفة على اجزاء المعطوف عليه
كل على نظيره وقد ذكرنا هذا مرارا قوله والمستغاث من اجله هو ما ينادى لاجل استخلاص شيء عنه او استخلاص
عن شيء نحو يا لقومي للعجب يا لزيد لعمرو قوله يا لقومي اه اللامان الاولان مفتوحتان لدخولهما على المستغاث
به والثالث مكسور لدخوله على المستغاث له والعتو كالعدو في الاستكبار والمعنى يا قومي يا امثال قومي خلصوا
اناسا يزداد استكبارهم عن استكبارهم والاهلكوا به قوله فيا لله للواشي المطاع اوله يكفيني الوشاة
فان يحوطني اى يحيطني النمامون فيمنعوني عن وصول مرادي منها الهي خلص الواشي عن وشيه وانما وصف الواشي

بالمطاع

بالمطاع لانه اراد بالوشاة ابويه حيث امراه بطلاق زوجته وهو مكروه له والمراد الوالدين لابد وان يكون مطاعا
قوله يا للكهول وللشبان من عجب اه اوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب النائي البعيد والمغترب الغريب
والكهول جمع كهل وهو من كان بين الشباب والشيخوخة والشبان كغفران جمع شاب يعني ايها الكهول والشبان
خلصوني من التعجب في هذا الامر قوله يا يزيد الامل نيل عز اخره وغنى بعد فاقة وهوان العافة الفقر والهوان
الذل فالكلام من قبيل اللف والنشر المشوش وقوله لامل مستغاث من اجله قوله الا يا قوم اه الا رب العالم بالامر
فلم يقل يا لقوم ولا يا قوما واللامان الاخيران للمستغاث من اجله قوله اسم ذو تعجب اه وكذا اسم ذو تهديد نحو
يا لعمرو لاقتلنك وقيل اللام فيهما ايضا للاستغاثة كان المتعجب والمهدد يستغيث بالمتعجب منه والمهدد نحو بحضر
فيقضي تعجبه من الاول فيستريح من الم الحيرة وينتقم من الثاني فيستريح من الم الغضب عليه وقيل فخصوص
المتعجب ان المنادى محذوف اى يا قوم اعجبوا للعجب فافهم قوله اعلان المتفجع اى اعلانه تفجعه والمتفجع من نزع قوله
باسم من فقد اه قول او ما فقده وقيل او باسم ما وجد له ليشمل نحو واويلاه وواصيبتاه وقيل التفجع انما هو
للفقد لا للوجود ونحو واويلاه كناية عن المفقود لان المفقود كانه هلاك النادب وويله ومصيبته ونحو ذلك
وضم بعضهم الى المتفجع المتوجع والحق انه داخل في المتفجع لان ندبة المتوجع انما هو لغمه على فقد الصحة عنه قوله
وافقعساه وابلي باخذها كروس وفقعس اسم قبيلة من بني اسد وكروس كعفر جل اسم من اخذ ابل الشاعر
نهبا وغارة فلذلك ندب بقوله وافقعسا وقيل فقعس اسم رجل مات فندبه والاول اظهر قوله لا بعد
النادب اى لا يكون معذورا عند من يسمع ندبته فان الندبة امر مستحق للسامعين فيقبح عندهم لا ينبغي ان
يرتكب الا لعذر اعلمهم وهو كون المندوب له مستحقا لها والنكرة لا يعلمهم ذلك فلا يصير النادب معذورا عندهم
اذا ندب بها بخلاف المعرفة قوله كاى يعني به اى الشرطية ومثل بثلثة امثلة الاول للنكرة المستغرقة والثاني
للنكرة المبهمة والثالث المعرفة المبهمة وقيد اسم الجنس بالمفرد احترازا عما اذا اريد به نفس الحقيقة فانه حينئذ
قوله بالذي اشتهر اى بسبب اشتهار الموصول الذي اشتهر به اى الصلة او مع الذي اشتهر اى جعل مجموع الموصول
والصلة مندوبا بان يدخل واو على الموصول والالف على اخر الصلة قوله صله بالالف اى جوازا لا وجوبا فلا
ينافي قوله فضمه ان كان مفردا على انه يمكن حمل الضم على التقديري ويظهر اثره في التوابع قوله وقمت فيه اه اوله
حملت امرا عظيما فاصطبرت له قاله جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز وحملت بصيغة المجهول من التحميل والمراد
بالامر العظيم الخلافة وجملة وقمت فيه حالية والشاهد والمعنى واضحان قوله الا يا عمراه الا للتنبيه وعمراه
تاكيد لقوله يا عمرو والمعنى واضح قوله فاعل قائل عدل عما هو الظاهر من تركيب الكتب الى ما ترى لان ما هو الواقع في
المسئلة المخصوصة قول من سكن الباء في النداء بقول واعبديا وقت الندبة فالحرى بالمقام بيان ذلك واستفادته
من البيت لا بنصوا الا يجعل من فاعلا مؤخرا عن المفعول قصدا للحصر وكذا المسئلتان الاثنتان ولذا ذكرها في
التحملة الشرط والجزاء المفيدة لاختصاص الشرط بالجزاء فان قلت لم لا يجوز ان يجعل من شرطية وقوله قال

بتقدير هو قائل بمنزلة جزاء الشرط او يحمل على ظاهره ويجعل تقديم الخبر للحصر قلت الاول غير صحيح للزوم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وكذا الثاني لان الحصر لا يستفاد منه على تقدير استفادته غير المقصود قوله اي نحو
ذلك الذي اه لما جعل الش لفظ من في المتن فاعلا لقول المصنف قائل لافادة الحصر المذكور ولزم ان يجعل الكون
مجازا عن الفعل اذ لو لم يفعل ذلك يلزم ان يكون الوصف مبتدأ بلا اعتماد نفي واستفهام وهو غير مستحسن وقوله
ذلك اشارة الى قوله واعبدا يا واعبدا ومفعول لقوله يقول والذي فاعله ويحتمل ان يكون اشارة الى من و
فاعلا للفعل والذي صفته وبالجملة قول المصنف في النداء البا اذا سكون ابدل الصلة للموصول قوله في الترخيم
سواء كان في المنادى ام لا وكذا التعريف الذي ذكره لمطلق الترخيم وذلك لانه قد ذكر ترخيم غير المنادى في هذا
الباب ايضا قوله على وجه مخصوص وهو ما فصله المص قوله في عقنباة هذا بتقديم الباء على النون كالحفنا
قيل جمع عقاب وقيل اسم لعقاب حديد المخالب قوله كنا انطشرا هذا علم لرجل معروف لحذر بحمن ابطه حبه
او سيفا قوله نحو مختار اللابق ان يمثل بعده بمضطر لما لم يكن لبسا قوله وهبيخ بالباء الموحدة ثم الباء المثناة
المشددة التحتانية ثم الخاء المعجمة كقمحل وهو صبي اعضاؤه كانت دقيقة دقيقة قوله وغرنيق بضم الغين
المعجمة وسكون الراء المهملة وفتح النون وسكون الباء المثناة التحتانية واخره قاف اسم لطائر مائي طويل
العنق وان كان بكسر الاول فهو اسم لشاب كان اعضاؤه دقيقة رقيقة وهذا مثال لما كان لينه باء لم يكن حركة
ما قبلها من جنسها قوله بالتنوين على ان يكون الموصول مفعولا لقوله نويت لا بالاضافة على ان الموصول مفعول
للحذف لان ذكر مفعول قوله نويت اهم من ذكر مفعول الحذف قوله كما كان اي سواء كان حكم هذا الاخر مع الاخر حقيقي
واحد كيا جعفر وياجعف ام لا كيا جعفر ان علما وياجعفر وقس على هذا امثاله قوله بالاخر وضعا لكا
لو تم المنادى بحسب الوضع بهذا الاخر الذي صار بعد الحذف اخرا عرضيا وقبله وسطا حقيقيا قوله وقل
يا كرا وكذا تقول يا علاء بقلب الواو وهمزة لتطرفها وعدم انضمام ما قبلها وهو مما كان منسيا قوله و
يا جعف الاولى ان يقول بدله يا حا لان جعف لا يتغير اخره اللهم الا ان يشير بذلك الى صيرورته مضموما
وغيره متساويين في الضم قوله لنعم الفتى اه قا لعامري لقيس الكندي وتعشو مخاطب اي بسر في العشا
وضمير ناره لطريف لتقدمه رتبة ومال اصله مالك فرخم والحصر بالمهملتين المفتوحتين شدة البرد
قوله اوالفا مكة اه اوله القاطنات البيت غير الرمم القاطنات المقيمات ورتم ككمل جمع رابم اي الزال
وا و العا جمع الفه كضاربة صرف للضرورة وهو حال من القاطنات ووورق كقفل جمع ورقاء كصفراء
وهي التي لونها بياض مائل الى السواد وهو بيان للقاطنات والحمي بفتح الحاء المهملة اصله الحمام رخم
بحذف الميم ثم ابدل الفه ياء وفتحة الميم كسرة للقافية او حذف الالف وقلب احد الميمين ياء قوله كندا
لفظا اي في البناء على الضم وجواز اتباع تابعه للفظ في الجملة وكونه معنا غالبا وكونه مفعولا لمحذوف
قوله وفي ابنه مجمأه وفي انه يحتمل ان يكون عطف بيان عما قبله اذا ساواه في النصب والتعريف والتنكير

قوله

قوله ثم ان كان ايها اي ان كان الاختصاص ايها اه فقوله استعمل اجراء للشرط لاجر كان والاختصاص في اصطلاح الاسم
للفعول المخصوص المحذوف عامله قوله فيضمان لان بنائهما على الضم لتركيبهما مع حرف التنبيه وشبههما باي الموصول
المشابهة بقبل وبعد المضموم عند البناء لذلك وليس بنائهما لكونهما منادى مفرد معرفة والا لوجب ان يكونا
معربين حال كونهما اختصاصا قوله كايها الفتى باثر ارجو نسا يعني مثل ارجو في ايها الفتى فايها منصوب محلا بمقدر
واجب الحذف وهو اخص بمعنى افرد اي افرد الشيء الذي هو الفتى بالخطاب والتقدير في مثل نحن العرب مثلا افرد العرب
بجملة متكلما ويحتمل ان يكون مدخول الباء في الموضعين هو الحكم المذكور قبل الاختصاص او بعده وجملة
الاختصاص الجملة مستأنفة ووجه تعريف ايه ههنا وان لم يكن مناد هو تعلق الخطاب او التكلم به ولهذا اصح صفته
بالمعرفة قوله اللهم اغفر لنا اه مثل بهذا الاثر للمؤنث ولكون الاختصاص عقيب ضمير المتكلم والمراد بالعصابة
ههنا الجماعة وهي بكسر العين ولها معان اخر قوله اسم بمعناه يعني يكتفى بكونه مسبوقا بمفرد ولا يلزم ان يكون
مسبوقا بجملة كما يتوهم من المثالين السابقين فلا يكون هذا انكارا مع ما ذكره في اقرب افرغ النداء والمراد
بقوله بمعناه ان يكون بمعناه من حيث الارادة لا من حيث الاحتمال والا فلا فائدة لذكر الاختصاص قوله وهو
الزام العكوف العكوف مصدر بمعنى التوجه ههنا اي هو ايجاب المخاطب توجهه على ما يحمل التوجه اليه من مواصلة
ذوي القربى والاولى ان يقول الزام العكوف على ما يحمد او بشناء العكوف عليه ليشمل نحو الغزال الغزال
والاغلب اطلاق التحذير والاغراء على المفعول المخصوص المعهود قوله بدلا من اللفظ بالفعل اللفظ بمعنى التلفظ
والظرف متعلق به وقد سبق نظيره في باب المبتدأ قوله وما سواه اه اقول للتحذير اربعة عشر قسما لان المفعول
المسمى بالتحذير اما ان يكون محذرا او محذرا منه والاول اما بلفظ ايا او بلزمه ان يليه نفس المحذر منه وصا
بالواو ومن او بالانفصال واما بغير لفظ ايا ولما ايضا هذه الاقسام وكونه مكررا والثاني لا يكون الا مكررا
وبدون ذكر المحذر بالفتح والعامل فيما سوى الاخير بعيدا وحذرا وجنب او نح او ما يؤدي معناها وفي الا
وما بمعناه وحذف العامل في تسعة منها واجب وفي الخمسة الباقية جائز قوله ماز راسك ماز اسم رجل و
اصله يا مازن بعد راسك من السيف والسيف من راسك وههنا مخفوف لا بد من التنبيه عليه وهو ان
الافعال الدالة على النسب الاضافية المتشابهة الاطراف قد يراد منها وصف احد المضافين فيسند اليه
ويجعل الاخر مفعولا لها فيقال قرب زيد من عمرو وبعد عمرو عن زيد وقد يراد منها الاضافة المشتركة بينهما
من غير قصد اختصاصها باحدهما فاما ان لا يسند الى فاعل بل يتعلق بلفظ البين فيقال قرب بين زيد وعمرو
اي وقع القرب بينهما او يسند اليهما بالواو العاطفة فيقال قرب زيد وعمرو اي تقاربا فذكر المحذر منه فيما
نحن فيه بمن مبني على ارادة المعنى الاول من الفعل وبالواو مبني على ارادة المعنى الاخير منه فقولنا في تفسير العطف
بعد راسك من السيف والسيف من راسك اشارة الى المعنى الاخير فيغلط وقد يتوهم ان الواو العاطفة
في هذا المقام بمعنى من وهو غلط والصواب ما ذكرنا ويحتمل ان يكون الاصل بعد نفسك من السيف والسيف

من رأسك فحذف الطرفان قوله وان يحذف احدكم الارنب اى كان الاحذف فاعلا للحذف والارنب مفعولا والمراد
بالحذف ضربه بالعصا فانه يحذر منه لكونه قبيحا عند بعض او المراد صيده مطلقا وهو باعتبار كونه مقصودا
لاكله المحرم عند اهل الحق يحذر منه واذا كان بالعكس فالمراد بهذا السخرية بالمخاطبين لكثرة جبنهم فان الامر
بالتحذير عن حذف الارنب الذى هو اجبن الحيوانات يدل على كثرة جبن المحذر وارادة الحقيقة بعيدة فتعين
ان يكون القصد الى الاستهزاء قوله اى عن ان كان مخاطبا ففعله مثله فى الخطاب غالبا وان كان غير مخاطب
ففعله قد يماثله وقد يخالفه والبدل شاذ اذ حيث قدر العامل مخالفا قوله وينحّه عن حضرتى الحضر
بالفارسية آستانه والظاهر ان المراد به هيهنا القرب قوله اياه واياه الشواب هذا انما حكى عن بعض العرب
وهو انه اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب يعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فليحذر نفسه او حذره
عن هؤلاء الشواب هؤلاء الشواب عن نفسه فانهم يؤذونه ويضيعونه قوله وعن سبيل القصد اى الاقتصاد
والاعتدال قوله فاوجب اضماره الاغراء ثلاثة اقسام لان المفعول الذى سمى بالاغراء لا يكون مغرى
بل يكون مغرى به وهو اما مع العطف او التكرار او بدونهما فالعامل فى الاولين واجب الحذف وفى الاخير جائزه
ولا يخفى ما فى العطف هيهنا وفى الضرب من الفرق فلا تغفل قوله اخاك اخاك اه الهيجاء بالمد والقصر
هو الحرب هنا بالقصر للاخفاء فى الباقى قوله الصلوة جامعة اى احفظ الصلوة حال كونها مؤداة
بالجماعة الظاهرية اى عقيب الامام وبالجماعة الباطنية وهى صلوة جميع الاعضاء والقوى مقتديا با
للشان الذى هو الامام فى الباطن وليعلم ان العامل فى الاغراء فى كل مقام ما يقتضيه هذا المقام ففى نحو
الغزال الغزال ادم وفى نحو الاهل والولد دع وعلى ذلك فقس قوله واستعمالا احترازا عن اسماء الاشارة
وهاء التنبيه وامثالهما مما يمكن ان ينوب مناب الفعل ولم يستعمل استعماله بان يعمل اعماله قوله اى اسم يدل
فعل يعنى ان اضافة الاسم الى الفعل لامية اى الاسم للفعل اى اسم يدل على الفعل اى لفظ الفعل فان الكلم
والفعل والحرف وامثالها موضوعات لالفاظ مصداقاتها لا ابانة اى الاسم الذى هو الفعل معنى كما ذهب
اليه بعضهم متمسكا بان العرب الفح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت بل ربما لم يسمعه اصلا
والجواب انه يجوز ان يكون حذف الواسطة فى الاستعمال لكثرته وكون معنى معانيهما مقصودا بالذات قوله
بمعنى اضلل اى متلبسا بمعنى هو لفظ افعل فالاضافة بيانية ويحتمل ان تكون لامية بان يراد التلبس با
لواسطة فافهم قوله فى الدلالة على الامر هذا بيان لوجه الشبه فقدم على المشبه به والمراد بالامر ما
لفظا مصداقه فالدلالة بلا واسطة واما معناه فالدلالة بالواسطة قوله وهيا هذا بالتخفيف او
بالتشديد قوله كالذى بمعنى المضارع اعلم ان ما بعد المضارع انما هو بمعنى الماضى الا انهم قد عبروا عنها با
المضارع لان المراد منها الانشاء المناسب للحال المفهوم من المضارع قوله وايه هذا بفتح الهمزة وتخفيف
الياء المثناة التحتانية او تشديدها مع كسر الهاء قوله بمعنى امض فى حديثك امض من مضى اى ذهب

فحديثك

اسماء الافعال

فى حديثك اى حدث ولا تقطع حديثهم واما ايها بالتنوين وفتح الهمزة وتخفيف الياء فهو اسم فعل ماض بمعنى
بعد قوله بمعنى قرقر وهى من القرقرة وهى صفاء صوت البعير عن الخشونة وصوت الحمام وصوت البطن من كثرة
الانفخ وحسن الضحك الذى له صوت وتغيير الصوت قوله ما هو منقول اه الظاهر ان هذه الظروف والجار والمجرور
فى الاصل مستعملات مع هذه الافعال التى هى بمعناها ثم حذفت تلك الافعال وجعلت تلك المتعلقات
اسماء لالفاظ تلك الافعال ومعنى انفسها مثلا عليك اصله الزم عليك ثم اقيم عليك مقام لفظ
الفعل مع معنى الظرف وجعل اسما للكل قوله بمعنى تنح اى صر بعيدا والمراد صر بعيدا منى الى نفسك
قوله جر عند البصريين هذا هو الحق اذ لم يحصل مانع لخرجه عما كان عليه قوله ونصب عند الكسائى كانه
تمسك فى هذا بضعف عمل الحرف واضافة الظرف بعروض الاسمية فينبغى ان يظهر فيما بعدهما عمل
العامل كالمنصوب بنزع الخافض قوله ورفع عند الفراء كانه زعم ان الظرف والحرف فقط اسم للفعل مع الفاعل
فما بعدهما تاكيد للفاعل قوله مصدر فعل مرادف لدع اشار بهذه العبارة الى عدم استعمال هذا الفعل
قوله لو وما تحوز الى قيد لقوله لم ينون ولم يذكره متصلا بالمقيد لئلا يتصل الخبر بباب الاصوات قوله رو
ما به خوطب اقول الحاق الاصوات باسماء الافعال لان بعضا منها كصه ومه ولمشابهة جميعها بها فى البناء و
بعضها بمخصوصية فى المعنى ايضا وهو النوع الاول منها قوله للنكاح اى الجماع والمراد به الصوت الحاصل عن الفرج عند
اخراج الذكر منه دفعة او عند تحريك الذكر فيه بسرعة سيما اذا كان رطبا الرجا هكذا قيل قوله لما سبق
فى اول الكتاب اى من الشبه لا همالها لان الاصوات لا عاملة ولا معمولة وقيل اى من الشبه لاستعمالها الكلمات
فى اسماء الافعال المستلزم لبناء الاصوات لالحاقها بها واعلم ان الاصوات جميعها الفاظ موضوعة لما
يدل عليها فتكون كلمات واسماء وان توهم ان بعضها غير موضوع وليس بكلمة قوله هذا باب فيه اه لم يضف
الباب الى قول المص نونا التاكيد كما فى سائر الفواتح لئلا يلزم تغيير المتن بجعل المرفوع مجرورا قوله ذا طلب
هذا حال متداخلة قدمهم بعض من جوهر قوله اشيا الاستقبال وعلى هذا يمكن ان يكون قوله اشياء ذا طلب
حال بتراد فين ايضا قوله فاياك والميتات لا تقربنها لحزه ولا تعبد الشيطان والله فاعبد المراد
بالميتات الضالون المضلون لانهم كالاموات فى عدم الشعور بخيرهم وشرهم والتحذير باعتبار ان النفس
الانسانى جذاب لصفات من يوالفه سيما اذا كانت رذيلة كعبادة الاصنام وسائر المعاصى والفاء فى فا
عبد اما جواب لاما المقدرة او زائدة او عاطفة والف بدل من النون لان المقام مقام التاكيد قوله
وهل يمنعنى ارتيادى البلاد تمامه من حذر الموت ان ياتين دال البلاد اول المصرع الثانى وكلا الفعلين
مؤكدان بالنون والارتياد الطوف وقس حذر متعلق بارتياد وان ياتين اى من ان ياتينى الموت وهو متعلق
بالفعل الاول قوله هلا تمنن بوعد غير مخلفة اخره كما عهدتك فى ايام ذى سلم تمنن بسكون النون الاولى
والاخير وكسر النون الوسط خطاب للمؤنث المؤكد بالخفيفة وعهدتك اى اشترطت معك وعرفتك

باب نون التاكيد

سلم

سلم اسم موضع بالحجاز قوله فليت يوم الملتقى ترينني اخره لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم ترينني بفتح التاء والراء وكسر الياء مخاطبة من الرؤية مؤكدة بالنون الثقيلة والهائم المتحير في العشق ومنه الملتكة المهيمون والتبا

واضح قوله اواحال هذا عطف على النفي قوله لا اقسم اي بلام مفتوحة داخلة على اقسم كما هو قراءة ابن كثير على ان يكون فعل القسم هذا جوابا لقسم اخر محذوف التقدير اقسم بالله لاقسم بيوم القيمة وجواب القسم هذا انشاء

لكونه فعلا لقسم اخر وزمانه حال ولذا لم يدخل عليه النون واما الباقون من القراء فقرؤه بلا الداخلة على الفعل بناء على كونها زائدة او ردا الاعتقاد من يعتقد ما يخالف جواب القسم وقيل قول المص او مثبتا في تم

لما شمل فعل القسم وجوابه فقيد الاستقبال لخرج اصل الفعل لانه حال لا محالة فشار الشارح بهذا الاشارة الى ذلك اقول فيه نظر لان قوله وان منعه البصريون ينافي ذلك لان البصريين منعوا كون جواب القسم حالا الا

مع ظهور ان المراد بالمثبت في القسم انما هو جوابه فكان هذا القائل وقع في هذا الخبط نظرا الى النسخ المغلطة المكتوبة فيها لا اقسم بلا او جهلا بقراءة ابن كثير فلا تغفل قوله قليلا به اه بيتان من هذه القصيدة

هكذا اهن للدنيا بهوي المثلاد فانه اذا من كان المال نهبا مقسما قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما قالهاء الطاء اهن امر من الاهانة اي الاذلال والتلاد بالتاء المثناة من فوق كبلاد

المال المجتمع العتيق والنهب الغارة بمعنى المنهوب قليلا اي حمدا او زمانا قليلا به اي بالحمد او بسبب المال وما زائدة او بمعنى الزمان او ظرفية او مصدرية لكن كل منها على تقدير بعض الاحتمالات قوله قليلا ومغنما اسم مفعول

حال عن فاعل نال او اسم فاعل حال عن فاعل تجمع او عن كاف الخطاب فافهم قوله ربما اوفيت اه قد سبق شرحه في باب حروف الجر قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما اه شيخا على كرسيه معمما فانه اهل لان يا كرما ما نظر فيه قصد

شيخا بجب المعنى مفعول ثان لقوله يحسبه وعلى كرسيه ومعمما صفتان للشيخ والفاء للتفريع على مفعولي يحسبه لا على نفسه وضمير يحسب عائد الى جبل لان هذا البيت لابي حيان الفقعسي وصف جبلا قد احاط به الخصب

واشتمل على نباتات كثيرة قوله ومهما تشا اه اوله فمهما تشا منه فزارة تعطكم الضمير المجرور ان لرجل و فزارة بفتح الفاء ابو حي من غطفان وهو فاعل الفعل والمعنى مهما تشا فزارة منه الاعطاء بكم تعطكم فزارة

نفسها وان تشا المنع عنكم تمنعكم نفسها قوله ليت شعري اه وما بعده هكذا الى الفوز ام على اذا حوسبت اني على الحساب معقب قاله يهودي واسم ليت ضمير المتكلم قد حذف بقرينة ياء شعري وشعري اصله

اشعر شعري وقربوها اي قرب كتاب الاعمال صحيفة منشورة هي صحيفة اعمالي ودعيت اي دعاني الله للحساب والى همزة داخلة على اللام الداخل على ياء المتكلم المفتوح والمعقب المعتدل والحافظ والشاهد

الاستفهام مفعولي لشعري وجملة ان مفعول لقوله اشعرن وفي قوله اشعرن مع مفعوله اشعار بطول احتماله الفوز قوله فاحر به بطول فقر اه اوله ومستبدل من بعد غضبي صريمة فاحر به الحاء المهملة صل ... العصب بالغين المعجمة وسكون الضاد المهملة اخذ مال الغير بالعدوان وصريمة اي غصبه صريحة واحر به

بالحاء

بالحاء المهملة فعل تعجب كافضل به اي اجدر به واحر بالثاني اصله احرين وفيه الشاهد تاكيدا للاول بحذف المفعول يصف الشاعر باستحقاق الفقر من غضب الشاعر اكثر من سنين بعيرا منه ومع قدرته على اخذ جميعها من غضب

الشاعر يرضى بثلثين بعيرا من الكل مع انه اقل من النصف ولا يكون الا الضعف عقله ومن ضعف عقله استحق طول الفقر استحقاقا عظيما قوله اقائلن احضروا الشهود اه قد مر شرح هذا البيت في باب خواص الاسم قوله

واخر المؤكد اه اي سواء كان اصليا ام زائدا فيدخل فيه نحو اسلمن والضمائر ليعبث اول واخر الافعال يجب المعنى ثم الاخر ان كان مذكورا فقط وان كان محذوفا اعيد ورد الى الياء ثم فتح ان كان لفا واعيد وفتح من غير رد ان كان

اخو به والى هذا اشار الشارح بايراد الامثلة الناقصة قوله واشكله اي ابقه على شكله السابق قوله ذي لين قيد لفظ ذي لان حروف اللين ليست تقبل اللين بل حرف واثه قوله يا زيد ان ذكر هذا المنادى غير مفيد بل مخل لا

التثنية المؤنثة مع انها داخلة في الحكم وكانه نظر الى التوافق مع المثالين السابقين وغفل عما ذكرنا قوله وان يكن في اخراه وان يكن في اخره الواو او الياء فحكمه كما اذا كان اخره حرف الصحيح قوله غير الياء والواو بان

يكون رافعا لغير الالف ايضا او يكون رافعا له فالمراد من قوله لجعله اعم من الجعل والابقاء على الجعل السابق قوله كالالف هذا اما تمثيل لغير الواو والياء ولا يلزم منه حصر وقوع غيرهما فيه كما توهم واما تشبيه لجعل الا

الاخر ياء قبل التاكيد في رافع غيرهما بجعله اياه قبله في رافع الالف يعني لجعل الالف الاخر قبل التاكيد ياء في غير رافع هذين كما يجعله اياه قبله في رافع الالف الا ان سبب الاول اصلاح الفعل المتصل بالنون و

الثاني اصلاح نفس الفعل قوله كاسعين سعيا وارضين هذان مثالان لرافع غيرهما وفي مثال الشارح اشارة الى ان الالف تقلب ياء وان كان اصله واوا قوله وهل تسعيا غير مثال الامر الى الاستفهام ليمكن ان تقرا

نفس هذا المثال للتثنية المؤكدة فيصير مثالا لرافع غيرهما في ضمن رافع الالف وللتثنية المجردة فيصير مثالا للشبه به قوله ولم تقع خفيفة اه الاولى ذكر هذا البيت بعد ما بعده قوله واجازه يونس وذلك لاجازته

كسر تلك النون ولجازه بعض لاجازتهم التقاء الساكنين على غير حده قوله يمكن ان يكون منه اي من المثنى المؤكد بالنون الخفيفة المكسورة قوله قراءة ابن ذكوان فانه قرء ولا تتبعان بكسر النون المخففة مع جعله نهيا

ويمكن ان يكون مدخولا لنون الوقاية بحذف ياء المتكلم وان يكون نفيا واما اذا قرء بتشديد النون كما في الشر فلا اشكال فيه نهيا او نفيا قوله لا تهين الفقير ام لا تهين بكسر الهاء وفتح النون اصله تهون كتكرم ثم جعل

تهين كتقيم ثم دخل عليه لا الناهية فجزم النون وحذف الياء بالتقاء الساكنين ثم دخل عليه نون الخفيفة ولاجل سكونها حرك نون لام الفعل ثم اتصل بلام التعريف الساكن فحذف نون التاكيد بالتقاء الساكنين

وبقي ما عاد لاجل نون التاكيد لا تحرك اللام كالاصلية فصار لا تهين ولو كان بلا نون لم يرد العين ولم يفتح اللام بل يكسر وعل لغة في لعل وقد مضى لغاته في باب ان وتركع اي تذل والباقي ظ قوله وهو واو الجمع اه اي كل منها بدون نون الاعراب اي مع ثلث الضمائر الاعلى مذهب من ادخلها على التثنية و شبهها

فان

فان نون الاعراب قد يعود فيه وحده قوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس اضرب
امر بفتح اللام اذ اصله مؤكد بالنون الخفيفة والطارق الحادث بالليل وضميرها للهموم ونصبها بدل من الهموم
والقونس بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون وآخره سين مهملة العظم الناتئ بين اذني الفرس ويقال
لاعلى البيضة ايضا قوله من العلل الآتية اقول في عدة علل منع الصرف اربعة اقوال الاول انها التسعة المشهورة
وهو المشهور الثاني انها احدى عشرة وهي التسعة المشهورة وشبه الف التأنيث كارطى ومراعاة الاصل كاحمر
الثالث انها ثلث عشرة وهي الاحدى عشرة المذكورة مع لزوم التأنيث وعدم النظير في الآحاد الرابع
انها اثنتان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف كاجهل واعلم او مع العلمية كيزيد
ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية عن الفعل واما التركيب ففي البواقي اما في الالف والنون والتأنيث
فظ والتركيب المزجي فظ واما في العدل فكان العلمية والوصفية مركبة فيه باعتبار وجوده في المعدل و
المعدول عنه واما في الجمع فلانه بمنزلة جمعين وهو مركب واما في العجمة فتكرر العلمية في العربية والعجمية
قال الشيخ في بعض كتبه يعرف عجمة الاسم بوجوه الاول ان ينقل ذلك احد ائمة العربية الثاني خروجه عن
اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث
ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون آخره زاء بعد دال نحو
مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس
ان يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا خاليا عن حروف الذلاقة اي حروف
بر فلن فان الرباعي والخماسي في اللغة لا بد ان يكون فيهما شيء من تلك الحروف قوله لامتناع دخوله اه
اما الداخل فيه للضرورة وشبهها فليس تنوين الصرف اذا عرف الصرف ما لا ينصرف بما عرف به المص والشيخ
بل يصير قسما سابعا من اقسام التنوين قوله اي بهذا التنوين الاولى اعادة الضمير الى المعنى وجعل الجملة صفة
له اما لفظا فلان المعنى اقرب منه واحوج اليه واما معنى فلان مذهب المص والحاصل من تعريف الشيخ هنا
لما لا ينصرف ان سبب الانصراف عدم وجود العلتين الراجع الى عدم المشابهة بالفعل لا دخول الجر والتنوين
كما ذهب اليه بعض ويمكن ان يجاب عن الثاني بان يحمل كلام الشيخ على سبب التسمية او سبب العلم اي بسبب هذا
التنوين يكون تسمية الاسم متمكنا او يعلم كونه متمكنا لكنهما بعيدان عن العبارة قوله اي بدخوله اي اعم من
ان يكون بالقوة او بالفعل ولا يرد عليه دخول المنصرف الخالي عن التنوين في غير المنصرف او دخول كل
غير منصرف في المنصرف لما قد عرفت من ان التنوين الداخل للضرورة وشبهها ليس على مذهبه تنوين الصرف
قوله كتنوين المقابلة اه خص هذين التنوينين بالذكر لانهما لاختصاصهما بالمعرف اقل عموما بالنسبة
الى الصرف من غيرهما وبذلك صار اخفى واولى بالبيان واما ما سواهما فيتجاوز الى المبنيات بل بعضها
يتجاوز الى الافعال والحروف ايضا قوله مقصورا او ممدودا ومنفردا او مشاركا لسبب آخر حقيقيا

مبحث غير المنصرف

او لفظا

او لفظا او موضع التانيث او شبيهها به ولو لم يقل كيفما وقع لاحتمل قوله مطلقا عموما آخر قوله كزكرياء مثل المقصور
بمثال واحد لان زكرياء يستعمل مقصورا وممدودا قوله في صفة كذا اما اذا كانا في اسم فشرطه العلمية وبينا
ذلك في العلم قوله كندمى اه او اذا كان بمعنى النادم واما اذا كان بمعنى النديم فمؤنثه ندمى قوله كذلك هذا
قيد لقوله وزنا افعل اي وزن افعل الكائن مثل الوصف في الاصالة وفائدته ان يدخل في الوزن نحو الجمز بحذف همزة
افعل قوله او على فعلى صفة لفظ صفة في قليل من النسخ وهو حال من المستتر في قوله على انه مؤنثه وكان فائدته
ادخال الوصف على افعل وقد كان مؤنثه على فعلاء او فعلى حال الوصفية وعلى افعلة حال الاسمية كالاسودة للحية
الانثى السوداء وامثال هذا ومن غفل عن هذه الفائدة حكم بان ايراد هذا اللفظ مما لا فائدة له قوله كاكرهو
من تحريك حشفه قوله كادمل ويعمل الاول للعفير والثاني للابل القوي على العمل قوله فالادهم اي القيد الادهم
في الاصل وصف بمعنى الاسود ثم جعل اسما للقيد وللفرس الاسود ولقبيلة من العرب قوله القيد احترز عن معناه
الاصلي اذ هو بهذا الاعتبار وان كان غير منصرف لكن لا للوصفية الاصلية المعدومة بل للوصفية الموجودة ووزن
الفعل وعن الادهم بمعنى القبيلة اذ هو بهذا الاعتبار غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما الادهم بمعنى الفرس
الاسود فهو مثله بمعنى القيد في عدم انصرافه للوصفية الاصلية والوزن وههنا حكاية مليحة هي ان قبعثرى كان
يوما في بستان وكان اوان الحصرم فذكر بعض الخصاء الحجاج بن يوسف عليه اللعنة فقال القبعثرى سود الله وجهه
وقطع عنقه وسقاني من دمه فحدث الحجاج بذلك بعض الخصاء فغضب واحضر القبعثرى وعاتبه وهدده على ذلك
القول فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم فلم يقبل الحجاج منه وقال معاتبا له لاحملنك على الادهم اي
القيد فقال القبعثرى مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب اي الفرس الاسود والابيض فقال الحجاج اردت بالادهم
الحديد فقال القبعثرى الحديد خير من البليد قوله كالخيلان اي بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال الذي بمعنى
النقطة السوداء في البدن قوله للمح معنى الوصفية اي لان يلاحظ في معانيها الحدث الذي يناسب هذه المعاني وجعل
الفاظ موضوعة لتلك الاحداث مناسبة مع هذه الالفاظ في الحروف وهي الجدل بسكون الدال للقوة
والخال للنقطة السوداء والفعوة للنغص والابذاء وتلك الملاحظة تبعث النفس على انها في الاصل وصف
مشتقات من تلك الالفاظ ثم صارت اسماء قوله وهو خروج الاسم اي خروج معنى الاسم فلا يحتاج الى جعل الصيغة
بمعنى الصورة كما قيل لئلا يرد ان ليس للصيغة صيغة تخرج عنه والفرق بين العدل والنقل والاشتقاق
ان التغيير في الاول بحسب اللفظ فقط وفي الثاني بحسب المعنى فقط غالبا وفي الثالث في كليهما معا قوله مضمر
هذا خبر المبتدأ وذلك ان تجعله وصفا للوصف اشارة الى ان الوصفية واعتبارها فيها وان لم يكن في الواقع
عند الذي هو العدل اصليا فان اصالة الوصفية كونها غير مسبوقة بالاسمية في اللفظ المعين قوله مشبه مفاعل
او المفاعيل اقول مشبه مفاعل اما ان يكون ذا اربعة اصول او ذا ثلثة اصول والاول [illegible] والثلثي
لا بد ان يكون فيه حرف زائد غير الف من الحروف العشرة في موضع من مواضعه الاربعة وهي ادعون فيما فاقنا

احد واربعون وكل منها يمكن ان يصير بزيادة مدة اخرى مشبه مفاعيل فالكل اثنان وثمانون لحنا الا لكن بعضها
غير واقع في المقام لا يسع تفصيله ثم ان قوله مشبه مفاعل ومفاعيل واقع موضع تعريف الجمع المتناهي كما اشار اليه
الشارح فكانه قال هو ما كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان اولهما مكسور لا لعارض او ثلثة احرف
كذلك مع كون اوسطها ساكنا وهذا التعريف مشتمل على تسعة قيود فالاول احتراز عن نحو قرب ونسب والثاني عن
نحو اقلام والثالث عن نحو مقالات والرابع عن نحو شبابا جمع شب والخامس عن نحو باخبا اثام جمع خباثات والسادس
عن نحو جالس بد والسابع عن نحو جعالون والثامن عن نحو جعالين والتاسع عن نحو ملئكة والجمع المتصف بتلك القيود
لا يشاركه مفرد في الوزن اذ كل مفرد لهذه القيود نحو تدانى وكراهية مع فقدان شرط فيهما واذا لم يشاركه في الوزن
صار فرعه في اللفظ كما كان فرعه في المعنى فصار فيه فرعيتان وكان غير منصرف وسمي بالمتناهي والمنتهى لتناهي التكسير في هذه
قوله من هذا الجمع لم يقل من مشبه مفاعل مع اختصاص الحكم به لئلا يصير المثال المحض للتمثيل قوله وذا اعتلال الاخر
البيت اقول في نحو جوار خمسة مذاهب الاول تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف لتعلقه بعرضها
وجعل الياء المحذوفة منسية الثاني كالاول الا في جعل الياء منوية الثالث تقديم المنع على الاعلال والقول
بثقل الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء وحذفها ثم تعويض التنوين عنها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين
الرابع كالثالث الا في قلب الياء بعد فتح ما قبلها الفا الخامس تقديم المنع على الاعلال والقول بخفة الفتحة
مطلقة على الياء واذا عرفت ذلك ثبت لك ان القائلين بالمذاهب الخمسة متفقون في نحو جوار حالة النصب انه
غير منصرف بياء مفتوحة بلا تنوين واما في حالة الرفع وان اتفقوا في لفظه بعد الاعلال انه منون محذوف الياء
الا انهم اختلفوا في كيفيته بعد الاعلال وفي لفظه وكيفيته ما قبل الاعلال فالقائلون بالمذهبين الاولين
يقولون انه قبل الاعلال منصرف مضموم الياء مع تنوين التمكن لعدم ظهور عدم انصرافه في تلك الحين والاصل
هو الصرف في الاسماء واما بعد الاعلال فالاولون منهم قائلون بانه كما كان في الانصراف والتنوين لخروجه بالاعلال
عن وزن منتهى الجموع والاخرون قائلون بصيرورته غير منصرف وحذف تنوينه الاصلي ودخول تنوين لحرف عوضا
عن الياء المحذوفة واما القائلون بالمذاهب الثلثة الاخيرة فيقولون بانه غير منصرف قبل الاعلال وبعده واصله
بياء مضمومة خالية من التنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وعوض عنها التنوين ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين واما في حالة الجر فالقائلون بالمذاهب الخمسة متفقون في لفظه وحكمه ما قبل الاعلال وبعده فا
لقائلون بالمذاهب الثلثة الاول يقولون ان لفظه بعد الاعلال كلفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال فقد اختلفوا
فيه من حيث اللفظ والكيفية وبعده من حيث الكيفية فقط فخلاف هذه الفرق الثلث فيه نظير خلافهم فيه
حالة الرفع واما القائلون بالمذهبين الاخيرين فكالقائلين بالمذهب الثالث يقولون انه غير منصرف الا ان
الاولين منهم يقلبون الياء المفتوحة بعد فتح ما قبلها الفا والاخرين منهم يبقونها كحالة النصب فقول المص
اجره كسار على ما حمل الشارح عليه يجري على المذهبين الاخيرين واما تعيين ان اي المذاهب الثلثة هو مذهبه

فلانهم

فلانهم منه والاولى عندك ان يعتقد وجه الشبه في كلامه ما قدره الشارح مع زيادة الانصراف حتى يصير نصا في المذهب الاول
فافهم قوله مجرى كسار يجعل الشارح الكاف في كسار اسما حيث اضاف اليه المجرى وقيل لا يبعد ان يكون مراده من هذا
التقدير هو الاشارة الى ان المثال لفظا مع الكاف على ان يكون جمع كسرى ليطابق مع الممثل له في الوزن فتأمل
قوله ولسراويل اه الظرف في هذا البيت متعلق بقوله شبه التقدير وشبه لسراويل بهذا الجمع اقتضاء وسراويل
بالفارسية زيرجامه قوله شبه اه في سراويل ثلثة مذاهب الاول انه غير منصرف فقيل لشبهه بالجمع في الوزن لفظا وهو
اعجمي وقيل لانه لفظ عربي كان في الاصل جمع سروالة وهي قطعة من الازار ثم جعل اسما للازار الذي هو قطعات
مشخصة بالتنبانات المعهودة فمنعه عن الصرف باعتبار جمعيته في الاصل الثاني انه مما جاز فيه الصرف وعدمه
لجواز اعتبار الشبه وعدم اعتباره او لجواز اعتبار الجمعية الاصلية وعدمه والثالث انه منصرف لعدم اعتبار
ما اعتبروه مع ان الاصل هو الصرف قوله عموم المنع اي عموم الجمع وشبهه او عموم احتمال المنع واحتمال الصرف
على الثاني كناية عن وجوب المنع قوله حضرموت الظاهر انه بكون الضاد وضم الميم وهو اسم لبلدة وقبيلة و
جزؤه الاول اسم لحصا او بلدة والظاهر ان جزءه الثاني في الاصل بفتح الميم مصدر مات ثم بعد التركيب ضم لكثرة
الاستعمال واقتضاء الواو ضم ما قبلها فان الواو المضموم ما قبلها اسهل نطقا من المفتوح ما قبلها قوله
كغطفان وكاصبهانا غطفان بالغين المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين اسم لقبيلة وقد يكتب بالقاف و
اصبهان علم لبلدة في ايران هي موطننا ومحل اقامتنا وهي معربة من سپاهان اي العساكر فابدل سينها المفتوحة
عند التعريب صادا ساكنة والحق في اولها الف للابتداء وقلب الباء العجمية بالباء العربية والمشهور قلب بائها
بالفاء قيل انما سميت به لانها كانت منشأ الجنود والعساكر قبل هذا الزمان وسپاه بالعربية الجند وها
جمعه قوله او بحرك الاوسط لم يعتبر عدم العجمة فيه لانما بعده كما اعتبر عدم الزيادة في العجمة اشارة الى وجود
العجمة في المتحرك الاوسط ووجوده فيما بعده لا يصير منشأ التغير حكمه الذي هو عدم الانصراف بخلاف وجود الزيادة
في العجمة فان العلم العجمي يصير منقلبا به كما ذهب اليه بعضهم قوله كجور وحمص الاول بضم الجيم والثاني بالحاء
المهملة المكسورة وسكون الميم وهما اسمان لبلدتين قوله في الثلاثة الساكن الاوسط لما توهم من قوله و
في العلم اه ان العادم لهذين الشرطين اذا اشتمل على احد الشرطين الاخرين كان جائز الوجهين مع انه حكم
بوجوب منع صرفه قبل ذلك بقوله وشرط منع العاداه قدر الشارح موصوفا لعادم ما اشتمل على عدم الشرطين
الاخرين ليخص جواز الوجهين بالعادم للشرائط الاربعة ويمكن استخراج هذا من كلام المص بدون هذا
التقدير بان يقال قوله كهند متعلق بمقدر ليكون نعتا مخصصا للعادم اي الكائن كهند في كونها غير زائدة
على الثلثة وغير متحرك الوسط فافهم قوله مناصلا اي حقيقيا سواء كان علما حال التذكير ام لا فرجل
اذا سمي به مؤنث كان حكمه ما ذكره قوله وجوبه اي وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المتبادر قوله كلجام
اصله لكام بالكاف العجمية عرب بابدالها جيما وانما لم يعتبر مثل هذه العجمة لقبولها التغيير غالبا وهو منشأ

وهي جمع سروالة

لضعفها

لضعفها بخلاف ما اذا كان علما فانه لا يقبل التغيير الا نادرا قوله ولو ساكن الاوسط قبل هذا سهو من الشارح
الصواب ولو متحرك الاوسط لانه الفرد الخفي اقول يمكن ان يوجه بان المراد الامتناع في قوله فقد امتنع على الاطلاق
فهم انه ممتنع اتفاقا وهو كذلك في المفهوم من الامتناع الاتفاقي او صرف ما يخالف موضوعه لتبين ممتنع اتفاقا فان ذلك
مشتمل على فردين الاول ما هو ممكن الصرف اتفاقا وهو ما انضم فيه احد الوصفين الاولين الثاني ما هو ممكن لكن
لا اتفاقا بل خلافا وهو فيما انضم فيه الوصف الاخير اما اذا كان متحرك الاوسط فالخلاف فيه جلي قائلا ودليلا
واما اذا كان ساكن الاوسط فالخلاف فيه خفي دليلا لكونه في غاية الخفة فلا يؤثر فيه ثقل السببين وقائلا
حيث لم ينقل القول بمنع صرفه احد كصاحب المفصل ونسبوه الى التمهو في ذلك فصار بما قررنا كون قوله
ولو ساكن الاوسط فردا خفيا جليا فتدبر قوله في غير فعل اي لم يوجد بالوضع الاولي العربي فيه دون ندور
قوله كخصم اه خصم لرجل وشمر لفرس ودئل لدويبة ويدخل ذلك الامثلة الخمسة في الوزن لوجودها في الاسم
بالوضع الثانوي وكذا يدخل فيه بقم بتشديد القاف خشب يصبغ به واستبرق للديباج لوجودها في الاسم
بالوضع العجمي وكذا يدخل فيه نحو ينجلب لخرزة والخرزة كهرفة بالفارسية مهره لسدوده وقيل دئل غير منقول
من الفعل فهو مثل ينجلب قوله على تخصيص هذا القيد بالاخيرين مع اعتباره في الخمسة لانه يتحقق في الثلثة
الاول ومعنى معروفا في الاخيرين قوله او وزن غالب فيه لكون الفعل اولى به اما الكثرة في الفعل كاثمد
على وزن اضرب لحجر الكحل وابلم كلك لخواص ثمر الهشكل الذي يقال له المقل بضم الميم وسكون القاف ولما
لابتدائه بزيادة لا تدل على معنى الا في الفعل سواء اشتق فعل من حروفه كاحمد ويعلى او لا كافكل على وزن
احمر للرعدة من البرد والخوف واكلب جمع كلب قوله فنحو امرؤ اه اما صرف امرؤ فلعدم لزوم الوزن فانه
يتبع لامه في الحركات فاذا كسر او فتح كان على وزن الامر واما اذا ضم فيخرج عن وزن الفعل واما صرف نحو ردغم
للال فعل امر فلعدم بقائه على طريقة الفعل وهي ابتداؤه بهمزة الوصل بل دخل في وزن الاسم كقفل
وكذا اذا كان ماضيا مجهولا فان طريقته كسر العين وكذا سبب صرف بيع قوله وكذا البب كاشد بيتا
على خروجه من طريقة الفعل التي هي الادغام بلا مانع ذاتي وعلى هذا فامر المضاعف يجب جمعا لانه خارج
عن طريقة الفعل وهو غريب ظاهرا قوله في المنقول من الفعل اي سواء كان غالبا في الاسم او مساويا في الاسم
والفعل قوله وما يصير اه اي هذا سبب واحد شرطه العلمية وباعتبار دخوله في الف التانيث لم يعد
سببا على حدة ولا يخفى ان الحكم بعدم انصراف ما لا يظهر اعرابه لفظا غير صحيح وعلى فرض صحته غير مثمر قوله
كالاعلام فاحد سببيه العلم والاخر عدلها عن اصلها الذي هو مع الاضافة قوله او جنسية لانها لو كانت
اعلاما جنسية لصح استعمالها للتاكيد ولغيره فان مدلولها يشتق من الجمع مطلق وغيرها فيه قوله وهو
ظاهر نص اه هذه العبارة باضافة الظا الى النص على انه مصدر ولا منافاة في ذلك الاضافة عند اختلاف
متعلقيهما فان متعلق النص الحكم بعدم انصراف فعل ومتعلق الظا الحكم بان سبب منع صرفه ما ذكر

وقيل ظاهر بالتنوين ونص فعل ماض اي نص على ذلك الظاهر سيبويه وهذا مع بعده يأباه حذف قوله عليه قوله
ومعدو كرة عطف على قوله اعلام ومقول لابن الحاجب ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله معارف ويكون العدل في
تلك الالفاظ بهذا النحو على المذهبين كما يشعر به كلام ابن الناظم لكنه بعيد عن العبارة قوله او كثعلا ذكر المثالين
اشارة الى نوعي العدل اي التحقيقي وهو الذي يحصل ما عدل عنه بدليل غير منع الصرف كالجمع على فعلاوات
والتقديري وهو الذي يحصل ما عدل عنه بنفس منع الصرف واما دليل نفس العدل فليس الا منع الصرف والعدل
التقديري كعمر لشخص وزفر لماء وزحل للكوكب قوله اذا به اي معه قوله عن السحر اي هو بلا لام معدول عنه مع اللام
بالعدل التحقيقي فاحد سببيه العدل والاخر شبه العلمية وقد قال بعض المعاصرين انه معدول عن السحر بالكسر و
السكون لان السحر بفتحتين يبهتون الناس بالنوم غالبا كما انهم يبهتون بالسحر بالكسر والسكون ولعمري انه
قد ابدع في هذه الافادة سحرا عجيبا من فرط العشق بالسحر حيث لم يدر ان ما ذكره اشتقاق لا عدل وان ما قالوا
هو ما ذكرناه لا ما ذكره قوله وجب ان يكون اه الظاهر ان يقول صرف وجب الا انه قد اكتفى عنه به لاستلزامه اياه قوله
فعال علما مؤنثا بفتح الفاء لا بكسرها وفيها ثلاثة مذاهب الاول بناؤها مطلقا وهو مذهب الحجازيين الثاني عدم
انصرافها مطلقا وهو مذهب اكثر التميميين الثالث بناء ذوات الراء وعدم انصراف غيرها منها وهو مذهب
اقليهم قوله عند اهل الحجاز للعلمية والتانيث والعدل قوله عند تميم اي عند اكثرهم كما ذكرنا واما الاولون
منهم فيتبعون الاكثرين في غير ذوات الراء ويتبعون الحجازيين فيها تمسكا بان ذوات الراء اثقل من غيرها لاشتمالها
على الراء الثقيل لاتصافها بصفة التكرار قوله واستدل عن فاعله لو اعتبر مقام العدل التانيث لكان اولى
لان طرح العدل اسهل من طرح التانيث قوله وهو نظير جشما جشم كصرد بالجيم والشين المعجمة علم لابن خزرج
وهو ابو حي من الانصار واصله الثقل والاعياء في العمل كالجشم بالجيم المفتوحة والثاء المثلثة قوله فيه اشارة
للتعريف المؤثر سبعة احتمالات لا يوجد في كلامهم الا ثلاثة منها الاول منها ما يؤثر وجودا فقط اي في المنع
كما في نحو احمر ومساجد عند سيبويه اذ الوصفية ومعنى الجمعية الذي هو احد سببي الجمع لما زال الا بالعلمية
عاد اثره بزوالها الثاني ما يؤثر وجودا اي في المنع وعدما طاريا اي في الصرف كمساجد واحمر عند الاخفش
الثالث ما يؤثر وجودا وعدما مطلقا اصليا او طاريا كما في نحو عفران المنكر بعد جعله علما وكلام المص ينبغي
ان يحمل على الثالث اذ لو حمل على الاول للزم تعليق الحكم بنقيضه ولو حمل على الثاني لزم تعليق الحكم بنفسه هذا
لكن الحق سقوط القسم الاول والانحصار في القسمين الاخيرين اذ العلمية في نحو احمر ومساجد لا يؤثر بالنسبة
الى الجنس مطلقا ويؤثر بالنسبة الى الشخص وجودا وعدما مطلقا بل القسم الثاني ايضا اما يرجع الى الثالث او يصير
ما اثر عدما طاريا فقط قوله ولم ينقل عنه خلافه اي ان يعتقد بخلافه او يرجل خلافه قوله للتصغير لم يقل
وذلك على ان يتحد مسمى المصغر مع مكبره اذ لو لم يتحد لم يكن التصغير مزيلا كما يظهر وجهه بالتامل قوله نحو حميد
في تصغير احمد وانما صغره تصغير الترخيم لانه مبطل لوزن فعله لا غير واما غيره فمبطل لوزن فعله ويحله [؟]

باب اعراب الفعل

في وزن فضل اخر فان الجمل كادحرج ولعتمل تصغير جدان علما ايضا قوله وعين تصغير مبطل اعدله انه
الصيغة غير معتد وله قوله وكذا ان كان علما غير لسيا بلفظ كذا اشارة الى تفاوت بين تصغير العلم وغيره
بان المسمى في العلم قد يتغير بالتصغير وقد لا يتغير والمراد ههنا ما لا يتغير بخلاف غيره فان المسمى لا يتغير فيه
اصلا مع ان هذا الحكم في العلم يختلف فيه وقوله عند سيبويه اه قيد له فقط قوله وخالف اه هذا التقليم
حكم الصرف وعدمه على الاعلال قوله فقد عجبت مني ومن بعيليا اخره لما رأتني خلقا مقلوليا بعيلى تصغير يعلى
وهو اسم رجل وخلق بالخاء المعجمة ككتف هو العتيق جدا والمراد عتيق الهيئة وقبيح الخلقة والمقلولى المتجافي
المنكمش وفاعل الفعلين عايد لامرأة قوله في بؤس الاتي مقتضى الظاهر ان يقال اذناب الاتي لانها اواخرها الا
انهم يعبرون عن طرفي ما له وجه بالراس تادبا لانه من اشرف الاعضاء ولا يعبرون عن اخره بالذنب لانه من اخسها
والاتي بالالف بين الهمزة والياء جمع آية واصلها بالواو المفتوحة كما قال الجوهري فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وهو خلاف القياس اذ القياس في اللفيف المقرون قلب لامه الفا دون عينه ولا باس بضم يائه وكسرها
حال الرفع والجر بسكون ما قبلها نظير دلو وظبي والاية بمعنى الجماعة والعلامة والفاظ القران والمراد ههنا
الفاظ سهوة منه فافهم قوله شيص خليلي اه اخره سوالك تقضا بين حزمي شعيعب شيص اي نظر والظعاين
جمع ظعينة وهي المرأة الجالسة في الهودج مساوقة وسوالك جمع سالكة وصف للظعاين وتقضا بضم المثلثة وكسر القاف في الاصل وسكونها في الحال للضرورة والمراد به الطريق الدقيق في الجبل وكانه
منقول عن معناه الاصلي وهو بالفارسية سوراخ او منقاعنه اوكناية وحزمي تثنية حزم بالحاء المهملة
والزاء المعجمة الارض الغليظة وشعيعب بالعينين المهملتين على صيغة التصغير اسم موضع قوله اقرانا متنا
اي اقرانا بعينه واحدة وهو ما وجده الذوق السليم قوله منجما هذا بتقديم الجيم على الميم اي متصلا حقيقته
او حكما فان الانجام انصباب الماء المستلزم اتصالا غالبا واحترز به عن نحو ضربت زيدا الذي هو قائم وعمرو
وابنه عمرو اخوه ونحو ذلك قوله واخر الفواصل والاسجاع اي اخر الاسجاع وهو جمع سجع والمراد به ههنا
الكلام المقفى فالفواصل اعم منه وهو عطف على قوله كود قوله كقوادير اي القوادير الثابتة في قوله تعالى
قوادير قوادير من فضة فانها صرفت لاجل تناسب اخر الفواصل والاول صرف لتناسب الثاني انها بالتنوين
قوله ممن ولدوا اه ممن خبر مقدم وعامر مبتدا مؤخر وولدوا بالتخفيف وفاعله عايد الى القبيلة فان كان
هذا البيت مبدوا بالواو فبحره مفاعيلات اربعة ويجب ان يشبع حركة ميم عامر حتى يكون واوه اول الصدر
الثاني ويحتمل ان يكون الواو من زيادة فبحره مفعول مفاعيل مرتين ورا عامر اخر المصرع الاول لكن في
الشواهد مبدوا بالواو وانما غير معلوم حتى يستدل به على بحره قوله تسبط خلافا لمن قال انه مخفف لان
قوله المصدرية الاولى ان يقول المصدرية غير المخففة من المثقلة لان المخففة ايضا مصدرية وقيل كان
اعتماده في فهم ذلك من قول المص لا بعد علم قوله وهو مطرد الظاهر عوده الى التخفيف والاولى عوده الى دخول

المخففة

المخففة على الفعل المفهوم من سياق الكلام قوله لكثرة الورود يعني المراد بالمطرد هذا المعنى لا كونه قياسا مطـ
قوله حيث استحقت عملا بخلاف ما اذا لم يكثر نحو عجبت ان لن يقوم او ان لم تقم فان الاهمال فيه ايضا في دليل
بخلاف الواقع بعد العلم وما ذكرنا اولى لان لظاهر المراد بقوله اهمل ان ان العاملة السابقة وهو ملزوم لان
يكون بعد غير العلم قوله ايا علماء الناس ايا علماء منادى مفرد معرفة والناس مبتدأ وان مخبر ونبي تاويل
اختارهم اباي مبتدأ ثان وهو قوله بنا طفة خرساء اما متعلق بمخبر ونبي وجملة سوالكها اي سوال المجرور
مخبر خبره وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا قولي الله حسبي واما متعلق بمقدر خبر لقوله مخبر وينبئ وسوالكها مفعول
الثاني والمجرور مفعوله الثالث والجملة هذه الجملة خبر للناس ويحتمل ان يكون علماء منادى مضافا الى الناس
وفاعل مخبر وينبئ الناس وكان قوله ناطقة خرساء نظير وتشام بالمخبرين لانهم اخبروا بما لا يليق بالمحبوبة قوله
اذن والله اه اخره تشيب الطفل من قبل المشيب شيب اما بالضم او بالفتح سفد يرجمه قوله لئن عاد لي اه وما
حلفته برب الراقصات الى منى يقول القبا نصها وذميلها المراد بالراقصات بالقاف الابل اهل الحج كانهن
في مشيهن يرقصن ويقول اي يقطع والنص بالنون السير الشديد بالحسن والذميل بفتح الذال المعجمة نوع اخر من
السير قوله لئن جواب القسم وعاد يتعدى بالباء فضا بمعنى ارجع والضمير في بمثلها ومنها ولا اقبلها للجارية
المذكورة في البيت السابق ولا اقبلها اي لا اتركها ان الاله او لا اضع ان تنام فيلولة من القيلولة وامكنني
اي اقدرني قوله وما كان الله ليعذبهم سمي هذا اللام لام الجحود لتاكيده الجحد الانكار والمفهوم من الكون المنفي
قوله لفظا ان اشار بهذا القيد الى عدم اضمارها قوله الا الى ان تعرضها لمن قال او هذه بمعنى الى ان او الا ان فان
ان الجزء المعنى بل مقدر بعده قوله لاستسهلن الصعب اخره فما انقادت الامال الا لصابر اي لاختار
الصعب سهلا الى ان ادرك الامل ولما كان المناسب في هذا المقام هو التعليل كان المراد بالنهاية المفهومة من او
الغاية والغاية لا النهاية الزمانية والفاء للتعليل والظاهر يقول الا المستسهل الا انه وضع اللازم
مقام الملزوم قوله كسرت كعوبها اه اوله وكنت اذا غمزت قناة قوم القناة الرمح والغمز بالمعجمتين العصر
بالاصابع وكعوب الرمح عقدة في قصبتها واو بمعنى الا لا بمعنى الى اذ عصر عقدة القصب لا ينتهي الى استقامة
قوله او ما لا بالحال المراد بالتاويل الحكاية اي فرض الماول عنه في زمان الماول به او بالعكس قوله يا ناق
سيري اه عنقا بالفارسية كام دور كذاشتن والفسيح الواسع وهو صفة للعنق او صفة لمصدر محذوف
اي سيرا فسيحا قوله ربت فقتي اه نون لفظ عن اخر المصرع الاول وقد خبط من زعم انه نثر وقوله في خير متعلق بالسامعين والبالغين قوله يا ابن الكرام اه الا للعرض وتدنو اي تقرب تحدثوك اي تحدثوك به
ونفي التشبيه من حيث العلم واليقين وامثالهما بالسمع والمرئي يعني ان العلم الحاصل بالسمع ليس كالعلم
الحاصل بالمرئي في القوة والثبات قوله لولا تعوجين اه اي لولا تميلين وذنف كحذر اي مريض والخمود
بالخاء المعجمة اطفاء النار والوجد العشق وفاعل تعين للنار ومفعوله لقوله دنف قوله لن ما ال

الربع اه وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق الربع بكسر الراء المنزل والقواء الخالي والمراد الربع الخالي عن اهله والمفعول الثاني للسؤال محذوف وهو قولنا عن اهله والبيداء الصحراء الخالية عن الماء والكلاء والسملق كجعفر ارض لا ينبت فيها شيء قوله او باسم الفعل وجه عدم محوضة اسم الفعل في الطلب انه يدل على لفظ الامر اولا وبواسطته على الطلب قوله كرى من دعواه اخره لصوت ان ينادي داعيا اندى اسم تفضيل من ندا والصوت متعلق به قوله امرا ليجاركم اه الاخاء اصله الوخاء عصى واخي من الاخوة قوله لا تاكل السمك اه لهذا الكلام احتمالات ثلثة الاول ان يكون المقصود منه النهي عن الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن ويجوز احدهما الثاني ان يكون المقصود النهي عن كل منهما الثالث ان يكون النهي عن الاول والامر بالثاني على ان يكون تشرب اخبرا بصورة الخبر وعلى الاول فالفعل واجب النصب وعلى الاخيرين واجب الرفع قوله جزما به قيد قوله بيرا ما على ان يكون صلة لقوله اعتمد اي بالجزم اعتمد اشارة الى ان قوله جزما منصوب بنزع الخافض او مشتغل عنه العامل اي ادخل جزما في الفعل او على ان يكون صلة للجزم اي جزما لغير النفي اشارة الى انه الجازم لا الشرط المقدر بقرينته كما ذهب اليه بعضهم ولا ينافي هذا المعنى مع قوله والجزاء قد قصد لاحتمال ان يريد بالجزاء كون المضارع لازما لغير النفي ولامع قوله ان تضع ان قبل لا لاحتمال ان يريد به تقديره وضع ان كان قبل نفس النهي لا قبل ما يقدر بقرينته وذلك بان يجعل النهي نفيا وشرطا للمضارع المذكور قوله حسبك الحديث اي كفاك وكافيك الحديث وهو جملة خبرية فعلية او اسمية بحسب المعنى الا ان المراد بها اترك الحديث واشتغل عنه قوله كنصب ما اه اي في الوجوب شرايطه من كون الفعل بعد فاء السببية او واو المعية قوله من شبه الفعل اي من شبهه في المعنى والنصب ولو في الجملة ودخل في هذا الاسم المصدر وسائر الاسماء الجامدة فمثال المصدر كما في الشرح ومثال غيره نحو اجب زيدا ومصلى اليه صلوته قوله للبس عباءة اه هذا المصرع من بيتين من قصيدة هما هكذا لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف قالتها ميسون زوجة معاوية بن ابي سفيان اه ذكرت في ذلك استيلاء الهموم عليها حين لا احها وتنجيها معاوية وقال انت في حبالة ملك عظيم وما تدرين قدره والارياح بالياء المثناة التحتانية جمع ريح وهو موضع فاح فيه الريح الطيب اي جمع ريح وتخفق مخففا بالنون اي تمنع وهو مجهول نائب الارياح مناب فاعله والمنيف بالفاء المرتفع والتاء في العباءة للوحدة وهي كناية عن ملبوس لشن غليظ والشفوف بضم الشين المعجمة الالبسة الشفافة الرقيقة قوله لولا توقع معتر اه اخره ما كنت او ثرا ترابا على ترب المعتر بالعين المهملة وتشديد الراء المهملة المعترض للعروف والمتوقع للاحسان وترب الرجل بكسر التاء وسكون الراء المساوي عمره معه من حيث الولادة وبالفارسية همسال والمعنى لو لم يكن توقع المتوقعين مني الاحسان اليهم ورضائي ايام لما رجحت ترتي الخاص على سائر اترابي في الاحسان يعني احسنت اليهم بالسوية ولكن ما اخذه اتوقعون بنقص من سهام سائر اترابي قوله اني وقتلي سليكا اه اخره كالثور يضرب لما عافت البقر سليك اسم رجل واعقله

في اعراب الفعل

اي اعطيت دية وقوله كالثور جزاء وهو البقر المذكر ولما عاف البقر اي حين كرهت البقر الانثى لشرب الماء واخذت ان يضرب لتشرب الماء فلا تضرب لانها ذات لبن فيضرب بدلها الثور حتى يخاف البقرة الانثى فتشرب الماء قوله متى تستر فد القوم ارفد هذا جزء من بيت هو هكذا ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى تسترفد القوم ارفد الحلال بالحاء المهملة كعطار كثير النزول والتلال كرجال جمع تلة وهي ما ترتفع من الارض والاسترفاد طلب العطية والنصر المخافة اي مخافة ورود الضيف عليه او مخافة الحرب فهو علة للمنفي لا للنفي او مخافة ان يذهب الى الاكراه من ورود الضيف او الحرب فبالعكس قوله اذ ما اتيت له حقا عليك اي يثبت ولزم عليك قول هذا الكلام ثبوتا واذا الطمان متعلق بقوله قل او حقا واذا تغد الانفس متعلق بخبرا او بقوله قل والاول اظهر وههنا بحث اما اولا فلان المقصود من ذكر الشواهد المذكورة هو الاستشهاد على كون تلك الكلمات جازمة ولا استشهاد في هذا البيت على جزم اذ ما كما هو ظاهر واما ثانيا فلان ذكر ما كمل المصرع الاول مما لا فائدة فيه سيما من الشارح المقتصر في ذكر المواضع على نفس محل الاستشهاد ولو كان نصف مصرع فكانه حسن في نظره مضمون هذين البيتين وقد راى لفظ اذ ما فيه فذكرهما غافلا عما ذكرنا فالاولى ان يستشهد بقول الشاعر وانك اذ ما تات ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا قوله حيثما تك امرء لفظ تك بلا نون كما في النسخ فاعلم من عدم جواز حذف نونه عند اتصاله بساكن ولعله سقط نونه من الاقلام قوله فاصبح اه تمامه ولا تمهلن ان الزمان مصرف اصبح اي اذا دخلت في الصباح وتلبس بها اي اشتغل بجامعها ولا تمهل اذ ربما ذهب الفرصة عن يديك بتصريف الزمان احوالك قوله واذا تصبك اه اوله الله يشكر اذ بنا الك سعة في المحضا الفقر وضيق المعاش قوله اذ سبب معناه اشارة الى من استدل على اسميتها بان اصلها اذ وهو اسم فلا معنى لخروجه عن اصله وحاصل الجواب ان ما ذكره مسلم على تقدير عدم التغيير في اللفظ واللفظ ههنا متغير بزيادة ما قوله فموضعه نصب اي على كونه مفعولا فيه للشرط قوله ان اشتغل عنه سواء كان الاشتغال بضميره فاعلا كمن يضرب اضرب بالصيغة الغائبة او غير فاعل نحو كم من يضرب اضرب بصيغة المخاطبة فالمراد بالاشتغال الاعم من الاشتغال المصطلح قوله شرط قدما هذا اما مبتدأ بنية الاضافة اي شرطه وكل من الجملتين خبره او الاولى صفة والثانية خبره واما خبر لمحذوف اي احدهما شرط وكلتا الجملتان وصفه ولم يذكر الاخر استغناء عنه بقوله يتلو الجزاء قوله ان تصرمونا وصلناكم اه الصرم القطع والمراد هنا قطع الرحم ضد الصلة وملاتم جمع المذكر للخطاب فيجب ان يقرا هنا بالواو كما هو الاصل لمحافظة الوزن والاذهنا الاخافة قوله رسولا اه دست اي ارسلت خفية قد دروا اي غلبوا وتوغر بالغين المعجمة جعل الشيء حارا شديد الحرارة والمراد هنا كثرة حرارتها من نار العداوة والبغضاء قوله وبعد الشرط ماض فقدر لفظ الشرط لم يدخل في الحكم نحو ان ضربت تعرض اضربك ولم يخرج عنه نحو ان تضرب فقد ضربت اضربك وتقديره في المصرع الاخير بعكس ذلك قوله لكنه غير مختار اشارة الى ان مراده بقوله حسن جائز لا ازيد كما هو الظاهر منه قوله وان

اتاه خليل يوم مسغبة فالدهين في مدح هرم بن سنان وروى بدل مسغبة مسئلة والمسغبة الاجاعة فيوم ايوم
القحط والجدب وحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء اى صير محروما فهو عطف على يقول وقيل وصف اى لاممنوع
مالى منك فهو عطف على غائب يعنى اذا سئله السائلون واتاه الجائعون اطعام من غير عذر قوله يا اقرع
ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع الاسقاط والباقى ظ قوله للارتباط وجه الارتباط به دلالته على قصد تاخر جهته عن شيء
وهو لا يتعقل الا بفصل ذلك الشيء وهذا مستلزم لقصدها غير مستقلة بل مربوطة بما قدم عليها قوله لو جعل
اى لو جعل بحسب الظ او اريد جعله فلا ينافيه الجزاء قوله لم يطاوع قد يهذا اشارة الى ان عدول المص عن يجعل
الى قوله يجعل للاشارة الى ان الحكم المذكور انما هو فيما اذا كان المانع ذاتيا وهو المعبر عنه بعدم المطاوعة لا
عرضيا ثم المانع الذاتى فيهما عدم صلاحيتهما الصبر وربما مدخولة للاداة بحسب الاستعمال سواء كان بحسب المعنى
ام لا والمراد بالادوات ما ذكر قبل ذلك فخرج عنها لو فلا يرد لزوم وجوب الفاء فى الجملة المصدرة بان الشبيهة المخصوصة
لصلاحيتها ان تصير مدخولة للفظ لو كما فى قوله تع ولو ان ما فى الارض وسيصرح المص بهذا قوله ضيف ربى
ان يؤتين ما قبله ان ترن انا اقل منك مالا وولدا قوله ومن يعمل من الصالحات هذا شاهد لما يدخل
عليه الفاء جوازا ويرفع بعد دخوله وجوبا كما فى سائر الكتب فالتمثيل به لما يجب فيه الفاء سيما فى الطلب مبنى
على التسهو على ان المراد بالنفى المذكور النهى كما فى مواضع من القران وان الطلب ما يجب فيه وان كان راجعا الى الطلب
ثانيا لا اولا قوله من يفعل الحسنات اه اخره والشر بالشر عند الله مثلان فالله مبتداء وجملة يشكرها خبره
والشكر اذا اسند الى الله فالمراد اجره وثوابه والشر بالشر اى والشر الصادر عنا مع الشر الصادر من عند الله
اى ما هو بصورة الشر وجزاءه متشابهان وهذا اشارة الى قوله تع من جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها
ولا يبعد ان يجعل الظرف متعلقا بمثلين اشارة الى ان عقاب الله وان كان بينهما الفائز وعقلنا القاصر
اضعاف شر العبد لكنه بحسب الواقع الذى يعلمه البارى تع متشابهان ونسبة الشر الى الله تع من قبيل نسبة
المكر والخديعة اليه تع فى قوله تع ومكروا ومكر الله ويخادعون الله وهو خادعهم انما هو للتقابل فان قلت
فالاولى على ما حملت الثانى عليه ان يكون المصرع الاول اشارة الى قوله تع من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
ولا اشارة فيه الى ذلك قلت فى نسبة الشكر الى الله وتكرار تلك النسبة اشارة ما الى الزيادة فتفهم وفى
هذا البيت محسنات اخر ليس هيهنا موضع ذكرها قوله لحصول الارتباط به وجه الارتباط دلالته على كونه
طرفا لما بعده ولغيره معا فلا يتصور بتصور هذا الغير قوله بان يرفع اه وجه الرفع على الاستيناف كونه عطفا
على جملة خبرية مقدرة بقرينة الشرط وصيرورة مجموع المعطوفين جملة مستانفة فالتقدير فى قولنا ان تضرب
اضرب واعطى او فاعطى ان تضرب اضرب تضرب اعطى فاعطى وان كان الاداة لفظا فالتقدير من يضرب اضرب
يضرب احمد اعطى او فاعطى وان كان متى فالتقدير متى تضرب اضرب تضرب فى زمان واعطى او فاعطى وقس
عليه ما وابن ونحوه ووجه الجزم ظ ووجه النصب كون المأول بالمصدر مبتداء محذوف الخبر والجملة عطفا

على الجزاء

على الجزاء فالتقدير فى المثال ان تضرب اضرب واعطائى حاصل قوله يحاسبكم به الله ما قبله قل ان تبدوا ما فى
انفسكم او تخفوه قوله وجزم او نصب اه وجه عدم جواز الرفع هيهنا بظهر مما ذكرنا فى وجه الاستيناف قوله ومن
يقترب منا اه اخره ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما ثووه منكم معلوم من الايواء وهو بالفاء وسينه جاد ادن
والهاء مفعوله واصله ثوويه فحذفت الياء للجزم بالجزاء والهضم الظلم او المغلوبية ومنه هضم الغذاء قوله
فطلقها اه قاله الاحوص فى خطاب رجل مسمى بمطر وقد تقدم بيت من هذه القصيدة فى المنادى وهو قوله
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ويعل مجزوم بالا لان اصله ان لا فاصله يعلو بالواو
والمفرق الرأس والحسام السيف وقد مر حكاية تلك القصيدة قوله قالت بنات العم اه ما قبله قالت سلمى
لبيت له بعلا يمن بغسل جلدى ويغشى الحزن وحاجة ما ان لها عندكم من مجبورة فضايا منه ومن سلمى
سلمى اسم امراة ولدة والبعل الزوج وقوله يمن بتشديد النون اى مع منة على وقوله بغسل جلدى اى من حال
من الادناس او بغسل الاموات غسل الاموات والاول اظهر ويغشى اى يجعلنى ناسيا للحزن والهم وحاجة عطف
على قوله بعلا اى لبيت لى شهوة ما لها عندكم ثمن وان زائدة اى لا راد لقضائها قيمة مجبورة اى مرجوة قضائها
منه ومن اى ومتى فحذف احد النونين مع الياء والوصفان للحاجة بدلان على ان المراد بها الشهوة وبنات
العم اى بنات عمى وان كان اى ذلك الزوج المتمنى فقيرا معدما فاقد الغنى والثروة وصيغت يكونه بعلا
لى ما قبل الروى فى الثلاثة الاول مفتوحة وفى الثلاثة الاخيرة مكسورة فيجب اشباع احدهما للاخرى قوله
لئن كنت ما حدثته اه ما بعده وأركب حمارا بين سرج وفروة واعرض الخاتم صغرى شماليا فالتمنى اى
فضيحة وحدثت مجهول متكلم والغبط شدة الحر وباديا اى ظاهرا حال من لنهار وجملة اركب حال من اداة
او مندخلة او حال من فاعل احرم والفروة الطيلسان يعنى اركب حمارا فى حر النهار واقعد الفرو على راسى
اعر بضم الهمزة من الاعراء من الخاتم اى الخاتم صغرى شماليا اى الاصبعة الصغرى من يدى اليسرى والحاصل انه
ان كان حديثك اليوم صادقا لاخرج فى هذه الهيئة العجيبة التى تخرج معها احد فقط قوله واستلزام لي
اى استلزام ما يليه لتاليه والمراد بالتالى معناه اللغوى لا مصطلح المنطقيين وهيهنا بحث
شريف يناسب ذكره فى هذا المقام وهو انه قد زعم ابن الحاجب ومن تابعه ان معنى قول النحاة لو لانتفاء الثانى
لانتفاء الاول هو ان لو يدل على انتفاء الثانى لا لانه على انتفاء الاول بناء على تعلق لام التعليل بيدل
وحاصل المعنى انه يدل على ان العلم بانتفاء الثانى حاصل من العلم بانتفاء الاول واعترض عليهم
بان الاول سبب او ملزوم للثانى والعلم بانتفاء المسبب او اللازم لا يحصل من العلم بانتفاء السبب او الملزوم
لجواز تعدد الاسباب والملزومات ثم قال فالحق انه لانتفاء الاول لانتفاء الثانى كما يقوله المنطقيون وكان كلام
المصنف وبعض المحققين الذى ذكره الشارح اشارة الى جميع ما ذكرنا واجاب العلامة التفتازانى عن هذا الاعتراض بما
حاصله ان لام التعليل فى قولهم لانتفاء الاول متعلق بالانتفاء فى قولهم لانتفاء الثانى وحاصل المعنى

ان لو

ان لو يدل على ان سبب الثانى انتفاء فى الخارج هو انتفاء الاول من غير ان يدل على ان العلم بانتفاء الثانى فحصل بماذا وانا اقول سببية انتفاء الاول لانتفاء الثانى اما بان جعل الشرط هو المفهوم المردد بين جميع الاسباب الخارجية للجزاء كما اذا قيل لو وجدت الحركة او الشمس او النار لوجدت الحرارة واما بان جعل الشرط هو السبب الاخير للجزاء الذى لم يلحقه سبب اخر بلا فصل كما اذا وجدت الحركة ثم انتفت فوجدت الشمس ثم انتفت فوجدت النار ولم يوجد بعد انتفائها سبب اخر للحرارة بلا فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها لو وجدت لوجدت الحرارة واما بان انحصر سبب الجزاء فى الخارج فى واحد هو الشرط كما اذا قيل لو طلعت الشمس فى الليل لوجدت النهار او بان خصص الجزاء بمسبب الشرط كما اذا قيل لو وجدت النار لوجد حرارتها ثم اقول رد هذا الجواب على العلامة بان اكثر الجمل الشرطية المصدرة بلو مما استعملها العرب ليس شرطها سببا لجزائها نحو لو لا انتفاء الثانى لانتفاء الاول على المعنى الذى ذكره المجيب لا يشملها واجيب عن هذا الرد بان تلك الجمل وارد عنهم على قاعدة اهل المنطق فان العرب قد يستعمل لو استعمال المنطقيين وانا اقول الاوجه فى جواب هذا الرد ان المراد بالسبب فى قول العلامة ان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثانى اعم من انتفاء نفس سبب الجزاء ومن انتفاء قولى المسبب المتاثر بالسبب فان هذا الانتفاء سبب لانتفاء سببية السبب المقتضية لوجود ذلك المسبب فاذا جعل الشرط سبب وجود المسبب فالمراد بسببية الانتفاء هو المعنى الاول واذا جعل الشرط مسبب الجزاء او مسبب سبب الجزاء فالمراد بسببية الانتفاء هو المعنى الثانى وهذا كما اذا قلنا لو صار الحجر ذا علم حاصل من زيد لكان زيد معلما له او لكان لزيد عليه حق ولا يخفى ان السببية بهذا المعنى لو لم يشمل الجمل المذكورة باسرها لشملت اكثرها اذ العرب قد ادعى السببية بالمعنى المذكور فى اكثرها بلا ريب فى ذلك فاحفظ ما ذكرنا فانه من نفايس المباحث قوله من ابن الى قوله وناسبه اى من ان لو كما يقتضى امتناع ما يليه كذلك ينفى التالى ايضا بواسطة اقتضائه امتناع ما يليه ان ناسب الاول اى ان كان التالى لازما لما يليه ولم يخلفه غيره اى لم يخلف ما يليه فى الملزومية للتالى غير ما يليه اى يكون ما يليه ملزوما مساويا للتالى وذلك لان لو ح اقتضى انتفاء الملزوم المساوى وهو مستلزم لانتفاء اللازم اى التالى قوله ويثبت ان لم ينافه الا و وناسبه اى يثبت لو التالى ما يليه مع اقتضائه امتناع ما يليه ان لم يناف التالى لما يليه ولم يناسبه ايضا لكن كان مناسبا لامتناع ما يليه وذلك لان التالى لو كان منافيا لما يليه لم يبق للتعليق معنى ولو كان مناسبا له اى لازما له فلو اما ان ينفى التالى او يسكت عن حكمه فان قلت اذا لم يناسب ما يليه فكيف علق عليه قلت علق عليه لمناسبته مع ما يليه لامر عارض وما نفينا هو المناسبة لذات ما يليه فان قلت فلم لم يعلق على نقيض ما يليه مع تحقق المناسبة الذاتية قلت لافادة المناسبة العارضة لحقائقها و استلزامها الثبوت التالى مع المناسبة الذاتية بالاولوية اخرى و انما اشترطنا ان يكون التالى مناسبا لنقيض ما يليه فقط اذ لو ناسب ذلك ايضا لم يبق للتعليق وجه ولم يصرح الش بهذا الاشتراط اعتمادا على

ظهوره وانما لم يكتف بعدم المناسبة عن عدم المنافات لئلا يتوهم امكان تحقق عدم المناسبة فى ضمن المنافاة فانه ممتنع ههنا لما تقدم قوله وناسب عطف على المنفى لا النفى فهو ان كان بصيغة المضارع فعطفه عليه ظ وان كان بصيغة الماضى كما فى بعض النسخ فعطفه عليه بتقدير فعل والتقدير ان لم يك ينافى الاول وناسبه فيكون من باب مجاز الحذف و الحاصل ان للتالى مع ما يليه ثلث صور الاولى كونه لازما مساويا لما يليه الثانية ان يكون لازما اعم الثالثة ان لا يكون منافيا له و لا لازما له بل يكون لازما اعم لنقيضه فلو على الاول ينفى التالى وعلى الثالث يثبته باحد الوجوه الثلثة التى ذكرها الش وعلى الثانى لا يثبته ولا ينفيه بل يجعله فى حكم المسكوت عنه قوله اما بالاولى متعلق بيثبت وجه الاول ما قد ذكرته وفرع عليه حال القسمين الاخيرين قوله اما بالاولى اى بالثبوت الاولى و المراد بالثبوت الاولى ان يكون ثبوت اللازم لامتناع ما يلى لو اولى واحق من ثبوته اللازم لغير ذلك لا ان يكون ثبوته المقارن لامتناع ما يلى لو اولى واحق من ثبوته المقارن لوجود ما يلى لو وكذا الحال فى المساوى و الادون فلا يرد ان الثبوت فى تالى المساوى و الادون انما هو الثبوت بالاولى ضرورة اولوية ثبوت شئ من وجهين من ثبوته بوجه واحد قوله للغضب هذا بفتح النون وهو تعليل للملازمة لا التالى اذ اللازم لامتناع ما يلى لو عدم الحلبة لا عدم الحلبة للغضب قوله ولو ان ليلى اه القائل توبة بن الحمير دون بمعنى عند و الجندل الحجارة و الصفايح الحجارة العراض التى تكون على القبور و البشاشة بسطة الوجه واو فى موضع الى ان وزقى بمعنى زقا اى يصيح و الصدا بكسر الصاد الذى يجيبك مثل صوتك فى الجبال والكهوف وغيرهما وطاير يخرج من راس المقتول اذا بلى بزعم اهل الجاهلية و الظاهر ان المراد به هنا هذا المعنى والباقى واضح قوله ولو ان ما فى الارض اه لو فى هذه الاية مثله فى قوله م نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله لو ان حيا مدرك الفلاح اخره ادركه ملاعب الرماح حيا اسم رجل و الفلاح النجاة و المراد بملاعب الرماح براء بن عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الاسنة فغير الاسنة الى الرماح للقافية ويحتمل انه اراد به المعنى التركيبى و الملاعب اسم فاعل لاعب من اللعب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا اخره ولكن لا خيار مع الليالى نعطى متكلم مجهول و الخيار بمعنى الاختيار مفعوله الثانى و المراد بالليالى ما خفى فى الدهر ولم نطلع عليها قوله اما كلمتا اه قد سبق تحقيق ذلك فى شرح الديباجة فارجع اليه و جه الشبه كونهما نائبين عن ان الشرطية ودالتين على فعل الشرط ومتعلقه فلا يرد على تفريع الش انه لم قال فهى نائبة عن حرف الشرط ولم يقل عن اسم الشرط مع انه قال فيما سبق انهما اسم الشرط على الاصح قوله ولذا لا يليها فعل اى فعل الشرط اذ لا يدل هذا الدليل على اكثر من ذلك لا ان نضم اليه ان الجزاء لو كان متصلا به لوجب ان يكون جملة اسمية قوله لانه مع ما قبله اول الضميرين للتلو و الثانى للتلو واعلم ان تلو التلو المجاب مع ما قبله فى محل تكون جملة اسمية لما ذكرنا من ان اما لا يليها فعل او مع ما بعده وهذا اذا ذكر بعد اما من متعلقات فعل الشرط والجواب اما اسمية او فعلية وتعليل الش يوهم اختصاص الجواب بالقسم الاول ولا يفيد وجوب

الفاء مطلقا الا اذا ضم اليه كون الجواب جملة اسمية بقرينة ما تقدم فيفيد وجوب الفاء في القسم الاول فاصح في التعليل ان يقال الشرط لانطوائه في اما في غاية الضعف ولذا احتاج الى الربط في جميع الصور وكان الشارح ذكر التعليل بهذه العبارة توطئة لما بعده غافلا عما يرد عليه قوله ان يوالي بين لفظي الشرط والجزاء اي يجمع التوالي بين لفظين كائنين للشرط والجزاء والمراد بلفظ كائن في الشرط اما وبلفظ كائن للجزاء الفاء قوله اذا لم يلتق قوله اي قول الائمة الكلام الابد فلا يرد عليه انه لا ينبغي الحذف لتعليل مورد اذ كل مورد حذف فيه الفاء يمكن ان يفيد الفاء مع القول قوله كما تقدم اي بتفصيل كتفصيل تقدم في باب المبتدا من الوجوب في بعض المواضع والجواز في بعضها فافهم قوله من حصول شيء بيان للفاعل قوله امتناعا وليس هو مفعولا كما توهم قوله لولا انتم لولا هذه من القسم الغير الغالب فحذف خبر ما بعده لوجود القرينة والتقدير لولا انتم صددتمونا بقرينة قوله نحن صددناكم عن الهدى قوله وهو طلب بانزعاج اي بتحريص قوله اي بفعل مضمر سواء كان هذا الاسم مشتغلا عنه العامل كهلا زيدا ضربته اولا كمثال الشارح قوله فهلا بكرا تلاعبها المراد بالبكر الباكرة لا العلم للرجل المعروف في الامثلة والاول بالكسر والثاني بالفتح قوله اي فهلا تزوجت يمكن ان يقدر فهلا تلاعب اللهم الا ان يقوم قرينة على ما قدر قوله كمسائل التمرين التمرين جعل الشيء عادة والمراد بمسائله ما يسئل عن المبتدئين في علم التصريف ليتفكروا في حلها وبذلك يتكرر خطور مسائل التصريف ببالهم فيصير ملكة لهم واعتاد ذهنهم بحل الصيغ المشكلة مثلا يسئلون اعماذا اريد اشتقاق زنة من اولق على زنة ماشاء الله فليجيبوا بما الولا فانه على زنة ما شاء الله قبل اعلال شاء وحذف الهمزة المتوسطة في الله وادغام اللام في اللام اذ لا موجب لهما فيما الولا فافهم قوله فابتدأ بالضمير الضمير لتركيب الاصل وقوله في التركيب اما متعلق بأخرت والمعنى واخرت زيدا في وقت احداثك تركيب الفرع او اخرت زيدا في تركيب الاصل وعلى الثاني من وضع المظهر موضع المضمر واما متعلق بجعلت والمعنى واخرت فيه زيدا الكائن في تركيب الفرع واما اعادة الضمير الى تركيب الفرع فبعيد والمراد بالتأخير ابقاؤه لا احداثه فافهم قوله فادر المأخذا المأخذ اما مصدر والمراد به طريق الاخذ او اسم مكان والمراد به تركيب الاصل قوله و قس اشارة الى ان الامر بعلم المأخذ قياس غير ذلك المثال عليه قوله اي المخبر عنه في المعنى كان مقتضى الظاهر تفسيره بالمخبر به ولو بحسب اللفظ لان المثبت هو المخبر به لكنه عدل عنه اليه اشارة بتعليق الحكم بالوصف الى علة الحكم وانما لم يعتبر الوفاق بالنسبة الى الموصول مع انه المرجع والمخبر عنه لفظا لتقدم وجود المخبر عنه المعنوي وايراد الموصول لاجله معنى لا بالعكس فينبغي ان يعتبر الوفاق بالنسبة اليه ثم يعتبر وفاق الموصول مع هذا الضمير قوله قبول تأخير الى اخر البيت المراد بما اخبر عنه ما اريد الاخبار عنه لا نفس المخبر عنه كما يشهد به التأمل الصادق ويحتمل قبوله التأخير للزومه لنفسه ويحتمل قبوله التعريف للزومه لبدله الذي هو الضمير والمراد قبوله التعريف في معموليته الخاصة له قبل الاخبار وان لم يكن قابلا له لذاته فلا يرد

مبحث الاخبار بالذي

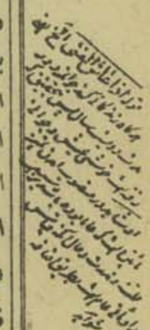
عليه عدم جواز الاخبار عما لا يقبل التعريف لذاته كسوى بمعنى غير فيما جاءني سوى زيد قوله لعلم من الشرط الرابع لان الشرط الرابع اخص والاخص مستلزم للاعم قوله كذا المغني عنه الى قوله شرط لفظا او في هذا المصرع بمعنى او ونو وللمعنى بالامرين معنيان الاول ان يكون المراد بالاجنبي اي الاجنبي عن تركيب الاصل ما ناب في نفس المعنى عما اريد الاخبار عنه وبالمضمر ما ناب في المعمولية الخاصة عنه فان ما اريد الاخبار عنه لفظ منفهم المعنى خاص معمول بمعمولية خاصة فاذا سلب عن مكانه عند الاخبار بالذي فلا بد ان يغني عنه بامرين الاول ما ناب عنه في افادة معناه وهو ما جعل خبرا الثاني ما ناب عنه في المعمولية الخاصة وهو الضمير الواقع في مكانه وعلى هذا المعنى فالاولى ان يجعل المعنى كلا ذا جزئين لا كليا ذا جزئيين الثاني ان يكون المراد بكليهما هو النائب عنه في المعمولية الخاصة اذ كما يجب كونه مضمرا يجب كونه اجنبيا عن الجملة السابقة على الاخبار والمعنى على هذا كلي ذو جزئيين لا محة واذ قد جعل الشارح تلك الشروط اربعة لا ثلاثة فكانه حمل المعنى على المعنى الثاني لكونه اظهر واتقن قوله عن ضمير ما بداه ذي لانتفاء المعنى الاول بالمعنيين اذ مرجع كل من النائب والمنوب عنه الى جزء من اجزاء التركيب الاصل فلا يكون عنه اجنبيا قوله ولا عن موصوف دون صفته ولا صفة دون موصوفها لانتفاء المعنى الثاني وان تحقق المعنى الاول بالمعنيين وانما انتفى المعنى الثاني لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وكذا عن المضاف دون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف ابدا وكذا المصدر العامل لان الضمير لا يعمل عمل المصدر ويجوز بالوصف العامل بلا معموله وان كان مع موصوفه واما كل من هذه الخمسة مع اخيها فيمكن ان يخبر عنها وكذا عن المضاف اليه دون المضاف قوله اشتراط ان لا يكون آه اذ لولا ذلك لزم كون الجملة المعطوفة صلة بلا عائد محذوف او مفصل قوله اشتراط جواز وروده آه اي مع بقاء معناه واردا في المنفي من العموم فان لفظ احد يجوز وروده في الاثبات لكن لا مع العموم المفهم له في النفي قوله فلا يخبر عن غير المنصرف اي بلا عامله وذلك لان الخبرية موقوفة على الرفع والحمل الموقوفين على سلب معنى الظرفية الممتنع عن الظرف الغير المنصرف الملتزم من انه اذا وقع خبرا فليس هو الخبر في الحقيقة وانما هو عامله واما مع عامله فلو امكن الاخبار عنهما معا فجاز كما تقول في الاخبار عنهما في زيد ضرب وقبل عمرو وكذا الظرف المتصرف وقس على الظرف الغير المتصرف المصدر الكائن كذلك قوله قد يقدر ما اي لفظا ورتبة لا رتبة فقط اذ لا يمكن الاخبار بالذي عن زيد او التاء في قولنا زيدا ضربت فيجب ان يكون تركيب الاصل فيما هم اخص من الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية مطلقا كما توهم قوله ولا ما زال آه فيه انه يجوز ان يقال اللاز ائل قائما زيد لشيوع دخول لام التعريف على لا النافية الداخلة على الاسم نعم لا يجوز الاخبار عن زيد فيما زال زيد قائما المقصود كونه مدخولا لما النافية بخصوصها لعدم دخول لام التعريف عليها لكن هذا ليس لعدم تقدير الفعل بل الخصوصية ما فافهم قوله وان تكن ما رفعت آه هذا فيما كان فاعل الفعل ضميرا والاخبار عن غير الفاعل قوله اي معها مثل حمل اللام في قوله للعشرة على معنى مع دون الى مع كون الثاني اكثر ليندرج ما بعد اللام في حكم ما قبله اقول

باب العدد

الأولى

الاولى ان يقال اشار بذلك الى ان اللام بمعنى الى ما بعده في حكم ما قبله قوله آحاد مذكره اي جميع آحاده مذكرة
حقيقيا اي تغليبيا وكذا قوله لثه ما آحاده مؤنثة الا ان التغليب في قوله لا يتصور الا عند كون المؤنث
من الآحاد اكثر من المذكر بكثير قوله والاعتبار في التذكير آه يعني ان آحاد المعدود اذا لم يكن وصفا كاسم الفاعل
ونحوه فالتذكير والتانيث المعتبر فيها التذكير العدد وتانيثه ما يعتبر فيها باعتبار اللفظ فقط او مع المعنى
وان كانت صفا فهو ما يعتبر فيها باعتبار اللفظ فقط او مع المعنى وان كانت صفة فهو ما يعتبر له باعتبار اللفظ
بل باعتبار موصوفها لانه المعدود حقيقة فالمعتبر في نحو رايت ثلث قتلى من النساء التانيث مع ان واحده
القتيل بمعنى شيء ثبت له القتل بمعنى المفعول ولا تانيث فيه بوجه والمعتبر في نحو ثلثة نافلات من الصبيان
التذكير مع ان واحده مؤنث لفظا قوله اذا عاش الفتى آه لخره فقد ذهب اللذاذة والفتاء اللذاذة
اللذة والفتاء بالمد بالفارسية جواني يعني لا يبقى للفتى لذة في الدنيا اما ان يحمله الموت او يفنى عنه
الفتاء واللذة قوله فانما اخرهما هذا انما هو لاتمام كيفية التركيب عند بيانه والا فهو مفهوم من قوله آه
بعد هذا والفتح في جزئي سواهما الف قوله بتانيث الجزئين اي لفظا فقوله وقيل آه بيان لما يخالفه
فان ذلك القيل لم ينكر كون احدهما مؤنثا وانما انكر كون لفظها للتانيث قوله رواة اي النحويون راوون
عن الحجازيين وفي بعض النسخ رووا بصيغة الجمع من الماضي المعلوم آه ولم يقيد روي ومروي اذ على تقديره
ضبط الراء في كسره مضموما فلا يوافق فتح الراء في عشرة في المصرع الاول قوله وهو ثلثة الى تسعة لم يقل
وهو ثلث الى تسعة كما هو مقتضى اللفظ اذ مراد المص بيان حكم جزء ثلثة عشر الى تسعة عشر بقرينة قوله واما
عشرة اثنتي آه بيان حال الجزئي المركبين لا الاسناد لا عن حال الجزء الاخير على حال الجزء الاول والا لكان
قوله اذا انثى ثنتا او ذكرا مستغنى عنه والمراد بقوله ثلثة وتسعة جنسهما لا مذكرهما فقط وعبر بلفظ
المذكر لكونه اشرف قوله كما تقدم اي اعرابهما بما ذكره المص هيهنا كما تقدم من المتبادر من قوله في اول الكتاب
اذ المتبادر منه فيه انهما كابنين وابنتين يجريان مط فان نزل المتبادر منزلة الصريح كان هذا الكلام
تعريضا بالمص بانه تكرار لما تقدم منه والا فيريد الاشارة به الى انه تصريح بما علم ضمنا ولا يبعد ان يريد
ما تقدم من الشرح في اوايل الكتاب حيث عمم وقال سواء افردا ام ركبا قوله فلتضمنه آه هذا تعليل
لبناء الجزء الثاني وبقي بناء الجزء الاول بلا تعليل والاولى ان يقول لوقوع اخر الجزء الاول وسطا وتضمن
الجزء الثاني معنى حرف العطف وكان اكتفى به عنه اعتمادا على فهمه من التركيب قوله واستثنى آه اي استثنى
من وجب الفتح قوله وثلثين ليلة فيه اشارة الى تساوي تلك الالفاظ في التذكير والتانيث قوله
ومميز او مركبا آه لا يخفى عليك ان كلام المص في باب العدد غير محتو لجميع احوال العدد ومميزه كما ترى و
البيان المحتوي لها في التذكير والتانيث فهو انه في الاحد والاثنى على وفق القاعدة افرادا وتركيبا
وعطفا وفي تسعة بعدهما على الخلاف مط وفي العشرة على الخلاف افرادا وعلى الوفق تركيبا وفي الكو

الثناء



الثناء مط واما في اعراب المميز ففي الاحد والاثنين لا يجمع بين العدد ومميزه لحصول الاستغناء باحدهما عن
الاخر وفي ثمانية بعدهما ومائة والف وما يشتق منهما بالجر وفي البواقي بالنصب مط واما افراد المميز وجمعه ففي الثلثة
والعشرة وما بينهما بالجمع وفيما عداها بالافراد قوله وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا الواو اما جزء الآية
او للاستيناف بناء على ان يكون جوابا عن سؤال مقدر واما للعطف بناء على الاشارة الى ان هذا المميز قد يكون
مذكورا وقد يكون محذوفا قوله في الجزئين لو لم يذكر هذا القيد مع ذكره الاستثناء لصار المفهوم من
مفهوم الكلام انهما يصيران معربين بعد كونهما مبنيين وهو باطل فيهما بالنسبة الى كلا الجزئين واما بعد هذا
القيد فمفهومه مفهوم بقاء البناء في احد الجزئين كما هو الواقع لكن بعد لا يخلو من شيء اذ مفهوم ان
كلا جزئيهما قبل التركيب مبنيا وبعده صار احدهما معربا والاخر باقيا على بنائه نعم هذا اسهل من ذلك قوله
مثل بعض بين اي في كون جزئه غير معين لكله سواء كان في الترتيب جزء اولا او جزء اخيرا او غيرهما لا جزء اخيرا
فقط كما قد يتوهم فلا يشكل ما ورد في بعض الادعية من اطلاق خامس آل الكساء على غير الحسين من الاربعة
الباقية وقوله قبل هذا اي احدها في تفسير قوله ثالث ثلاثة اشارة الى هذا وفي عدم استعماله مضافا
الا الى كله وعدم اعماله النصب والرفع فيما بعده ولزوم كونه مصدرا مجانسا وفيما لساير جزئه كله و
لهذا الاخير لم يقل في قوله تع ويقولون ثلثة رابعهم كلبهم اربعة رابعهم ولا فيما بعده ستة سادسهم ولا
فيما بعده ثمانية وثامنهم ولهذا صار النصارى مشركين حيث قالوا ان الله ثالث ثلاثة ولو قالوا ثالث
اثنين لم يصيروا مشركين ولهذا قال الله تع ما من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم حيث
لم يقل ثالثهم وخامسهم وقوله بين اي ظاهر صفة بعض بعضان ثالث في قولنا ثالث ثلاثة مثلا
وهو بعض خفي منها لكونه بعضا في المعنى فقط كالبعض البين لفظا اي ما كان بعضا لفظا ومعنى كلفظ
البعض فيما ذكر قوله لا يستعمل الا مضافا الاولى ان يقول لا يستعمل مضافا الا الى كله فان استعماله
منونا جائز اتفاقا ومعرفا باللام عند بعض وهذه العبارة توهم عدم جوازه قوله مع ما سفل اي ما
سفل عما اشتق ذلك الفاعل منه قوله فحكم جاعل اي حكم اسم فاعل متعد الى مفعولين بلا واسطة
فان رابع ثلاثة مثلا بمعنى جاعل الثلاثة اربعة الا ان المفعول الثاني هيهنا يحذف لدلالة الفاعل
عليه وتضمنه له فظهر مما ذكرنا سر اختيار المص لفظ الجاعل على غيره من اسماء الفواعل والحاصل ان
هذا الفاعل قد يكون لازما وقد يكون متعديا والمراد بكل منهما اما مطلق اي غير منسوب الى شيء فينون
او يعرف باللام ولا يذكر المنسوب اليه بعده واما منسوب الى شيء ففي الاول حتما والثاني جوازا قوله وحده
الثاني لما احتمل قوله وشاع الاستغناء ان يكون المستغنى عنه منويا مفهوما من المستغنى به كما في نصفان
البحمان عند بنائها وهو المتبادر وان يكون محذوفا منسيا مفهوما من لفظه المتقدم والمراد هو هذا نبه
على ذلك بقوله وحذف الثاني وابدء بقول المص كلف ذا لكافي قوله ونحوه المراد بالمشبه اما مؤنث

حادي

باب الحكاية

حادي عشر او سابر اخواته الى عشرين وكلام الشارح ظاهر في الحمل على الثاني قوله والمقدار اي مبهم المقدار من حيث
ابهام عوارضه التي هي معروضات العدد كالكر والقفيز والمن والرطل والوقر ونحوها فافهم قوله بكم من درهم
لا يجوز ان يكون جره على البدلية من كم كما توهم ولا على كونه عطف بيان منه لما يظهر بالتامل قوله وبناؤها
آه الجملة عطف على جملة ان والاولى كونها مستانفة ووجهها يظهر بادنى تامل قوله مخبر ابها صيغة مخبر
اما بكسر الباء او بالفتح قوله كاي فيه لغات اولها كاين مثل اي مدخول الكاف ثانيها كاء مثل راء ثالثها
كاي مثل باي رابعها كيء مثل شيء خامسها كا مثل يد قوله وكذا كذا كناية عن عدد مبهم نحو عندك
عشرة دراهم وعندي كذا دينارا وقد يكنى به لغير العدد نحو زيد قائم وكذا عمرو وهو مركب من الكاف الجارة
واسم الاشارة وافادته اما بمعناه التركيبي او بوضع ثانوي قوله اطرد الباس آه فكان على وزن خاض والباء
اسم فاعل من اليم بالم وجع اي قد نسي قوله كما في الكفاية هذا دليل على ان الضمير المجرور عائد الى التمييز كان يحفظ
وان كان الظاهر عوده الى مميزها قوله متعلق ما بعدها اي المتعلق المعنوي او ما من شانه ان يكون متعلقا له
فلا يرد ان قوله ابناكم ليس متعلقا بقوله علمت فانه معلق عنه او ملغى وتقدير المثال ابناكم رجل علمت
قائمان او قائمين مثلا ويحتمل ان يكون ابنا بفتح الهمزة مختوما بالف ممدودة جمع ابن ويكون معمولا لفظيا
ابضر والمفعول الثاني المقدر قائمين مثلا قوله هذا باب الحكاية هي في الاصطلاح تكرار لفظ او ما بعرض
لاحضار بعينه في ذهن السامع وهي اربعة انواع الاول ما يتعلق باللفظ وهذا في المفردات على قلة وفي
المركبات على كثرة ويلزمه اتحاد معنى المكررين وكونه بالقول الثاني ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض
ومعناه معا وهذا في العلم بعد من كما سيجي الثالث ما يتعلق بالعارض مع اختلافهما معا وهذا في اي
ومن عند الوقف الرابع ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض واختلاف المعنى وهذا في المركبات صارت
اعلاما ولا يجب الحكاية في هذه الاقسام الا في القسم الاخير وهذا الباب معقود لبيان الاوسطين قوله
احك باي الباء بمعنى في قوله الفان هذا بكسر الهمزة بمعنى الا لف الذي الرقم لا بفتحها كما توهم قوله كما
المقيد بالحكاية وما بعدها للاشارة الى ان الحكاية جائزة لا واجبة قوله وسكن نون منين ومنين
ومنان اي النون الثاني منهما علامة للوقف كما ان التحريك والاشباع فيما سبق لاجل ذلك قوله قبل
تا المثنى عند التثنية لما كان اضافة التاء الى المثنى لا يدفع الالتباس ولم تكن ملزومة له وتعليق الحكم
على الشيء الموصوف بما يغاير غير مستلزم لا تحاد زمان الاتصاف والحكم نبه بقوله عند التثنية على ان
المراد هيهنا الاتحاد وتقديره بقوله فهي ظاهرة حمام غير مرة قوله ونادر آه هذا اما مرفوع على الخبرية او
منصوب على الحالية وكون قوله في نظم عرف خبرا او مجرورا على ان الواو بمعنى رب ومنون مبتدا وما بعده
خبره والجملة خبر لقوله نادر قوله وهو ثابت الواو للاستيناف كما هو الظاهر او للحال وبالجملة اشار بهذا
التقدير الى ان قوله نادر مرفوع لا غير قوله اتوا ناري فقلت منون انتم لحزه فقالوا الجن قلت عموا

باب التأنيث

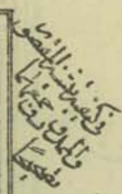
ظلاما وعموا اصله انعموا وظلاما اي وقت الظلام وتقدير البيت اشخاص اتوا ويحتمل ان يكون لفظ الاشخاص
او ما يؤدي مؤداه مذكورا في الابيات السابقة عليه قوله والعلم احكينه اي احكين فيه ويحتمل ان يجعل
نفس العلم نازلا منزلة المحكي لانه كالمحكي اللفظي في تكرار اللفظ قوله وتمرة هذه اشارة الى المونث اللفظي
والى انه ما زيد في آخره تاء زائدة مونث مطلقا سواء زيدت التاء للتانيث ام لا قوله الكتف هشتها الهشو
بالفارسية كرنيدن بدندان پيشين قوله كالاشارة اي كالاشارة باسم الاشارة اليه او كاسم الاشارة اليه
قوله نحو هذه جهنم التمثيل له بهذا يقتضي ان يكون جهنم تابعا لهذه مع ان الظاهر انه خبر له فبناء التمثيل
اما على التابعية وكون ما بعده خبرا او على كون المراد بالمشار اليه لهذه الاشارة اعم مما هو مصطلح النحاة
قوله اي ثبوتها الوجود عبارة عن وجود مسبوق بعدم مسبوق بوجود آخر مع اتحاد محال الثلثة وهذا المعنى
غير متحقق فيما نحو التصغير من المشبهات بل ولا في التصغير ايضا الا اذا فرض المصغر والمكبر لفظا ولحل الوا
بالوجود السابق ما يشمل الحكمي ولهذا فسره بالثبوت ليصح في الكل بلا تكلف قوله بين صفة المذكر المراد
بالصفة ما دل على ذات ما مع بعض صفاته لا النعت قوله كراو يه اسم فاعل من لوانه قوله كنعجة فانها
موضوعة لانثى الغنم فيدل بالوضع على التانيث وان فرض تجريده عن التاء فمفهوم التاء تكرار لما فهم منه
وضعا وتاكيدا له قوله ككبالجة هي جمع كيلجة وهي بلا تاء لفظ عجمي موضوع لنوع من الكيال فلما استعمله
العرب زادوا في المفرد والجمع تاء علامة لكونه معربا وليس تاؤه في الجمع كتاء ملائكة اذ قياس هذا الوزن
ان يجمع على فعالل او فعاليل وقد استعمل في جمعه كيالج قوله واشاعثة فان تاءه عوض عن ياء النسبة
في مفرده قوله كزنادقة وهو معرب زندي منسوب الى زند وهو كتاب زردشت الذي ادعى النبوة بغير حق
ومن امته المجوس وزعم بعضهم انه ابرهيم حاشاه من ذلك فلما صار معربا قلب ياؤه الثانية قافا فلما جمع
زيدت في جمعه تاء عوضا عن يائه الاولى وهي غير زائدة لمعنى بالاستقلال بل مطلوبا باعتبار معناه المستعمل
في كلام العرب فانه بمعنى مطلق الكافر وقيل معرب زن دين اي من كان دينه كدين النساء في الضعف قوله
كرجل مغشم المغشم عديم الحياء قوله ملحفة جديدة ملحفة بكسر الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة نوع من
الجلباب وهو جلباب المجدود والجديدة بالجيم اي مجد ودة ضد البالية قوله بان جرد عن معنى الوصفية
هذا اما بتجريده عن كونه تابعا باقامته مقام الموصوف او عن كونه دالا على ذات ما مع بعض صفاته بازالة
العموم عن ذاته والظاهر وقوعه بتفسير المال لم يتبع موصوفا ان المراد هو المعنى الاول لكن الاولى كما يؤيده تمثيله
بثلثة امثلة ان يكون المراد كلا المعنيين ووجه تصحيحه انه بالمعنى ما نع في الغالب عن كونه المجرد تابعا
للموصوف ما لم يرد منه معنى الوصف الخاص قوله وذبيحة اي مذبوحة ونطيحة اي منطوحة والنطيحة ما مات
بجرح في راسه من انثى ما يؤكل لحمه والفرس الذي في جبهته دائرة والحيوان الذي واجه الانسان والمراد
بها هيهنا ما هو بالمعنى الاول وذبيحة عطف على امراة ومثال للمجرد بالمعنى الاول ونطيحة مثال المجرد

بالمعنى الثاني فافهم قوله ضربان اشارة الى ان تقسيم المصنف تقسيم الى جميع الاقسام قوله انثى الغرا الغرا بفتح العين المعجمة مخفف غراء لضرورة الشعر فالمثال لمثال للضربين معا والبشارة بقوله اى الغراء وهى المرأة الشريفة واضافة الانثى لايهام اضافة الموصوف الى الصفة ويحتمل ان يراد بها بنت الغراء قوله والاشتهار اى المشتهر فى موزونات الاولى لكثرة الاستعمال او لكثرة المشارك فى الوزن والظاهر ان المراد هو الثانى قوله اى ابنية اوزان المقصور وجه التفسير بتقدير المضاف ان مفعول الابداء المشتهر من الموزونات لا من الموازين لعدم ابداء الشئ بنفسه ولا الموزونات ظ بل ما يستنبط منه الموازين فالمراد من الابنية الموزونات وبالاوزان الموازين قوله نحو جيكى هى مرحا اى ما يقال حاحيكى اذا امال عن ظله لنشاطه قوله كصرعى جمع صارع اى الساقط قوله كشبعى مؤنث شبعان نقيض جوعان قوله كظربى بالظاء المعجمة والراء المهملة دويبة كالهرة منتن الريح وجحلى بتقديم الحاء المهملة على الجيم بالفارسية ماده كبكان وبمعنى العناكب ايضا قوله لوعاء الطلع الطلع بالطاء المهملة المفتوحة واللام الساكنة والعين المهملة غبار النخل المذكر يؤخذ وينضرب بالانثى حتى يثمر قوله كفرتنى بفتح الفاء وسكون الراء المهملة وفتح التاء المثناة الفوقانية والنون الامة الصغيرة وعلم امرأة وبمعنى العصر الذى للسلاطين واشباههم قوله كخوزلى بالخاء المعجمة المفتوحة والواو الساكنة والزاء المعجمة المفتوحة وبمعناها انا بدل واوه ياء قوله كهرنوى بفتح الهاء و سكون الراء المهملة وفتح النون والواو قوله لهنة المربع اى لنوع من صعود من قعد مربعا وهو بكسر القاف قوله كحندقوقى بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم القاف ثم الواو ثم القاف قوله كمكورى بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الواو وتشديد الراء المهملة قوله لعظيم الارنبة اى شخص عظيم الانف قوله كرهبوتى بفتح الراء المهملة والهاء وضم الباء الموحدة قوله كقرفصى بضم القاف والراء وسكون الفاء والصاد المهملة وكذا ممدوده قوله كبهترى بفتح الباء المثناة التحتانية و الهاء الساكنة ثم الباء المثناة التحتانية ثم الراء المهملة المشددة قوله كشفصلى بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وفتح الصاد وتشديد اللام قوله كهبيخا بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة وفتح الخاء المعجمة قوله كمرحيا بفتح الميم والراء والحاء المهملتين والياء المثناة التحتانية المشددة والمرح شدة الفرح قوله كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال والراء المهملات والالف والياء المثناة التحتانية وهو اسم موضع قوله كحولايا بكسر الحاء المهملة وفتح الواو واللام والالف والياء المثناة التحتانية وهو الجلد الذى يجئ مع الجنين قوله كفوضوضى بفتح الفاء وسكون الواو وضم الضاد الاولى وفتح الثانية معجمتين بينهما واو ساكنة قوله كبرحايا بفتح الباء الموحدة والراء والحاء المهملتين والالف والياء المثناة التحتانية قوله كجرعا بالجيم والراء المهملة وهى ارض ذات رمل لا ينبت فيها نبات قوله كرعيا بالعين المهملة والياء المثناة التحتانية بمعنى الرعاية قوله وديمة هطلاء ديمة بكسر الدال المهملة وفتح الياء التحتانية المثناة

النخار

السحاب او سحاب بلا رعد والهطلاء الممطرة او متواتر المطر وكان السحاب ماخوذ فى وضعها وصفتها غير خالصة ولهذا امثل للوصف بمثالين قوله كطرفاء بالطاء والراء المهملتين والفاء وهو اسم جمع معناه بالفارسية چوب گز قوله للاربعاء هو بكسر الباء جمع للربيع بمعنى النهر الصغير ايضا وبفتحها العمود الخباء ايضا قوله لمكان اى لمكان كثير فيه العقارب قوله كعاشوراء لعاشر المحرم وكذا تاسوعاء للتاسعة قوله لاحدى جحرة اليربوع وهى التى يقصع فيه اى يدخل والنافقاء جحرة التى يكتم ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اى خرج والداماء بتشديد الميم جحرة التى يخرج منها التراب ويجمعه والسابياء جحرة التى يخرج منها مع الولد قوله جمع اتان وهى انثى الحمار قوله خنفساء بفتح الخاء المعجمة والنون والقاف قوله وظرفاء ونفساء ورخصاء الاول بالظاء المعجمة والراء المهملة والفاء جمع ظريف والثانى بالنون والفاء والسين المهملة اى مرأة ذات دم النفاس والثالث بالراء المهملة والخاء المعجمة والصاد المهملة لعرق الحمى فالامثلة للجمع والوصف والاسم ويمكن ان يكون الثانى جمع نفيس والثالث جمع رخيص قوله كبنا بغاء بالياء المثناة التحتانية المضمومة والنون والالف والباء الموحدة المفتوحة او المكسورة والغين المعجمة قوله كمعكوكاء بفتح الميم والعين المهملة الساكنة وضم الكاف وكذلك معكوكاء الا ان اوله الياء المثناة التحتانية قوله كدخيلاء بفتح الدال المهملة وكسر الخاء المعجمة قوله كبرناساء بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة قوله كمزيقياء بفتح الميم وسكون الياء المثناة التحتانية بعد الزاء المعجمة المفتوحة ثم القاف المكسورة ثم الياء المثناة التحتانية لقب عمر بن عامر وهو ملك من ملوك اليمن قوله كاهجيراء بكسر الهمزة والجيم وبينهما هاء ساكنة قوله كمشيخاء بفتح الميم وكسر الشين المعجمة ثم الياء المثناة التحتانية الساكنة ثم الخاء المعجمة قوله كجخادباء بضم الجيم وفتح الخاء المعجمة والالف وكسر الدال المهملة قوله هذا باب المقصور والممدود اى القياسى منهما فقط سواء كان الالف للتانيث ام لا بل مقيدا بالثانى فقط فان الاول كفضلى وحمراء ونحوهما وقد سبق قوله وكان ذا نظير المراد بالنظير المشارك فى وزن الافراد والتثنية والجمع والتكسير وغيرها وفى المصدرية والوصفية والجمعية وغيرها مع كون ذى النظير بحسب القاعدة والقياس قوله اذ نظيرهما الاقذار اى الاحمرار والاقذار رفع كرمن بسهو القلم قوله كالحجا بتقديم الحاء المهملة المكسورة على الجيم وهو وان كان على وزن عنب لكن لم يتم شرائط النظير فيه قوله وكالحذاء بكسر الحاء المهملة ثم الذال المعجمة وهو وان كان على وزن حسام الا انه لم يحو شرائط النظير قوله للنعل اى النعل يجعل للانسان او النعل الدابة قوله لا بد من صنعاء آه اخره على ما فى بعض النسخ فانها خير مقام ومقر الصنعاء ممدودة بلدة فى اليمن ماوى ملوكها والعوظ قوله يالك من تمر ومن شيشاء آه بالجر للتنبيه ولك اى لك تمر ومن اللبان والشيشاء بشينين معجمتين اولهما مكسورة وهى التمر الذى لم تشتد نواته ويتشب اى يعلق فى المسعل وهو موضع السعال من الحلق واللهاء بالمد للضرورة وهى بكسر اللام مقصورا جمع لهاة وهى لسان

باب المقصور والممدود



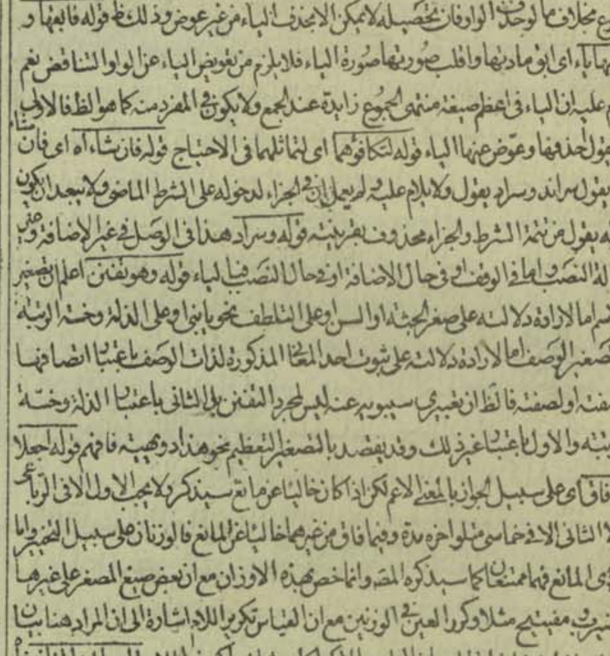
الصغير المعلق بحذاء الحلق قوله ووقع غير ذلك اى وفى هذا الباب يذكر غير ذلك من احكام الجمع بالالف والتاء
لغير المقصور والممدود كلامط قوله بقلبه اى غير بقلبه فرد ذلك لان قول المص كذا يوهم ان نجعله ياء بمعنى
الرد لان المشبه كذلك فاشار بهذا التقدير الى ان وجه الشبه القلب الا الرد قوله واولها اه لهذا المضرع
احتمالان الاول ان يكون الضمير مفعولا اولا والموصول مفعولا ثانيا ومعنى قوله ما كان اه حرفا كان
قبل الالف المقصورة فذا الف ومرجع الضمير علامة التثنية الثانى ان يكون بالعكس ويكون مرجع الضمير الكلمة
المنقلبة ومعنى قوله ما كان اه العلامة التى ابدل الفها بالكلمة قبل حذف الالف والالف بها قبل الحذف
بناء على تقدم الالحاق على الحذف والشارح حمله على الثانى لان عود الضمير الى الكلمة اقرب قوله كما فى خوزلى
بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبينهما واو لنوع من المشى قوله وابقى فى المنقوص الضم والكسر لا يخفى عليك ان
ابقاء الضم فيه انما هو بتغيير المحل واما ابقاء الكسر فيحتمل الا ان يكون بلا تغيير فى محله واما ابقاء الفتح فى
المقصور فانما هو مع بقاء المحل قوله كالالف والهمزة يمكن ان يريد المص بالالف الاعم فيشمل الهمزة ايضا
قوله وفى قنى بالقاف والنون كرضى وزنا ومعنى او بفتح القاف جمع قناة اى الرمح او البئر الذى يجرى منه
الماء الا بالالف والتاء فانه يأتى كما سبق وهو مثال لما اصله الواو قوله وفى قراءة فى بعض النسخ بالتاء
وفى بعضها بلا تاء فيل النسخة الاولى ثنا فى المثل له والثانية ثنا فى قوله فى سطر بعده كما سبق اذ لم يسبق
منه مثال لحذف التاء الا هذا اقول الصواب اما فى النسخة الاولى لان القراءة بلا تاء العابدو والمذكر
الحقيقى لا يجمع بالالف والتاء ولان المراد بجمع الممدود جمع ما يكون عند الجمع ممدودا ولو كان قبله غير ممدود
او التاء عين معتد بها لسقوطها بادنى مقتضى فكان الاخر الالف الممدودة والكلمة ممدودة قوله وكقولك
فى مسلمة هذا المثال الذى تاؤه غير ممدود قوله جفنة بالجيم والفاء والنون القصعة من الخشب وسدرة اسم امرأة
وسدرة شجر السدر المعروف وجمل بالجيم كقفل بالفارسية كدا حتى قوله كسلة بفتح السين المهملة بالفاء
طبق بزرك وكلة بكسر الكاف الغطاء الرقيق وحلة بضم الحاء المهملة ثوب الجبة والبرد اليمانى والرداء
جوزة مفرد الجوز وهو بالفارسية كردكان والدهمة السحاب كما مر قوله وخطوة هى بضم الخاء المعجمة بالفارسية
كام برداشتن وانما عدل فى هذا المثال عن الاعادة اشارة الى ان الاسكان جائز وان كان ما بعد الساكن واوا
يقتضى ضم ما قبلها قوله نحو ذروة بكسر الذال ههنا وان كان ضمه ايضا جائزا وهى العلو وزبية بضم الزاء
وهى الحفيرة التى تحفر للاسد قوله جروة بكسر الجيم وهو ولد الكلب قوله فى عير بكسر العين وسكون الياء
المثناة التحتانية الابل التى تحمل الماكولات والجمع المسافرون وكهلة بفتح الكاف من كان بين اربعين
سنة الى الستين وهما وصفان والقياس ان تبقى عيناهما فى الجمع على السكون ففتحتا على غير القياس قوله
فتستريح النفس من زفراتها ما قبله على صرف الدهر اودولاتها يديلنا اللمة من لماتنا على الغنى فى لعل
وصرف الدهر نوائبه وصرف الزمان جمع دولة فى المال وبالفتح فى الحرب يديلن كيمن من الادالة وهى الغلبة





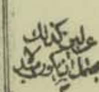
واللز بالفتح الالثغ وهى مفعول ثان ليبدلن والزفرات جمع زفرة بالسكون وهى الشدة قوله فى بيضة
بكسر الاول البيضة الطيور والبيضة من الحديد بفتح هذيل العين فى جمعه وجمع جوزة قوله وتقدير
هذا الادخال نحو ذلك حيث كان جمعا ومفردا مثل سكونه حال الافراد كسكون قرب فى حال الجمع كسكون
اسد فالاول زايل والاخر حادث فرضا وتقديرا واعلم ان نحو بيض وبنات مكسر حقيقة ومصحح حكما فلا
يضر دخوله فى تعريف كل منهما قوله افعلة اه اعلم ان جمع التكسير اما على صيغة منتهى الجموع او على غيرها
والاول يحتمل عند العقل مائة وثلث وعشرين صيغة لكن الاربعون منها مختتمة بالتاء والبواقى بغيرها
كما سبق فى باب ما لا ينصرف واما تميز ما يوجد منها فى كلام العرب مما لا يوجد فهى غاية الاشكال لتوقفه على تميز
اصول ما يجمع بها عن الزوائد والثانى ذو صيغ كثيرة وقد ظفرت منها على نيف وثلثين صيغة وهى هذه
صحب حمر بيض جدد قرب فكر كتب فرهة علمة طلبة حجرة قردة غزاة اغلمة صحابة دجالة امومة
شباب جمال ذباب الضرو جمير صفى قسى اعبد اصام اصدقاء شرفاء سلاف صنوان شبان كفار كمل
قتلى حجلى سكارى معبوداء ومن تصفح كتب اللغة ربما وجد صيغا اخرى غير ما ذكرنا قوله تطلق اى يحمل او
يحمل مطلقة اى من غير قرينة والتعريف لجمع القلة احتمالان لما علمه المشهور الاول ان يكون آخر
القلة واول الكثرة العشرة بناء على ان يكون بينهما عموم من وجه الثانى ان يكون اخر الاول التسعة واول
الاخر عشرة بناء على ان يكون بينهما تباين والمشهور ان اخر الاول عشرة واول الاخر احد عشرة قوله وضعا
عن العرب يعنى اى كما يفى بقلة بحسب الوضع كذلك يفى بكثرة بحسبه يعنى انه موضوع لاعم من القلة والكثرة
بدليل انتفاء جمع كثرة له وكاك قوله وبالعكس ولهذا اعترض عليه الش بقوله لكن حكى وقد توهم ان الاول
اما وضع للكثرة فقط والثانى للقلة فقط وهو فاسد قوله وشذ اقتل والغرض لعدم كون الفقل
رباعيا والغراب بالغين المعجمة المضمومة مؤنثا قوله وادل واظب اصلهما ادلو واظبى كافلس فقلب الواو
الاول ثم ابدل ضمة ما قبل الياءين كسرة فى الترامى والتراجى ثم اعلا اعلال قاض فقرئ حال الرفع والجر
بحذف الياء منونا وحال النصب بثبوته نحو ادليا واظبيا الا ان يغلب كعبد اى صار مغلوبا بالوصفية
كعبد فانه وضع اولا للذليل ثم غلب لذليل الله او ذليل الانسان بشرط ان يكون الذليل انسانا او
مملوكا فى الثانى واما الاول فمستلزم لهذا القيد قوله بمد ثالث لدال المدغم فيه اما ان يجعل اول
المضرع الثانى وح يجب ان يقرء لفظ افعلة بسكون اللام وحذف التنوين عنه لضرورة الوزن واما
ان يجعل اوله لفظ ثالث وح يحذف التنوين من افعلة بل ومن ثالث ايضا او يحذف الف افعلة مع نقل
حركته الى تنوين ثالث ولا يحتاج الى سكون لام افعلة قوله جمع فذال اه القذال بالقاف والذال المعجمة
بالفارسية بنا كوش است وغيف بالراء المهملة والعين المعجمة كرده نان والعمود ستون قوله جمع تبابة
بتقديم التاء المثناة الفوقانية على الباء الموحدة بمعنى الهلاك والخسران وبالعكس بمعنى المنقطع

واول الامر والزاد وما يحتاج اليه البيت وهو على التقدير بن مضاعف قوله كاكرم وتقاء قدم انه بمعنى
متحرك الحشفة ودنقاء من سد ثقبة فرجها ولا خفاء في اختصاص الاول بالذكران والثانية بالاناث قوله
وفعلة اه يعني ان ليس افعلة من جموع القلة قياس بل يقتصر فيه على السماع قال ابن الناظم وانما هو محفوظ في
ولد وولدة وفتى وفتية وشيخ وشيخة وثور وثيرة وغلام وغلمة وشجاع وشجعة وغزال وغزلة وصبي و
صبية وخصي وخصية وثنى وثنية والثنى الثاني في السيادة اقول مراده ان ما سمع منه منحصر في هذه الا
لا انه قياس في هذه الاوزان فافهم قوله ومن مقابل اه ايراد ذلك بلفظ من اشارة الى عدم انحصاره غير الا
فيما ذكر بل جاء جلج وحجيج وغير ذلك قوله بفتحتين ايضا اي كما ان الاول في الاول شايع قوله وكل من فعلا
تقدير هذا للاشارة الى ان نحو له وزمن مبتداء لقوله فمن لا ما بعده فان جمع هذه الاوزان الثلثة بالنظر
للالحاق والزمن من به غم قوله والوضع اه الاولى بحسب المعنى ان يكون الوضع هيهنا بمعنى الواضع قوله كغرد
هو بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة دفع الطاير صوته طربا قوله وقرد هو بكسر القاف وسكون الراء
المهملة جوان يقال بالفارسية ميمون قوله مط اي اسما كان او وصفا وعينه وفاؤه صحيحا ام لا قوله
وبعر هو بالباء المثناة التحتانية المفتوحة والعين المهملة الساكنة والراء المهملة ولد المعز بربط
في المصادر الاجل صيد الاسد قوله وخمصان هو رجل دقيق وسط قامته وهو بالخاء المعجمة والصاد المهملة
قوله كخف بضم الخاء المهملة جز شعر الوجه او المعجمة وهو بالفارسية موزه قوله ومدى هو بضم الميم وسكون
الدال المهملة قفيز في الشام قوله وجذع بفتح الجيم والذال المعجمة بمعانيها الغنم التي كمل سنة ودخل
في الثانية والابل الداخل في الخامسة والبقر الداخلة في الثالثة قوله كالغريزة الغريزة بالغين
المعجمة والراء المهملة والياء المثناة التحتانية والزاء المعجمة وتاء التانيث بمعنى الطبيعة وهي مصدر
الصفة الذاتية يعني في الدلالة على امر غير اختياري طبيعي كفعل الطبيعة فانها ليست اختيارية لصاحبها
قوله بكسر العين فيه اشارة الى انه ليس يجوز فيه فتح العين وان كان مفرده معتلا بخلاف الفعال كاسنا في
قوله كطابع هو بفتح الباء بمعنى ما يطبع به اي ما ينقش به فهو كالخاتم وزنا ومعنى قوله نحو الفارس هو من
الفراسة بفتح الفاء لا بكسرها وقد سبق معناها قوله كسابق كان المراد به راكب الفرس المقدم على
ساير الافراس عند المسابقة قوله مثلث الفاء اقسام هذا المفرد بحسب العقل نظرا الى التعميم والتعميم لم
الاثنين ثمانية عشر اربعة عشر منها موجودة ذكر الشارح ثمانية منها وترك البواقي لظهور بعضها مما ذكر
وقلة بعض اخر قوله ذي نسب جدد النسب بفتح النون بمعنى النسبة وقوله جدد وصف له وفيه اشارة
الى انه صار نسبة بالعلمية عشيقة يجمع بالفعالى كبصري علماء قوله بخلاف بصري اي بخلاف ما اذا اريد
به المعنى النسبي قوله كالكرسي هذا في موضع وصف للغير لا المحض التمثيل قوله في خندريق هو بالخاء
المعجمة والدال والراء المهملتين والنون والقاف كسفرجل العنكبوت قوله وذا بدل لعاجح اي والزاء


للعادي سواء كان الزايد عاد بالام لا قوله وهو الخماسي خصص بالخماسي اذ عند وجود الشرط المذكور في السداسي
لا بد من حذف حرفين وفي السباعي من حذف ثلثة احرف فافهم قوله في سبطرى قد تقدم انه نوع من المشي و
قدوكس بفتح القاف للاسد الحاذق للاسد ان وقنديل بكسر القاف ما يعلق في المشاهد قوله في موضع ما
يدل على المعنى وذلك لان الزايد في الاول زايد في الاغلب للدلالة على معنى بخلاف الزايد في غيره قوله في كندر
وبلندد بمعنى العد والقوى قوله باعتناء حذف الياء اه يعني لو حذف الياء لا امكن تحصيل صيغة منتهى
الجموع بخلاف ما لو حذف الواو فان تحصيله لا يمكن الا بحذف الياء من غير عوض وذلك ظ قوله فابقها و
اقلبها ياء اي ابق مادتها واقلب صورتها صورة الياء فلا يلزم من تعويض الياء عن الواو التناقض نعم
يلزم عليه ان الياء في اعظم صيغة منتهى الجموع زايدة عند الجمع ولا يكون في المفرد منه كما هو الظ فالاولى
ان يقول احذفها وعوض عنها الياء قوله لتكافؤهما اي لتماثلهما في الاحتياج قوله فان شاء اه اي فان
ان يقول سرانده وسراد يقول ولا يلام عليه لم يعمل ان في الجزاء لدخوله على الشرط الماضي ولا يبعد ان يكون
قوله يقول من تتمة الشرط والجزاء محذوف بقرينة قوله وسراد هذا في الوصل في غير الاضافة وفي
حالة النصب واما في الوقف او في حال الاضافة او في حال النصب فبالياء قوله وهو تفنن اعلم ان تصغير
الاسم اما الارادة دلالته على صغر الجثة او السن او على التلطف نحو يا بني او على الذلة وخسة الرتبة
وتصغير الوصف اما الارادة دلالته على ثبوت احد المعاني المذكورة لذات الوصف باعتبار اتصافها
بصفته او لصفته فالظ ان تعبير سيبويه عن الكل لمجرد التفنن بل الثاني باعتبار الذلة وخسة
الرتبة والاول باعتبار غير ذلك وقد يقصد بالتصغير التعظيم نحو هنادوهية فافهم قوله اجعلا
لما فاق اي على سبيل الجواز بالمعنى الاعم لكن اذا كان خاليا عن مانع سيذكره لا يجب الاول الا في الرباعي
ولا الثاني الا في خماسي مثل احرنجم وفيما فاق من غيرهما خاليا عن المانع فالوزنان على سبيل التخيير واما
في ذي المانع فهما ممتنعان كما سيذكره المص وانما خص بهذه الاوزان مع ان بعض صيغ المصغر على غيرها
كمضيرب ومفيتيح مثلا وكرر العين في الوزنين مع ان القياس تكرير اللام اشارة الى ان المراد هنا بيان
الوزن فقط من غير اشارة الى بيان الزايد والاصلي كما هو شان ما كرر فيه اللام قوله والف التانيث
كان ما سبق هذا الكلام بيانا لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ثلثة احرف لا تقلب وهذا بيان لان تلك
الاربعة اذا كانت بعد ازيد من ثلثة احرف لا يحذف الا المقصورة بالتفصيل المذكور فلا تكرار قوله
في عبقري العبقري بفتح العين والقاف سيد القوم والرجل القوي والاشياء الغالية المنسوبة الى بلدة
عبقر بضم القاف وهو بالفارسية تكرك قوله اعلاما هذا بفتح الهمزة جمع العلم المصطلح دفع موضع
عن المجرورات الثلثة لو كان هذا التقييد مع جريان الحكم مط لكان قول المص وقد انفصال اه فان
الانفصال لا في حال العلمية محققة لا مقدرة وانما خصه المص بالذكر لانه لخفائه هو المحتاج الى البيان



ولا يبعد ان يقرأ بكسر الهمزة على ان يكون علة للقول اى قولك ايا هاتيها للاعلام والاشعار بكونها مثنى جمعا مونثا قوله في قرقرى بفتح القافين وسكون الراء المهملة الاولى اسم موضع ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة وسكون الياء المثناة التحتانية والزاء المعجمة جحرة اليربوع قوله من العود بفتح العين مصدر عاد يعود سمى بذلك لانه يعود قوله ثانى اثمة اى عند من قلب الهمزة ياء قوله وما ياتى عطف على قوله ثانى والمراد بما ياتى الالف الواقع في الثانى زائدا او مجهول الاصل فان قلت ان الف علج اما مبدل من واو وياء فهو مبدل عن اللين لا محمة فكيف خرج عن ذلك قلت كما يحتمل ان يكون مبدلا عن حرف صحيح كالف ال وهمزة ماء والمراد بالقلب عن اللين ما كان معلوما به قوله ما التصغير علم من الرد قياسا وعدمه شذوذا قوله المحذوف بعضه اشارة الى ان المنقوص هنا بالمعنى اللغوى لا باحد المعانى الثلثة الاصطلاحية التى هو منها مطلق في بعض ومن وجه في بعض اخر فانه بهذا المعنى اعم من ان يكون حرفه المحذوف لاما وغيره وحرفا صحيحا وغيره وحرفا اخرا وغيره وحرفا يكون بعضا منه حين الوضع او بعده فيشمل نحو عدة وسه وكذا يشمل نحو ما ولا وكم اعلاما فانها وان كانت حين الوضع ثنائية لكن تصير عند دخول ياء النسبة عليها ثلاثية بالتضعيف كما سيجئ فلا يتوجه على الش ان الصواب ان يقول الاخر مقام لفظ البعض وان ما علم لا يصلح مثالا له على ما فسره الش ويمكن ان يريد بالبعض اعم من التحقيقى والتقديرى فان الاسماء الغير المتمكنة الموضوع على حرف او حرفين قد يقدر ان اصلها ثلثة احرف وعلى هذا يدخل نحو ما في المنقوص من غير حاجة الى التعميم الاخير ثم اعلم ان الزائد في الثنائى يحتمل ان يكون مقدما على الاصل او مؤخرا لكن المحذوف عند التصغير هو الزائد قوله كجويه في جاه فان جاه اصله الوجه ثم جعل الواو المفتوحة مكان الجيم و بالعكس وفتح الجيم لضرورة الابتداء بالساكن وخفة الفتحة فقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا المثال مشعر بان المراد بالمنقوص ما يشمل القلب المكانى وهو غريب ولا يبعد ان يعتقد الش ان اصله وجاه كاناس فخفف بالحذف مثله قوله ولا يقاس عليهما اما لانه قياس في اللفظ العربى وهما عجميان واما لان ما فعل بهما ازيد مما فعل عند تصغير ابرهيم بحذف الميم واللام منهما مع كونهما من اصولهما ظاهرا قوله بفتح المثلثة لفظ اكثر ان كان بفتح العين فمن باب المغالبة وبمعنى الزيادة الاضافية وان كان بالضم فمعناه الزيادة الحقيقية فليس الحمل على الفتح لمحض مراعات القافية قوله من المبنيات فان قلت تثنية اسماء الاشارة والموصولات معربة فكيف جعلها الش ههنا في المبنيات قلت هذا اما على القول بانها موضوعة في حالة الرفع بوضع وفي حالة النصب والجر بوضع اخر وباقية على بنائها كما سبق واما على التغليب لكون المفرد الذى هو الاصل فيهما مبنيا قوله مع الفروع اه خص الش الفروع بفروع ذا دون الذى والتى حيث جعل فروعهما عقيبهما لتباين فروع اسم الاشارة مع فروع الموصول لدخول المؤنث في الاول دون الثانى وقول المص تا وتى اشارة الى هذا والى ان تصغير اسم الاشارة



لا يحبي

لا ينحصر في اصله الذى هو قابل يتجاوز الى الفرع الذى هو ذيت قوله وخالفوا بها الباء بمعنى او مع والضمير للمبنيات او لصيغ الاشارة والموصول والاول اظهر قوله في ابقاء اولها لم يتعرض لحكم ثانيها اذ ليس قاعدة كلية فانه في الموصول وجمع اسم الاشارة باق على ما كان وفي مفرد اسم الاشارة وتثنيتها يرد بياء مكسورة فان ذيا مثلا اصله بثلث ياآت اولها مكسورة هى عين الكلمة التى كانت مكسورة في المكبر مردودة في المصغر وثانيتها ياء التصغير الساكنة وثالثتها هى اللام المفتوحة المنقلبة عن الالف وكذا جمع الموصول لو لم يرد الى الواحد كان ثانى يرد الى الواو المفتوحة فيقال في اللاتى لويتيا بفتح الاولين وكسر الثالث ثم الياء المشددة ثم الالف وكذا في اللاى لويا وهو كلويتيا الا ان ثانيه بدل همزة وكذا تقول في اللاتى واللاء واللاى لانها محذوفة الاعجاز وهى التاء وقس على ما ذكرنا تصغير اللوانى واللواتى قوله والتعويض اه لم يتعرض لزيادة قبل الاواخر لانه بصدد ذكر ما به خالفت الاسماء المتمكنة والمراد بالاخر الاخر التصغيرى واراد بالاخر الاصلى من قال الحقت قبل آخرها الفا وبعد آخرها الفا قوله اللذيون اعلم ان جمع الكثرة عند التصغير يرد الى مفرده فيصغر فيجمع جمع السلامة وجمع القلة عند التصغير يجوز ان يفعل به ذلك وان يصغر بصيغة الجمع فالذين لما كان مخالفا لمفرده في المعنى كما سبق شابه جمع الكثرة مفهوما ومصداقا فناسب ان يرد الى مفرده عند التصغير فاصله الذى ثم اللذيا ثم اللذيايون ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين وضم الياء وكسرت في الرفع والنصب والجر للمناسبة فصار اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا والاخفش يبقى الياء على فتحها ويفرق بين الجمع والتثنية بحركة النون قوله واللويون هذا بالواو مصغر اللائين كالذين وزنا ومعنى وهو ايضا اسم جمع للذى وقيل هو مصغر اللاء جمعا للذى كما سبق بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا وليعلم ان اللذيا واللتيا بكسر ما قبل ياء المشددة لا بفتحها كما توهم وكذا في التثنية والجمع وهذا بخلاف في ذيا وتيا وفروعهما وانهما اكتسبا باللامين بخلاف مكبريهما الزوال علة الكتابة بالام الواحدة وان المبنى مما نحن فيه يصير بالتصغير معربا لان التصغير بالذات من خواص الاسماء المتمكنة قوله في اخر الاسم الاولى ان يذكر هذا الكلام بعد قوله مشددة لتصير داخلا في وجه الشبه قوله للعنب هذا بفتح النون بمعنى العنبة لا بكسرها جمع العنبة قوله اما في التشديد اه اى المراد بالمماثلة اعم من النوعية والجنسية قوله اذا كان قبلها اه الاولى ان يذكر هذا في ذيل وجه الشبه حتى يصير منه قوله من وجهين هما عدم حذف التاء وعدم حذف الياء مع عدم حذف ثانيه كما هو لفظ علم كما سيجئ قوله مباشرة للياء او مفصولة بالف هذا الكلام قد صدر عنه غفلة والصواب ان يقول بعد الالف لان لا الالف يقبل الواو لا بعده قوله اى كل منهما دفع لما يرد على المص من ان اللائق على المص عليه ان يقول حسنا بصيغة التثنية قوله لكن المختار الثانى اى الحذف لا القلب مع زيادة الالف قوله وحيزى بفتح الجيم والميم والزاء المعجمة معناه السير السريع قوله في ادطى ومليهى ادطى شجر وملهى اللهو قوله عزل اى عزل عن الوجود ويلزمه الحذف قوله كقولك في مقتتل اه هذا ان كان اسم المفعول



فمثال الاول وان كان اسم فاعل فمثال الثاني فلذلك اكتفى به قوله والعمي بفتح العين المهملة وكسر الميم و
سكون الياء المثقل كحش بمعنى الجاهل قوله مطلقا اى سواء كان الاول معلولا بالحذف ام لا وسواء كان الثاني
كلثام لا لكن في تعميم الثاني تامل قوله نظر يحتوى هذا الكلام ما الاطائل تحته ولو سلم فالاولى ان يقول
بل يجرى طرد ولا ينكر لخفي من حكمة قوله علمين التخصيص بالعلم مع عموم المسئلة لغيره ايضا اما القليل الغير
المهمل فغير علمين واما الكثرة مباحثهما في التسمية علمين كما ترى واما للاكتفاء بالفرد الخفي عن الفرد الجلي قوله
مجرى سلمان اذا سمي بشيء فقد يبقى في الاعراب على حاله قبل التسمية به وقد يعرب بمقتضى حال التسمية
به واجرائه مجرى سلمان لغة من اجرى التثنية بالالف في جميع الاحوال وحمل عليها قوله عليه السلم من احب
كريمتاه لم يكتب بعد العصر قوله ومن اجرى … بدون قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع اذا سمي به كعليين
يجوز فيه اربعة انواع من الاعراب اعراب الاصل ولزوم الياء مع اجراء الحركات على النون ولزوم الواو وكذلك وفتح
النون ولم يتعرض للثالث لكونه معلوما من الرابع بالطريق الاولى قوله مجرى غسلين فيقول زيدين بلزوم
الياء واجراء الحركات على النون والغسلين غسالة غسل بها الجرح وما يخرج من ابدان اهل النار من الدم
والقيح والماء الاصفر قوله غريون بسكون الراء المهملة علم شخص ولعين منقولا من الجمع قوله اذ في اسبه طيئي
بياء ساكنة مخففة ثم همزة وذلك لان طي اصله طيئ بالهمزة كطيب فحذف وجعلت نسبا منسبا
قوله ومهيم بياء مخففة بعد ياء مشددة كمفيتيح تصغير مهيام كمفتاح من هام يهيم اذا تحير او تصغير
مهوم اسم فاعل هوم الرجل اذا حرك راسه من النعاس حذف احد الواوين في التصغير وقلب الاخرى ياء
وادغم ياء التصغير فيه واما مهيم اسم فاعل مكبر من هيمه العشق اذا جعله حيرانا فنسب اليه على القاعدة
بحذف احد اليائين من غير تعويض فهو مهيمي قوله في حنيفة هي مؤنث حنيف اى المسلم والمائل الى الحق
وطريقه والعابد والمستقيم الطريق والمختون قوله في جهينة هي اسم قبيلة قوله في عدي وقصي الاول
بفتح الاول وكسر الثاني والثاني بضم الاول وفتح الثاني وهما علمان لرجلين قوله وضرية مؤنث ضري وهو
عرق او قادمه قوله وامية قبيلة من قريش قوله في عقبل وعقبل هذا بفتح الاول علم رجل وبضمها
قبيلة قوله كقليلة تصغير قلة فهو بضم الاول لا بفتحها حتى يكون تكرارا للجليلة قوله وصدرما ذكر
مزجا قال ابن الناظم قد يبنى من جزئي المركب اسم على فعلل وينسب اليه كقولهم في حضرموت حضرمي وفي عبد
شمس عبشمي او من احدهما كحضرمي قوله واولهما هذا ابتداء بالواو ومقابل الثاني لا بتخفيفها على ان يكون
فعل امر والهاء مفعوله وهو مبتدا خبره الموصول والجملة عطف على قوله مبدوءة فهو ايضا وصف لقوله
اضافة ولا يخلو ما في عود هذا الضمير الى الاضافة من المسامحة ثم هذا من عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام
بهذا الخاص قوله وعندي في هذا القسم نظر اى نظر على المص وحاصله ان الحكم بالنسبة الى الجزء الثاني مطلقا
غير مقيد بعدم اللبس غير صحيح الا ان الحكم بها راسا غير صحيح لوجود اللبس في جميع افراده كما توهم قوله وفي

القسم الاول بحث اى اعتراض على المص وحاصله ان هذا الحكم بما ذكر في النسبة الى الجزء الثاني مطلقا لم يتعرض
لا لحافظ بريد فيه او المراد بالبحث التحقيق وحاصله ان الاحتمال الراجح للحوق بريد فيه لكونها داخلة في الكنية
والاستفهام على التقديرين للتحقيق ولو لم يذكر المص لفظ الابن لم يقع هذا البحث في موضعه قوله كما قلنا
بانه كنية اى لما ذكرنا من القول بان المبدوء بالابن كنية قوله ولم ار من ذكره اى ذكر هذا البحث او كلاما من النظر
والبحث او لحوق المبدوء بالابن بما ذكر قوله وهذا يعضد نظري اى يقول منع اللبس جواز النسبة الى الجزء
الاول منع جواز النسبة الى الجزء الثاني قوله في القسم السابق اى القسم اللاحق للسابق باعتبار ما تكلمت
فيه قوله عند النسب متعلق بقوله اجر ولم يذكره عقيبه لئلا يتوهم ان قوله جوازا قيد لقوله حذف قوله
بهذا اى بسبب هذا والمشار اليه مجموع الجمعين والتثنية من حيث هو المجموع لا كل واحد وللاشارة الى ما ذكرنا
لم يجعل الباء بمعنى في ولا المشار اليه كل واحد وانما كان المشار اليه المجموع لا كل واحد لان الاخ والعضة
مجبوران في التثنية والجمع المؤنث دون المذكر مع وجوب جبرهما في النسبة قوله الطبيي بالطاء المؤلفة المعجمة
منسوب وهو علم المفازة قريبة من البصرة فالطبيبيون قريبون من البصريين واليه اشار بقوله الولامين البصريين
من معاني الولامن البصرة لان الاولى نسبة المكان الى المكان والمتمكن الى المتمكن لا المكان الى المتمكن او
بالعكس قوله الى حذف التاء كان ذلك لزعمهم انهما موضوعان بوضع غير اشتقاق اشتقاق المؤنث من المذكر
وكذا تاء الاول ولسكون ما قبل التاء فيهما خلافا لسائر المؤنثات بالتاء ولهذا الاخير طول تاؤهما في الكتابة
كانه ليس تاء التانيث قوله قلب المضاعف لفظ المضاعف اما بكسر العين وبمعنى المضاعف فيه قوله صنا
للجمع اى الجمع المكسر واما المصحح فقد سبق انه ايضا كذلك ولم يذكرهما بعبارة واحدة لاختلاف وضعهما ولانه
لو ذكرهما كذلك لاحتمل ان يقارنهما بالتثنية وبذلك قد يتوهم ان المراد هو المصحح فقط لانه المشارك مع التثنية
في الاعراب بالحروف ثم ان المراد بالجمع ههنا اما ما كان جمعا في الاصل مط او في الاصل والحال معا فجملة
الشرط على الاول كالاستثناء المتصل وعلى الثاني كالمنقطع قوله بالوضع اى بسبب الوضع الخاص با
لمفرد وهو الوضع العلمي قوله في الانمار هذا اصله جمع نمر ثم صار علما لقبيلة قوله وفي الانصار هذا
جمع ناصر ثم صار علما لاناس من اهل مكة عاونوا النبي صلعم بها قوله وخرج عليه … فقد وقع في مواضع عديدة
من القران نفي الظلامية عنه تع واستشكل عليه بانه يفيد ثبوت الظالم له في الجملة لان النفي الوارد
على المقيد انما يتوجه الى القيد فقط دون المقيد تعالى عن ذلك علوا كبيرا واجيب عنه بوجوه الاول ما
اشار اليه ان هذه الصفة للنسبة لا للمبالغة الثاني انها مجردة عن المبالغة مستعملة بمعنى الظالم
الثالث ان ثبوت الظلم له تع مستلزم لثبوت الظلامية له تع فنفي الظلامية مستلزم لنفي الظلم له تع
لوجوب ان يوجد فيه على وجه اتم لما ثبت من ان صفاته تع انما هي ثابتة له على الوجه الاتم ولو ثبت الظلم له
على هذا الوجه لكان ظلاما فلما لم يكن ظلاما لم يكن ظالما الثاني انه تع لو كان ظالما ولو بقدر ذرة

باب الوقف

في لحظة لكان ظلاما لكمال العلم بقبح الظلم فان قبح القبيح ممن زاد بحسب علم فاعله بقبحه وهذا معنى قولهم ذنب العالم
كالعالم ذنبا لم يكن ظلاما لم يكن ظلاما الثالث انه لو كان ظلاما للعبيد ولو كان ظلمه بكل واحد منهم ذرة في
لحظة لكان ظلاما بالغ الغاية المجموع من حيث المجموع ولما لم يكن ظلاما مطلقا لم يكن ظلاما قوله دهري بفتحتين
والقياس سكون الثاني قوله وامَوِيّ بفتحتين والقياس ضم الاول قوله خرفي والقياس خريفي كما
سبق قوله رقباني ونظيره ربابي وسبحاني وعقلاني ونفسانيا وجنانيا وامثالها قوله تنوينا اثر فتح
اه في وقف المنون ثلاثة مذاهب اعلاها واعلاها ماذكر المص والثاني الحذف مطلقا وهو لغة ربيعة و
الثالث الاشباع بجنس حركة ما قبله مطلقا وهو لغة ازد قوله وابدلها قدم ابدل فتح فالهمزة والتخفيف
الياء اسم فعل بمعنى بعد قوله وهو الضم والكسر اي لا احدهما ولا السكون والمراد من الفتح واخويه اعم
من الحركة الاعرابية والبنائية ونبه على ذلك بقوله في معرب ومبني قوله اي الحرف الذي امتص
لصلة غير الفتح لا المطلق الصلة ولذا قال وهي غير الفتح وهذه الجملة حال عن الحركة قوله وهو الضم الرجع
مجموع الحركة والحرف فلا اشكال في عطف الواو والياء عليه قوله والقراءة سنة متبعة هذا تقوية
للقول الاول واستدراك لما يتوهم من قوله وهو الذي اميل اليه بان القراءة طريقة اتبعوها اسنادا
الى من يعتد بقوله وفعله او بانها امر توقيفي لا يجوز التجاوز عنه الى غيره وقيل تضعيف له بانها طريقة
مقلدة حصلت شهرتها بمحض التقليد قوله وحذف ياء المنقوص اي ابقاؤه على الحذف قوله وبخلاف
غير المنون المانع من التنوين اما اللام او عدم الانصراف واما الاضافة وان كانت مانعة ايضا الا ان
الوقف على المضاف غريب جدا اللهم الا عند ضيق النفس قوله كيف اي مجزوما والاولى ان يقول
كلم يف ولا يبعد ان يريد به فعل الامر والباء في وسطه من زيادات النساخ قوله لزوم رد الياء اه لفظ الرد
مشعر بان يظهر في الوقف عين ما سقط للجزم او للوقف ويلزم على هذا الغاء الجازم عن العمل عند الوقف
في المضارع اللهم الا ان يلتزم هذا فتامل قوله وعل هذا بضم الواو وكسر العين المهملة وسيأتي انه بمعنى
الوعل وهو الملجأ وقيل الرجل القوي او المعز الجبلي قوله وتواصوا بالصبر لم يمثل لنقل الفتح للخلاف
في جوازه قوله اذ جد النفر هذا بعض من بيت هو هكذا انا ابن ماوية اذ جد النفر وجاءت الخيل واثا
زمر ماوية اسم امراة واذ بمعنى حين والنفر الفرس او صوت يساق به الفرس وجد اي سعى والخيل الفرس
او الفارسون والزمر كصرد او كعنق جمع زمرة اي الجماعة قوله ذهل بالذال المعجمة كقفل بمعنى الغفلة
قوله والنقل ان يعدم اه كان ذكر هذا المصرع مع كونه مفهوما من قوله محركا لئن يحط لا توطئة لذكر
ما بعده قوله دفن البنات من المكرمات الشاهد في كل من الجمعين قوله كهيهات اصله هيهية قلبت ياؤه
الثانية الفا فحكمه حكم دحرجة وقيل اصله هيهيا جمع هيهية قلبت ياؤه الاولى الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين فحكمه حكم صابات والحق انه لا يتحقق فيه افراد وجمع لانه اسم فعل قوله في جميع المواضع

هذا

هذا قيد للنفي كما اشار اليه بقوله قبل ذكر النفي وقبل ذلك جاء او جاز ذلك في جميع مواضع الفعل المعتل بحذف
الاخر لا المنفي والا لافاد سلبا جزئيا وهو لعدم نصه على الاستغراق غير صالح لان يستثنى منه لان شرط
الاستثناء تيقن دخول المستثنى في المستثنى منه وانما لم يقل في موضع حتى يصير سلبا كليا مستغرقا مع كونه
اخصر حذرا من ان يعم غير الفعل المعل بحذف الاخر ايضا فيجب ادخال نحو اقتضاء مع هذا الاستثناء وقس على
هذا مثل هذا التقدير فيما سيأتي قوله يا اسدياه لو اكلته لمه اخزه لو خافك الله عليه حرمه اسديا اي
رجلا من بني اسد وهاء في حرمه للسكت وحرم كشرف والمعنى واضح قوله ولكن حتما اه انما لم يجب ذلك في
المجرور بالحرف ويجب في المجرور بالاسم لان الحرف لعدم استقلاله ينضم الى ما بعده ويصير معه كالكلمة الواحدة
ويخرج ما بعده بذلك عن الضعف الموجب ههنا لهذا النوع من الوقف وذلك بخلاف الاسم فانه لاستقلاله
ينفصل عما بعده فيبقى ما بعده على ضعفه الموجب لهذا الوقف فافهم قوله اذا انخفضا تقدير كلمة الشرط
للاشارة الى ان وجوب الوقف بالهاء في المنخفض بالاسم انما هو حال الانخفاض لا في غيرها قوله كائن بكل ما
اه اشار بهذا التقدير الى ان قوله ووصل البين معمولا لما بعده بل هو مبتداء والظرف في موضع خبره
وقوله لجزم جملة معترضة وانما فعل ذلك لفوائد الاولى الاشارة الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب مسموع
منهم لا انه قياس محض الثانية الاشارة الى ان تركيب البيت بهذا النحو يوافقه ما بعده في كونه جملة
اخبارية اسمية الثالثة الاحتراز عن الفصل بين الصلة ومعموله بالاجنبي الرابعة الرد على من جعل الظرف
متعلقا بالجزم والباء بمعنى في قوله هاؤم اقرؤا كتابيه لفظها اسم فعل بمعنى خذ وهو قد يتصرف فيه
تصرف الامر الحاضر تشبيها به فزيد عليه همزة وميم مع علامات التثنية والجمع والتانيث فقيل هاؤما
هاؤم هاؤمي هاؤمن واذا اتصل بجمع المذكر يثنى اعيد واوه كما في الملحق قوله ولزم صفته بناء اي لا
صفة تحريك والا لخرج عن هذا الحكم نحو حيث لاحتراج الحركات الثلث على اخره ولدخل فيه نحو لوما دنوما
قوله ومثله اي مثل ما لا يلزم بناؤه في عدم الوقف بالهاء فعل الماضي فانه وان كان بناؤه لازما الا
انه لشبهه بالاسم وعروض الحركة لذلك الشبه شابه ما كان بناؤه عارضا فلم يوقف على الهاء قوله
مجئ ذلك اي مجئ المنادى موقوفا عليه بالهاء قوله نحو اضحى من علة هذا بعض من بيت هو هكذا يا رب
يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علة رب حرف جر والافعال الثلثة بصيغ المجهول ولفظ تحت
وعله مبنيان على الضم بالبناء العارضي لنية الاضافة وادخل على الاخير هاء السكت في المغنى يا رب
يوم كائن لي لا اظلل فيه اي لم يوضع فيه ظل علي واحرق انا من قدمي لشدة الرمضاء وهي الارض الحارة من الشمس
واضحي اي ابرز انا للشمس من راسي من ضحيت الشمس بالكسر اي برزت قوله يوقفا مثل كان دهم الاشارة الى
ان دفع مفسدة التكرار بما ذكره موجب لورود اعتراض اخر على المص وهو لزوم اكتفائه بالاستحسان عن الوجوب
قوله هذه حبلو بالفتح حبلوا اصله حبلى فقلب الفه واوا ساكنة في الوصل كما فعل بذلك حال الوقف

على

باب الامالة

على ضعف ذكر المنادى بعده قرينة على كونه فى حال الوصل قوله مثل الحريق اه اوله لقد خشيت ان ارى
جدبا الجدب القحط وزنا ومعنى جزاء دا له وشدد باؤه للضرورة والمراد بالحريق النار والقصب كرجب
بالفارسية نى ونيستان وشدد باؤه ايضا للضرورة والشاهد فيه لتشديد الاخر فى الوصل للضرورة
وليس هذا للوقف لان الوقف على الالف لا على الباء لتركها قوله هذا باب الامالة الامالة على ضربين
مركبة وهى امالة الالف مع فتحة ما قبلها وبسيطة وهى امالة فتحة ما قبل تاء تانيث الاسم وامالة فتحة
ما قبل الراء كليهما الى الكسرة وذلك كفتحة طلحة والكبر قوله ان تنحى بالالف اه هذا بصيغة المجهول من المجرد
وهذا التعريف للامالة المركبة واما تعريف مطلق الامالة فهو ان يقال الامالة ان تنحى بالفتحة فقط نحو
الكسرة او بالالف مع فتح ما قبله نحو الياء والكسرة لا ما قاله ابن الحاجب من انها ان تنحى بالفتحة نحو الكسرة
فان امالة الالف على تعريفه انما هى من لوازم الامالة لا من نفسها قوله الالف المبدل اه اعلم ان اسباب
الامالة تسعة انقلاب الالف المتطرفة عن ياء فى الاصل او فى بعض التصاريف بدون زخرف عن زيد وشذوذ
وانقلابها عن العين ياء او واوا مكسورة ووقوع الالف تلو الياء او بالعكس ووقوع الالف تلو الكسر وبالعكس
والتناسب لامالة اخرى وهذه الاسباب جنس واحد هو قصد المناسبة قوله كالهدى وهدى الاول اسم
والثانى فعل قوله كحبلى فان الفه تقلب ياء فى التثنية والجمع وعلامتهما تعد كلمة منفصلة كما سبق
مع ان المراد بالحرف المزيد الحرف الواحد كما هو الظاهر فلا يرد ان خلافة الياء عن الفهما مع مزيد قوله وشذوذ
عطف على زيادة قوله فقا مثال للمخالفين معا لجيئهما ادر المضاف والمضاف اليه لما كانا كالكلمة الواحدة
فسبب الامالة فيه كالمتصل وبذلك يصير منشأ للامالة قوله يليه كسر الاولى ان يكون الكسر بمعنى المكسور
وكذا السكون والكسر الاثنين فان الاولى ان يكونا بمعنى الساكن والمكسور لان الحرف يقابل الحرف والحركة
يقابل الحركة قوله لتاليه الالف لفظ التالية مختوم بهاء الضمير المضاف اليه لا بتاء التانيث لفساد
اللفظ والمعنى وجاز ذلك الاضافة لعود الضمير الى المعرف باللام قوله مظهرا من كسر اى سببا مظهرا وقوله
من كسر بيان للسبب والسبب الذى هو الكسر لفظ كعالم وكتاب وامثالهما والسبب الذى هو الياء الظاهرة كبيان
وبايع ونحوهما قوله عن الامالة اى عن امالة السبب المظهر الفتحة والالف او عن سببية امالة المتكلم اياهما
قوله بخلاف الخفى منهما وبخلاف سائر اسباب الامالة من غير الكسر والياء مطلقا كما يفهم من ظ كلامه قوله كالكسرة
المقدرة اى كالسبب الذى هو الكسرة المقدرة نحو خاف فان كسرة واوه المنقلبة الفا التى هى مقدرة
سبب لامالته ولا يكفه حرف الاستعلاء عن الامالة واما الكسرة المقدرة بالادغام كالضالين فالظ
انها ليست سببا للامالة لحرف الاستعلاء فيه لبس كما اذا الكف فرع وجود سبب الامالة قوله واذا التى
تقديره وكالسبب الذى هو الياء المكسورة اذا حصل الف الامالة من ياء كقاض فان الياء الذى هو اصل
الالف هى مقدرة سبب لامالة الالف وفتحة ما قبلها ولا يكفه حرف الاستعلاء عن الامالة واضافة

الالف

الالف الى الامالة امالة لادنى ملابسة واما حمل الضمير على معظم الامالة فيستحيل لنا واما الياء المقدرة بقلبها
الفا قبل الالف للامالة كالالف فما لظ انها مثل الكسرة المقدرة فى الضالين قوله نحو عذار اى بالرفع
الاولى ان يقول نحو هذا عذار فهذا امثال للراء المضموم وعذار ان مثال للراء المفتوحة والعذار منبت اللحية
والوجه والطريق وزمام الفرس وعلامة وجبل فى منبت الاذن او قفا العنق وهو بكسر العين قوله كغلاذ
هذا بكسر الغين المعجمة مصدر بمعنى الغلبة قوله كالمطواع من المطواع كالمفتاح مبالغة للمطيع ومن لم من
يمير اذا اتى بالطعام للاهل والعيال قال الله تعالى ونمير اهلنا قوله فان اراد به اه حاصل كلامه انه ان اراد
بالجواز عدم تحتم الامالة بمعنى رجحانها يرد عليه اعتراضان الاول ان عدم التحتم بهذا المعنى فى كل امالة
فلا وجه لتخصيصه بهذه الصورة والثانى انه بهذا المعنى مشترك بين الصورتين المذكورتين فلا وجه لتخصيصه
بالثانية وذلك لعدم وجوب امالة الاولية وانما خص الاعتراض الثانى بالذكر مع دخوله فى الاعتراض
الاول اشارة الى انه وارد وان فرض ان الامالة لم تتحتم عند المص فيما سوى الصورة الاولى ولم يمكن ذلك
الفرض له فى الصورة الاولى لتصريحه بالمغايرة بين الصورتين فى الحكم قوله كما سيجئ وهو قوله وايضا فالمقتضى
لا يوجب الامالة كما قال فى الكف فى شرحها قوله والاشعار بتغايره اه عطف على قوله لتخصيصه واشارة
الى الاعتراض الثانى قوله فى وجوب الكف اى فى ثبوته قوله فتامل اشارة الى امكان ان يكون مراده عدم
التحتم الاستحسانى لا الحقيقى او عدم التحتم بمعنى ذكر فى الشق الثانى اى تساوى الطرفين وح لا يرد عليه شئ
وقد ظهر من هذا سر عدم حمل كلامه اولا على الشق الثانى المحفوظ عن الاعتراض قوله يكفيان اى يمنع وقع
الكف مثبت للامالة ههنا وذلك اعم من ان يجتمع الكافان معا كغارما او يوجد الثانى فقط كما
رد قوله يكسر ذا العجب من قوة هذا الكسر حيث يكون مقتضيا للامالة ومانعا عن منع مانعين عنها مجتمعين
وكونه فى حكم المكرر لان للراء صفة التكرير لا يصير سببا لذلك الا ان يقال يستدعى تكرارها قوله كل زيد مال كان
هذه الالف تالية لحرف تال السكون تال الكسر لكن لما كان الكسر فى غير كلمة الالف صار غير مؤثر قوله فى المسئلة
اى فى مجموعهما من حيث هو مجموع لا فى كل واحد واحد لاتفاقهم على سبب الكف المنفصل من انه يصير سببا للكف
قوله وقواه ابن هشام اه اى قال بقوته وذلك لان السبب المنفصل ان لم يصلح للسببية فلم يصلح فى كل
من الموضعين وان صلح فصلح منهما فتخصيص صلاحيته باحدهما دون الاخر تحكم قوله واذا تبرا اى بالقول
بالقوة او بما يقوى به مذهب ابن عصفور قوله اقول الفرق اه هذا جواب عن رد ابن هشام حاصله ان المانع
اقوى من المقتضى فى الاثر ولو دنا وبا فى القوة لان المنفعل يقبل اثر المانع اسرع من اثر المقتضى لان اثر المانع
هو الابقاء على العدم واثر المقتضى التغيير عن العدم الى الوجود والاول اسهل المنفعل من الثانى فسبب
الامالة اذا كان ضعيفا بالانفصال لم يؤثر لضعفه الذاتى والعارضى بخلاف سبب الكف فان قوته
الذاتية باقية ويؤثر بها قوله ولذا قدم اه اى لقوته الذاتية قدموه فى الاثر على المقتضى فحكموا بعدم

اثر



اثر للمقتضي مع وجود المانع قوله وايضا فالمقتضي اه هذا جواب اخر عن اعتراض ابن هشام حاصله ان المقتضي
في الامالة اضعف من المانع منها حيث يكون الثاني موجبا لاثره دون الاول لعدم وجود الامالة الواجبة
ولوجود الكف الواجب وفي تلك الضعف ثابت مع قطع النظر عن حال المنفصل وهذا الجواب اقوى لتيقن صحته
ولو منع الجواب الاول قوله لتناسب رؤس الاي فيه مساهلة اذ امالة الالف ليست الا لمناسبة الالفات
الاول من الكلمات الواقعة رؤس الاي لا لمناسبة الالفات الثانية فيها اللهم الا ان يراد برؤس الاي الكلمات
الواقعة فيها قوله نحو الحجاج ووراء فلا يقاس عليه نحو لن تزورا ووراء قوله ونحوهما اي نحو لفظة وداء قوله قياسا
اي املهما متصلتين باي كلمة كانت ولو لم تسمع امالتهما متصلتين بتلك الكلمة وليس المراد بالقياس قياس
نحو ما وبا وايا مثلا عليهما قوله تكلف الكلف بكسر اللام العاشق اي ممتنع العاشق من عشقه قوله
زيادة توضيح اه اقول ليس الامر كذلك لشمول الموصول نحو فسالة فيجب ان يخرج بذلك لانه غير مقصود هاهنا
وكون الظاهر الفتح بعد رتبته ما سبق لا يصير سببا لعدم التوهم قوله لغرض لفظي كان المراد بالتحويل للغرض
اللفظي تحويل الافعال المجردة الى المزيدة المتحدة معها في المعنى كاقرورسا قوله لان هذا التحويل لحصول السعة
في الكلام وهو غرض لفظي لا التحويل الاعلالي لان المعتبر في بعض تعاريفه حصول المعنى المختلف وهو موجود في الاول
ولو في نوعه بخلاف الثاني ويحتمل ان يكون هذا المعنى اصطلاحا اخر في التصريف كما انه بمعنى العلم باحوال جواهر
الكلمات صحة واعتلالا اصطلاح اخر قوله وهو المبني ان اراد بالمبني مطلق المبني فيدخل في الحكم الافعال
المتصرفة المبنية والضماير واسماء الاشارة والموصولات المبنية مع عدم براءتها عن التصرف وان اراد به
المبني الغير المتصرف فيلزم اما الحكم على المجهول او تفهيم المعلوم قوله اخص ان يجرد الصواب ان يقول احسن
وكذا قوله سبعا وستا واربع قوله وقد يجاوز سبعا اقول قد يجاوز ثمانا كاستحراجات واستحراجين
فان عدم علامة التثنية والجمع منفصلة فلعد تاء التانيث ايضا منفصلة قوله كعبلانز هو على وزن
سفرجل نبت يعلبه الزيادات الثلثة وهود وبيض عريضة منتفخ البطن قوله كذبذبان بضم الكاف
وتشديد الذال المعجمة المضمومة وسكون الباء الموحدة وضم الذال الثانية وفتح الباء بعدها الف ونون
وكان نوبا لغة كذبذب بمعنى الكاذب قوله ضلع بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وهو المعوج قوله بردج جذع
الاول ثوب معروف وعلم العبد جناح الجراد والثاني بالجيم ساق الشجر قوله للسنة بفتح السين والتاء
وهو الدبر وحلقته قوله مردود حاصل الرد ان وجود الاصل يتوقف على وضع الاصل سواء استعمل ام لا
لا على الاستعمال والاصل فيما ذكر موضوع غير مستعمل ولا بدع في ذلك لجواز ان يحصل منه فرع يستغنى
باستعماله عن استعمال الاصل فقوله بان العرب اه ليس نفس ما يرد به الجواب بل دفع لاستبعاد نشا مما يرد به فافهم
قوله كعربد العربدة ابداء النديم والتراع وسوء الخلق واظهار السكر قوله كبرنج هو السحاب الرقيق والكثير
قوله كقلفع هو ما لقاف ثم الفاء وردشو وظهر سنبلت منه قوله كدملج هو المنشار وما ربط على

العضد

العضد من الحلي قوله كقطحل بالقاف قيل هو اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة قوله كطحلب هو شيء اخضر
كالزبد يحصل باطراف الماء وحكي على هذا الوزن امثلة كثيرة واهمل سيبويه هذا الوزن ولعل اهماله لانه
انه مخفف فعلل كبرثن لان كلما نقل فيه فعلل نقل فيه هذا قوله كخطب هو غنم كبير القرن قوله كقهبلس
هو الغمام قوله كجنعش هو الشديد الضخم قوله كقرطعب هو الشيء القليل قوله وما غايراه للمغايرة عشرة
اقسام لانها اما في الوزن وعدد الحروف معا او في الاول فقط والاول اما بزيادة الحرف المزيد او بنقصه او بنقص
الحرف الاصلي والثاني اما بزيادة الحرف المزيد او بنقصه او بنقص الحرف الاصلي او بزيادة الحركة او بنقصها او بنقلها
الى غير موضعها او بتبديلها بحركة غيرها فقوله للزيد اما اشارة الى ثلثة مما ذكر او اثنين منها وقوله للنقص اما
اشارة الى خمسة منها او اربعة منها وقوله ومنوه اي نحو كل من الزيد والنقص اشارة الى البواقي وقد يتحقق المغايرة
بالمركب من بعض تلك الاقسام او كلها ويتولد منه اقسام شتى لا يسع ذكرها في هذا المقام فتدبر قوله كعلبط
بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء بمعنى الضخم وجمع الغنم قوله وجخدب بالجيم المضمومة والخاء المعجمة الساكنة
والدال المهملة المفتوحة فان اصله بضم الثالث عند سيبويه قوله كبرثن مخفف ما لفتح كما سبق وهو الابل
الضخم والجراد الطويل الرجل قوله بضمن ضلل اي بحروف هي مضمونة لفعل وضل ضلل اسمها قوله بكسر الضاد
دفع لتوهم كون قوله بضمن مضاع ضمن قوله ويضرب يفعل اشارة الى ان الحكم المذكور ثابت وان لم يكن
اول اصول الكلمة اول الكلمة قوله فستق هو على وزن برثن اسم الشجرة قوله كتاء حلتيت هو اسم لصمغ الانجدان
قوله ودال اغدودن يقال اغدودن فلان اي طال شعره واغدودن الزرع اي طال قوله حروف سمسم
سمسم كجعفر الثعلب واسم موضع وكزبرج حب يقال له بالفارسية كنجد قوله ونحوه المراد بنحوه كل ما كرر فاؤه
وعينه ولم يسقط حرف منه في تصريف من تصاريفه قوله كلملم هذا على وزن دحرج من لمم وكذا كبكب من
كب فان الاشتقاق يدل على الزيادة وترجيح احدهما للزيادة من غير مرجح يحملهم على القول بالاصالة قوله اربع
مرات اوليها هنا وتسليم وثانيها تلا يوم انسه وثالثها نهاية مسؤل ورابعها امان وتسهيل و
هذا البيت احسن من قول الاخر سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل امان وتسهيل وقد
ركب من الحروف الزوايد العشرة اثنى عشر تركيبا اربعة منها ما في البيت والخامس والسادس سألتمونيها واليوم
تنساه حكي ان تلميذا سأل شيخه عن الحروف الزوايد فقال الشيخ سألتمونيها فزعم التلميذ انه احالها
على ما اجاب به التلامذة قبل ذلك فقال ما سألناك الا هذه الكرة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال
والله لا انساه زاعما ان الشيخ اخبره عن نسيانه فقال الشيخ يا احمق قد اجبتك مرتين وما فهمت والسابع
هويت السمان حكي ان المبرد سأل المازني عنها فانشد هذا البيت هويت السمان فشيبنني وقد
كنت قدما هويت السمان فقال المازني المبرد انا سألتك عن الحروف الزوائد وانت تنشدني الشعر
فقال المازني قد اجبتك مرتين وما فهمت والثامن يا اوس والتاسع لم يأتنا سهو والعاشر هم يتساءلون

والحاوي

والحادي عشر ما سئلت محون والثاني عشر انيتنا هو قوله هناء وتسليم اه الهناء مقصورا بفتح الفاء غضة الطعام ومده هنا للضرورة واكمال الحروف فالمراد به هنا العيش والتسليم جعل الشئ سالما و المراد هنا سالما من الم الفراق ومفعول تلاه محذوف اي الا مقابليهما واليوم مفعوله توسعا وباقي البيت مستانفة من مبتداء وخبر والمراد بالامن الامان من شدائد الفراق وبالتسهيل جعل الوصال سهلا للحبيب ويمكن حمل هذا البيت على معان اخر قوله صاحب زايد صاحب طاهر من المصاحبة فاعله عائدا الى الالف ومفعوله قوله اكثر من اصلين قوله ولا الياء اي ولم يتصل الياء قوله مخصوص هو كجعفر الرجل المجرب او الماهر في الامور والغضب الغ الرجولية وسعف النخل والابل الانثى الغبر المعلمة والاول مثال لما زيد بين الفاء والعين والثاني لما زيد بين العين واللام وكذا المثالان الاخيران قوله ويشكل هو اسم الشر ويستعور اسم موضع او شجر قوله ومجذع هذا اما بفتح الميم وسكون الجيم وفتح الذال المعجمة مصدر ميمي بمعنى الاخذ والمد وتطبيب الفرس بالاعلوفة واما بالخاء المعجمة والدال المهملة فبمعنى الخدعة وان كان بضم الميم وفتح الخاء المعجمة كذلك فبمعنى الخزانة وبضم الميم وتشديد الجيم كذلك فبمعنى الذليل قوله بخلاف هرمان و هجان الرهان بالراء المهملة المكسورة بمعنى الرهن والهجان بكسر الهاء جمع هجين وهو اللئيم ومن كان ابوه حرا دون امه وفرس كان ابوه عربيا دون امه قوله والهوو تسنيم هو نبع الغير من الارض كظهر الحوت شراب اهل الجنة وعين فيها قوله وطبسل الطبسل كجعفر والطبيل كفلس كلاهما بمعنى الرمل الكثير والماء الكثير قوله ويجود دلامص وابنم الدلامص البراق من قولهم دلصت الدرع فهو دلاص ودلامص اي براق في مصدرهما الدلامصة وابنم بمعنى الابن قوله وهمز بني شمالا واحنطي شمال كجعفر ريح تهب من جهة الشمال من شملت الريح شمولا بالفتح واحنطى من حبط بطنه اذا انتفخ قوله كحظلت الابل اي اكل من شجر الحنظل قوله واسبل الزرع اي صار ذا سنبلة قوله وثاني ملكوت وعفريت الملكوت مبالغة في الملك بضم الميم وسكون اللام ومنه ياذا الملك والملكوت وعفريت العفر بكسر العين وسكون الفاء بمعنى القبيح المنظر وفي الاول مبالغة قوله وسين قدموس القدموس كعصفور بمعنى القدم بكسر القاف وفتح الدال قوله لسقوطها اي لسقوط تلك الحروف من مصادر تلك الكلمات وهي الشمول الى اخره قوله سابق اي على الكلمة وقوله اذا ابتدئ به اي في الكلام فلا يرد عليه شئ قوله وهو لا يكون في مضارع مطلقا اي سواء كان من المجرد او من غيره وينتقض هذا بنحو انطلق واستنزل كما سيجئ ويمكن دفعه بالتكلف قوله ولا الماضي الثلاثي ولا الرباعي الاولى ترك هذا الكلام لان الكلام في بيان ان همزة الوصل ليست في المواضع المخصوصة التي وجدت فيها همزة زائدة لا في المواضع المخصوصة مطلقا سواء كان فيها همزة زائدة ام لا لوضوح عدم وجودها فيما ليست فيه همزة زائدة قوله بل الفعل ماض اه لكن بشرط ان لا يصير علما فان همزة الوصل في الافعال اذا صارت اعلاما صارت همزة القطع حال العلمية وهذا بخلاف همزة الوصل في الاسماء فانها وصل وان صارت اعلاما قوله واست وهو العجز

اي لغير الشئ وقيل معناه حلقة الدبر او نفسه واراد الفردوسي هذا المعنى حيث قال بالعجمية شعر بن جرير خود فتين رسيد كذر كرد ازاست وبردين رسيد وقد صحف في هذا البيت كثير من الناس فقراه بفتح الهمزة والباء الموحدة بدل التاء المثناة بمعنى الفرس فضيعوا البيت بهذا التصحيف قوله وفي ايمن في القسم ايمن بضم الميم اسم مفرد بمعنى القسم وهمزته همزة وصل وقد يكون جمع يمين مقابل اليسار وهمزته همزة قطع ولهذا قيده بكونه في القسم قوله قلت وعلى هذا اه هذا اما تتميم لاعتراض ابن هشام او اعتراض عليه بمثل ما اعترض به على القوم قوله فاعلم هذا اما متعلق بما قبله اي فافهم ان قولي قلت يحتمل الوجهين او متعلق بما بعده وتغيير اسلوب المصنف عما قبله اشارة الى ان تغيير الهمزة فيها في ال عما قبله لان حكمه يخالف ما قبله كما ذكره بقوله ويبدل مدا في الاستفهام او يسهل قوله همزة ال المعرفة المراد بال المعرفة ال التي تعرف مدخولها لفظا مطلقا فيدخل فيه ال الموصولة ولم يرد بها ال التعريف المقابلة لال الموصولة حتى يرد عليه انه لا وجه لاخراج الموصولة من هذا الحكم فان همزتها همزة وصل وكان احترز بقيد التعريف عن ال في نحو المع والباب ونحوهما ومما يتفرع على كون تلك الهمزات للوصل انه اذا اتصل بها لام التعريف الواقعة في الدرج اسقطت تلك الهمزات وكسر اللام لدفع التقاء الساكنين وان حذف حرف عما قبل اللام لسكونه وسكون اللام يجوز ان يعاد ذلك الحرف نحو قياسا فليقرأ قوله تعالى بئس الاسم الفسوق في سورة الحجرات بحذف الهمزتين وكسر لام الاسم ونحوه في الانتصال وعلى الانفصال والى الاستخراج وامثال ذلك في حذف الهمزة وكسر اللام وان شئت فاعد ياء في والف على والى قياسا على عود ياء يبعن والف خافن وهذا انما لم يتفرع على الاذان الاعلى الا قليلا فاذا سمعوه اخرجوا عن سواء السبيل وقد ذكرت هذا الجماعة من مدعي العلوم العربية اولي صندل طويل عريض وذوي اجنبة واثواب بيض فانكروه واصروا على وجوب ذكر تلك الهمزة في تلك المجال ولم يدروا انهم كالضال المضل والمرء لا يزال عدوا للمجهول قوله ويبدل مدا اي لا يحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا التباس في حذف سائر الهمزات الا همزة ايمن وذلك لاختلاف حركاتها لحركة همزة الاستفهام واما ايمن فلا يصير مدخولا للاستفهام الا قليلا فلا اعتداد به لوجود القرينة قوله او يسهل التسهيل هنا عبارة عن جعل الهمزة بينها وبين الالف قوله الحق ان دار الرباب تباعدت اه الرباب كسحاب اسم محبوبته وانبت انفعال من البت بمعنى القطع والجزم والمراد بالحبل حبل المودة والوصال وان دار ابتداء بان وهي ان المخففة وقوله قلبك طائر اي طائر اليها خبر قوله الحق و الشاهد في تسهيل الهمزة الثانية بين بين في قوله الحق قوله هدات موطيا اي كنت على طمانينة اذا جعلت غيري سائرا قوله اي خذها بدلا هذا التفسير لفائدتين الاولى ان الابدال هيهنا ليس على حقيقته وهو ان يكون المبدل منه اولا موجودا ثم حذف وابدل عنه البدل بل المراد الحكم بكونه بدلا منه لعدم وجود المبدل منه في الخارج بل في الارادة والثانية ان ابدل لبس بصيغة الماضي المجهول

بل بصيغة الامر ليفيد ان هذا الحكم قياسي قوله ونحو واو ووأى الواو اصله ووو ووأى اصله وني ظبت
عينها الفا وانكار ابن عباس قلب لامها بالالف فكان ذلك لئلا يجتمع الواوان الاصليان او الواو والياء كلتاهما
فى الكلمة ووأى اسم مفازة يقال لها وادى وأى قوله كونها حرف علة اى كون الكلمة حرف علة وهذا لا
يشمل الكلمة التى بعضها حرف علة ولو قال ذات حرف علة لا يشمل الكلمة التى كلها حرف علة فكانه اراد به
الكل تغليبا او لخصارا قوله نحو عين هذا على وزن علم اى ضرب بالعين وعور كذلك اى صار ذا عين واحدة وانما
لم يعلا لكونهما من افعال العيوب الغير المعتلة لكون اصل وضعها افعل وافعال الخالية عن سبب الاعلال
قوله والاعلال اعطاء آه دفع لما يرد على قوله ما لم يعل عينه وان اعتلت من الناقص قوله فى جمع على
مفاعل المراد بمفاعل ههنا مطلق صيغة منتهى الجموع خماسيا او سداسيا مصدرا بالميم ام لا فلا اشكال
فى الامثلة وكذا ما سيجئ قوله ويتوسطهما اى المد وكان فائدة هذا القول الاشارة الى ان المراد بالقبل
والبعد ما كان بلا واسطة فافهم قوله بخلاف نحو طواويس فان الياء بعد المد والواو الذى فى قبله انما
هو المنقلب عن الف طاوس ثم ان ياء طواويس اما منقلبة عن ثانى ليينه او عوض عنه كياء سفاريج قوله
اى دفع احدهما آه اشارة الى انه ان اكتفى بمثنى اسند الى اللينين لا مفرد اسند الى ثانى واللف للاطلاق
والى ان اكتنفهما المد مفاعل من الجانبين لا من جانب واحد احدهما بلا واسطة قوله تبعا للكشاف انما قال
كذلك فى الكشاف اشارة الى ان المراد بالجمع المعنى المصدرى لا المجموع لان الابدال فعل المتكلم وهو واقع فى فعله
الاخر هو جعل الكلمة جمعا لا فى نفس الكلمة حقيقة قوله وورد الهمزة المراد بكل من الورد والهمزة ما يكون تقديرا
اى الهمزة التى تنبغى ان تبدل عن المد ولم تبدل بل تبقى على اصلها والا فابدال الياء همزة ثم الهمزة ياء فضل لغو
قوله المبدل من ثانى اللينين هذا خبط والصواب ان يقول المبدل من المد الثالث فى الواحد ويشهد بذلك
تمثيله بقضبة وقضايا قوله فى غير شبه ووفى الاشد اى فى غير مجهول الماضى من المفاعلة والاشد بفتح
الاول وضم الثانى جمع شدة كما قال سيبويه وانما سمى سن الرشد بالاشد لانه اول زمان اشتداد القوى
فى الانسان قال ابن عباس الاشد ثلث وثلثون سنة قوله فلا يرد همزة وذلك لئلا يلتبس بمجهول الافعال
قوله كما واخذ هذا متكلم من المواخذة اصله بالهمزتين قوله مثال اصبع اى على وزن اصبع وكانه لم يقل
على وزن اصبع او نحو ذلك لئلا يتوهم انه على وزنه فى الحال كالاصل فانه يوازن الشئ فى الاصل فقط بقا
انه مثاله كما يشهد به النظر فى كلماتهم فى باب التمرين واما الموازنة فكثيرا ما تطلق على ما يوازن الشئ فى
الاصل والحال معا وكذا الحال فيما سيجئ من اطلاق المثال قوله من الام اى بفتح الهمزة بمعنى القصد لا
بضمها بمعنى الوالدة والام يستعمل بمعنى القصد او فيما يقرب من القصد وكذا الحال فيما سيجئ من الامثلة
ويطلق الام بالفتح على الضرب على وسط الراس وكسر الراس الى قرب الدماغ وصيرورة المرأة والدة قوله
كائنة هذا متكلم للمضارع من باب الافعال من الاين قوله اى اجعله بين اجعله بصيغة المتكلم وبان

بصيغة الغائب المجرد من الاين اى اجعله بصدد الاين قوله مثال اثمد هذا بكسر الاول والثالث اسم
لحجر الكحل واما بفتح الاول وضم الثالث اسم لموضع قوله مثال ابلم ابلم كبرثن علبل الشفتين وبقلة كا
لباقلا وورق المقل وقد يفتح ويكسر اوله ابّ قوله جمع ابّ هذا بفتح الهمزة وتشديد الباء الكلاء ومرعى
الدواب وما ينبت من الارض وقيل الاب للدواب كالثمرة للانسان قال الله تعالى وفاكهة وابا واما الاب بمعنى
الوالد وان كان قد يشدد باؤه لكنه لم يجمع على افعل فى قراءة الامّ فيما سبق بضم الهمزة وجعله بمعنى الوالدة
والاب ههنا بمعنى الوالد فقد توهم هذا قوله مثال اصبع بكسر الاول وضم الثالث قوله فذالك باء مط
اى ثانية الهمزتين التى فى بها الكلمة اى فى فعل اخرها قوله امثلة برثن وجعفر الظاهر انه جاء على هذه الاوزان
لكنى لم اطلع على مجيئه عليها ولا يبعد ان يكون المراد بالتمثيل به انما هو على فرض مجيئه على تلك الاوزان
قوله من القراء بفتح القاف مختوما بالالف الممدودة وهو بالفارسية مهمان دارى كردن قوله واؤم هذا
بصيغة المتكلم من ام كمد قوله كجيئة هذه بفتح الاول وكسر الثانى بمعنى الحزن قوله مثال قطران بفتح
الاول وكسر الثانى وفتحه دهن شجر العرعر واما بسكون الثانى فمعناه النقاطر واما بكسر الاول وسكون
الثانى فهو النحاس او الصفر المذاب قوله فى مصدر الفعل المعل المراد بالمعل المغير حرف علته لا ما فيه
حرف علة مط وبهذا يظهر وجه تقييده الفعل بين الكلام قوله بخلاف ذى العين الصحيح الاولى ان يقول ذى
العين الصحيح المتحرك قوله وصحح افعلة اى بكسر الاول وفتح الثانى قوله ومن التصحيح حاجة وحوج اى
من امثلة التصحيح حاجة وحوج قوله وكذا بوضبان ذكره بلفظ كذا لان المثال الثانى فعل بخلاف الاول
قوله اى اخذهما اشارة الى ان تعديه الابدال بمن بواسطة تضمنه لاخذ معنى قوله مفردة الاولى ان
يقول غير مدغمة لكونها مقابلة للمدغمة وليدخل نحو حييض تصغير حيض فى احد الحكمين القلب
وعدمه قوله كهيام هو بضم الهاء حالة تحصل من العشق كالجنون قوله كحيض مثل كحل جمع حائض
قوله جمع اهيم هذا من الهيام بالكسر وهو شدة العطش وداء يأخذ البعير فيهيم اى يذهب فى الارض لا يرعى
قوله كتاء بان اى تاء مبنى بان او الباني بمعنى المبنى قوله كسبعان هذا بفتح السين المهملة وضم الباء
الموحدة اسم موضع قوله اى بناءه اشارة الى ان الضمير المنصوب يعود الى البناء المفهوم من قوله بان
لا الى قوله رمى لان المبنى من رمى يكون مصيره كسبعان لا نفس رمى قوله بمعنى الرائحة تفسير له وادم
الى انه ليس مؤنث الريان فانه لكونه وصفا خارج عن المفروض قوله وهو اشبان آه يعنى ان ليس المراد بالعكس
ابقاء الياء بحاله قوله كالحزوى بالحاء المهملة والزاء المعجمة اسم موضع قوله السابق والسكون
المراد بعروض السابق كونه منقولا عن غيره قوله كابنى وافد هذا ابن مضاف الى ياء المتكلم ولا يبعد ان
يكون تثنية ابن قوله كرويه فان اصلها رؤبه بالهمزة كغرفة ثم خففت بابدال الهمزة واوا قوله ووى
هذا كبوع مخفف قوى كدئل مجهول الماضى قوله وتركه اى تركه اى ترك الاعلال قوله اى كان اصلا

يعني لكن المراد بقوله اصل اجعل اصلا اى كالاصل كتحريك ياء اخشين وواو اخشون قوله مخففي جبل وثلم الاول الضبع والثاني هو الولدان المجتمعان في بطن في حمل واحد قوله كان بزيد ورمى اى لحب في هذا مثال الواو والياء معا قوله كف اعلال آه اى كفه التمكين قوله كاغيد هذا بالغين المعجمة وهو من يتعس حى يميل عنقه الى احد الطرفين وجاء بمعنى رقيق المزاج وهو افضل وصفي لكون كل من النعاس ورقة المزاج عيبا اذ الاول فالباء في حال المرض والثاني منشا الناذى صاحب هذا المزاج من ادنى المرذيات قوله و الثابة هذا بالثاء المثلثة اصلها ثوبة وهي حجارة ينصبها الراعي عند متاعه فيثوى عندها قوله كالهيبان من هام يهيم اذا احب قوله والحيدى والصورى هذان كلاهما بمعنى الميل قوله اى من قطعك الطرحه اى من قطعك بافشاء اسرارك فلا تصاحبه قوله من الضاضة هي بالفارسية مارك بوست شدن وكذا اسودت مثلا يلتبس بساد من السد وبالجملة هذا الالتباس واقع في اكثر المواد فحمل الاقل على الاكثر ومنع الاعلال في الكل قوله كتبيع هذا بكسر التاء مثال الماضي علامة الزيادة فقط وهو اسم للبعير الذي مضى عليه سنة ودخل في الثانية قوله مثال تحلئ التحلئ بالخاء المعجمة واخره همزة كرنج الحركات ولعله اسم لا بل جرت بالاعلة قوله من التبع يعني ان تتبع بكسر التاء اسم ماخوذ من التبع لا من التبعى حتى يكون تاؤه اصليا قوله ومقام بضم الميم مثال الماضي علامة الوزن فقط قوله بخلاف غير المضاعف اى غير الاسماء المشابهة بالفعل على نحو ما ذكر والحاصل ان الاسم المشابه بالفعل في احد الامرين يعل ولا تا به في كليهما وغير المشابه لا يعل الا ان قوله المبتداء الخبر عنه اه وصف المبتداء بما وصف اشارة الى وجه صحة ايراد الحال عن المبتداء في هذا المقام باعتبار كون ضميره معمولا لخبره وقيد العامل بقوله في قوله تا بل ذكر العامل مع ما بعده اشارة باخصر وجه الى ان تا مفعول ثان لا بدل وان قوله في افتعال متعلق به لا بمفعول ولتعرض تركيب هذا البيت وبعض الابيات الاخر في هذه المقامات لخفاء تركيبها على المبتدئين قوله وايتصل والظاه اشارة الى ان في اصل نحو اتصل بلا واسطة قولان قول غير ظ وهو ان الاصل ايتصل واصله بالواو وجه الحفظ على قاعدة قلب مثل هذا الواو ياء وقول ظاهر وهو ان الاصل بلا واسطة اوتصل ووجه صحته وظهوره لزوم القول بهذا في نحو اتصل واتقد اذ لا موجب للقلب بالياء في هذه الصورة والاطراد في الباب اولى واللازم عين الاول من الفقهاء ولا احتمال اختصاص تلك القاعدة بما اذا بقي المقلوب به بحاله ونظيره ما ذكرهو القول في رضو ويرضى ولا يبعد ان يكون مراده بالظاهر ظاهر قول المص فانا الظاهر من اطلاقي ذي اللين وتقديم المفعول الثاني على الفعل انما هو ذلك قوله وشذ آه المراد بالشاذ المخالف للقياس وجه الشذوذ هو ان الياء المقلوب عن الهمزة وكذا نفس الهمزة لا يقلب تاء الا في امثلة عديدة والقياس مع الاكثر بحسب النوع وان جاز ان يكون مع الاقل بحسب استعمال شخص الكلمة قوله فمثال الذي الهمزة آه للشارح ان يجعله مثالا لقوله شذ بتقدير

جملة شرطية هي قولنا لو ابدلتا وقرئ اتكل قوله من الاتمام بيان للاصل قوله فيما اى في قراءة ظاهرة مشهورة بينهم او في قول ظاهر قريب الى الاذهان وعلى الاول فالظرف متعلق بقوله بكسر القاف في مقابل ما يظهر مما قاله المص وقرن نقلا وعلى الثاني فالظرف متعلق بقوله على حذفهما اى حذف الراء الاولى و مقابل ما يظهر مما نقله الش عن بعض الشراح قوله وهو ادغا الحرف آه وقيل هو ابقاء حرف واحد في مخرج مقدار الابقاء الحرفين قوله نحو ددن هو بفتحتين اللعب واللهو قوله صفف هذا جمع صفة قوله ذلل هو جمع ذلول وهو سريع السير قوله كلل جمع كلة وهو نوع من الثياب قوله من الاستخاء الاستخاء بالهمزة والخاء المعجمة بالفارسية واپس رفتن قوله تجسس على وزن كمل جمع حاس اسم فاعل من حس الشيء اذا مسه او من جس الخبر اذا فحص عنه قوله الى السقاء السقاء بكسر السين وتخفيف القاف للماء قوله اذا تغير اى ريحه او لونه او طعمه قوله كالحمد لله الملك الاجلل قال الشاعر الحمد لله العلي الاجلل الواحد الفرد القديم الاول فالظاهر ان تبديل العلي بالملك يكون سهوا ويحتمل ان يكون ما ذكره الش يكون نثرا مسموعا من العرب لم يكن هذا البيت قوله ومن الادغام اى من امثلة الادغام قوله تع ويحيى من حي عن بينة قوله بالنون اى في الثانية جمع مؤنث قوله غضض الطرف الطرف بسكون الراء مؤخر العين وهذا امر بغض اصل العين بالطريق الاولى ولا يبعد ان يكون التخصيص بالطرف لان الابصار به احد وادق واقوى فافهم قوله واحبب البنا ان يكون المقدما هذا من بيت قد ذكرنا تمامه مشروحا في باب التعجب قوله لم الله شعثه الشعث بالشين المعجمة المفتوحة المثلثة والعين المهملة الساكنة والثاء المثلثة بمعنى الجمع وقد يبدله سعثه بالسين المكسورة المهملة والعين المهملة المفتوحة والتاء المثناة الفوقانية قوله وما يجمعه في بعض النسخ يجمعه باللام قوله بضم العين فلم عنا وجه لزوم استعمال الفعل المشتق من العناية مجهولا فيما سبق مرارا فلا نكرره قوله بتثليث الميم والاولى ان يقرا ههنا بالفتح لمكان القافية قوله ثم قال ملتفتا فان قلت يجوز ان يعود المستتر في احصى الى الموصول ويكون بضم الهمزة وكسر الصاد متكلما معلوما فما الباعث على حمله على الالتفات المخالف لمقتضى ظاهر الحال بلا داع له ههنا قلت قوله كما اقتضى لابد ان يكون من الالتفات لان فاعله المص البتة ولا يجوز ان يقرا بصيغة المتكلم والا لما جاز سقوط همزته في الدرج مع انه قد سقط فيه ههنا ولذا آل الامر اخيرا الى القول بالالتفات فالاولى القول به في قوله احصى لان نسبة الاحصاء الى المص على سبيل الحقيقة والى الموصول على سبيل المجاز قوله احصى آه هذه جملة اما مربوطة بما قبلها بعائد محذوف يعود الى الموصول اى احصى فيه الخلاصة من الكافية او غير مربوطة به اى احصى الخلاصة من الكافية وجعلها كتابا مستقلا مسمى بالالفية قوله اى جمع محتصر هذا اما بفتح الصاد اى مختصر او مفعول به لقوله جمع او بكسرها على الامر فاعل جمع فعلى الاول فالجملة غير مربوطة وعلى الاخيرين فمربوطة بالضمير ظاهرا قوله نحو ثلثها اى مثل ثلثها قوله بلا خصاصة قيد

تخصيص

مخصيصي للغني لا توضيحي لان المراد بالخصاصة الى مسئلة من مسائل النحو لاحد من القادرين ولا يخفى ان الغني
عن النحو في الجملة محتمل للخصاصة اليه في الجملة قوله تقصر عنها همم اه اقول وعلى فرض عدم قصور الهمم لا شك ان الكتاب
المشتمل على مهمات المسائل اشد اغناء عن المهمات من الكتاب المشتمل على المهمات وغيرها فان بعض الاذهان
تتفرق في الثاني بسبب كثرة مسائلها فربما تغفل عن ادراك الاصول بالالتفات الى الفروع قوله وقد قيل
ان العلم اه اشارة الى ان تشبيه المص ههنا ماخوذ من هذا القول فان العلم اذا كان دقيقا كان نقيضه وهو الجهل
عدم الرزق الملزوم للاحتياج والخصاصة قوله عودا على بدء اي ابتداء الكتاب بعينها ردية فاتحة الكتاب وخاتمته
كلاهما حمد الله وشكره والصلوة على احبائه قوله خير من يستثنى من الصحابة هذا انما هو على مذهب و
الصواب ان يقول من النبي اذ لا اشرف بعد النبي صلى الله عليه واله من الآل وما يكون هذا الاعتقاد غي وضلال
قوله وفي الحديث اه هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره ان لا يثبت العزة في الاحيا والادعية الا الى الآل
الذي ليس بمعنى الامة فكيف يحمل الآل ههنا على الامة مع انه موصوف بالعز وحاصل الجواب ان العز ثبت في هذا
الحديث الى الضمير المخاطب المراد منه الامة جزما فالحصر الذي ذكره بط ولا يبعد ان يكون دليلا للقول باطلاق
الآل على الامة بان العز المخصوص بان ينسب الى الآل قد نسب الى الضمير المخاطب المراد به الامة جزما فعلم ان الآل
يطلق على الامة ثم ان المحجل بفتح الجيم من ادخل في الحجال ولما لزمهم التحلية بانواع الحلي والفضائل والتخلية
عن اصناف الادناس والرذائل شبه به كل من له قرب الى الله فاستعمل المحجل له استعارة وفي الدعاء في شان
مولانا امير المؤمنين ع يا قائد الغر المحجلين قوله اي الطيبين الاصول والطاهرين المراد بالاصول الذوات والنعوت
الصفات ولا يبعد ان يكون المراد بالاول الاباء وبالثاني الامهات والطيب المحلى بالفضائل والطاهر المخلى
عن الرذائل فالقياس تقديم الثاني على الاول لكن المص عكس تبعا لما ورد في كلام الفصحاء وانما عكس فيهما تاكيدا
للطاهر فان الطيب اذا قدم على الطاهر يستلزم الطاهر بخلاف ما اذا اخر فافهم قوله وهو المفسر اي الاحسان
المطلق او الاحسان المعتبر في تفسير العبادة والحاصل ان الاحسان كما فسر في الحديث هو العبادة الكاملة الصادرة
عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون العابد كانه يرى المعبود جل اسمه وقيل الضمير يعود الى العبادة قوله في حديث
الصحيحين اي في حديث مذكور في الكتابين الصحيحين اي صحيح البخاري ومحمد بن مسلم قوله بان تعبد الله اه
قوله قد ورد هذا الحديث في طريقنا وهو من جملة ما وصى به النبي صلى الله عليه واله اباذر الغفاري وهو بهذه
العبارة يا اباذر اعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك قال بعض الصوفية معنى قوله فان لم تكن
تراه انك ان غبت عن وجودك تراه فحمل كان على التامة وتراه على الجزاء وكانه حمل قوله فانه يراك على التعليل
الجزاء وقد اعترض عليه بعض الناظرين الى الالفاظ بان هذا المعنى لا يساعده ابقاء الف تراه كما هو الرواية
اقول ما ذكره الصوفي معنى عال لا ينبغي ان يطرح لمفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة لا تخفى على المتامل
ثم ان الجملة الشرطية على كون كان ناقصة ترغيب للعابد في الحضور والالتفات في العبادة وترهيب له عن

الغفلة

في الأذعان

الغفلة المانعة من السعادة يعني ان لم تكن تراه فاعلم انه يراك ويعلم انك تعبده عن قلب حاضر الحواس او عن غفلة وهو
في تلك الحال ناس فيجزيك بما استحقيت من الثواب والعقاب وفي بعض نسخ الحديث فان كنت لا تراه فانه يراك وما
افاده الصوفي ظاهر على هذه النسخة من غير ورود شيء عليه الا انه حمل قوله فانه يراك على التعليل خفاء يمكن دفعه
بالتامل قوله وهو لي الصحابي لا الصاحب اذ الصاحب كل من يصحب في قوام ولهذا فسره بالصحابي قوله وقد
من الله تعالى هذا الى قوله فلذا قلت فقرات مسجعة فاخر الفقرة الاولى قوله المحبر ونظيره قوله المحرر واخر
الفقرة الثالثة قوله الفن ونظيره قوله الدجن واخر الفقرة الخامسة قوله دل ونظيره قوله انتحل واخر الفقرة
السابعة قوله او تعليل وله نظيران هما قوله عن السبيل وقوله جليل واخر الفقرة العاشرة قوله كشفا
موقوفا على الالف ونظيره قوله تخفى قوله موشحا بتشديد اي مزينا قوله والتنقيح المراد بالتنقيح ههنا
التطهير من الزوائد وقد جاء بمعنى اخراج ما في العظم اي لبه عنه وبمعنى قطع فروع الشجر ليقوى قوله بالتحبير
الحبر الوشي الثوب الملون والمحبر كمعظم من التحبير اي التحسين والظرف متعلق بالتنقيح قوله لعكر بفتح الكاف و
جمع الفكر بكونهما قوله الدجن اي خفي والمراد منه ههنا ظلمة كتابته قوله مخبرا اي مختارا قوله لما له انتحل متعلق
بقوله لتنبه اي ليتنبه الشيء بسبب اغلاق الايراد على الكلام واصل الانتحال ادعاء الشخص الى نفسه كلام
غيره من شعر وامثاله ثم استعاره الش لتعليق المعترضين ايرادهم على كلام الش مع عدم وروده عليه قوله
تحسبه هذا بكسر السين اي تظنه قوله سهوا وعدولا عن السبيل قد صدق وك في هذا الكلام اذ قد سمعت
ورايت من المحشين كثيرا ما نسبوه الى السهو والغفلة في كثير من المواضع لعدم تفطنهم بمراده ونحن قد ذكرنا
مراده ودفعنا عنه ما اوردوا عليه كما لا يخفى على الناظر فيما قدمنا قوله تحسبه الغبي الغبي من لا فهم ولا ذكاء له
قوله يا مستبد اصله يا مستبد قلب ياؤه الفا بعد فتح ما قبله لما مضى في موضعه قوله طالع امر من المطالعة
اي تفكر وتدبر فيه قوله نظام الدرر والجوهر النظام المجمع نظم او بمعناه وهو جمع الدرر وامثالها في الخيط
والمراد المنظومات ههنا والمراد بالدرر اللؤلؤ وبالجوهر الاحجار الغالية قوله لا تعد اي لا تتجاوز قوله
والخبيئات الخبيئات الخفيات وهو مفعول لقوله اظهر واللام فيها زائدة او الكلام محمول على القلب على ان يكون
اصله اظهر الخبيئات لنفسك وللناس ثم قلب قوله وروض الترويض جعل الارض روضة وجنة اي اجعل
ذهنك جنة بحل مشكل يظهر لك في هذا الشرح شبه مشكلاته بالبذور وحلها بالانبات والذهن بالارض
والانكار بتضييع البذور قوله لا تبتدر اي لا تشرع بل تفكر حتى ينكشف لك حله قوله فليس بالشاين الشاين
من قبح الشيء اي ليس الانكار شاينا ومقبحا شانا من مطالبة لعالية الثابتة له قوله فقد اتى المنصف هذا
تعليل لعدم التقبيح يعني لو قبحه مقبح واضاعه مضيع فلا ضرر فيه اذ كثير من المصنفين يجيئون في الاعصار
الاتية ويصنفون ويردون التقبيح على مقبحه قوله في اعصر اي الازمان وهو جمع عصر قوله قد دونك
اي خذ انت والكاف فيه تاكيد للفاعل المستتر قوله سبيكة من عسجد السبيكة ما يسبك اي يصاغ

من الغزلان ويقال لها بالفارسية شمش والعسجد الذهب قوله منضد اى مجتمع قوله في ابان الشباب الا بكسر الهمزة وتشديد الباء الموحدة الوقت والشباب بفتح الشين مصدر شب او جمع شاب والادة الثاني باعتبار تعلق اجزاء زمان الشباب واما بكسر الشين فهو رفع الفرس يديه للنشاط قوله وتميز اى امتاز هذا المؤلف عن غيره بالحسن عند صدور اولى الالباب اى عقولهم والحاصل ان هذا الشرح ممتاز عن ساير شروح الالفية عند اولى الالباب كما ان حواشينا هذه ممتازة عندهم من ساير حواشي سطرت على هذا الكتاب وانا لعمرى بدع في هذا الباب بل هذا من نطقت به السنة اولى الالباب يقولون ذى شمس وتلك كواكب فلما بدت منا النجوم تغيب وتلك مصابيح وذا الصبح لائحا وفي الصبح مصباح يضيئ غريب والحمد لله على ان جعلنى بها عند الاوداء محمودا ولم يجعلنى من الاعداء محسودا فيا احبائى عضوا عليها بنواجذكم فيها من العيوب بغضكم ويا اعدائى عضوا على الانامل من الغيظ وموتوا بغيظكم وقد تيسر بحمد الله ومنه التوفيق للاتمام الى تمام الشرح كما كان المرام والمسئول من الله العلام في سلخ جمادى الاخر من هذا العام اعنى عام ثلثة وعشرين بعد المائتين والالف من الهجرة على هاجرها الف سلام والمرجو من الناظرين فيها ان ينظروا اليها بعين الانصاف لا بطريق الجدال والاعتساف وان وجدوا خللا فيها فاصلحوه واخفوه بقدر الامكان فان الله ولى الانعام والاحسان تمت.

العبد المذنب كلب درب على عمران
كلب على صاحب النسب والحسب
ابن عباس القزوينى صانهما الله
عن جميع الحدثان
في سنة ١٢٩٠

[illegible]

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين قد انطبع الكتاب المستطاب في دار الطباعة الاستاد الماهر في امر الطباعة الحاذق الفائق على اقرانه في تلك الصناعة الموفق بتوفيق الله الملك المستعان كربلائى الله قلى بيك حفظه الله تعالى وهو سبب مباشرة الكتاب المذكور مرحوم مغفور ملا محمد حسين الخراسانى محمد على والمرجو من الله تعالى ان يجعله مطلوبا للطالبين فان وجدوا فيه خللا اصلحوه وطلبوا من الله الأجر لان الله ولى الاحسان وهو الله تبارك وتعالى

